خاص

منتديات بحور المعارف

WWW.ELMA3ARIF.BA7R.ORG

مكتبة منتديات بحور المعارف

هذا الكتاب

مقدم من طرف منتديات بحور المعارف

- كتب دينية
- علوم القرآن
- علوم السنة النبوية
- تاريخ إسلامي
- موسوعات
- روايات عالمية
- أدب عربي
- كتب الشعر
- سياسة

- تاريخ
- اقتصاد
- إدارة
- فلسفة
- علم نفس
- شخصيات ومشاهير
- معالم وأماكن
- كتب علمية
- كتب الطب

- كتب المرأة
- كتب الطبخ
- كتب انجليزية
- كتب فرنسية
- كتب تربوية
- كتب ثقافية
- كتب أطفال
- إعلام آلي
- بحوث ورسائل جاهزة

للمزيد من الكتب والموسوعات الحصرية زوروا منتديات بحور المعارف وأحصلوا عليها مجانا

جامعة الحاج لخضر- بــاتنة -
كلية الحقوق.
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة

مذكرة مقدمة لنيـــل شهادة المـــــــــــاجستير في العلوم السياسية
فرع الدبلومـــــــاسية والعلاقات الدوليـــــة.

من إعداد الطالبة:
عيساوة آمنـــة.

تحت إشــــراف الدكتور:
بن عنتر عبد النـــور.

لجـــــــنة المنـــــاقشة

الاســم واللقب	الدرجـة العلمـــــية	الجامعــــة الأصلية	الصـــفة
أ.د غضبان مبروك	أستاذ التعليم العالي .	باتنة	رئيسا.
د. بن عنتر عبد النور	أستاذ محاضر.	باتنة	مشرفا ومقررا.
د. بغزوز عمر	أستاذ محاضر.	تيزي وزو	عضوا مناقشا.
أ.د. قادري حسين	أستاذ التعليم العالي.	باتنة	عضوا مناقشا.

السنة الجامعية 2010/2009

إهداء

"من المؤمنين رجال صدقوا ما عهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا ".

إلهــي أهدي إليك عملي هذا شكرا والشكر نعمة تستحق الشكر.

إلى أرواح شهداء قافلة الحرية (31 مايو 2010) الذين صدقوا عهدهم .

إلى الأقصى الذي زاد الشوق إليه وقرب النصر منه.

إلى أهل الرباط في فلسطين إلى يوم الدين.

إلى كل شرفاء الأمة الإسلامية.

شكر وعرفان

بعد الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذه المذكرة البسيطة، أتوجه بالشكر للأستاذ عبد النور بن عنتر لقبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى كل نصائحه وتوجيهاته وملاحظاته الدقيقة التي ستفدوني في طريق البحث العلمي،

والشكر الجزيل لكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة قسنطينة وجامعة باتنة على توجيهاتهم لنا خلال طور ما قبل وما بعد التدرج.

كما لن أنسى شكر كافة العاملين بمكتبات باتنة والجزائر العاصمة وقسنطينة على تسهيلاتهم لنا للحصول على المراجع.

خطـــــــــة الدراســــــــــــــة.

الخطـــــــة المنهجية للدراســـة

مقـــــــدمة.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفهوماتي للدراسة.

المبحث الأول: الأبعاد النظرية لمفهوم النظام الإقليمي.

المطلب الأول: البعد المؤسساتي: الإقليمية والعالمية.

المطلب الثاني: البعد الوظيفي: أدبيات التكامل الإقليمي.

المطلب الثالث: البعد النظمي: نظام فرعي تابع أم مستقل؟.

المبحث الثاني: مفهوم النظام الشرق أوسطي: تنوع في البناء المنظوماتي وغموض في الحدود.

المطلب الأول: المنظومة العربية.

المطلب الثاني: المنظومة الإسلامية.

المطلب الثالث: المنظومة الشرق أوسطية.

المبحث الثالث: خصائص البنية الأمنية للنظام الشرق أوسطي.

المطلب الأول: طبيعة البنية الأمنية: فوضى ناضجة أو فوضى هوبزية.

المطلب الثاني: الاختراق الدولي.

المطلب الثالث: الدعاوى الحضارية: هوية مشتركة أم تصارع هويات؟.

الفصل الثاني: المحددات الداخلية والإقليمية للدور الإيراني في النظام الشرق أوسطي.

المبحث الأول: المحددات الداخلية.

المطلب الأول: المحدد القيمي: المذهبية الشيعية والقومية الفارسية.

المطلب الثاني: المحدد الاقتصادي.

المطلب الثالث: المحدد العسكري: أهمية المشروع النووي.

المبحث الثاني: تغلغل إيراني في الدول العربية أم محور استراتجي إيراني عربي؟.

المطلب الأول: الحلف السوري الإيراني.

المطلب الثاني: طبيعة محور حزب الله وايران وحماس.

المبحث الثالث: الأهمية الإستراتجية للدور الإيراني في المنظومة الخليجية.

المطلب الأول: الأقليات الشيعية في الخليج العربي: توزيع جيواستراتجي.

المطلب الثاني: إيران والمعادلة السياسية في العراق.

الفصل الثالث: التحديات التي تواجه إيران وتأثيرها على اتجاه تحول دورها الاقليمي في الشرق الأوسط.

المبحث الأول: التحديات الداخلية.

المطلب الأول: الفجوة السياسية بين تيار الاصلاحين والمحافظين.

المطلب الثاني: أزمات الاقتصاد الايراني.

المبحث الثاني: تحديات القوى الإقليمية المنافسة.

المطلب الأول: الدور السعودي- المصري: دور المعرقل الإقليمي.

المطلب الثاني: تركيا: دور الموازن الإقليمي.

المطلب الثالث: إسرائيل : دور المعارض الإقليمي.

المبحث الثالث: الدور الايراني ومعادلة توازن القوى الدولية.

المطلب الأول:المواجهة الأمريكية الإيرانية.

المطلب الثاني: الحوار الأرووربي الإيراني.

المطلب الثالث: روسيا.

المبحث الرابع: اتجاه تحول الدور الإيراني في النظام الشرق أوسطي.

المطلب الأول: دور المهيمن الإقليمي.

المطلب الثاني: دور المنبوذ الإقليمي.

خـــــــــاتمة.

مقـــــــــــــــــدمة.

- موضوع الدراسة.
- أهمية الدراســـة.

- إشكالية الدراسة.
- التســـــــــــــاؤلات الفرعية.
- الفرضيات.

- تبرير الخطة .
- المقاربة المنهـــجية.

- أسباب اختيار الموضوع.
- صـــــــعوبات البحث.

شهـــدت الدراسات المتعلقة بتحليل الظواهر الدولية ثورة عميقة في العشرين عاما الماضية، شملـــت هـــذه الثورة مادة ومناهج البحث في قضايا السياسة العالمية، كما شملت أجندة البحث والأطر الفكرية والنظريـــة، إضـــافة إلى مستويات التحليل النظمية من المستوى الدولي الذي يشمل نمط التفاعلات بين القوى الكـــبرى والفواعـــل المـــؤثرة في العلاقات الدولية إلى المستوى الإقليمي أين تتركز البحوث على التفاعلات الخاصة بمنطقة جغرافية محددة لها خصائـــصها المميزة عن بقية الأقاليم وأخيرا الدولة الفاعل الأهم في تحليل العلاقات الدولية، كما يضيف آخـــرون مـــستوى الفـــرد كمستوى جديد للتحليل خاصة ما يتعلق بالدراسات الأمنية.

ولعل الثورات لم تكن مقتصرة على العالم الفكري والنظري في مجال السياسة الدولية بل تعدته إلى الواقع السياسي أين شكلت الثورة الإيرانية حدثا تاريخيا، فمنذ انتصارها توالت التطورات في إيران مما جعلها في قلب الأحداث الدولية منـــذ عقدين من الزمان، وقد جرت هذه التطورات على أكثر من مستوى وفي أكثر من اتجاه مما أدى إلى عملية انتشار وترابط للأحداث بين إيران كفاعل والشرق الأوسط كبنية إقليمية للتحليل شهدت تغيرات على مستوى بناء أنسجة الـــصداقة والعداوة القائمة بمجرد تغير طبيعة وتوجه النظام السياسي الإيراني.

مما فتح باب البحث أمام إشكالية التكوين المتبادل القائم بين الفواعل والبنية الإقليمية والعالمية أيـــن يجتمـــع التحليـــل الواقعي والبنائي في نموذج نظري أقرب إلى التكامل منه إلى التناقض، ويفتح المجال أمام أي باحث مختص في إقليم الشرق الأوسط بأن يدرك سلفا أهمية هذه النقطة التحليلية التي لم تجعل الشرق الأوسط بنية إقليمية متميزة فقـــط بخـــصوصيتها الحضارية وبنمط تفاعلاتها بل كذلك بمستوى ارتباطها بالتفاعلات العالمية للقوى الكبرى والتوازنات القائمة فيما بينها.

1./ موضوع الدراســـــــــة:

في ظل التحولات العالمية والإقليمية التي شهدها النظام العالمي منذ نهاية الحرب الباردة، وفي إطار علاقـــة التأثير والتأثر بين النظم الدولية والإقليمية، شهد إقليم الشرق الأوسط كغيره من النظم الإقليمية تغيرات أثرت على طبيعة وتوجه الفواعل وأجندة القضايا، التي جعلت من الإقليم بيئة خصبة للدراسة الأكاديمية باعتباره نموذج إمبريقي لما يمكن أن يطلق عليه بالفوضى المصغرة والتي هي مجرد انعكاس لفوضى أكبر في النظام العالمي.

ومن أهم التحولات التي أثرت على إقليم الشرق الأوسط التوافق الزماني لنهاية الحرب الباردة مع حرب الخليج الثانية التي قام بها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد الهجوم العراقي على الكويت، وكان لهذه الحرب أكثر من دلالة صاغها المنظرون والمحللون في فهم طبيعة النظام القائم هل هو نظام أحادي القطبية أم متعدد الأقطاب، تبعا لأهمية إقلـــيم الشرق الأوسط في إستراتجية القوى الكبرى.

بينت هذه الحرب الأهمية الجيوستراتجية والجيواقتصادية للإقليم من خلال سعي الولايات المتحدة إلى توسيع نفوذها فيه بما يسمح بزيادة قوتها على حساب القوى الأخرى الصاعدة، خاصة وأن للشرق الأوسط أهمية في دفع عجلـــة العولمـــة الاقتصادية للأقطاب الاقتصادية من خلال مساهمته الكبيرة في إنتاج النفط العالمي أضف إلى ذلك الاحتياطات الكبيرة.

وعليه أصبح الشرق الأوسط بمثابة الرافعة التي تعمل على ترجيح الكفة لطرف دون آخر، ولعل أهم عامل يفسر القيادة الأمريكية للحرب على العراق رغبتها في تأسيس ركائز القطبية الأحادية التي تدعم قوتها الاقتصادية المتلاشية أمـــام قـــوة دول أوروبا الغربية واليابان الصاعدة.

ما أدى في نهاية الأمر إلى التجاذب في الآراء حول جوهر مفهوم الشرق الأوسط مـــا بـــين رؤى إقليميـــة وأخـــرى دولية(نظام الاختراق الخارجي)، مما أثر على اتساع وانقباض حدوده الجغرافية التي لا محال كان لها كبير الأثر على هوية الإقليم التي بدت أكثر طرحا مع بروز المحور الراديكالي بزعامة إيران التي بدا تصاعدها ملحوظـــا منـــذ نجـــاح الثـــورة الإسلامية الإيرانية كممثل للنزعة الراديكالية في الشرق الأوسط متحديةً المشروع الأمريكي في الإقليم ومشكلتاً تهديـــدا لمصالحه العالمية.

وكان لذلك الطرح الراديكالي القوي دلائل ومؤشرات على التحول الحادث في الإستراتجية التي تتبعها إيران في تفاعلها مع السياق المحلي والدولي بعد الحرب الباردة، وهو السياق ذاته الذي فرض حسابات جديدة على صانع القـــرار حيـــث ظهرت قيادات إيرانية جديدة لها رؤاها الخاصة فتلاقت بذلك التغييرات في النسق العالمي مع بروز قيادات متميزة حاولت أن تقدم إيران كممثل قوي للحضارة الإسلامية وكدولة قائدة في الشرق الأوسط وتستخدم السياق العدائي الغـــربي في تحقيق مصالحها بما يقدم إيران كقوة إقليمية في مواجهة إسرائيل وبعض الأقطاب العربية كمصر والسعودية. التحول الأهم الذي مس الجوانب الإستراتجية التي ساهمت في بروز دور أكبر لإيران يتمثل في الحربين الأمـــريكيتين علـــى أفغانـــستان والعراق مما أثر على التوازنات القائمة في الإقليم لصالح إيران، حيث أزالت الحربان أكبر عائقين إقليميين أمام إيران: نظام صدام حسين وحركة طالبان.

كل النقاط السابقة الذكر ساهمت في تخطي النظام الشرق أوسطي لمرحلة قديمة تمهيدا لمرحلة جديدة في طور التـــشكل، مع بروز أطروحات إقليمية تسعى لتغيير الوضع القائم، وتعتبر الأجندة السياسية الإيرانية من أهم الأجندات الإقليمية التي برزت معالمها أكثر مع زيادة الصراع ما بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى حول المـــشروع النووي.

2./ أهمية الدراســـــــــــــة:

يندرج البحث في إطار الدراسات الأكاديمية، أين ينطلق الباحث من فرضيات لها بعد نظري علمـــي تـــضمنته نظريات العلاقات الدولية بصفة عامة أو الدراسات الإقليمية بصفة خاصة ليقوم برصد التحولات التي يمر بهـــا الـــدور الإيراني في مجاله الإقليمي الشرق أوسطي، ومـــــدى مقاربة تلك الفرضيات وقدرتها الاختزالية للظواهر الإمبريقية ضمن مفاهيم علمية تحليلية. ولبحث ذلك لابد من التطرق لثلاث محاور أساسية أعطت للموضوع أهميته الفكريـــة والنظريـــة والعملية (الواقعية).

المحور الأول؛ يسعى لإبراز أهمية الدراسات الإقليمية التي ظهرت وازدهرت خلال فترة الحرب البـاردة وبعـدها عنـد حصول تحول في أدوار الإقليمية بتحولها من نظم أمنية لمركز قطبي أمريكي أو سوفييتي إلى نظم إقليمية أكثـر اسـتقلالا سياسيا وأمنيا خاصة النظم الإقليمية الأوروبية والآسيوية، ويبقى الاستثناء يحوم حول إقليم الشرق الأوسط الذي ستتناول الدراسة طبيعة بنيته التي منعت وصوله إلى مستوى النظم الإقليمية الناجحة.

المحور الثاني؛ اتصال الثورة الإسلامية الإيرانية اتصالا وثيقا بحركة الإحياء الإسلامي التي برزت مع سـبعينيات القـرن الماضي، ويتلخص مفهومها في الدعوة إلى بعث هوية إسلامية جديدة على مستوى الأفراد والمجتمعات، فقد عملت الثورة الإسلامية الإيرانية لأجل تغيير النظم الاجتماعية فالسياسية، ويعتبر مظهر المعارضة والرفض لما هو قائم من أبرز مظاهرها ومكوناتها حيث شكلت بنجاحها نموذجا قابلا للتحقيق باعتبارها حركة دينية ثورية ضد الحكم الاستبدادي وضد سيطرة الغرب.

لذلك كان من الأهمية عدم إغفال القيمة الفكرية لهذه الثورة بالتحليل والتمحيص اللذان من شأنهما أن يقـدما لفهـم هوية إيران كدولة طامحة للهيمنة، والبحث في شكل هذه الهوية التي سعت للارتباط بهدف تعميم ونشر قيم الثـورة إلى الدول الأخرى بهدف امتلاك قوة أكبر لمواجهة التحديات الإقليمية والتحديات الدولية المعادية للفكر الثوري الإسلامي.

وقد استطاعت الثورة الإسلامية في فترة وجيزة بناء تحالفات اخترقت بها المنظومات الفرعية الشرق أوسطية، وتكمـل أهمية تلك التحالفات في مدى شدتها وصمودها أمام التحديات الدولية والعقبات الإقليمية مما جعل المـشروع الإقليمـي الإيراني الأقوى وجودا من بين المشاريع الأخرى خاصة المشروع الإسرائيلي المدعوم من طرف الغرب.

المحور الثالث؛ لابد أن يكون لأي بحث أهمية واقعية تنبع أصلا من مدى حضور الموضوع علـى مـستوى أطروحـات الساسة والإعلام واهتمامات الرأي العام، مع أن هدف الباحث يبقى دائما مقيدا بأهداف أكاديمية وأنماط بحث نظرية إلا أن ذلك لا يمنع من البحث عن تبسيط المعقد وطرح الأفكار ونتائجها طرحا يفيد الساسة ويوجـه الإعلامـيين لطـرح الموضوع طرح يعلو عن الوصف السطحي ويصبو إلى التحليل.

ولإيران أهمية كبيرة في عالمنا المعاصر وقد حظيت باهتمام إعلامي واسع طيلة الأيام التي جرى فيها البحـث حيـث لم تنفك نشرة إخبارية على معالجة وطرح المستجد في المشروع النووي الإيراني مما جعل البحث معلقا بين أفكار المنظـرين وافتراضاتهم وبين واقع أقل ما يوصف به أنه معقد، فتجد الإيرانيين في مظاهرات ضد فوز نجاد بالانتخابـات الرئاسـية لجوان 2009 فيظـهر الواقع السياسي الداخلي منقسم على نفسه ليطرح بعد شهور قليلة موضوع المفاوضات حـول المشروع النووي فيبدو الشعب والسلطة أكثر التحاما في مواجهة الضغوط الخارجية، ويجـد الباحث نفسه في ظـل الأحداث المتضاربة أقرب إلى الاختزال العلمي أكثر منه إلى البحث في كافة التفاصيل التي قد تغرق البحث في متاهـات صحفية إعلامية وترفع عنه مواصفات البحث العلمي.

3./ إشكـــــالية الدراســـــــــة وحدودها:

إن هدف العلم عموما هو البحث عن الحقيقة وللوصول إليها لا بد من طرح إشكالية تحمل تنـــاقض أو توافـــق غامض استقاه الباحث من واقع مكاني وزماني معين، يهدف من خلاله للوصول إلى الإجابة التي تحتاج إلى ضـــبط أهـــم المتغيرات الأساسية في الإشكال، والبحث في الدور الإيراني في الشرق الأوسط لا يخرج عن هذا الإطار لـــذلك ارتأيـــت صياغة إشكالية البحث كالآتي.

هل يمكن لإيران لعب دور المهيمن الإقليمي في النظام الشرق أوسطي في ظل إمكانياتها المادية والقيمية والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

(أ) هل ترجح إيران الاعتبارات المادية على الاعتبارات المصلحية في أدائها الإقليمي اتجاه الشرق الأوسط؟

(ب) هل يعود الطموح الإيراني الإقليمي إلى تراجع في أدوار القوى الإقليمية الأخرى داخل النظام الشرق أوسطي؟

(ج) هل ساهم الانقسام الدولي بين القوى الكبرى في زيادة دعم القوة الإيرانية الصاعدة؟.

4./ الفروض الرئيسية للدراســـة:

الفرضية الأولى: كلما كان النظام الشرق أوسطي يشكل بيئة فوضوية مصغرة أين تغلب التفـــاعلات التراعيـــة علـــى التفاعلات التعاونية المؤسساتية، كلما كان لذلك كبير الأثر في زيادة وتيرة الصراع بين القوى الإقليمية للوصول إلى دور المهيمن الإقليمي.

الفرضية الثانية: كلما كانت إيران فاعل محوري في منطقة الشرق الأوسط، كلما زاد ذلك من احتمـــالات لعبـــها دور المهيمن الإقليمي.

الفرضية الثالثة: إذا كان لإيران تحديات داخلية وإقليمية ودولية فإن تلك التحديات ستلعب على قدر مـــستوى شـــدتها وضعفها دورا محوريا في توجيه دور إيران نحو المهيمن الإقليمي أو المنبوذ الإقليمي.

6./ المقاربـــــــــــة المنهجية: إن التفسير العلمي للظواهر السياسية يقتضي استخدام أدوات للتحليل من بينها أدوات التحليل الذهنية، وهي تلك الأدوات القابعة في ذهن الباحث والتي يرتبط بها في بحثه من البداية فيستعين بها على تـــصور مادة بحثه المستهدفة من ناحية، وفي تحديد غايته من بحثه من ناحية أخرى.

وتعتبر المقاربة المنهجية واحدة من الوسائل الذهنية التي يعتمد عليها الباحث في استقراء أو اســـتنباط الظـــاهرة المـــراد دراستها والظواهر المتصلة بها. اقتضى البحث في الدور الإيراني استخدام المنهجين الاتيين:

1/ **المنهج النظمي(النسقي)**: يعتبر أحد أهم إفرازات الثورة السلوكية المنهجية التي كشفت عن ثلاث أهـــم مـــستويات تعرض لها كينيث والتز *K.Watz* في كتابة *The man, state and war*، حيث عرض لمستوى الفرد والدولة والنظام الدولي، بعدها قامت مجموعة علمية من الباحثين بطرح المستوى النظمي الإقليمي أو النظام الفرعي الذي اعتبر مـــستوى وسط بين الدولة والنظام الدولي، بهدف كشف التفاعلات المتمايزة عن تلك الموجودة في النظام الدولي/العالمي، إضافة إلى إجراء مقارنة بين النظم الإقليمية فيما بينها.

وقد طغى هذا المنهج على الدراسة إذ أنها قامت أساسا على بحث التفاعلات الإقليمية لنظام الشرق الأوسط مع إيـــران كفاعل ما يستدعي فصل وحدات التحليل وهذا ما يختص به المنهج النظمي.

2/ **المنهج التاريخي**: لا يكاد يخلو بحث علمي من المنهج التاريخي لأهميته في كشف تطور الظاهرة عبر الزمان والمكـــان، خاصة وأن العلاقات الدولية تقوم على هدف التنبؤ بمستقبل الظاهرة الذي لا يمكن أن يتم دون معرفة تاريخها، وقد بـــرز هذا المنهج في الفصل الثاني بدرجة كبيرة عند بحث بروز الدور الإيراني في النظام الشرق أوسطي.

.7/ أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الموضوعية: لا يقوم أي بحث علمي إلا إذا استند على مجموعة من الدوافع الموضوعية التي كثيرا ما تخـــص البيئة المحيطة بالباحث أو تكون لها التأثير الكبير عليه، أضف إلى ذلك العوامل الذاتية التي تتعلـــق بالرغبـــة في الموضـــوع والمؤهلات العلمية التي تسمح للباحث في التفوق في نوع من البحوث دون الآخر.

ومن أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع:

- إيران التي برزت منذ الثورة بنهجها "المغالي" في عدائه للغرب وطموحها في نشر الثورة محاكيتا في ذلك الثورات العالمية الكبرى مما جعلها محط أنظار الكثير من الباحثين في العالمين الإسلامي والغربي، ففي إحدى الإحـــصائيات لأحد أهم المجالات العلمية حصلت إيران على أكبر نسبة من البحوث التي تُجرى حولها سنويا.
- التميز الذي يطبع النظام الشرق الأوسطي كنظام إقليمي عن بقية النظم الأخرى خاصة مـــع تزايـــد الوجـــود الأمريكي بعد الحرب على أفغانستان والعراق، مما عاد على المنطقة بالعديد من الظواهر كالصعود الشيعي الذي عرف إقبالا بحثيا غربيا لتأثيره الايجابي بالنسبة لإيران.
- أهمية الدراسات النظمية في العالم العربي مما سمح بنقل العمل الأكاديمي العربي إلى مستوى علمـــي لا بـــأس بـــه يقارب ما هو قائم في الغرب لاعتماد هذه المراكز الأخيرة على الجوانب النظرية في الظواهر الدولية بهدف تطوير نظرية عامة في العلاقات الدولية تساعد قدر الإمكان على فهم وتوصيف والتنبؤ بالظواهر.

ب- الأسباب الذاتية:

- الرغبة في استكمال مشروع شخصي يقوم على هدف التخصص في الدراسات الإقليمية والذي بدأ مع مــذكرة التخرج التي تناولت البحث في ظاهرة التكتلات الإقليمية بعد الحرب الباردة، ليتم استكماله من خلال الانتقال إلى مستوى أكثر تخصصا بالبحث في النظام الشرق أوسطي من جهة وإيران كقطب صاعد من جهة أخرى.
- اهتمام شخصي بالظواهر الإسلامية وكل ما يرتبط بها، خاصة وأن إيران مثلت النموذج القائد للتيار الإســلامي الراديكالي الصاعد الذي بدا للكثيرين قوة تغيير داخلية ستقود الشرق الأوسط إلى مرحلة مختلفة.

8./ الصعوبات التي واجهت البحث وحدود الدراسة: يعاني أغلب الباحثين في العالم العربي من العديد من الصعوبات الناتجة أصلا عن تراجع العلم والبحث العلمي على مستوى المجتمعات والنخب التي تخصص أقل الميزانيات للبحث عكس ما نجده في العالم المتقدم، لذلك أول صعوبة تعتري أي باحث في العالم العربي هي نقص المراجع المتخصصة أما المــصادر فهي شبه مغيبة. أما الصعوبة الثانية فهي مرتبطة بالأولى وهي مشكلة الترجمة التي كثيرا ما تأخذ الوقت من الباحث دون الوصول إلى نتائج دقيقة، ما يجعل أغلب التراجم المتخصصة تقريبية لغناها بالمفاهيم الجديدة التي يصعب ضبط ترجمتها.

9./ تبرير خطة الدراســــــة:

تمت معالجة إشكالية الدراسة بالاعتماد على ثلاث فصول، تناولنا في **الفصل الأول** التأصيل النظري والمفاهيمي للدراسة حيث تم عرض أهم النقاط التحليلية في النظم الإقليمية من خلال تقسيم الإقليمية إلى ثلاث أبعاد.

البعد المؤسساتي الذي يبحث في مفهوم المنظمة الإقليمية كثاني أهم فاعل في العلاقات الدولية بعد الوحدات السياسية، والسعي لمحاولة فهم التحولات التي طرأت على التنظيمات الإقليمية إثر عملية العولمة.

أما البعد الوظيفي فيُعنى بأحد أهم الملامح التي برزت مع النظرية الوظيفية الجديدة التي شكلت الإطار النظــري لتحليــل ظاهرة التكتلات الإقليمية الاقتصادية الناجحة، الوجه الجديد للنظم الإقليمية في النظام العالمي.

البعد الأخير عالج إشكالية التوافق والانفصال بين النظم الدولية والإقليمية من خلال عرض أهم النماذج النظرية المقدمة في العلاقات الدولية، وفتح الباب أمام تحول المفاهيم من خلال الانتقال من مفهوم النظام الدولي إلى مفهوم النظام العالمي ومدى تأثير ذلك على طبيعة النظم الإقليمية.

كما عالج الفصل الأول مفهوم النظام الشرق أوسطي الذي يعتبر من أعقد المفاهيم التي لاقت اختلافا وتــضاربا بــين المفكرين وذلك نتيجة اختلاف الأساس الذي يقوم عليه ضبط أهم وحداته السياسية بين الأساس الجغرافي أو القيمــي أو التفاعلي، لذلك تم بحث المفهوم من خلال تقسيمه إلى ثلاث منظومات فرعية لفهم طبيعة الــبنى التفاعليــة والوحــدات المسيطرة في كل منظومة. وانتهى الفصل ببحث ركائز الأمن الإقليمي الشرق أوسطي والبحث في البنية الأمنية التي تعتبر أهم عنصر يحدد طبيعة الفاعل المهيمن.

الفصل الثاني تم الانطلاق في بحث مظاهر الدور الإيراني وتحليل سلوكياته وإمكانياته التي ستُتحدد من خلالهـــا طبيعـــة الدور الذي يمكن أن يلعبه، وقد تم تقسيم تلك الإمكانيات إلى محلية تشمل القـــوة القيميـــة والجيوإســـتراتجية للموقـــع والاقتصادية والعسكرية، وإقليمية تنحصر في الدخول إلى بحث التواجد الإيراني في أغلب البؤر التراعية الشرق أوســـطية، وتم التركيز في هذه النقطة على الأبعاد الأمنية الصلبة والناعمة من خلال بروز أداة الإيديولوجية اتجاه الفكـــر الحركـــي الراديكالي والأقليات الشيعية في الخليج العربي والأداة الأمنية اتجاه التحالف مع سوريا.

الفصل الثالث،عالج أهم النقاط المكملة من خلال طرح العوائق التي تقف في وجه الصعود الإيراني الإقليمـــي ومـــدى فعاليتها، في ظل تنوعها بين عراقيل داخلية وإقليمية وأخرى دولية شكلت ضغطا كبيرا على إيران باعتبارها موجهة مـــن قوة كبرى كالولايات المتحدة، ليتم في المبحث الأخير الإجابة عن الإشكالية حول اتجاه تحول إيران هل سيكون إلى قـــوة إقليمية مهيمنة أم دولة إقليمية منبوذة.

الفصل الأول:
الإطار النظري والمفهوماتي للدراسة.

المبحث الأول:

الأبعاد النظرية لمفهوم النظام الإقليمي.

المبحث الثاني:
مفهوم النظام الشرق أوسطي: تنوع في البناء المنظوماتي وغموض في الحدود.

المبحث الثالث:
خصائص البنية الأمنية للنظام الشرق أوسطي.

مرّ تطور دراسة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بعدة مراحل، شكلت كل مرحلة هيمنة فكرية أو نظرية لمنظور معين، وهذه الهيمنة قد تسمى إطارا مرجعيا مشتركا أو مدرسة فكرية، وهي تشير إلى نوع من الاتفاق حول السمات الأساسية للظاهرة الدولية، من حيث التفسير والتوصيف والتنبؤ بمستقبلها، لذلك نجد أي باحث يحتاج إلى أدوات ذهنية معينة تكون ميزتها مستخلصة من القالب الفكري للمنظور الذي يتبناه الباحث ويستعين به على كشف مستويات الفهم السابقة التي تمكنه من الوصول إلى نتيجة تؤكد فرضياته العلمية المجردة[1].

وهكذا كانت الأدوات الذهنية هي مجرد وسيلة نظرية يستعان بها على فهم الواقع المستهدف أو تفسيره، ومن ثم فهي أدوات بهدف التفسير حيث يشكل التفسير أعمق درجات التحليل العلمي وأعلى مستوياته، ذلك أن وصف الحالة التي عليها ظواهر الواقع، وتصنيف معطيات هذه الظواهر ليس هو الهدف النهائي للعلم في تفسير الظاهرة والكشف عن حقيقتها[2].

وعليه يتمحور دور الإطار النظري لأي دراسة علمية على توضيح الباحث لتوجهه الفكري من خلال تقديمه للقالب النظري الذي سيستعين به في تحليل الظاهرة التي هو بصدد دراستها، ولأن الموضوع الذي بين أيدينا يدور حول مفهوم الدور. فما هو الدور وكيف يمكن قياسه؟.

حسب مورينوMerino الدور يعني:"تصرف مزدوج، فهو منبه وفي نفس الوقت استجابة،وبذلك يحدد تصرفين متتابعين لدى الفرد".

ويتميز الدور عن مفهوم الوضع statue بالنقاط التالية:

- الوضع يصف المواقف الاجتماعية النسبية في حين أن الدور يصف أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف[3].
- الدور تفاعل بين منظومة معايير وقيم من جهة، ووظيفة من جهة أخرى.
- الدور يمثل الظهر الديناميكي للمكانة التي تمثل المظهر الاستاتيكي[3].

*/ **أنواع الدور**: هناك عدة أنواع أهمها.

- الدور على مستوى الشخصية وهو عبارة عن سلوك تجاه الآخرين.
- الدور على مستوى المجموعة وهو عبارة عن نموذج من التصرف المحدد لكل الأشخاص الذين يشغلون نفس الوضعية.
- الدور على مستوى التفاعل بين الأشخاص وهو تصرفات أو نماذج من السلوك المتبادل في تسلسلات تفاعلية على توقعات الآخرين نسبة إلى حالة محددة.

ولنظرية الدور عدة مداخل نظرية حددها بروس بيدل في خمسة مداخل نظرية تتمثل في:

---

1 أماني محمود غانم، ***البعد الثقافي في العلاقات الدولية، دراسة في خطاب صدام الحضارات***، مصر: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2007، ص 34.

2 عادل ثابت فتحي، ***النظرية السياسية المعاصرة***، مصر: الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى، 2002، ص 16.

3 عبد القادر دندان، ***الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغيير1991-2006*** ،رسالة ماجستير، جامعة باتنة،2008،ص 29.

1/ **نظرية الدور الوظيفية(Functional Role theory)** : تركز على السلوكات المميزة للأشخاص الذين يحتلون مكانة اجتماعية ضمن نظام اجتماعي مستقر، فالأدوار تفهم هنا على أنها التوقعات المعيارية التي تصف وتفسر تلك السلوكات.

2/ **نظرية الدور التفاعلية الرمزية (Symbolic Interactionist Role theory)**:تعد المدخل المقابل للوظيفية، فقد انبثقت من تفسير التفاعلية الرمزية عند ميد Mead التي تتحول فيها بؤرة الاهتمام من التوقعات المعيارية في ثقافة ما إلى العمليات التي يمارس الناس من خلالها أدوارهم.

3/ **نظرية الدور البنيوية (Structural Role theory)**:تولي هذه النظرية اهتمام قليل بالمعايير والتوقعات الأخرى للسلوك، كما لا تعطي اهتمام كبير بقدرة الفرد على التحرر من القيود التي تفرضها منظومة القيم والمعايير الثقافية.

4/ **نظرية الدور التنظيم(Organizational Role theory)** : تهتم بدراسة الأدوار في التنظيمات الرسمية، وساهمت في تطوير نمط جديد يركز على النظم الاجتماعية، فالأدوار في مثل هذه التنظيمات محددة بالوضعيات الاجتماعية وتكون موجهة بالتوقعات المعيارية.

5/ **نظرية الدور المعرفية(Cognitive Role theory)**: تولي أهمية للظروف الاجتماعية التي تؤثر في تحديد التوقعات وأثر التوقعات على السلوك الاجتماعي[1].

إضافة إلى مفهوم الدور، يعد مفهوم **النظام الإقليمي** من المفاهيم المفتاحية التي تنتمي لمجموع الدراسات المتخصصة(النظمية) في العلاقات الدولية والتي تُعنى ببحث الظاهرة في إطارها الإقليمي مع التركيز على تفاعلاتها مع مستوى النظام العالمي.

ما يزيد من أهمية الدراسات الإقليمية ظهور مجموعة من التطورات الجديدة التي أثرت في تفاعلات النظام العالمي خاصة مع بداية عقد التسعينيات، وكان لهذه التطورات الأثر الواضح في إعادة تنشيط وتفعيل التوجهات الإقليمية التي كانت قد ظهرت في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من خلال التراث القانوني التنظيمي الذي اهتم به مجموعة من الباحثين على رأسهم جوزيف ناي الأب *Joseph Ney*، والتراث النظري لمدرسة التكامل والاندماج، ومن ثم ظهور نظرية الإقليم *Region theory* كما طورها مجموعة من الباحثين على رأسهم كانتوري وشبيغل من خلال مؤلف علمي ضخم أسس لمنهج تحليلي جديد في العلاقات الدولية[2].

وسيتم التركيز في الجانب النظري للبحث على عدة مفاهيم نظرية مفتاحيه أهمها: **الإقليم، الإقليمية، النظام الإقليمي، نظرية المركب الأمني الإقليمي، نسيج العداوة والصداقة كمفهوم تحليلي بنائي.**

أما المفاهيم الإمبريقية فهي ترتبط أساسا بمفهوم **الشرق الأوسط** وكل ما يخصه من تفاعلات وتركيبة فواعل، سيتم بحثها من خلال طرح يجمع بين الواقع والنظرية.

---

[1] المرجع السابق، ص35.

[2] محمد السعيد إدريس، ***تحليل النظم الإقليمية،دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية***، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية ،2001،ص 8 .

المبحث الأول: الأبعاد النظرية لمفهوم النظام الإقليمي.

عرف النظام الإقليمي اهتماما كبيرا من طرف المنظرين في حقل السياسة الدولية، بدأ ذلك الاهتمـــام بالجـــدالات القانونية التي دارت بين القانونين حول أهمية التنظيمات الإقليمية في تحقيق السلام بعد الحـــرب العالميـــة الأولى، وتركـــز النقاش المؤسساتي ضمن المنظور المثالي كأول مدرسة تنظرية في العلاقات الدولية جاءت لمواجهـــة الفكـــر الإســـتاتيكي الواقعي الذي اتخذ من القوة مفهوم تحليلي بدلا عن مفهوم القانون.

تعود الروافد الفكرية للفكر المثالي إلى أفكار كانط *Kant* حول الحكومة العالمية التي دعا إليها في مؤلفاته، والتي لاقـــت قبولا كبيرا لدى دعاة التوجه العالمي الذي طرح فكرة مؤسسة عالمية لها صلاحيات مستقلة عن الدول كأول خطوة لبداية تشكل تلك الحكومة المثالية.

غير أن التحولات الفكرية التي لحقت بالمدرسة من جراء تأثير أحداث الواقع الدولي الذي ســـاهم في التخفيـــف مـــن البحث فيما يجب أن يكون إلى البحث في ما هو كائن بوسائل فكرية غير تلك التي تستخدمها الواقعيـــة أدت إلى بـــروز مدرسة التكامل والاندماج مع بداية الخمسينات وكان لها الإسهام النظري الكبير في دفع عجلة الإقليمية من خلال طرح فكرة التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي من طرف منظري الوظيفية الجديدة.

وقد استطاع الوظيفيون الجدد مواجهة الحجج الواقعية حول وحدوية الدولة كفاعل في العلاقات الدولية، كما كـــشفوا عن أهمية التعاون والاعتماد المتبادل في تحقيق استقرار النظام الدولي بدل الصراع ونظام الاعتماد الذاتي الـــذي اعتمـــده المنظرون الواقعيون في رؤيتهم للعلاقات الدولية.

أما الإسهام الضخم لمدرسة الإقليمية فكان من خلال تقديم منهج تحليلي جديد يقوم على بحث التفاعلات داخل النظـــام الإقليمي الذي يتحدد ضمن رقعة جغرافية لها خصائصها المشتركة، و لم يبرز هذا المنهج إلا مع تزايـــد أهميـــة المنظمـــات الإقليمية التي ظهرت في شكل كتل اقتصادية لها أهميتها في رسم معالم النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة الذي تفاوتـــت ملامحه بين الأحادية القطبية والتعددية القطبية خاصة على المستوى الاقتصادي.

وجاء اختيار الإطار النظري الإقليمي بهدف بحث صحية الافتراضات النظرية القائمة على إعطاء المـــتغير الاقتـــصادي المؤسساتي (التوجه النظري الليبرالي) أهمية خاصة نتيجة توفره على مجموعة من الشروط المادية والقيمية الـــتي تـــسهم في تحقيق استقرار النظم الإقليمية، كما تبحث الدراسات الإقليمية في خصائص البنية والفواعل بهدف معرفـــة بنيـــة الـــنظم الإقليمية المستقرة من غيرها. وتترتب عما سبق مجموعة من التساؤلات تتمثل في:

- إلى أي مدى ساهمت المؤسسات الإقليمية في إثبات فعاليتها السياسية والاقتصادية عن النموذج العالمي؟.
- هل تلعب البيئة الخارجية دورا في تفعيل التكامل الإقليمي أم في عرقلته؟.
- هل حقق النظام الإقليمي استقلاله كمنهج نظري عن مستوى النظام العالمي في ظل التحولات الـــتي عرفهـــا النظـــام العالمي؟.

المطلب الأول : البعد المؤسساتي : الإقليمية والعالمية.

جرت العديد من المحاولات التنظرية لتعريف الإقليم والإقليمية والنظام الإقليمي، وذهب الكثير مـــن المختــصين إلى اعتبار **التقارب الجغرافي والاعتماد المتبادل** بين دول الجوار المعيار الأساسي لتعريف الإقليمية غير أن التحـــولات الـــتي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة جعلت من المعيار الجغرافي معيارا ضيقا جدا يحصر الإقليمية في نطاق هي أوسع منه، وهذا ما تم الإشارة إليه من طرف بروس روسيت *B.Russet* وآخرون، خاصة بعد بروز العديد من الفواعـــل في العلاقـــات الدولية نتيجة التحولات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي، مما دفع الكثير من المنظرين إلى الحكم على انتهاء عصر الدولة القومية.

غير أن البعض الآخر خالفهم الرأي مؤكدا على أن الدولة ستبقى القاعدة الصلبة للأقاليم والمركز الذي تـــدور حولـــه، خاصة وأن أغلب الأدبيات الإقليمية تؤكد على أن تاريخ الظاهرة الإقليمية يعود إلى عهـــد الإمبراطوريـــات والمجـــالات الحيوية التي كانت امتدادا لنفوذ القوى الكبرى، أضف إلى ذلك ظاهرة توحد عدة أقـــاليم في شـــكل الدولـــة القوميـــة الفيدرالية أوالكنفدرالية.

فخلال القرن التاسع عشر ظهرت العديد من اتحادات الدول والمنظمات والجمعيات التي تؤكد بأن الإقليميـــة ليـــست بالظاهرة الجديدة، فقد عرفت الولايات المتحدة نظاما أمنيا تحت مسمى **"مبدأ مونرو"** الـــذي رفـــع شـــعار **"أمريكـــا للأمريكيين"** مما جعل القارة الأمريكية كتلة إقليمية واحدة تحت زعامة الولايات المتحدة، أما أوربا فقد تميـــزت بنظـــام توازن القوى حيث كان التكتل ما بين الدول يؤخذ شكل الأحلاف السياسية[1].

عرف مصطلح الإقليمية لاحقا انتقالا إلى مستوى أعلى من حيث تراتبية فواعل المجتمع الدولي، ما نـــتج عنـــه تـــشكل مؤسسات إقليمية تنظيمية تربط ما بين مجموعة من الدول تشترك في نفس الرقـــعة الجـــغرافية وتربطها روابـــط ثقافيـــة ومصالح مشتركة، إضافة إلى عملها على إقامة علاقات سلمية فيما بينها والعمل على تنمية العلاقات الاقتصادية، فظهرت في العلاقات الدولية فواعل جديدة إلى جانب الدولة تُعرف بالمنظمات الإقليمية.

وتعتبر المنظمات الإقليمية نموذجا فوق قومي، يتميز بعضويته المقيدة، وسعيه إلى التحول إلى فاعل مؤثر في النظام الدولي كالمنظمات الإقليمية المتخصصة والوظيفية، كـــــما لا تعطي هذه المنظمات أهمية للحدود فهي تتسع من الجمـــع بـــين حدود دولتين إلى حدود البيئة الجغرافية القارية[2]. من خلال ما سبق تتبلور لدينا مجموعة من المفاهيم التي ارتبطت بالتطور التاريخي والنظري للدراسات الإقليمية أهمها:

---

1 Louis Fawcett, ***Regionalism in global politics: The past & present.*** <http://www.garent-eu.org/fileadmin/document/phd-school/6th-phd-school/professionspapers/fawcett PDF>.

[2] David Singer, ***The global system and its sub system : A development view, in Linkage politics***, Edited by James N. Rosenau., United State : The free press , New York ,1969.p28

أ- البيئة المترابطة: (*Contiguous environment*).

عبارة عن مركب من السياسات المحدودة جغرافيا بسبب التقارب التاريخي وعلاقات الصداقة والتنافس ما بـين الـدول المتجاورة جغرافيا ما يخلق روابط تجمع ما بين الدول.

ب- البيئة الإقليمية:(*Regional environnent*)

ترتكز هذه البيئة على عامل التماثل، ويتسع المجال ضمن هذه البيئة ليضم جميع دول الإقليم، حيـث تتـضح سياسـة مشتركة بينهم، وتمثل هذه البيئة **البعد المادي الجغرافي** الذي يبين مرونة الإقليم من خلال انتقاله من منطـقة جغرافيـة صغيرة مثال ذلك إقليم أمريكا الوسطى إلى جزء من قارة كإقليم جنوب آسيا إلى معظم القارة تقريبا كما هو حاصـل في أوروبا حاليا.

يتميز هذا النوع من البيئات الإقليمية بخاصية التجاذب ما بين **الانفتاح** من جهة **والانغلاق** من جهة أخرى، وذلك من خلال انفتاح دول الإقليم بعضها على بعض لزيادة الترابط السياسي والاقتصادي والأمني، والانغلاق أمام أي انتماء لدولة خارجة عن الحدود الجغرافية للإقليم بصفته القارية و الهوياتية على العموم، نتيجة الخصائص الطبيعية والمصلحية التي تميـز دول الإقليم، إضافةً إلى الطبيعة القانونية للمعاهدة المنشئة المغلقة، فكثيرا ما تحرص بعض المنظمات الإقليمية على اقتـصار الانتساب لعضوية المنظمة على الدول التي تنتمي لنفس الإقليم الجغرافي الواحد.

ج- البيئة التنظيمية: (*organizational environment*).

تؤسس البيئة التنظيمية لمجموع التفاعلات الجارية في الأقاليم من خلال إنشاء منظمات فوق وطنية[1]، تتنـازل بموجبـها الدول عن جزء من سيادتها لإعطاء تلك المنظمة صلاحيات منفصلة عن الدول المشكلة. ولتحليل مسار تطور الإقليمية في شكلها المؤسساتي كانت هناك عدة مراحل تمثلت في:

- ما قبل الإقليمية، حيث يشكل الإقليم وحدة جغرافية واجتماعية؛
- في المرحلة الثانية يظهر التعاون الرسمي والغير رسمي، والمسار الإقليمي يأخذ مكانه؛
- المرحلة الأخيرة هي مرحلة مخرجات المسار الإقليمي وتطوير هوية متميزة وقدرات مؤسساتية شرعية ما يجعلها فـاعلا ممثلا عن الدول (*).

1 By James N, Rosenau, ***To word a study of national –inter linkage, Elaborating of six subenvironment***.op.cit. p.61.

(*) كما تطرق الأستاذان سودوربوم وهورتن *Hutton & Söderbaum* إلى مناقشة التاريخ التطوري لمفهوم الإقليم واقترحا مفهوما تحليليا لتوضيح ذلك التطور تمثل في مفهوم ***Regiones*** الذي يعني درجة القدرات الإقليمية التي تستخدم في ظهور إقليم ما، كما انتشرت عدة مفاهيم منها **الأقلمة** والتي عرفها البعض أمثال *Hutton & Katzenstein* بأنها عملية التفاعل الإقليمي، أما *RAINS & FISHLOW* فتعني الأقلمة بالنسبة لهما عملية ديناميكية مرتبطة بتشكيل منطقة ما.

وترتبط المرحلة الأخيرة بمفهوم **الجماعة الأمنية** عند كارل دويتش *Karl Deutsch*، والتي تعني تلك المجموعة البشرية المندمجة، مما يولد الشعور بالجماعة ضمن أرض ما، وانبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة تمكن مـــن حـــل المشاكل المشتركة.[1]

1./ الإقليمية والقانون الدولي:

ارتبط المفهوم القانوني للإقليمية بأول ميثاق قانوني لمنظمة عالمية وهو ميثاق عصبة الأمم في نص المادة (21) التي جاء فيها:

"لا تعتبر متعارضة مع عصبة الأمم أي من التعهدات الدولية التي تكفل استتباب السلام، كما هو الحال في اتفاقيات التحكيم وفي الاتفاقيات الإقليمية مثل تلك القائمة على أساس من تصريح مونرو".

نتيجة عدم استفاضة ميثاق العصبة في التأكيد على أهمية التنظيمات الإقليمية وتسخيرها لآليات دعمها بـــسبب حداثـــة الفكر المؤسساتي في القانون الدولي من جهة وطغيان سياسة الأحلاف على الواقع الدولي من جهة أخرى، أتـــى ميثـــاق الأمم المتحدة فيما بعد داعما للعمل الإقليمي بعد قيام جدال قانوني ما بين أنصار التنظيم العالمي والتنظيم الإقليمـــي(*)، لينتهي أعضاء اللجنة القانونية لصياغة ميثاق الأمم المتحدة إلى النص على "**مبدأ اللامركزية**" كأحد أهم المبادئ الرئيسية للتنظيم الدولي[2]. اتخذت هذه اللامركزية شكلين:

اللامركزية الإقليمية أو الجغرافية: التي تعترف بالوجود الشرعي للكيانات الإقليمية إلى جانب المنظمات العالمية.

اللامركزية الفنية أو الوظيفية: تمثلت في إنشاء العديد من المنظمات الدولية المتخصصة على المستوى العالمي والإقليمي.

ولقد أسهمت المنظمات الإقليمية في حل النزاعات الواقعة على أقاليمها بنجاح خلال الفترة(1945-1971) وأهـــم مثال على ذلك نجاح المجموعة الاقتصادية الأوروبية في حل الخلافات الفرنسية الألمانية، وذلك نتيجة احتدام الصراع بـــين القطبين، وظهور العديد من المنظمات الإقليمية[3]، حيث شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ظهـــور العديـــد مـــن المنظمات الإقليمية منها:

***المنظمات المتعددة الأهداف** كالجامعة العربية ومنظمة الدول الأمريكية، وقد عملت هذه الفئة على التأثير في عمل لجان صياغة ميثاق الأمم المتحدة، إذ أخذت الانتقادات التي قدمت للآباء المؤسسين بعين الاعتبار مما جعل الـــصياغة النهائيـــة للميثاق تتضمن مادة توضح العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وجاء بحث تلك العلاقة في الفصل الثامن من المادة52 و53 و 54 و55، وقد اعترفت الجمعية العامة بجامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية على إثر الاقتراح المصري بتعريف المنظمات الإقليمية على أنها:

---

[1] Peter Katzenstein, ***Regionalism in comparative perspective***.
<http://arena.uio.no/publicatios/wp96-1.htm>.

[2] ناصيف يوسف حتي، ***النظرية في العلاقات الدولية***، لبنان: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985، ص 55 .

[3] أحمد الراشيدي، ناصيف حتي، ***الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن***، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1999، ص ص 182.181.

" تلك الهيئات الدائمة التي تضم في منطقة جغرافية معينة عددا من الدول تجمع بينها روابط التجاور والمصالح المشتركة والتقارب الثقافي واللغوي والتاريخي والروحي وتتعاون جميعا على حل ما قد ينشأ من منازعات حلا سلميا وعلى حفظ السلم والأمن الدوليين في منطقتها وحماية مصالحها".

* **المنظمات الأمنية** كحلف الشمال الأطلسي وحلف وارسو.

* **المنظمات الاقتصادية** كالجماعة الاقتصادية الأوروبية والتي تختلف من حيث مستوى الأهداف مع الأمم المتحدة وتشابه أهداف المؤسسات الاقتصادية كمؤسسات بريتون وودز التي تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وأهم ما ميز ظاهرة الإقليمية في هذه الفترة:

- أنها ذات طبيعة مادية، فجلّ اهتمام المنظمات الإقليمية انصب على تحقيق الرفاه والأمن المادي(عكس الأمن الهوياتي الذي تجلى أكثر شئ بعد الحرب الباردة).

- جاءت في ظل نظام الثنائية القطبية الصلبة ما جعلها تدخل ضمن إحدى استقطابات القوتين العظمتين.

وقد قدم نول فيغلند *Nowal Veggeland* تصنيفا للمنظمات الإقليمية ينطبق على ما يعرف بالموجة الأولى للإقليمية حيث قسمها فيه إلى أقاليم وظيفية وأقاليم ثقافية وأقاليم إدارية[1]، مما يعطي انطباعا بأولوية الجوانب المؤسساتية التي تضفي صفة الشرعية على التنظيم الإقليمي وتسمح له بإقامة علاقات مع الفواعل الدولية كالدول والمنظمات العالمية والمنظمات الإقليمية.

تلت هذه الفترة الموجة الثانية من الإقليمية بين سنوات 1965 و1985 حيث انتشرت الإقليمية في دول العالم الثالث كمنظمة الآسيان ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي، وقد جاءت هذه المنظمات تحت تأثير نفوذ إحدى القطبين الدوليين تحقيقا لمصالحهما، ونتيجة وجود عدو خارجي مشترك ما بين دول أعضاء المنظمة الإقليمية[2].

وكان من أهم نتائج الموجة الثانية من الإقليمية وجود نمط من المؤسساتية العالية كالمؤسسات الأوروبية، بالإضافة إلى حضور هذه المؤسسات عالميا مما قدم لتواجدها كفواعل مؤثرة في نظام ما بعد الحرب الباردة بعدما كانت مجرد وسائل لتحقيق مصالح القطبين الدوليين.

2./ التصور القانوني لمفهوم الإقليمية خلال فترة الحرب الباردة: تركزت آراء الفقهاء على التصورات التالية.

- **الإقليمية كظاهرة جغرافية:** يعد القاسم المشترك في أغلب التعاريف القانونية، ولا يتأتى لأي تنظيم أن يكون إقليميا إذا لم يجمع بين أعضائه التقارب الجغرافي.

---

[1] Malin Gunnaresson, ***Regionalism & security***. <http://www.cerum.umu.se/publicationer/pdf/nsb/pdf>.

[2] Louis Fawcett, op. cit., p. 6.7.

– **الإقليمية كظاهرة ثقافية وحضارية:** يعد أهم شرط تابع للتقارب الجغرافي، فقد تكون دولة واقعة داخل المنطقة الجغرافية لمنظمة ما، لكنها لا تدخل في عضويتها كما هو حال إسرائيل ومنظمة جامعة الدول العربية وإيـــران بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي.

– **الإقليمية كتعبير عن واقع سياسي معين:** يعد عامل التقاء المصالح السياسية بين مجموعة من الدول عـــاملا مـــساعدا على زيادة الترابط الإقليمي، غير أن هذا العامل يتميز بعدم الثبات لاختلاف المصالح السياسية من فترة إلى أخرى، مما يهدد الوجود القانوني للمنظمة ويجعلها أقرب إلى جهاز الحلف منه إلى المنظمة التي تتميز بصفة الديمومة[1].

3./ التصور السائد بعد الحرب الباردة:

إن ارتفاع حالة الاعتماد المتبادل وبروز السمة الاقتصادية للسياسة العالمية خلقت وضعا مختلفا عن الوضـــع الـــذي كان قائما، فقد منحت التغيرات الاقتصادية المواطنين موقعا وسطا بين دولهم المسؤولة عن حـــل مـــشاكلهـــم وبـــين المنظمات والهيئات التي تعمل على توسيع ولاءاتهم فقد أصبح للمواطن الأوروبي حق يدعم حقه الوطني وهـــو مقاضـــاته لدولته أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية.

كما برز مفهوم الاعتماد المتبادل كمركز للسياسة العالمية بدلا من الصراعات ما بين الدول، إضافة إلى ظهور فواعـــل جديدة في النظام العالمي مما عجل بظهور عالم متعدد المراكز (*Multi-center*) ما أكد عليه جيمس روزنـــو في اطـــار تحليلة للتحولات العالمية بعد الحرب الباردة.

وفي إطار هذه التحولات برز ما يعرف بالإقليمية الجديـــدة أو الإقليميـــة المفتوحـــة (*Open regionalism*)، ولم تتصادف الإقليمية في هذه الفترة مع تشكل مؤسسات عالمية جديدة على غرار ما سبق، بل كان هناك نمـــو للعلاقـــات الاقتصادية وتطور للمؤسسات العالمية القائمة عليها من خلال البحث عن نظام اقتصادي متعدد الأطراف وتم ذلك مـــن خلال تحويل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية إلى اتفاقية معدلة تؤسس لقيام منظمة عالمية للتجارة، وانطلاق الجـــدل النظري حول موقع الإقليمية من التحولات الحاصلة.

4./ مفهوم الإقليمية الجديدة (الإقليمية المفتوحة):

يعود استخدامها الأول إلى المفكر بالمر *Palmer* سنة 1991، في دراسة مقارنة بين الإقليمية القديمة والإقليميـــة الجديدة، ويقصد بهذه الأخيرة " **تلك الموجة الحديثة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية التي أخذت في التبلور ابتداءا من منتصف الثمانينيات في شكل تجمعات وكتل تجارية ومجالات اقتصادية كبرى**"، وقد كانـــت وراء هـــذا الظهـــور مجموعة من العوامل منها:

---

[1] أحمد الراشيدي، ناصيف حتي، *ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن*، مرجع سبق ذكره، ص 218.

- حدوث تغيرات اقتصادية وتجارية بعد انهيار نظام بريتون وودز.
- صعود قوى اقتصادية في شكل مؤسسات إقليمية كالاتحاد الأوروبي الذي استكمل مسارات التكامـــل الاقتـــصادي وتحول إلى مسار التكامل الأمني وقضايا السياسة الخارجية.
- بروز منظمات إقليمية ناجحة خاصة في القارة الآسيوية وانتقالها إلى الاستقلال عن المركز وبناء هوية أمنية وثقافيـــة مشتركة.

- نتيجة حدوث أزمات مالية وعجز المؤسسات المالية عن حلها، زاد ذلك من المطالبة بتفعيل لدور المنظمات الإقليميـــة، ومناشدة الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان *K.Anan* المنظمات الإقليمية للعب دور أكثر فاعليـــة في مجـــال الدبلوماسية الوقائية التي تعمل على التدخل لمنع نشوب النزاعات الداخلية أو انتشارها.

- تراجع القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة عن التدخل في الأقاليم نتيجة التكاليف الباهظة، مما ترك المجـــال أكـــبر للمنظمات الإقليمية سواء في المجالات الأمنية أو الاقتصادية من خلال لَم شمل الدول الضعيفة في إقليم واحـــد لمواجهـــة تحدي العولمة[1].

- أخذت المنظمات الإقليمية الطابع الحضاري، فأغلب الأقاليم تعبر عن قيم مشتركة، فمنظمة الحلف الأطلسي كانـــت نشطة في عملية اكتشاف الذات وتكييف وجودها مع التهديدات الأمنية الجديدة.

- زيادة جدول أعمال الدول أدى إلى خلق ما يسميه روبرت كيوهان *R.Koehane* **كثافة القـــضايا** الـــتي أدت إلى ارتباطات متراكمة مما زاد من حاجة الدول إلى المنظمات الدولية خاصة الوظيفية منها[2].

5./ خصائص الإقليمية الجديدة:

*. **عودة الإقليمية إلى الظهور بقوة على النطاق العالمي:** نتيجة الإصلاح وتوسيع وإيجاد مهام للتلاؤم وأجندة الـــسياسة العالمية الجديدة، ساهم ذلك في إقامة علاقات ما بين إقليمية فظهر المنتدى الهادي الآسيوي*(APEC)* ومنظمـــة الآســـيم *(ASEM)* اللذان يعتبران من المجالات الاقتصادية الكبرى التي تولي للجانب المصلحي أهمية علـــى التقـــارب الجغـــرافي والقيمي.

*. **قابلية المنظمة لتشكيل هياكل مؤسساتية:** يُعنى به أن يكون التنظيم جزءا من تنظيم أكبر دون أن يهدد أحدهما مجـــال الآخر، فيبدو الإقليم كبناء مؤسساتي متعدد الطوابق، ويمثل الاتحاد الأوروبي مجموعة متعددة من المركبات التنظيمية.

---

[1] Louis Fawcett, op.cit., p.10.
[2] Ibid., p.10.

*. **الأذ بتعريف جغرافي مرن:** حيث لم يعد التقارب الجغرافي شرطا ضروريا في قيام المنظمات الإقليمية، وقد أجرى إفن نيومان *Ivan Newman* استعراضا واسع النطاق للمناهج المختلفة في بناء الهياكل الإقليمية وخلص إلى أن تعريف الإقليم يتغير باستمرار ويعيد أعضاؤه تعريفه من خلال الخطاب المتصل.

*. **التقليل من المعايير البيروقراطية:** باعتبار الإجراءات البيروقراطية عامل معرقل لنجاح عمل المنظمة، إضافة إلى دخول فواعل عابرة للحدود كشركات المتعددة الجنسيات (*) كأعضاء في المنظمات، مما يصعب قيام المؤسسة على عامل السيادة لإعطاء الأعضاء الحق في التصويت[1]، ما ساهم في تراجع مفهوم السيادة كمفهوم أساسي في توصيف الفواعل في العلاقات الدولية.

ومن أهم ما يفرق الإقليمية التقليدية عن الإقليمية الجديدة:

- تشكلت الإقليمية القديمة أثناء الثنائية القطبية،أما الإقليمية الجديدة فقد اتضحت معالمهما في نظام ما بعد الحرب الباردة.
- تأسست الإقليمية القديمة بإيعاز من القوى القطبية، أما الجديدة فجاءت نابعة من حاجة الدول المؤسسة للتعاون لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.
- الإقليمية القديمة حمائية وموجهة لداخل، في حين الجديدة متماشية مع آليات الاقتصاد العالمي القائم على الاعتماد المتبادل.
- تحدد القديمة ضمن التوجهات التقليدية التي تنحصر ما بين التوجه الأمني أو الاقتصادي، أما الشمولية فهي متعددة الأبعاد.
- تعد الدول من أهم الفواعل البارزة في الإقليمية التقليدية، في حين الجديدة اكتسبت أهمية بإعطاء دور للفواعل من غير الدولة[2].

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج ما يلي:

- الإقليمية ظاهرة قديمة تعود جذورها إلى الأسس الفكرية والمؤسساتية لإنشاء المنظمات الدولية، وقد ازدهرت بعد الحرب العالمية الثانية وبعد الحرب الباردة نتيجة طبيعة الأنظمة الدولية القائمة آنذاك.
- إن اختلاف التكوين بين المنظمات العالمية والمنظمات الإقليمية بعد الحرب الباردة، جاء كنتيجة لإنشاء الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي خلقت نوعا من التنافس بين التنظيمين، وذلك رغم تشابك العوامل الإقليمية والعالمية خاصة في الجوانب الاقتصادية التي تسببت في تآكل الدور السيادي للدولة، مما حتم على الدول تعزيز دور الاتفاقيات الإقليمية لحماية نفسها من الموجة القوية للعولمة الاقتصادية.

[1] أحمد الراشيدي، ناصيف حتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 255 .257.
[2] عبد القادر دندان، مرجع سبق ذكره، ص21.

غير أن هذا التفسير لا يعني إطلاقا مواجهة الإقلــــيمية للعولمة فالإقليمية حسب كل من شارلز برايت وميكائيــل جير (*Charles Bright & Michael Geyer*) ليست مسارا بديلا عن العولمة ولكن هي المسار التطــوري لهـــا[1]، لذلك البلدان المتقدمة تتخلى عن جزء من سيادتها لصالح الهيئات الإقليمية، ورغم حدوث مقاومة فقد نــشأ نــوع مــن القبول الاجتماعي والاستعداد السياسي لإقامة أنشطة معينة. أما دول العالم الثالث ونتيجة لأنظمتها التسلطية فهي ترفض فكرة التنازل عن جزء من سيادتها ما جعل المنظمات الإقليمية ذات فاعلية سلبية وعاجزة في بعض الأحيــان عــن حــل المشاكل القائمة[2].

– انتقلت المنظمات الإقليمية بعد الحرب الباردة من مستوى بناء المؤسسات إلى مستوى بناء السلوك السياسي المــشترك للأعضاء أي الاتجاه نحو الاتحاد وهو مستوى أعلى من التنظيم الإقليمي لأنه ينبني على الأســس الجغرافيــة والحــضارية والاقتصادية والقانونية فالسياسية.

– سيزيد تدعيم دور المنظمات الإقليمية في نظام ما بعد الحرب الباردة، فقد أصبحت هذه المنظمات وسيلة في يد الدول الطامحة للهيمنة داخل الإقليم لتعزيز دورها على المستوى العالمي، أما بالنسبة للدول الضعيفة فهي وسيلة لحمايــة نفــسها اقتصاديا وأمنيا.

---

[1] Peter katzenstein, op.cit.,

[2] أحمد الراشيدي، ناصيف حتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 277 .

المطلب الثاني: البعد الوظيفي: أدبيات التكامل الإقليمي.

جاءت الدراسات النظرية التعددية وليدة الفكر الديمقراطي الليبرالي الذي دعا إلى تقييد السلطات الواسعة للملوك والرؤساء داخليا من خلال خلق توازن بين السلطات ومجتمع مدني قادر على التأثير في السلطة، وخارجيا من خلال التأسيس لسلطة عليا تحد من الفوضى الدولية التي تسببت فيها الدول، والتحول من تحقيق مصالح الدول القائمة على زيادة القوة وتحقيق الهيمنة إلى تحقيق مصالح الشعوب المتمثلة في الرفاه والشعور بالأمن الذي يعد من أهم مطالبها كما ذهبت إلى ذلك نورمان أنجل *N.Angel*.

بناءا على ما سبق وفي إطار السياق التاريخي لتطور الفكر الليبرالي جاءت الوظيفية كمدرسة وليدة لتطور مسار الفكر الديمقراطي وأفكار كانط حول الحكومة العالمية التي تعد القاعدة الصلبة للفكر الوظيفي التقليدي.

كما يدين التنظير للتكامل الدولي بشقيه الوظيفية التقليدية والجديدة بقسط كبير للمنظر البريطاني دافيد ميتراني الذي اعتبر أن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية والغير سياسية التي تواجه الحكومات ومثل هذه الوظائف لم تؤد فقط إلى زيادة الطلب على الاختصاصين المدربين على المستوى الوطني، لكنها لعبت دورا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي، وإذا أصبح من الممكن إيلاء مثل هذه المشكلات للمتخصصين وفصل نشاطهم إلى حد ما عن القطاع السياسي فإنه من الممكن والحالة هذه انجاز التكامل الدولي[1].

غير أن أطروحات التقليديين جاءت أقرب إلى المثالية عندما أصرت على فكرة الحكومة العالمية على الطراز الذي طرحه كانط سابقا، على غير ما دعا إليه الوظيفيون الجدد أمثال هاس *Hass* وليندبرغ *L.Lindbergh* الذين اعتبروا التكامل الإقليمي من أنجع الطرق لتحقيق الرفاه والأمن معا. فهاس يعرف التكامل بأنه:

"العملية التي تحاول من خلالها مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدولة القومية القائمة "[2].

أما كارل دويتش فيعرف التكامل بأنه:

" الواقع أو الحالة التي تملك فيها جماعة معينة، تعيش في منطقة معينة، شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي".

من خلال مقارنة بين تعريف هاس ودويتش نلاحظ ما يلي: يعتبر هاس التكامل عبارة عن **عملية أو مسار** يجتمع على إثرها عضوين أو أكثر ليكوّنوا عضوا جديدا، وعند اكتمال هذه العملية يتحقق التكامل. أما دويتش فيعتبر التكامل **حالة** ويركز على شروط الحالة، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة الجماعة الأمنية[3].

---

[1] جهاد عودة، ***النظام الدولي..إشكالات ونظريات***، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005، ص102.

[2] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***، ترجمة وليد عبد الحي، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985، ص270 .

[3] المرجع السابق، ص272.

ومن أهم شروط تحقيق التكامل: التجانس الاجتماعي؛ تشابه القيم؛ المصلحة المشتركة؛ أهمية التكامل في حـــد ذاتـــه؛ مساهمة البيئة الخارجية في التكامل؛ العلاقات التاريخية؛ قانون التكلفة[1].

1/ البيئة الداخلية للتكامل:

إن تعزيز أواصر التكامل لا يحتاج فقط إلى التقارب الجغرافي وازدياد الترابط الاقتصادي، فثمة عوامل أخـــرى لا تقل أهمية في دعم التطوير المحتمل لعمليات حل المشاكل التكاملية الإقليمية. ويقترح هـــيرول ***Hurrell*** عـــدة أنـــواع للتكامل الإقليمي التي يمكن شرحها وفقا لمستوى الترابط الاجتماعي والاقتصادي، ومنها مقدار ثبات القـــيم والتقاليـــد الثقافية؛ مدى السعي للتوصل إلى تدابير مؤسسية رسمية ومدى ما يمكن أن يظهره تجمع إقليمي مـــن هويـــة متماســـكة ووجود خارجي موحد. فالدول أطراف أساسية في أي تجمع إقليمي غير أن مستوى التفاعل الايجابي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا أكثر أهمية منها في تطوير العملية التكاملية[2].

وللتكامل الإقليمي مجموعة من المؤشرات وحسب ما توصل إليه فيليب جاكوب ***F.Jacob*** تتمثل هذه المؤشرات في:

- التجانس ما بين شعوب الدول الداخلة في العملية التكاملية.
- الاعتماد المتبادل خاصة في الجوانب الاقتصادية.
- المعرفة المشتركة والتقارب الفكري، ووجود مصالح مشتركة.
- المشاركة في اتخاذ القرارات، واهتمام النخب السياسية ووعيهم بأهمية التكامل مما ينتج فعالية حكومية مساعدة علـــى الانتقال للمراحل المتقدمة من العملية التكاملية.
- التجربة التكاملية السابقة[3].

يظهر مما سبق تركيز الوظيفيين الجدد على القاعدة الاقتصادية أو ما يعرف بالسياسة الدنيا التي تقوم علـــى تعـــاون الدول في بعض المجالات التقنية والاقتصادية، ومع مرور الوقت تتحقق عمليـــة الانتـــشار (Spill-over) أي الانتقـــال للتعاون في المجالات الأخرى لارتباطها مع بعضها البعض ما يضفي على الوظيفية مرونة في عملية الانتقال من مجـــال إلى آخر و يزيد من تشابك مصالح الدول بعضها ببعض ما يمنع حالة الحرب.

ويعتبر رضا الشعوب بأداء الأجهزة الحكومية للمهام الرئيسية التي أنشئت لأجلها وأولها تحقيق الرفاه من أهم العوامـــل التي تدعم التكامل والعكس صحيح، ويظهر ذلك في تكاملات الدول الديمقراطية التي تشارك شعوبها عمليـــة الانتقـــال المرحلية فقد تعيق الشعوب تلك العملية كما حدث في الاتحاد الأوروبي فيما يخص الاستفتاء حول الدستور الأوروبي.

[1] جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 100، 102.

[2] Fiona Butler, ***Regionalism & Integration***. <http://www.supportscoursenligne.sciences-po.fr/2008_2009/espace_mondial/pdf/hoopscheffer_plan.pdf.p852.853>.

[3] جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص 107.

2/ البيئة الخارجية.

نوه جوزيف ناي *J.Ney* إلى أن عمليات التكامل الإقليمي عرفت ازديادا نتيجة زيادة عدد الدول المستقلة التي لم تجد وسيلة للوقوف في وجه القوى الكبرى اقتصاديا أو أمنيا إلا بالتكامل الإقليمي، إضافة إلى انخفاض مستوى التوتر والصراع من المستوى الدولي إلى المستوى الإقليمي من خلال بروز العديد من الدول القوية اقتصاديا داخل مجموعة من التكتلات مما جعل الصراع في النظام السابق يتحول إلى تنافس اقتصادي ما بين التكاملات الإقليمية خاصة مع استحكام العولمة الاقتصادية على آليات الاقتصاد العالمي ما زاد من مأزق الإقليمية.

كما تلعب البيئة الخارجية دورا حاسما في دفع عجلة التكامل، فقد أكد كل من ستانلي هوفمان *Hoffman* وايتزيوني *Itzyouni* على دور النخب الخارجية وما يمكن أن تقدمه من دعم مادي، والواقع الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية أثبت فرضيات الوظيفيين الجدد، فالثنائية القطبية جعلت العالم ينقسم إلى معسكرين يسعى كل منهما إلى احتواء أكثر المناطق أهمية إستراتيجية، مما ساعد بعض الأقاليم على بناء اقتصادياتها المنهكة من الحرب، غير أن هذا الدور يتنوع ما بين دور ايجابي وهو الدور الذي لعبته الولايات المتحدة من خلال تقديمها لمشروع مارشال الذي هدفت من خلاله إلى انقاذ أوروبا من براثين الفقر الذي مهد لصعود التيارات الشيوعية ودعم عجلة التكامل الاقتصادي فيها مع تحمل الولايات المتحدة الأعباء العسكرية، إلى الدور السلبي للاتحاد السوفيتي الذي انتهج سياسة مركزية جعلت من إقليم شرق أوروبا تابعا للسلطة المركزية في موسكو، مما حمله تكاليف مالية أكبر تحولت إلى عبئ اقتصادي ساهم في التسريع بانهياره[1].

ويؤخذ معنى البيئة الخارجية معناً أقرب إلى مفهوم الاختراق في الأدبيات النظمية مع فارق بسيط يكمن في أن دور البيئة الخارجية في العملية التكاملية يقوم على توافق مصالح الدولة الخارجة عن الإقليم ومصالح التكتل الإقليمي على عكسه الاختراق تولي فيه قوة الاختراق مصالحها أهمية على مصالح دول الإقليم المخترق.

3/ الهدف من التكامل الإقليمي

لا يجب أن يغيب عن ذهن أي باحث في نظريات التكامل الدولي إهمال جزئية مهمة وهي الهدف النهائي من العملية التكاملية، فهل يهدف التكامل إلى بناء مؤسسات فيدرالية تتنازل بموجبها الدول عن كامل سيادتها أم مؤسسات كنفدرالية تحتفظ فيها الدول الأعضاء في المنظمة بسيادتها؟.

يقول ناي في هذا الصدد بأن:

"الوظيفية الجديدة ما هي إلا فيدرالية في ثياب وظيفية جديدة تسعى لتحقيق أهداف فيدرالية من خلال ما يبدو أنه وسائل وظيفية "[2].

---

[1] Hema Haïnggi, ***Interregionlism & theoretical perspective.*** <http://www.cap.lmu.de/transtlantic/download/t/alegg.pdf.p2>.

[2] أحمد الراشيدي ، ناصيف حتي، مرجع سبق ذكره، ص 252 .

يتجاذب هنا تياران: التيار الأول وهو **مـــا بـــين الحكومـــاتي** *(Intergouvernmentalism)* لــــ مورافيـــسك *Moravisk* الذي يرفض ذوبان كيان الدولة في الكيان المؤسساتي الجديد، وقد برز الصوت الفرنسي ضـــمن الـــسياق الواقعي لبناء الاتحاد الأوروبي الذي يصر على ضرورة احتفاظ كل دولة بسيادتها.

أما التيار الثاني فهو التيار **ما فوق القومي** *(supranational)* الذي ينادي بذوبان الكيانات الـــسياسية للـــدول في الكيان المؤسساتي التكاملي، وقد برزت دعاوى وزير الخارجية الألماني السابق يوشكا فيشر*Ficher* الذي دعا إلى تحويل الاتحاد الأوروبي إلى اتحاد فيدرالي.

إذن التكامل باعتباره عملية تضم سلسلة من المراحل المترابطة تسعى من خلالها الوحدات السياسية بدافع الحاجـــة إلى تفويض بعض وظائفها أو اختصاصاتها لسلطة أعلى لها القدرة على اتخاذ القرارات في هذه المجالات، ويكون التفويض لأن الدولة تربط توجهاتها بالهيكل الجديد وفق اتفاق قانوني مسبق، واقتصار هذا التفويض على بعض المجالات لأن هناك بعض الوظائف لا تزال من اختصاص الدولة ولا يمكن التنازل عنها لأي سلطة غيرها أهمها الوظيفة الأمنية.

فالتكامل لعبة ايجابية يكون جميع أطرافها رابحين بتحقيقهم لمصالحهم وضمانهم لأمنهم الذي تهدده حالة الحرب، وعلـــى عكس المنظرين الواقعيين الذين اعتبروا السياسة العالمية لعبة صفرية، أين يكون هناك طرف رابح وآخر خاسر، فقد برهن التكامل الإقليمي الأوروبي على قدرته على احتواء النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الدول الداخلة فيـــه، فقيـــام الاتحـــاد الأوروبي على قاعدة اقتصادية من خلال إنشاء منظمة الفحم والحديد التي ساعدت الثنائي الفرنسي- الألماني على احتواء عداءاته التقليدية وتعظيم كلا الطرفين للمكاسب الناتجة عن العملية التكاملية حال دون قيام نزاع بينهما.

المطلب الثالث: البعد النظمي: نظام فرعي تابع أم مستقل؟

ترجع جذور نظرية النظم في تاريخ التنظير للعلاقات الدولية إلى إرهاصات الثورة المنهجية التي قام بها السلوكيون مع بداية الخمسينيات ودعوتهم للانفتاح على العلوم الطبيعية واستعارة المناهج العلمية منها لتحليل الظواهر في العلاقات الدولية والوصول إلى إطار نظري قادر على توصيف وتحليل والتنبؤ بالأحداث الدولية.

وتركز نظرية النظم جل اهتمامها على مفهوم النظام *system* كمفهوم أساس(*Basic concept*) يقوم على مجموعة من الفواعل والتفاعلات وموضوع لهما[1].

وتبحث النظرية العامة لتحليل النظم عن العلاقة التي تربط الكل بالأجزاء المكونة له، وأكدت أن كل جزء من أجزاء النظام يوجد في حالة معينة والتغيرات التي تحدث في أي جزء تؤثر على بقية الأجزاء ما يؤدي في النهاية إلى تغيير النظام.

ومن أحد أهداف هذه النظرية، يقول مورتن كابلان *M.Kaplan*، هي التوصل لتحليل النماذج المتكررة واستنتاج قوانين عامة تتعدى البعد الزماني والمكاني للظاهرة الدولية[2]، التي تم اختزالها في مجموع التفاعلات التي تتم في مستوى النظام الدولي، حيث اعتبره جيمس روزنو *Rosenau* من أهم مستويات التحليل باعتباره الأكثر فهما عن المستويات الأخرى، فتركيز الباحثين على المستوى الدولي يمكنهم من دراسة نموذج التفاعلات*Pattern of interactions* التي يظهرها هذا المستوى واستبداله بمستوى أدنى سيفقد الباحثين العديد من المزايا المسهلة لعملية البحث أهمها :

- القدرة التفسيرية للنظام الدولي.
- إغفال الوحدات السياسية(الدول) كفاعل مهم في العلاقات الدولية[3].

ويتشارك كل من هوفمان وكينيث والتز وروزنو الرأي، فهوفمان يعرف النظام الدولي على أنه:

"نموذج العلاقات ما بين الدول القاعدية"[4].

إلا أن اهتمام الدارسين ببحث العلاقات التي تخص الدول كفاعل مركزي في العلاقات الدولية دفعت إلى ايلاء الملاحظات القادمة أهمية خاصة عند اعتماد المنهج النظمي الدولي أساسا للبحث، يمكن الإشارة إلى بعضها:

- مفهوم النظام هو عبارة عن وحدة تتميز بدينامكية تؤهله للتطور والتغير المستمر.
- يتكون النظام من عدة فواعل سواء كانت رسمية كالدول أو غير رسمية (عابرة للحدود أو فوق قومية)، تتفاعل فيما بينها.
- يحوي كل نظام أنظمة فرعية داخله ولكل نظام أنظمة تحت فرعية إلى أن نصل إلى أبسط نظام فرعي يتكون من عنصرين على الأقل.

---

[1] عادل ثابت فتحي، مرجع سبق ذكره، ص99.

[2] محمد مجدان ، *العالم العربي و العلاقات الأطلسية. " دور النظام الإقليمي العربي و تأثيره فيها"(1970-1990)*، أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر العاصمة، 2007.ص17.

[3] Kenneth Waltz, ***Theory of international politics,*** USA: Addison Wesley publishing company, 1979, p.49.

[4] James N.Rosenau, ***International politics and foreign policy***, New York: Free press, 1969, p.22.

- وجود حدود تفصل بين أي نظام وبيئته الخارجية، ويستثنى في هذا الإطار النظام العالمي، أما الأنظمة الفرعية والسياسية فهي تتواجد دائما ضمن بيئة أكبر منها تؤثر فيها وتتأثر بها، ولهذه البيـئة مدخـــــــــــلات ومخرجـات وتحـديات وقوى دافعة للتغيير[1].

1./ أهمية دراسة النظام الإقليمي: هل هناك ضرورة علمية تدفع الباحث لاختيار المستوى الإقليمي؟.

إن طبيعة النظام الدولي السابق الذي تميز بانحصار مظاهر الصراع والتعاون بين القطبين الأمريكي والسوفييتي، خلـق بيئة دولية صراعية لا يكاد ينفصل فيها الجزء عن الكل فأغلب الأقاليم الدولية كانت مقسمة إلى منطقتي للنفوذ، مما جعل دراسة النظم الإقليمية دراسة لمناطق نفوذ في إطار تبعيتها للقوى العظمى.

غير أن الطبيعة الفوضوية للنظام الثنائي القطبية لم تحل دون قيام نظام إقليمي أوروبي مؤسساتي تعاوني ينتقل فيه الـولاء تدريجيا لسلطة أعلى من الدولة، فكان نتيجة ذلك تكوّن نظم فرعية تتميز بنمط من التفاعل مختلف عن ذلك الموجـود في النظام الدولي.

أما بعد الحرب الباردة فقد بدى جليا للباحثين في السياسة العالمية زيادة عدد الفواعل وتنوع طبيعتـهم وذلـك جـراء التحولات الجارية على المستوى العالمي، فظهرت هناك الحاجة لمستوى جديد مؤثر في السياسة العالمية والمتمثل في المستوى الفرعي من النظام الدولي أو ما يعرف بالنظام الإقليمي، كمستوى وسط ما بين الدولة والنظام الدولي(*)، حيث أكد كل من مورغن ولاك وبرفن *Pervin & Lake & Morgan* بأن التحولات التي رافقت نهاية الحرب البـاردة أوجـدت فرصة للمتخصصين في الدراسات الإقليمية لإعادة النظر في بحوثهم والتركيز على العلاقات بين الأقاليم ثم علاقاتها بالنظام العالمي، وذلك بتمييز ديناميات الإقليم عن واقع الضغوطات الخارجية، خاصة وأن ظاهرة العولمة أعطت تأثيرا واسـعا في الدول التي احتمت في ظل أقاليم تجمعها المصلحة والهوية والتقارب الجغرافي ولو أن العنصر الأخير بدا أقل أهمية مما كـان عليه من قبل.

وقدم *Pervin* نظرة تحليلية جديدة من خلال اقتراحه لمفهوم تحليلي وهو "**الإقليم السّلمي**" كمفهوم افتراضـي بغيـة تحليل درجات التعاون الإقليمي التي تبقى في تصاعد إلى أن تصل إلى أعلى السّلم و تحقق التكامل[2].

إذن تكمن أهمية دراســــات النظم الإقليمية في:

1- محاولة وضع إطار لتفاعل الوحدات السياسية داخل النظم الفرعية.

2- محاولة إجراء دراسة مقارنة بين نظامين فرعيين دوليين عبر فترات تاريخية مختلفة.

3- دراسة العلاقة بين نظام فرعي ونظام دولي وذلك لفهم حدود الاختراق والتبعية، وأسباب تباين مستوى الاختراق من إقليم إلى آخر[1].

---

[1] محمد مجدان، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(*) تعود بوادر الاهتمام بالنظام الإقليمي إلى دراسات نظرية الإقليم لكل من باري ماشتز، التي طورها فيما بعد كل من كراسنر وأوسلو وهامون.

[2] Michelle Pace, ***The politics of regional identity: Meddling with Medditterrean***, London & NewYork: Routledge, 2006, p.31.

وأضاف كانتوري وشبيغل *Kantory & Sheppigel* أن استخدام النظام الإقليمي كمنهج لتحليــل الظــواهر في العلاقات الدولية ساهم في تعميق تحليل الظواهر الدولية باعتباره مستوى وسط، كما ساعد على فهم سلوك كل دولــة داخل محيطها الإقليمي بدل إعطاء النظام المسيطر الأهمية الكبرى عن باقي المستويات[2].

2./ أهم تعاريف النظم الإقليمية: تصنف أهم التعاريف ضمن ثلاث مستويات:

(أ).المستوى الأول: البنية كوحدة تحليل.

تتمثل بنية النظام الإقليمي في مجموع المؤسسات الإقليمية التي تنتج مجموعة من القرارات تساهم في تشكيــل ممارسات اجتماعية تتكرر بشكل متشابه ومنتظم لفترة طويلة من الزمن، ما يقتضي استقرار وديمومة.

تندرج التوجهات النيوماركسية ونظرية النظام العالمي والمقاربات العولمية ضمن هذا المستوى، وتقوم هذه التــصورات النظرية للمقاربات السابقة على النظر إلى النظام الإقليمي نظرة اقتصادية تعتمد على مكانته ضمن النظام الرأسمالي العــالمي ودرجة تراتبيته من حيث القوة الاقتصادية والتبعية[3].

(ب).المستوى الثاني: الفاعل كوحدة تحليل.

النظام الإقليمي لا يخرج عن كونه تصورا قياديا للدولة الأمة أو مشروع دولة مهيمنة أو طامحة للهيمنة صُــمم لتنظــيم إقليم معين وفق أطر الترابط الاقتصادي والسياسي التي تخدم مصلحة الدولة الراغبة في الهيمنة، ولا يقتصر ذلــك علــى القوى الإقليمية بل قد يتعداه إلى القوى الخارجية التي تربطها مصالح قوية بإقليم ما.

وتصنف كل من النظريات المؤسساتية والواقعية بشقيهما الجديد والتقليدي ضمن مستوى الفاعل أي الدولــة كوحــدة تحليل مركزية في ظل تعددية الفواعل (ما يخالف نظريات ما قبل الحرب الباردة)، وتندرج أغلب تحليلات ويليام ثومبسون *W.Thompson*، كانتوري وشبيغل باعتبارهـم الباحثين السابقين في بلورة التوجه النظمي الإقليمي ضمن السياق الذي يولي الدولة كفاعل مركزي في العلاقات الدولية الدور الأساسي في تكون النظم الإقليمية، ويظهر ذلــك مــن خــلال تعريفهم للنظام الإقليمي حيث عرفه ويليام ثومبسون بأنه :

"نمط منتظم نسبيا ومكثف من التفاعلات، يكون معترفا به داخليا وخارجيا بصفته مضمارا متميزا، و يجري إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثــر"[4].

---

[1] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[2] محمد السعيد إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 2.

[3] Michelle Pace,op.cit.,p.31.

[4] محمد السعيد إدريس، *النظام الإقليمي للخليج العربي*، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001، ص 82.

يظهر من خلال التعريف أربعة شروط لتحديد النظام الإقليمي: (1) انتظام التفاعلات نتيجة توفر نمط مؤسساتي منـــتظم؛ (2) أن يكون مكونا من وحدتين؛ (3) التقارب الجغرافي بين الوحدات؛ (4) الهوية المشتركة والمتميزة[1].

أما كانتوري وشبيغل فقد عرفاه بأنه:

" النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط إثنية، لغوية، ثقافية، اجتماعية وتاريخية مشتركة يساهم في زيادة شعورها بهويتها الإقليمية أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام"[2].

اعتبر هذا التعريف من أهم ما تم تقديمه لتوضيح مفهوم النظام الإقليمي من طرف الباحثين اللذين أسهما إسهاما كبيرا في تطوير دراسة النظم الإقليمية من خلال كتابهما **"العلاقات الدولية بين الأقاليم"**، كما أضافا تحليل هيكلة النظام الإقليمي من خلال عدد الفواعل ومستوى قدرات كل فاعل التي على إثرها تشكل النظام الإقليمي. وتم تقسيم النظام الإقليمـــي حسب الباحثين إلى ثلاثة قطاعات:

أ./**القطاع المحوري**: يضم الفواعل الذين يحددون توجهات النظام ويتحكمون في تفاعلاته، وتختلف النظم الإقليمية في درجة انسجام الفواعل الأساسين فقد يكون هناك انقسام يتحدد على إثره طبيعة النظام كأن يكون أحاديـــــا أو ثنائي من حيث امتلاك القوة والقدرة على استخدامها في توجيه النظام، كما ينقسم القطاع المحوري إلى:

أ.1 **دول القلب** (*Core States*): وتمثل محور التفاعلات السياسية و تشارك في أكبر تفاعلات الإقليم، كفرنـــــسا وألمانيا داخل النظام الإقليمي الأوروبي، أو الصين والهند واليابان داخل نظام جنوب شرق آسيا.

أ.2 **نظام التغلغل** (*Intrusive System*): ويقصد به نفوذ الدول الخارجة عن النظام الإقليمي والتي تمارس ضـــغطا عليـــه ككل أو على إحدى وحداته كالتغلغل الأمريكي في النظام الشرق أوسطي.

أ.3 **المساوم** (*The Bargainer*) : هو الفاعل الثاني في النظم المعرضة للهيمنة، والمساومون دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة أو الدولة الطامحة للهيمنة كالدور الإسرائيلي في الشرق الأوسط.

أ.4 **الموازن** (*The Balancer*) : هو الفاعل الذي يعتبر من القوى الفاعلة في الإقليم ويعهد له بمهام الوساطة عند حدوث النزاعات ويبرز الدور التركي في النزاعات الشرق أوسطية خاصة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي[3].

ويضاف للأسس الهيكلية لتحليل النظام الإقليمي ما جاء به كتاب ديفيد موزر *David Mauers* في كتابه **"تصور الردع الإقليمي وإستراتيجية الردع"**، حيث ميز بين ثلاث فواعل ضمن الدول المشكلة **للقطاع المركزي** (*The Core Sector*) وقد قسمها إلى نوعين:

---

[1] سامية ربيعي، ***أليات التحول في النظام الإقليمي-النظام الإقليمي لشرق آسيا***،جامعة منتوري، قسنطينة،2008/2007، ص 15.

[2] محمد السعيد إدريس، مرجع سبق ذكره، ص59.

[3] عبد القادر محمودي، ***النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الإقليمي***،الجزائر: منشوراتANE، 2000 ، ص80.

1. **المهيمن الإقليمي** *Regional hegemonic* : وهو ما يعرف عند البعض بالدول الأصل أو المرجـــع التي تقود النظام الإقليمي سواء سياسيا أو اقتصاديا أو قيميا حال ألمانيا وفرنسا في الاتحاد الأوروبي.

2. **المتطلع للهيمنة** *Aspiring hegemonic* : أي الدولة التي تمتلك بعض عناصر القوة التي تستغلها بمساعدة تحالفات داخلية أو خارجية لتتحول لقطب مهيمن في الإقليم كالهند في نظام جنوب شرق آسيا.

ب– القطاع الطرفي: نجد كلاّ من كانتوري وشبيغل أعطي لعامل التجانس الفصل بين مركز النظام وأطرافه، ويضم القطاع الطرفي الدول التي لا تدخل في التفاعلات المكثفة للنظام الإقليمي، وما يربطها بالنظام هو العامل الجغرافي وحده[1].

(ج).المستوى الثالث: التكوين المتبادل(التفاعل ما بين البنية والفاعل).

تدخل الدراسات البنائية والنقدية ضمن هذا المستوى، خاصة منها دراسات جيدنز *Giddens* وبيتر كاتسنشتاين *Peter Katzenstein* وباري بوزان *Buzan*[2]، حيث رأى هذا الأخير في كتابه **"الشعب والدول والخوف"** (*People, States and Fear)* أن الأنظمة الإقليمية تتكون من عنصرين أساسيين: (1) توزيع القدرات بين الفواعل المركزية؛ (2) نسيج الصداقة والعداوة بين الدول[3].

وتحت عنوان إعادة فهم الأقاليم جاء كتاب كل من *Buzan & OLE Weaver* " الأقـــاليم والقـــوة" *(regions &power)* ، لإخضاع مفهوم النظام الإقليمي للتصورات البنائية، من خلال اقتراح مفهوم (المركب الأمني الإقليمـــي) الذي يعني:

"تحقق مستوى من الارتباط الأمني بين دول منطقة إقليمية ما، حيث يصبح أمن كل دولة غير قابل للانفصال عن أمن بقية الدول الداخلة في الإقليم".

وقسم كل من بوزان ووفر العالم إلى أحد عشر مركبا أمنيا، وجاء التقسيم في إطار مجموعات نسبة إلى عـــدد القـــوى المتواجدة فيها، وأهم الأقاليم القريبة من تحقيق مفهوم المركب الأمني الإقليمي كل من إقليم شمال أمريكا، أوروبا، جنوب شرق آسيا، حيث لعبت القوى العظمى دورا أساسيا في تشكل الأقاليم الثلاث[4].

3./ أشكال المركبات الأمنية:

أ / المركب الأمني الإقليمي المعياري: تقارب بنيته البنية الوستفالية الفوضوية القائمة على وجود أكثر من قوة، إضافة إلى أهمية الأجندة الأمنية العسكرية والسياسية، يَعرف هذا النظام تواجد قوتين قطبيتين أو أكثر كإيران والسعودية في النظـــام الإقليمي الخليجي والهند وباكستان في جنوب آسيا، ويكون أحادي القطبية عند تواجـــد قوة عالمية داخله كإقليم شمال

[1] محمد السعيد إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 59.60.

[2] Michelle Pace, op.cit., pp.23.24 .
[3] Marcel Merl, ***Les relations international à l'épreuve de la science politique***, Paris : Ed Economica, 1993, p. 73.
[4] Amitav Acharya, "The emerging regional architecture of world politics", ***World Politics***, Vol. 59 N°59, (July2007), pp .630-631.

أمريكا، فالميزات الأساسية لهذا المركب تُحدد داخليا وفق مستوى التفاعلات الإقليمية، وخارجيا من خلال تدخل القوى العالمية، أما عن تحليل بنية المركب المعياري وفق نموذج الصداقة والعداوة، فنجد هذا المركب يتسم بالبنية التراعيــة الــتي تسودها الأحلاف ونظام توازن القوى.

ب/المركب الأمني الإقليمي المركزي: سُمي بالمركزي لتواجد القوة العالمية داخله بحيث تكون الدول المنتميــة للإقلــيم تابعة لها، كما هو حال النظام الإقليمي لشمال أمريكا حالياً، والنظام الإقليمي لشرق أوروبا خلال فترة الحرب الباردة لما كان تابعا كليةً للاتحاد السوفيت(*) .

ج/ المركب الأمني المؤسساتي: يختلف عن سابقيه لأن التابعية فيه تكون لسلطة المؤسسة الإقليمية بدلا من القوة، كمــا هو شأن نموذج الاتحاد الأوروبي.[1]

4 ./ عناصر تحديد النظام الإقليمي: يقوم التحليل البنائي القائم على التمازج بين الفاعل والبنية على العناصــر الآتيــة لتحديد النظام الإقليمي:

– **الهوية الإقليمية:** تشير إلى الشعور الجماعي القائم على "**نحن**" أو الحس الجماعي المشترك من خلال الأصول العرقيــة، التاريخ، اللغة، الدين، العادات والبنية الاقتصادية والسياسية المشتركة.

– **الوعي الإقليمي:** يُبنى على أسس اللغة والخطاب، مما يخلق إدراكا مشتركا بالانتماء إلى جماعة معينة.

– **الأقلمة:** عملية تفاعل إقليمي مرتكزة على الحدود الإقليمية، بحيث يصبح للعامل الجغرافي أهمية خاصة[2].

5 ./ العلاقة بين النظام العالمي والنظام الإقليمي:

تقوم المنظورات السائدة في دراسة النظم الدولية على فرضيتين أساسيتين، الفرضية الأولى تُعنى بتفكيــك النظــام العالمي إلى نظم فرعية متميزة، والثانية على تجميع الدول في نظم إقليمية توجهها دولة قائدة، وقد أشارت مدرسة الــنظم الإقليمية إلى أن العلاقة ما بين النظامين الدولي والإقليمي هي أكثر من علاقة ذات اتجاه واحد وتأثير نظام على الآخر دون حدوث العكس[3].

غير أن دراسات السياسة العالمية ساد فيها تقليد بحثي يقوم على اعتبار العلاقة ما بين الــنظم الإقليميــة والدوليــة، في الفترات السابقة على أنها علاقة تبعية.

[1] Barry Bazun & Ole Woever, ***Region and powers, the structure of international security***, New York, Cambridge University, 2003, p.55.

(*) قدم كاتسنشتاين في كتابه "**عالم الأقاليم**" ***(World of regions)*** مفهوم تحليلي تحت مسمى ***imperium***،الذي يحلل الدور العالمي للولايات المتحدة من خلال تواجدها في أغلب الأقاليم، وارتباطها بدول القلب داخل الأقاليم التي تدعم تواجدها ،وفي المقابل تدعم الولايات المتحدة أهداف الدول القائدة .

[2] سامية ربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3] محمد السعيد إدريس،***تحليل النظم الإقليمية دراسة في العلاقات الإقليمية الدولية***، مرجع سبق ذكره، ص 15.

وتعد دراسة أوران يونغ *Oran young* في كتابـه (*Discontinuities in the international system*) حول نموذجي "**التواصل والانقطاع**" بين النظم الدولية والإقليمية رائدة في تحليل العلاقة ما بين النظامين، بحيـث يـشير التواصل إلى انسجام ما بين مصالح القوى الإقليمية والعالمية، والانقطاع إلى اختلاف في تلك المصالح وحـتى في النظـرة لطبيعة النظام العالمي، فقد تكون نظرة القوة العالمية قائمة على الحفاظ على الأحادية في حين تطمح الـنظم الإقليميـة إلى نظام متعدد الأقطاب.

وقد تعرض مورغنثاو *Morgenthau* إلى بحث علاقة الانقطاع بين القوى الإقليمية والعالمية في إشارة له في كتـاب "**السياسة ما بين الأمم**" عندما اعتبر النظام الثنائي القطبية سيفرز يوما ما نظاما متعدد الأقطاب وذلك عند انخفاض درجة استقطاب القوة العالمية للقوى الإقليمية الداخلة في التكتلات التابعة لها، وقد ظهر ذلك جليا مع بروز قوى إقليمية في أهم النظم الإقليمية التي كانت تتميز بالتواصل مع القوة العالمية في فترة الثنائية القطبية وهو النظام الأوروبي ببروز ألمانيا وفرنسا ومناداتهما بنظام متعدد الأقطاب[1].

ليأتي بعد ذلك كتاب "**مفارقة القوة الأمريكية**" لصاحبه جوزيف ناي ويؤكد على النقطة نفسها لكن بنظـرة تحليليـة معاصرة تقوم على إعطاء إفرازات العولمة أهمية أكبر في التحليل، ليعتبر العولمة شبكة معقدة من الخيوط تتركز الولايـات المتحدة في قلبها في حين باقي الدول الإقليمية القائدة تتواجد في مراكز متفرعة عن الكل وأي ضعف في المركز يؤدي إلى تقوي المراكز المتفرعة والعكس صحيح[2].

وفي الأخير أكد يونغ على فرضية عدم التواصل الذي يعني أن العلاقة ما بين النظم الفرعية فيما بينها وبين النظام الدولي ليست متواصلة أو مستمرة بل إنها تتوقف عند بعض الحدود في بعض الأحيان، لذلك يطلـق علـى نموذجـه "نمـوذج اللامتواصلات"[3].

ولقد أسهم أندرو سكوت *A.Scott* في دعم نموذج يونغ، حيث لا حظ أن التطورات التي تطرأ علـى واقـع الـنظم الإقليمية، يكون لها تأثيرها وانعكاساتها على ما يجري في النظام الدولي، وقدم ثلاث ملاحظات في هذا الصدد:

- أن النظم الدولية تختلف من حيث مركزية اتخاذ القرارات فيها، فقد يكون لنظام فرعي ما درجة عالية مـن التـأثير في الكيفية التي تتخذ بها القرارات أو قد يتوزع ذلك التأثير على مجموعة من الأنظمة.
- درجة الاعتماد المتبادل ما بين نظام فرعي والنظام العالمي قد تكون لها نتائج مؤثرة تصل إلى انهيار النظـام العـالمي إذا كان النظام الفرعي مسيطرا.
- قد تكون للنظم الإقليمية القدرة على التأثير في النظام العالمي في فترات زمنية معينة[4].

والنقطة الأهم التي ستقدم لما سيأتي هي أهمية تقسيم النظام الإقليمي إلى نظم إقليمية تتفرع عنه، ما يساعد الباحث على ضبط التفاعلات الإقليمية وتحديد دور الدول الداخلة فيه تبعا للقطاع الذي تنتمي إليه.

---

[1] هانز مورغنثاو، ***السياسة بين الأمم***، ترجمة خيري حماد، مصر: دار القومية للنشر والطباعة، 1969، ص 189.
[2] جوزيف ناي، ***مفارقة القوة الأمريكية***، ترجمة محمد توفيق البجيرمي،السعودية : مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2003، ص 173.
[3] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف ، مرجع سبق ذكره، ص 136 .
[4] محمد السعيد إدريس، ***تحليل النظم الإقليمية، دراسة في العلاقات الإقليمية الدولية***، مرجع سبق ذكره، ص 117.

المبحث الثاني: مفهوم النظام الشرق أوسطي: تنوع في البناء المنظوماتي وغموض في الحدود.

تعتبر مرحلة ضبط المفاهيم كأدوات للتحليل السياسي من أهم الإشكاليات المطروحة على أجندة البحث في السياسة العالمية، والمفهوم عبارة عن أداة ذهنية يتصور بها الباحث واقعا ما في ميدان بحثه، وهو بذلك ينقل الواقع من صفته المادية المحسوسة إلى صفة البحث العلمي المجرد الذي كثيرا ما يتأثر بالانحياز الفكري والانتماء المجتمعي للباحث، وينقسم المفهوم إلى نوعين :

مفهوم الأساس *Basic concept*: ويعد نقطة الانطلاق التي تدور حوله الدراسات السياسية، ويلعب المنهج العلمي دورا في تحديد طبيعة هذا المفهوم الذي لا يخرج عن كونه مفهوما فلسفيا أو مفهوما علميا أكاديميا.

مفهوم التحليل *Analytical concept*: مجموع المفاهيم المستعارة من العلوم الدقيقة والتي نقلت إلى ميدان العلوم الاجتماعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فيما يخص دراسات العلاقات الدولية تم نقل مفاهيم "**البنية**"و"**النسق**"و"**الفوضى**" و"**الاتزان**"[1].

ويقترب أي باحث من ضبط مفهوم ما من خلال انتقاله من عملية بحثية تبدأ من بحث تاريخ ظهور المفهوم وتطوره وتغيره من فترة إلى أخرى وذلك لارتباط الظاهرة في العلاقات الدولية بالبعد الزماني والبعد المكاني (يشمل البعد الأخير البيئة التفاعلية بجميع أبعادها المادية والقيمية) إلى حد وصول الباحث إلى تبني مفهوم ما وربط ذلك بموضوع بحثه مع تحديد النقطة المركزية التي تجمع البعد النظري والمفاهيمي.

وللبحث في مفهوم النظام الشرق أوسطي لا بد من البحث في تاريخ استعمال المفهوم سياسيا وأكاديميا مع إبراز دور البيئة الزمنية والمكانية، وهو ما يقتضي البحث في المكونات البنيوية أو الهيكلية للنظام من خلال تقسيمه إلى منظومات فرعية.

فيما يخص مفهوم الشرق الأوسط تتجاذب حول ضبطه اصطلاحا عدة أطروحات فكرية، أو بالأحرى مشاريع سياسية تختلف ما بين جهات رسمية وغير رسمية منها المشروع العربي القومي الذي ساد في فترة زمنية ما وعرف وجودا على أرض الواقع إلى المشروع الإسلامي كمشروع فكري مطروح على المستوى غير الرسمي من خلال فكر الحركات الراديكالية الإسلامية في الإقليم ولا يزال يطمح لتغيير واقع قائم، إضافة إلى المشروع الغربي الذي يتبنى طرح الشرق الأوسط ويعتبر الأقوى على الميدان تبعا لقوة الجهة المتبنية له، ففي مقال تحت عنوان "**الرؤية المستقبلية للشرق الأوسط العربي**" يستعرض سعد الدين إبراهيم عدة مقاربات تتنافس لتكون المدخل التحليلي للنظام الشرق الأوسطي في فترة ما بعد الحرب الباردة، تتنوع هذه المقاربات ما بين مقاربات جيوسياسية وجيواقتصادية متوازية، متمثلة في المقاربة العربية والإسلامية والشرق أوسطية.

[1] عادل ثابت فتحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 18.20.

المطلب الأول: المنـــــظومة العـــربية.

تشير الأدبيات النظمية الإقليمية، التي تدرس العلاقة بين نظام إقليمي كلي وآخر متفرع عنه إلى محاولات رينولـــدز *Reynolds* في دراساته للعلاقات بين النظم الفرعية، إلى وجود منظور للتعامل مع النظم الفرعية الإقليمية يقـــوم علـــى تفكيك النظام الدولي إلى نظم فرعية، ثم التحول إلى تفكيك النظم الفرعية إلى نظم أخرى[1].

تعتبر أي منظومة فرعية إقليمية نمطا منتظما ومكثفا من التفاعلات التي يجري الاعتراف بها خارجيـــا كوحـــدة إقليميـــة متميزة مع ما يرافق ذلك من شعور داخلي ما بين أعضائها، ولتحديد وجود منظومة عربية أو أي منظومة أخرى سيجري بحثها في المطالب الآتية، لا بد من توفر مجموعة من الشروط التي أجمعها المتخصصون الإقليميون في أربع شروط هي:

- أن تكون مكونة من دولتين فأكثر، وقد تضم المنظومة الفرعية فواعل من غير الدولة والفواعل العابرة للحدود القومية.
- تشترك هذه الوحدات بصفات ومميزات مشتركة، مع وجود تفاعل منتظم يؤدي أي تغير علـــى مـــستواه أو مستوى الفواعل إلى تغير في المنظومة ككلها.
- أن تكون المنظومة ذات هوية مشتركة معترف بها عالميا.
- التقارب الجغرافي للوحدات السياسية الأعضاء في المنظومة[2].

تتحدد المنظومة الفرعية العربية جغرافيا من موريتانيا غربا إلى الخليج شرقا، وتتشارك في العديد من العناصـــر **اللغويـــة والثقافية والتاريخية والاجتماعية والدينية والاقتصادية**، فمن الناحية الجغرافية تمثل البلدان العربية باســـتثناء الـــصومال وجيبوتي إقليما ممتدا[3].

تاريخيا ظهرت هذه المنظومة بعد الحرب العالمية الثانية في شكلها الإقليمي المؤسساتي من خلال منظمة الجامعة العربيـــة وفي شكلها الفكري من خلال مشروع الوحدة العربية الذي حمل طموحات القومية العربية وتشكيل وحدة سياسية مـــا بين الدول العربية مبنية على أساس التكتل لبناء توجه أمني مشترك لمواجهة التهديد الأمني القومي لمجموع الدول العربيـــة والمتمثل آنذاك في إسرائيل، وبالتالي لعبت إسرائيل كنظام تغلغل في النظام العربي دورا أساسيا في التحام الدول العربيـــة، غير أن نهاية الحرب الباردة وتحول العلاقات العربية خاصة دول القطاع المركزي آنذاك وهي مصر والأردن ولبنـــان إلى السلام مع إسرائيل، وربط مسار السلام في الشرق الأوسط باتفاقيات التعاون الاقتصادي المتوسطي أدى كل ذلـــك إلى استكمال حلقة نهاية مفهوم الأمن القومي العربي.

[1] محمد السعيد إدريس، ***النظام الإقليمي للخليج العربي***، مرجع سبق ذكره، ص27.
[2] فواز جرجس، ***النظام الإقليمي العربي والقوى الخمس الكبرى: دراسة في العلاقات العربية-الدولية والعربية-العربية***، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،1998،ص ص 24.25.
[3] جميل مطر علي الدين هلال، ***النظام الاقليميي العربي***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية،1980، ص 36.

إضافة إلى ذلك لعبت حروب الخليج الأولى والثانية والثالثة دورا أساسيا في تعزيز الانقسام العربي وتراجع القوميـــة العربية على حساب أولوية المصلحة القومية لكل دولة، فأغلب التحركات وردود الأفعال العربية اتجاه الحروب السابقة لم تتعدى الخطابات، بل وما كان من سياسات فعلية كان لصالح الولايات المتحدة من خلال السماح لها بضرب العراق عبر أراضيها وأجوائها الجوية خاصة وأن هناك دول غير عربية كتركيا وإيران رفضت السماح للقوات الأمريكية باســتخدام أراضيها لغزو العراق[1].

والنقطة المحورية التي يجب التأكيد عليها هي أن التباعد العربي كان نتيجة منطقية لغياب قاعدة اقتصادية للتعاون المشترك التي كان من الممكن أن تُفعل العلاقات وترفعها إلى مستوى التنسيق السياسي بعد تحقيق التعاون الاقتــصادي والنتيجــة النهائية انهيار مفهوم الأمن القومي العربي في أولى تجاربه مع قوة خارجة عن الإقليم(إسرائيل)، مما أســهم في تفعيــل دور الأطراف غير العربية وبناء المنظومة الكلية وهي النظام الشرق أوسطي بدخول دول غير عربية.

والنتيجة النهائية حالة تفكك المنظومة العربية إلى منظومات أخرى فرعية منها المنظومة الخليجيــة العربيــة والمنظومــة المغاربية بسبب فشل المشروع الوحدوي العربي.

1./ المنظومة الفرعية الخليجية (العربية).

تعد من المنظومات المتفرعة عن النظام العربي فالنظام الإقليمي الكلي الشرق أوسطي، ظهرت مع مطلع الثمانينيــات نتيجة التحديات الأمنية التي عرفتها المنطقة بعد الانسحاب البريطاني من الإقليم وما أعقبه من تحركات إقليمية ودولية لملأ الفراغ.

شهدت فترة السبعينيات نمط الصراع والتحالف في الإقليم، مما أدى إلى توصيف الإقليم من طرف المحللين **بنظام فرعــي لتوازن القوى** نتيجة طبيعة التفاعلات الأمنية التي أسست لفوضى إقليمية، في حين أن الأقاليم التكاملية الوظيفيــة تنــشأ قواعد سلوكية تؤدي إلى تعزيز عمل المؤسسات الفوق قومية[2].

وقد برز نمط الصراع ونموذج توازن القوى في المنظومة الخليجية من خلال التنافس القائم بين ثلاث دول طامحة للهيمنة (العراق، السعودية وإيران كدولة غير عربية تنتمي إلى المنظومة الخليجية الكلية). وقد عرف ذلك بمفهوم **مثلث علاقــات السيطرة**، حيث تنافست إيران والعراق على قيادة المنطقة، غير أن السعودية لم تمتلك القوة العسكرية اللازمــة آنــذاك لتدخل سباق قيادة الإقليم، لذلك سعت إلى لعب دور **الموازن** *The balancer* لمنع أي طرف للوصــول إلى الهيمنــة المنفردة على الإقليم.

---

[1] Pinar Biligin, ***Regional security in the Middle East***, London & New York: Rutledge Curzon, 2005, p.115.
[2] Kaim Markus, ***Great Powers and Regional Orders***.
< http://www.ashgate.com/default.aspx?page=637&calctitle=1&pageSubject=493&title_id=9547&edition_id=10735>.p.5

غير أن الضغط الناتج عن الصراع الإيديولوجي ما بين العراق البعثي العلماني والنظام السعودي الثيوقراطي إضـــافة إلى تغلغل الولايات المتحدة في الإقليم نتيجة أهميته النفطية، نقل السعودية من دور الموازن إلى دور الطامح للهيمنة، وأصبحت الطرف الثاني في إستراتجية "**العموديين المتساندين**" إيران الشاه والسعودية[1].

اتضحت هذه الهيكلة الإقليمية في فترة السبعينيات، التي بدأت معها عملية التغلغل الأمريكي في الخليج والذي لعب دورا أساسيا في توزيع الأدوار التي لم تكن نابعة من الأطراف الإقليميين بل من خارجها، وهنا يبرز ما يطلق عليه في أدبيـــات التكامل عملية **التذويت** التي اهتم بها منظرو التكامل واعتبروها المرحلة المكملة لدور البيئة الخارجية التي تـــدعم مـــسار التكامل، فكما سبق أن ذكرنا تلعب البيئة الخارجية دورين أساسين أحدهما إيجابي يقتصر على تقديم المساعدات لتعمــــل البيئة الداخلية ولاسيما ما يعرف بمحور النواة أي الدول الأصل في تشكيل المنظومة الإقليمية التي تحرص على تذويت تلك المدخلات وعدم السماح للبيئة الخارجية بالتغلغل، أما الدور السلبي للبيئة الخارجية فيؤدي إلى نوع من مركزية التكامــــل أين تكون القيادات الإقليمية خاضعة لتوجهات القوى الكبرى ما يؤدي إلى سلبية التكامل ومركزيته أمنيا كما أكد على ذلك بوزان في تحليله للأمن الإقليمي.

وقد كشفت أزمة الخليج الثانية والثالثة عن حالة اختلال التوازن في المنظومة الخليجية العربية على مستويين:

(أ)- **التفاعلات البينية داخل المنظومة الخليجية**: يرتبط هذا الخلل ارتباطا وثيقا بالكيان المؤسساتي لمجلـــس التعـــاون الخليجي، الذي اتسم بعدم التناسب ما بين الثروة والقدرة على حماية هذه الثروة، فلا يمكننا فهـــم تفـــاعلات المنظومـــة الخليجية الداخلية دون إمعان النظر في **العامل النفطي** وما يلعبه من دور في تحديد طبيعة المنظومة الخليجية العربيـــة الـــتي تصنف اقتصاديات دولها إلى اقتصاديات ذات فائض رأس مالي دون انتمائها إلى الدول الـــصناعية، فتـــضخم العائـــدات النفطية أدى إلى دخول اقتصاديات الإقليم إلى السوق العالمية ليس ضمن إطار مبيعات النفط فقط بـــل ضـــمن إطـــار الاستيراد الكثيف للسلع والخدمات والاستثمار في الاقتصاديات الخارجية غير العربية والتوظيف المالي في أســـواق المـــال الغربية.

و لم يتوقف الأمر على اختلال هيكل الصادرات، بل امتد أيضا إلى اختلال الهياكل الإنتاجية، فمن حيث الدخول يسود قطاع النفط غير أن القطاع المستوعب للعمالة هو قطاع الخدمات خاصة منها الخدمات المصرفية والتكنولوجية[2]، إضـــافة إلى عامل أهم وهو ضعف القدرات العسكرية، ما أكد على انتـــــــقال المنظومة الخليجية العربية من مستوى الاستيراد الاقتصادي إلى الاستيراد الأمني مع التركيز على الدائرة العالمية بدل الدائرة الإقليمية.

---

[1] محمد السعيد إدريس ،" دور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي"، لبنان: مجلة المستقبل العربي، العدد215، جانفي1997، ص 42.

[2] سامح راشد ،" الخليج في البيئة الإقليمية .. التوجهات والسياسات"، مصر: مجلة السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43، يناير 2008، ص 78 .

واقتضى ذلك أيضا من الدول الخليجية زيادة تسلحها باقتناء كميات ضخمة من الأسلحة من فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا الذي اعتبره الكثير من المهتمين بالشؤون الأمنية الإقليمية على أنه جزء من عملية المشاركة في تحمـــل الأعبـــاء المادية التي تعانيها الولايات المتحدة من جراء تواجدها في الخليج، وذهب عدد غير قليل منهم إلى أن ذلك يشبه سياســـة أمريكا الأمنية اتجاه أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية[1]، وقد أثبتت التطورات الأمنية اللاحقة سعي الولايات المتحدة للبقاء في المنطقة كموجه مركزي لاتجاه التحولات الأمنية وحربها ضد العراق أكبر دليل على ذلك.

(ب)- **توازن القوى الإقليمية:** نتج عن انتقال القوة إلى أطراف خارجة عن البناء التكاملي لمجلس التعاون الخليجـــي أي إيران العدو المشترك، حيث كان من أهم أسباب تأسيس مجلس التعاون الخليجي التكتل ضد الجمهوريـــة الإســـلامية الإيرانية التي بدأ دورها يتصاعد في المنطقة منذ نجاح الثورة الإسلامية إلى تراجع العراق أهم منافـــسيها بعـــد ضـــربات التحالف في حرب الخليج الثانية وحرب 2003 التي أسقطت نظام صدام حسين[2].

ونتيجة توافق حرب الخليج الثانية مع تغير طبيعة النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية، لعبـــت الحرب دورا مهما في التطورات اللاحقة في المنظومة الخليجية بصفة خاصة والشرق أوسطية بصفة عامـــة، ولأن الـــنظم الإقليمية المتفرعة ساهمت كثيرا في تحديد حدود وهيكلة الشرق الأوسط، فإن مدخلات حرب الخلـــيج الثانيـــة أدت إلى فشل سياسة الولايات المتحدة القائمة على " **الاحتواء المتبادل**" لكل من العراق وإيران إذ استطاعت إيران الانزلاق مـــن تلك الثنائية لتتوقف تلك السياسة على العراق التي أصبحت خاضعة للضغوط الدولية اقتصاديا من حصار وقطع للعلاقات الدبلوماسية وضغوط داخلية تمثلت في ثورات الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب مما عبّد الطريق لإيران للتمركـــز في قلب التفاعلات المركزية الخليجية[3]، أما سقوط نظام صدام حسين فقد رفع من مستوى التوجسات الأمنية الداخلية نتيجة الدعم الإيراني للأقليات الشيعية في الدول العربية الخليجية.

2./ **توزيع الأدوار في المنظومة الخليجية:** بحث المختصون الإقليميون توزيع الأدوار في المنظومة الخليجية من خلال طرح مفهوم "**الانزلاق**" كمفهوم أساس ساهم في تكوين النظام الخليجي، فإذا حدد كل من بايندر وبريتشر وطارق إسماعيـــل مركز النظام العربي طبقاً للصراع العربي الإسرائيلي الذي يتمركز في القطاع المركزي للمنـــــظومة العربية، فإن بيرسون *Birson* رأى تصاعد الدور السعودي في مسار السلام العربي الإسرائيلي بعد الانسحاب المصري إثر توقيـــع اتفاقية

[1] ظافر محمد العجمي، ***أمن الخليج العربي :تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والأمنية***، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، 2006 ،ص 531 .
[2] مصطفى محمد كامل، ***التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر***، مصر: مركز الأهرام لترجمة والنشر، الطبعة الأولى،1995، ص 48 .
3 Barry Buzan,op.cit.,p 203.

كمبدايفيد عام 1978 على أنه انزلاق لمركز النظام الشرق أوسطي إلى الخليج، وحللها أندرسون وفق مفهوم "**الانشقاق**" الذي حدث في النظام العربي من خلال فك ارتباط مركز الشرق الأوسط عن إقليم الخليج[1].

وهناك فريق آخر من المتخصصين الإقليميين يذهب إلى أن العلاقات الأمريكية الخليجية الإستراتيجية التي عرفتها المنطقة بعد حرب الخليج الثانية جعلت المنظومة الخليجية العربية تنقل مستوى ولائها من المنظومة العربية التي تشاركها نفس القيم وتعد جزأ مهم من مكونتها إلى مشروع النظام الشرق الأوسطي الأمريكي الطرح كنظام بديل وموسع وذلك لعدة أسباب منها:

- احتلال العراق للكويت نقل مستوى تهديدات المنظومة الخليجية من التهديد الخارجي إلى التهديد الداخلي، فقد تبين فشل قيام نظام أمن إقليمي بين دول المنظومة.

- انهيار النظام الإقليمي العربي، فبعد الغزو العراقي تراجعت مصداقية التعاون بين دول المنظومة العربية لتحل محلها أزمة ثقة أو ما يعرف عند الواقعيين الجدد "**بالمأزق الأمني**" أين تصبح كل دولة تفسر سلوك جارتها الدفاعي بأنه سلوك هجومي، مما يدفعها إلى رفع درجة تسلحها.

- تراجع دور الجامعة العربية كمؤسسة إقليمية عجزت عن تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، مما دفع إلى استبدالها بكيان مؤسساتي جديد مغلق العضوية، يضم نادي الأغنياء الخليجين ويربط الأمن بدور القوة العالمية في المنطقة[2].

فتوزعت الأدوار كالأتي:

- **القطاع المحوري**: يضم مجموع الدول التي تشكل البؤرة المركزية للمنظومة، وتُحَدد فواعل هذا القطاع حسب مايكل هدسون *Hidson* بأكبر قوة عسكرية واقتصادية وأكبر وزن تاريخي وثقافي ونفوذ سياسي، وتمثلت هذه الدول في السعودية والعراق في فترة ما قبل الحرب الباردة، وإيران باعتبارها تنتمي للمنظومة الخليجية الغير عربية.
- **القطاع الطرفي**: وفقا لمعيار القوة العسكرية والتفاعل، فإن القطاع المركزي يمثل الدول الخمس الصغيرة: الإمارات، عمان، الكويت، قطر، البحرين[3].
- **نظام التغلغل**: برز مع زيادة تغلغل الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية والثالثة خصوصا.

وما يمكن أن نستنتجه أن ما يميز هيكلة المنظومة الخليجية هو لعبها لأدوار مختلفة تتفاوت درجة فعاليتها من نظام إقليمي لآخر فالدول الخليجية احتلت مكانة القطاع المركزي في نظام ما والقطاع الطرفي في آخر، مما يؤكد على قدرتها على الحراك من نظام فرعي لآخر حسب ظروف كل مرحلة كما أن هذه العملية تساهم في توجيه المنظومة الكلية وفق مصالحها خاصة إذا اتفقت مع مصالح القوة العالمية.

---

[1] محمد السعيد إدريس، ***دراسة النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الإقليمية الدولية***، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] Pinar Biligin, op.cit., p.118.

[3] ______ ______، ***النظام الإقليمي للخليج العربي***، مرجع سبق ذكره، ص28.

2/ المنظـــــومة المغـــاربـــية.

تنتمي منظومة الدول المغاربية إلى النظام العربي، برزت مع نهاية الحرب الباردة عام 1989 كنظام إقليمي فرعـــي، متأثرة بالنجاح الذي حققته المجموعة الاقتصادية الأوروبية، كنموذج لتكتل اقتصادي صاعد و قوة دولية تعدت العـــداء التقليدي إلى تشابك المصالح الاقتصادية، مما دفع الدول المـــــغاربية إلى التكتل ضمن وحدة إقليمية مشتركة تـــدخل في شراكة اقتصادية وأمنية مع الدول الأوروبية المطلة على المتوسط. خاصة وأن المنظومة المغاربية تميزت بـــذلك الامتـــزاج الهوياتي بين قيم **الإسلام والبربرية والعربية**، وعلاقة تاريخية نوعية مع الدول الأوروبية نتيجة الحركة الاستعمارية مما أدى إلى ارتباط سياسي واقتصادي وثقافي للدول المغاربية مع الدول الأوروبية[1].

كل الأسباب السابقة الذكر جعلت من المنظومة المغاربية تظهر كمنظومة أكثر نضوجا من حيث الشراكة مع الغرب، رغم تعذر ذلك خلال فترة الحرب الباردة نتيجة حداثة استقلال دول المغرب العربي والتاريخ الاستعماري الدامي الذي لم يزل راسخ في ذاكرة الأنظمة والشعوب المغاربية خاصة دول القلب الثلاث الجزائر والمغرب وتونس، مما حذا بهذه الدول إلى إتباع نهج استقلالي عن الدول الأوروبية.

إلا أن تشكل الكيان المؤسساتي المغاربي الممثل في منظمة الدول المغاربية عام1989 وعجز هذا الأخير عـــن مواجهـــة تحديات البيئة الداخلية للتكامل وعلى رأسها غياب أسس الديمقراطية والتمسك بالسلطة على حساب حكم المؤســـسات التكاملية، وعدم تحمل ضغوطات البيئة الخارجية التي تميزت ببروز العولمة الاقتصادية التي ألغت الحدود وفتحت المجال أمام الإقليمية المفتوحة.

كل من السببين السابقين ساهم في دفع المنظومة المغاربية إلى الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي أثبت نجاحـــه كظاهرة تكاملية، ونتج عنها مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي الذي هدف إلى تعزيز الاعتماد المتبادل بـــين دول المنطقـــة كوسيلة لتحقيق الأمن.

وكنتيجة لما سبق ذكره ذهب الكثير من الباحثين إلى أن هناك بوادر لقيام نظام إقليمي جديد يقوم على أسس الإقليمية الجديدة التي لا تولي للامتداد الجغرافي التقليدي ولا التشارك القيمي أهمية تذكر أمام أهمية العلاقات التعاونيـــة التجاريـــة والاقتصادية في إطار مفاهيم الأمن الجديدة التي تقوم على اختفاء الخطر العسكري وظهور أخطار عابرة للحدود كالهجرة السرية والإرهاب والأمراض الفتاكة التي قد تشكل تهديدا للأمن الاجتماعي.

---

1 Bruce Maddy-Weitzman,,,Magreb regime scenarios,, ***Middle East Review of International Affaires***,Vol.10,No.3(Sptember2006).p.104.

مما يجعلنا نصل حسب منطلق الدراسة النظري إلى أن المنطقة المغاربية تدخل في إطار **التفاعل الاقتصادي** أكثر من أي نوع أخر من التفاعلات مع أوروبا، وتخرج من التفاعلات الشرق أوسطية مع بقاء الانتماء الجغرافي للمنطقة، هـــذا مـــا أدخل الدول المغاربية إلى المنظومة الرأسمالية الصناعية في الاقتصاد العالمي باعتبار الاتحاد الأوروبي من أهم الدول القائـــدة لعملية العولمة الاقتصادية وأكبر نموذج تحتذي به الدول المـــــغاربية في عملية التحرير الاقتصادي للاستفادة من الـــسياق الاقتصادي العولمي أكثر من تفاعلاتها مع الدول العربية التي تمتد إليها قيميا وجغرافيا غير أنها لن تستفيد منها اقتصاديا[1].

وعليه نستنتج أن التعاون الأوروبي المغاربي، يدور حول أهداف أمنية فالمفهوم الأوروبي للأمن يقوم على نظرة شـــاملة تنظر للأمن من جوانبه المادية والمعنوية والذي عرف تطورا من خلال مسار التكامل الأوروبي الذي بدأ بتحقيـــق الأمـــن العسكري بتجنب أي تهديدات بينية أو خارجية إلى الأمن الإنساني الذي يقوم على تحقيق حاجات الـــشعوب المتمثلـــة بالدرجة الأولى في التحرر من الخوف والجوع إلى الأمن الاجتماعي الذي جاء نتيجة تهديد الهوية الاجتماعية من طـــرف الهجرات القادمة من الجنوب وبالخصوص من الدول المتوسطية.

أما المفهوم المغاربي العربي للأمن فلا يزال يدور حول المفهوم التقليدي الناتج عن حالة عدم الثقة المنتشرة بـــين الـــدول العربية، فمثلا سباق التسلح بين الجزائر والمغرب أنتج أزمة أمنية متبادلة، وسعي كل من الطرفين للتحول إلى دولة قائـــدة في المنظومة المغاربية جعل إحداث التوافق في الأهداف بين الأوربيين من جهة والدول المغاربية من جهة أخرى صـــعب، فبينما أوروبا تبحث عن تحقيق أمن مجتمعاتها نجد في الدول العربية انفصال ما بين أمن الفرد وأمن الدولة.

[1] Pinar Biligin, op. cit., p.122.

المطلب الثاني: المنــــــظومة الإسلامية.

يضم النظام الشرق الأوسطي الإسلامي الشعوب التي تدين بالإسلام، غير أن استخدام هذا المفهوم يطرح العديد من الإشكالات التي تجعل من هذه المنظومة منفصلة عن العالم الإسلامي الذي يضم دولا خارج الحدود الشرق أوسطية حيث تكوّن غالبية الدول الإسلامية نطاقا متصلا في النصف الشمالي من إفريقيا والجزء الغربي من آسيا، وهناك كتلة إســـلامية أخرى تتمثل في جزر وأشباه جزر جنوب شرق آسيا والتي تتكون أساسا من دولتي أندونسيا وماليزيا، هذا وتقـــع بـــين الكتلتين الإسلاميتين السابقتين مناطق صغيرة المساحة لكنها عظيمة الكثافة السكانية مثل بنغلاديش التي تـــضم تـــسعين مليون مسلم إلى جانب وجود مناطق متفرقة في الهند يتجمع فيها المسلمون[1].

ويكفي الإشارة إلى أن عدد المسلمين في الهند يقدر بـــ 75 مليون، كما توجد مناطق كثيرة في الصين يتركز فيها أكثـــر من 47 مليون مسلم، إضافة إلى ألبانيا كأهم دولة أوروبية مسلمة تضم حوالي 10 مليون مسلم، أما عن التعداد الكلـــي للمسلمين في القارة الأوروبية فيقدر بحوالي 7 مليون نسمة، ويقدر عدد المسلمين المنتشرين في الأمريكيتين وأستراليا نحـــو ثلاث ملايين نسمة.

وعليه يمتد الإقليم الإسلامي الكلي على نطاقين أحدهما متصل ويمثل قلب العالم الإسلامي الذي يمتد من المغرب الأقصى غربا إلى إيران وأفغانستان وتركيا شرقا، ويضم هذا النطاق الجغرافي ثلاثون دولة إسلامية أغلبها دول عربية، أما النطـــاق الإسلامي المنفصل فيشمل جنوبي شرق آسيا حيث الجزر الأندونيسية والماليزية وإقليم باكستان الشرقي، إضافة إلى نطاق الأقليات العددية ويشمل الجمهوريات الإسلامية في وسط وغرب آسيا، وبعض المناطق في وسط وجنوبي الصين، ويشمل هذا النطاق نحو 70 مليون من المسلمين[2].

ويتمتع النطاق الجغرافي الإسلامي المتصل بأهمية إستراتيجية حيث يطل على المحيط الأطلنطي الذي تمر به 52% من التجارة العالمية من الغرب، وكذلك سواحل البحر المتوسط الجنوبية والشمالية والشرقية كلها إسلامية ويـــتحكم قلـــب العـــالم الإسلامي في مداخل بحرية مثل قناة السويس في مصر والدردنيل والبوسفور في تركيا وجبل طارق في المغرب، إضافة إلى البحر الأحمر وبحر الخليج وتتزايد أهمية الإقليم لكونه مركز الإنتاج والاحتياط العالمي للنفط.

هذا ما يخص التوصيف الجغرافي أما عن الطرح الفكري للشرق الأوسط الإسلامي فيدخل في إطـــار الفكـــر الـــسياسي الإسلامي لمجموع الحركات الإسلامية منها حركة الإمام الخميني التي فجرت الثورة الإسلامية في إيران والتي تبنت نـــشر الفكر الشيعي المعادي للتواجد الإسرائيلي والمصالح الأمريكية والغربية في المنطقة، أضف إلى ذلك الفكر الإخواني في دول المشرق العربي خاصة فكر حسن البنا وسيد قطب في مصر[3].

1 رفعت سيد أحمد، ***الحركات الإسلامية في مصر وإيران***، مصر: سينا للنشر، الطبعة الأولى، 1989، ص 26.
2 المرجع السابق، ص ص28.27.
3 جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 34.

ويرجح أغلب دارسي الفكر السياسي الإسلامي سبب حركة الإحياء الإسلامية إلى الشعور بالإحباط من الواقع الــذي آلت إليه الشعوب الإسلامية بعد تاريخ حضاري عريق يمتد على طول مئة عام، فانتشر فكر خطابي يقوم على الدعوة إلى إعادة الماضي المشرق وفي هذا الإطار يقول العالم الإسرائيلي مارتن كراميـــــر *Martin Kramer* :

" لمدة ألف عام كان الشرق الأوسط الإسلامي بوتقة الحضارة العالمية، فلا يمكن لعَالم تحصيل العلوم إلا إذا تعلم اللغة العربية...ما مهد لقيام حضارة إسلامية أُسست على الحرية والروح الجريئة، فلا شك أن المسلمين كانوا هناك القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية الأقوى".

ومما أثار انتباه علماء التاريخ والحضارات أهمية الحضارة الإسلامية على باقي الحضارات نتيجة تمتعها بالانتشار الإسلامي الجغرافي الواسع في مناطق ثقافية مختلفة أهمها المناطق المحسوبة على الحضارة الغربية، ولعل حركة العداء الغـــربي للفكـــر الإسلامي الإحيائي تعود أحد أهم أسبابها إلى التخوف من ميزة الدين الإسلامي القابل للانتشار الواسع، حيث شـــهدت أوروبا وأمريكا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إقبالا كبيرا على الدخول في الإسلام بعـــدما تم إدخـــال المنظومـــة الشرق أوسطية الإسلامية ضمن المناطق المصدرة للفكر الأصولي الإرهابي[1].

وفي هذا الإطار تطرح أهم الإشكالات الفكرية للمنظومة الإسلامية، ففي ظل صعود حركة التقوقع ضـــمن هويـــات ضيقة في مواجهة تيار العولمة الثقافية والذي برز بشكل بارز بعد الحرب الباردة كأهم تحول ســـاهم في تفتـــت الدولـــة القومية ليس فقط الوحدة الحضارية، نجد الفكر الإسلامي السياسي يتجه نحو حركة عالمية تتبنى الطرح العالمي للإســـلام الذي يسعى إلى ترسيخ وجوده داخليا بقوة انتشاره خارجيا، فجاء طرح مفهوم الأمة الإســـلامية في مواجهـــة الـــدول القطرية الإسلامية وفي مواجهة كذلك الانقسام الإسلامي الداخلي بين السنة والشيعة، ما يعني أن المـــشروع الإســـلامي الشرق أوسطي يواجه عقبتين أساسيتين:

أولها: حاجز الدولة القوميـــة:

في هذا الإطار انقسم الفكر الإسلامي الحركي إلى شقين، منهم من اعتبر تهديد الإسلام إنما هو من خـــارج الحـــضارة لا سيما الحضارة الغربية بحكم العلاقات الاستعمارية والتواجد الحالي لها في المنطقة، ومنهم من ذهب إلى ضرورة الثورة على نظم الحكم العميلة والتي هي امتداد غير مباشر لضمان المصالح الغربية في المنطقة، أو من خلال العمل السلمي القائم على الوسائل الديمقراطية وذلك بالانخراط في العمل الحزبي بعد دعاوى الولايات المتحدة إلى ضرورة دمقرطة الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط الجديد [2].

1 Graham E Fuller, ***The future of political Islam***, New York:Palgrave Macmillan ,2003,p.3.

2 Pinar Bilgin,op.cit,p 124 .

ولاجتياز هذه العقبة تطرح وسيلتين واحدة **سلمية** تقوم على دخول الحركات الراديكالية العملية الديمقراطية لـضمان الوصول إلى السلطة بالطرق الشرعية الدستورية، والأخرى **عسكرية** تقوم على وسيلة العمل الثوري الانقلابي الذي تبنته الجمهورية الإسلامية في المرحلة الموالية لنجاح الثورة[1].

وفي نفس السياق الفكري للعمل السلمي يطرح جون إسبوزينو *Ispizineux* ومفكرين آخرين فكرة تراجع العلمانية في الشرق الأوسط في بدايات القرن الواحد والعشرين ليس على مستوى الشعوب فقط بل أيضا على مستوى النخب .

ويلاحظ اسبوزينو أن النخب العلمانية الحاكمة في أكثر من بلد لا تستطيع استيعاب هذا التراجع أو القبول به، خاصة وأن البديل كان يحصل لصالح الحركات الإسلامية التي اتسعت شعبيتها[2]، والمشكلة أن النخب العلمانية الحاكمة لا تريد أن تعترف بالتغيرات الاجتماعية والفكرية والسياسية الجذرية التي حدثت في بلدانها حيث برزت العديد من التيارات الإسلامية، ولم تجد النظم السياسية في الدول الإسلامية وسيلة إلا قمعها كما حدث في الجزائر في1991عند توقيف المسار الانتخابي اثر نجاح جبهة الانقاد الإسلامي أو عند فوز حزب الرفاه بأكثرية المقاعد البرلمانية في تركيا وتسلم أربكان للوزارة، أو فوز حركة النهضة التونسية بعدد كبير من المقاعد في الانتخابات التونسية مما أدى إلى حل الحركة، والمفارقة التي يثيرها اسبوزينو هي أن العلمانية الشرق أوسطية صارت متلازمة مع الدكتاتورية رغم أنها تزعم الحرية والانفتاح والديمقراطية الليبرالية، وهنا يضيف برويز منصور أن العلمانية أثبتت فشلها كنظرية كبرى قابلة للتطبيق في مختلف الأماكن وعلى مر الأزمنة، كما أنه من غير العملي حبس النقاش بين قيم الإسلام ومنطلقات الحركة العقلانية أو بين رغبة الإسلام للتمكن والنظام العالمي المتمكن[3].

ثانيا: الانقسام السني الشيعي:

برز الانقسام السني الشيعي نتيجة الاختلاف القيادي بين أغلبية الدول الشرق أوسطية السنية تحت زعامة القيادة السعودية الروحية والقيادة الإيرانية لمجموع الأقليات الشيعية المنتشرة عبر الشرق الأوسط.

وتعود جذور الانقسام إلى فترة نجاح الثورة الإسلامية والتي تبنت مبدأ نشرها إلى دول الجوار الإقليمي في الخليج العربي، مما أدى إلى تحويل مركز الثقل الروحي للشرق الأوسط من السعودية التي تحولت من مواجهة الفكر الناصري القومي العلماني إلى مواجهة الفكر الشيعي الإيراني.

وعليه يمكن اعتبار المنظومة الإسلامية مشروع فكري قيد الانجاز، تتبناه أطراف غير رسمية وتقف في وجهه الحكومات الشرق أوسطية العلمانية في أغلبها والغرب في مواجهة حضارية بين قيم الإسلام والعالمية ذات القيم الغربية.

---

[1] Ibid.p.19.

[2] جون اسبوزيتو وآخرون، ***الإسلام والعلمانية في الشرق الأوسط***، لندن: دار نشر هرست وشركاؤه، الطبعة الأولى ،2000 ، ص9.

[3] المرجع السابق، ص96.

المطلب الثالث: المنظومة الشرق أوســـطية.

يعتبر مفهوم الشرق الأوسط من أهم وأكثر المفاهيم شيوعا، جغرافيا يتوسط الإقليم خريطة العـــالم المعاصـــر عمومـــا والعالم القديم خصوصا. ويتكون الإقليم من عدة تداخلات طبيعية وبشرية، ويمتد على بعد زمني هو أطول بعـــد تـــاريخي باعتباره مهد للحضارات القديمة ومهبط الرسائل السماوية[1]، كما يرتبط الإقليم بمفهوم حضاري يضم المفاهيم السابقة عن المنظومة العربية والإسلامية ويظهر في فترات ليغيب في أخرى تحت مسمى حضارة الشرق بقيمها المحافظة ومجتمعاتها القبلية الذكرية في مقابل ما يعرف بالحضارة الغربية المادية المتحررة.

تاريخيا استخدم مفهوم الشرق الأدنى كأول مفهوم ساد في مرحلة الاكتشافات الجغرافية التي بدأت في القرن الخامس عشر من خلال محاولة الإمبراطورية البرتغالية الوصول إلى طريق جديد للشرق الأقصى المتمثل آنذاك في الهند والصين، وكان يضم منطقة شرق المتوسط التي تقع بين الشرق الأقصى وأوروبا. أما مفهوم الشرق الأوسط فقد برز ضـــمن أدبيـــات الفكـــر الاستراتيجي الانجليزي كمرجعية فكرية من جهة وكمرجعية سياسية عسكرية من جهة أخرى، وكان ذلـــك في ســـبتمبر 1902 في مقال لـــ ألفريد ماهان (*Alfred Mahan*) تحت عنوان"الخـــليج الفارسي والعلاقات الدولية" تأكيـــدا منـــه على التنافس الدولي على المنطقة. وفي نفس العام كتب فالنتاين شيرول *Valentine Chiron* سلسلة مقالات من أكتوبر 1902 إلى أفريل 1903 بعنوان " **المسألة الشرق أوسطية**"، ليأتي بعد ذلك كتاب هاملتون "**مشاكل الشرق الأوســـط** " الصادر في لندن عام 1911، حيث أشار للشرق الأوسط كمدخل للهند.

بعد الحرب العالمية الأولى بدأ المفهوم في التغير فاستخدم الشرق الأوسط للدلالة على جزء من المنطقة الجغرافية التي يشملها الشرق الأدنى، وفي 1921 أنشأ ونستن تشرشل وزير المستعمرات البريطانية آنذاك، إدارة الشرق الأوسط لتشرف علـــى شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق.

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية أنشئ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط، التي كانـــت تـــشرف علـــى مساحة غير محددة تزداد وتقل تبعا لنتائج الحرب، وعقب الحرب مباشرة ذاع اســـتخدام المفهـــوم ســـواء في الدراســـات الأكاديمية ووسائل الإعلام وخطابات الساسة[2].

نستنتج مما سبق علاقة مفهوم الشرق الأوسط بالدول العربية والإسلامية الممتدة من المغرب الأقصى غربا إلى أفغانـــستان شرقا وعلاقتها بالقوى العالمية السائدة في كل فترة وتغير حدودها حسب مصالح تلك القوة ويظهر دور بريطانيا واضحا في تشكل مفهوم الشرق الأوسط نتيجة دورها الفعال كونها إمبراطورية استعمارية تحدد وجودها في المنطقة عبر ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: الممتدة من القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الثانية أين كانت بريطانيا قوة عظمـــى حـــددت المـــسار الاقتصادي والسياسي لشعوب المنطقة، وكانت مصر العمود الفقري للسياسة البريطانية في الإقليم.

[1] يحي أحمد الكعكي ، *الشرق الأوسط وصراع العولمة* ، لبنان: دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى ، 2002، ص 121.
[2] جميل مطر علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 30.

المرحلة الثانية: تراجع بريطانيا العالمي الذي حتم عليها الانسحاب التدريجي من الإقليم عبر منح مستعمراتها الاستقلال ودعمها لقيام دولة يهودية في فلسطين تقديما لبوادر ظهور المشروع الشرق أوسطي الجديد البعيد عن تاريخ وطبيعة المنطقة بجميع أبعاده.

المرحلة الثالثة: بدأت مع صعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى قمة الهرم الدولي وبداية الصراع مع الاتحاد السوفييتي، وكان الإقليم من أهم مناطق الصراع بين القطبين الدوليين، وجرى التوافق الأمريكي البريطاني على أهمية المنطقة والسعي لملئ فراغها عبر العديد من المشاريع أهمها إنشاء دولة إسرائيل 1948[1].

1./ حدود الشرق الأوسط الجغرافية:

حول كيفية تحديد العضوية في أي إقليم، يقول ميشيل بانكس *Michel Bunks* إن :

"الأقاليم هي ما يريدها الساسة والشعوب أن تكون"[2].

يوحي هذا القول بأهمية دور العوامل السياسية والأمنية فيما يخص الساسة وأهمية العوامل الهوياتية بالنسبة للشعوب في ضبط حدود أي نظام إقليمي، غير أن العامل الغالب في تحديد الحدود الجغرافية للشرق الأوسط هو تلك التركيبة التراعية التي يتميز بها نتيجة كثرة الفترات الاستعمارية التي أسهمت في تعديل الحدود، ما يعني أن العامل الخارجي الممثل بالقوى الكبرى هو العامل البارز في تحديد الحدود الجغرافية للشرق الأوسط على حساب توجهات قادة الدول الشرق أوسطية والشعوب على السواء، ما حذا بالأمم المتحدة إلى إطلاق تعريف غامض للإقليم فالشرق الأوسط بالنسبة لها عبارة عن وحدة جغرافية غير محدودة[3].

إذن اختلفت الآراء حول كون الشرق الأوسط تلك المنطقة التي تضم أعضاء الجامعة العربية- باستثناء جيبوتي والصومال جنوبا وموريتانيا غربا- بالإضافة إلى إثيوبيا وإسرائيل ومالطا وقبرص، زيادةً على ذلك دول إسلامية كتركيا وإيران وباكستان، بينما يرى آخرون أن منطقة الشرق الأوسط تضم الدول التي تمتد من غرب مصر حتى شرق إيران.

أما عن إسهامات مراكز البحث العلمي في هذا المجال فنجد الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية في مجلدها السنوي "الشرق الأوسط" عَرفت الإقليم على أنه:

"المنطقة التي تمتد من تركيا شمالا إلى أثيوبيا جنوبا بما فيها السودان والصومال، ومن إيران شرقا إلى قبرص وليبيا غربا[4]".

أما فيما يخص تحديد حدود النظام الإقليمي الشرق أوسطي، فقد اقترح بيرسون *Briston* في دراسة له عن المنطقة عام 1963 -1964، حدودا أقصى منها دول المغرب العربي والسودان و أدخل إسرائيل ومجموع الدول العربية الداخلة في صراع معها ويقاسمه الأستاذ بريتشر *Bircher* نفس الرأي.

---

1 محمد علي القوزي، ***العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر*** ، لبنان ، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى،2002، ص ص 361 .362 . 363

2 فواز جرجس ، مرجع سبق ذكره، ص24.

3 أعمار أنبيه جمعة، ***المشروع الشرق أوسطي وتأثيره على النظام العربي***، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2001.2002، ص 16.

4 مصطفى محمد كامل، مرجع سبق ذكره، ص 46.

2./ مفهوم النظام الشرق أوسطي بعد نهاية الحرب الباردة:

يعد مفهوم النظام الشرق أوسطي من أهم المفاهيم التي استقر تداولها بعد الحرب الباردة، خاصة مع انطـــلاق مـــسار السلام في المنطقة مع مؤتمر مدريد عام1991 في إطار السلام الإسرائيلي العربي، وهناك بدأت تظهر أفكار التعاون الإقليمي الشرق أوسطي، خاصة مع انعقاد أول مؤتمر للتعاون الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الدار البيـــضاء في نوفمبر1994[1].

إضافة إلى ذلك ظهور ما يعرف بإقليم الشرق الأوسط الكبير الذي روجت له الدوائر الرسميـــة اليهوديـــة مـــع مطلـــع التسعينيات، من خلال كتابي " **الشرق الأوسط الجديد** " لـــ شيمون بيريز *S.Biers* و"**مكان تحت الشمس**" لـــ بنيامين نتنياهو *B.Netanyahu* وكذا الكتابات الأمريكية مع بداية الألفية الثالثة كمشروع إصلاحي لدول وشـــعوب المنطقـــة بهدف محاصرة الفكر الإسلامي الراديكالي الصاعد في المنطقة الذي أصبح يشكل خطرا على المنطقة، خاصة بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية وتبنها للعمل الراديكالي الإسلامي[2].

وعليه فإن النظام الشرق الأوسطي حاله حال النظام العالمي مركب من أنظمة فرعية عنه، بحيث يتسنى للدولة الواحدة أن تكون عضوا في أكثر من نظام، وأن تكون أخرى عضوا في نظام ما وخارج نظام آخر، فمثلا جميع الدول العربية عضو داخل النظام الشرق أوسطي وداخل النظام العربي وجزء منها داخل المنظومة الخليجية وجزء أخر ضمن المنظومة المغاربية، والدول الباقية إسرائيل والدول الإسلامية (تركيا، إيران، أفغانستان، باكستان)تدخل في إطار النظام الشرق أوسطي مع دخول إيران كمركز في النظام الخليجي حسب تصور بايندر وكذلك ستيفن والتز الذي اعتبر أن حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق أخلت بموازين القوى لصالح إيران مما أدى إلى تزايد دورها كقوة صاعدة في المنطقة إلى جانب كل من تركيا وإسرائيل، وإلى ظهور أهمية لأفغانستان في الإقليم كامتداد جغرافي وكجزء من المخطط الأمريكي للمنطقة بعد أحداث 11 من سبتمبر، غير أن باري بوزان يعتبر أفغانستان الدولة العازلة بين نظامين إقليمين نظام وسط آسيا ونظام الشرق الأوسط. والنتائج التي يمكن أن نستشفها مما سبق:

إن الغموض الذي يكتنف إقليم الشرق الأوسط يعود للالتباس بين ثلاث تصورات تحمل وراءهـــا اختلافـــات فكريـــة ومصلحيه ظاهرة تتمثل تلك التصورات في:

- ☒ التيار المنادي بإقليم الشرق الأوسط وهو التيار الغربي والذي يستند إلى أن المنطقة عبارة عن منطقة فسيفسائية تتكون من خليط من الشعوب التي اتسعت حدودها وضاقت حسب أهمية تلك الحدود للمصالح الجيوسياسية للقوى العظمى.
- ☒ أما التصور الآخر فينطلق من منطلق فكري قومي ينظر للمنطقة من منطلق الخصائص المشتركة التي تميزها عن الأقاليم الأخرى، إضافة إلى موقعها من الصراع مع إسرائيل في فترة ما قبل الحـــــرب الـــــبـــاردة

[1] أسامة غزالي حرب، "نهاية الشرق أوسطية"، مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، يناير 1998، ص.

[2] Pinar Bilgin ,op.ci.,p 113.114.

ومنطلق الحفاظ على الهوية العربية المنفصلة عن الهوية الإسلامية التي تؤدي إلى إدخال أطراف إسلامية غـير عربيـــة أقوى من الدول العربية التي برز دورها بعد حرب الخليج الثانية نتيجة تغيير موازين القوى عقب القضاء علـى الـصعود العراقي كقوة في المنطقة.

- التصور الإسلامي الذي يجعل المنطقة تمتد من المغرب الأقصى غربا إلى حدود باكستان شرقا باعتبارها الامتـداد الجغرافي الأخير ولا يستبعد هذا الرأي إدخال جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية.

3./ إرساء أسس النظام الشرق أوسطي: بين أفكار السلام الديمقراطي ومشروع السلام مع إسرائيل.

سادت بعد نهاية الحرب الباردة فكرة نظرية ليبرالية تقوم علـى مفهـوم" **الـسلام الـديمقراطي**" *Democratic peace*"، وفحوى هذا المفهوم هي أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض، وأن أغلب الحروب تقع ما بين الأنظمـة التسلطية التي يغيب فيها تقدير مصالح الشعوب أمام القرارات اللاعقلانية لرؤسائها، في حين أن الديمقراطيات قد تقـوم بحروب ضد الدول التسلطية لغياب الأسس المشتركة للتفاوض ولتشكيكها في شرعية المنظومة الثورية وتعاملـها معهـا بمنطق عنيف واستعلائي.

ففي كتابه "**مكان بين الأمم**" يؤكد بنيامين نتنياهو على أن إسرائيل لا تستطيع تحقيق سلام حقيقي مع العـرب إلا إذا أصبح هؤلاء ديمقراطيين كنظرائهم الإسرائيليين، غير أن الواقع يبين العكس فقدرة إسرائيل على التعامل مع منظومة فرعية تتميز أنظمتها بالتسلطية أحسن من التعامل مع منظومة ديمقراطية، تساهم ديمقراطيتها في دعم كيان مؤسساتي فوق قومي كحال الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تقوية تعاونها الاقتصادي وانفتاحها على اقتصاد السوق الذي يتدعم وجـوده أكثـر بوجود أنظمة ديمقراطية مما يزيد في قوة العرب الاقتصادية وربما يؤدي إلى البحث عن هوية أمنية مشتركة للاشـتراك في العدو، ولا يغيب عنا في هذه النقطة الأساسية أن أغلب التكاملات وأنجحها تعزز وجودها بوجود عدو مشترك[1]، فأغلب المنظرين الوظيفيين وعلى رأسهم هاس أكد على دور العدو الخارجي في تحقيق التكامل الوظيفي والتنسيق الأمني بين دول النظام الإقليمي.

وهو ما يعني أن الدعاوى الغربية لدمقرطة المنظومة العربية هي مجرد خطابات ناتجة عن تراجع الفكر القومي العربي مـع غزو صدام حسين للكويت وظهور فكر الحركات الإسلامية على مستوى منظمات المجتمع المدني والمقاومة الإسـلامية (تحت مفهوم ديني وهو الجهاد) والأصولية الإسلامية المتشددة (ممثلة في المنظمات الإرهابية)، ما يعني أيضا إمكانية وصول الجناح السياسي لأي من هذه التشكيلات إلى السلطة مع إيمان سابق لهذه الحركات بأسلوب المواجهة العـسكرية مـع إسرائيل وتشكيل حماس للحكومة في السلطة الفلسطينية، ودور حزب الله كفاعل دون قومي يضاهي دوره في التعامل مع إسرائيل دور الحكـومة اللبنانية أو يتعداه هو أكبر دليل على أن وصول هذه الحركات الإسلامية إلى السلطة عن طريـق العملية الانتخابية الديمقراطية سيزيد من تعقيد الأمور بالنسبة لتحقيق مصالح الولايات المتحدة وحلفائها وإسرائيل.

---

[1] فواز جرجس ،"التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي "، لبنان : مجلة المستقبل العربي ، العدد 261، سبتمبر 2000 ، ص 177.

كما أن هناك بعض الفرضيات التي يمكن إدراجها في هذا الصدد منها: أن الديمقراطيات لا تدخل في حروب بينـــها، فإذا تدمقرط العالم العربي فإن التراعات العربية – العربية ستجد حلا سلميا لها ويفقد قسم كبير من نفقات التسلح العربية مبرره، لكن هذا يعني أيضا أنه بإمكان العالم العربي حينها تشكيل بنية إقليمية مندمجة اقتصاديا وحتى أمنيا. وفي هذه الحالة ستطرح مسألة الوجود الأجنبي الأمريكي بالخصوص في المنطقة العربية، لأنه في مثل هذا المشهد يفترض أن يجد الـــصراع العربي الإسرائيلي تسوية سلمية عادلة ونهائية (اتحاد عربي على نمط الاتحاد الأوروبي سيكون مؤثرا على نمط التفـــاعلات العربية الإسرائيلية)، كما لن تكون هناك تهديدات تذكر وبالتالي لا حاجة للتواجد العسكري الأجنبي لضمان تدفق النفط العربي نحو الغرب[1] .

وعليه نستنتج أن تعطيل مشروع المنظومة العربية والمنظومة الإسلامية وتفعيل مفهوم النظام الشرق أوسطي لـــه الـــدور الحاسم للمحافظة على دور إسرائيل الذي يقوم على الفوضى الأمنية الهدامة أكثر منها على الفوضى الناضجة التي يحكمها عنصران أساسيان الديمقراطية من جهة، والاعتماد المتبادل المركب من جهة أخرى.

[1] عبد النور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي*، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005 ، ص 161.

المبحث الثالث: خصائص البنية الأمنية في النظام الشرق أوسطي.

سيطرت المقاربة الواقعية التقليدية على مفهوم الأمن باختزاله في المجال العسكري، حيث تم النظر لمفهوم الأمن من زاوية القوة العسكرية لدولة القومية، فالواقعيون يعتبرون أن الأمن مشتق من القوة، وإن كانت ظهرت دراسات خاصة بدول العالم الثالث أظهرت دور العوامل السياسية في المسألة الأمنية[1].

وقد مرت الدراسات الأمنية في السياسة الدولية بعدة تحولات أهمها تلك التي جاءت بعد الحرب الباردة وأثرت في جميع المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، مما دفع الكثير من المنظرين المهتمين بقضايا الأمن وعلى رأسهم كينيث والتز *K.Waltz* إلى القول بأن عصر ما بعد الحرب الباردة هو عصر النهضة للدراسات الأمنية، خاصة مع ظهور البعد القيمي الذي ارتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن فانتهى المنظرون إلى وجود نوعين أولهما، **الأمن الصلب** الذي يعني التقليد الدفاعي للدول القومية ضد الأخطار الخارجية العسكرية بالدرجة الأولى. ثانيهما، **الأمن الناعم** ما يعني أمن الأفراد وتحقيق مفهوم التحرر الذي طالما التصق بمفهوم الأمن لكن التحرر من ماذا؟ من شيئين اثنين **الفقر والخوف**، ليضيف آخرون وفق هذا المنطلق مفهوم الأمن الاجتماعي والأمن الإنساني الذي يخص الإنسانية ككل[2].

فحسب كل من بوث *Booth* وويلر *Wheeler* لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا تم النظر إلى الأمن على أنه عملية " **تحرر**".

لكن كلمة "الآخرين" توحي في هذا التعريف إلى عدة أطراف منها الدولة، فقد تكون دولة ما خاصة ما يصطلح عليه بالدول الفاشلة *Failed States* السبب الرئيسي في عدم تحقيق أمن المواطنين، مما أدى إلى فصل العديد من الباحثين ما بين أمن السلطة وأمن الأفراد أين يحتل أمن السلطة مكانة رئيسية في الأجندة الأمنية للدول الديكتاتورية وأمن الأفراد أهمية في الدول الديمقراطية، وعليه يمكن رصد هذه الملاحظات الأساسية حول مفهوم الأمن:

– الأمن ظاهرة ومفهوم **متغير** وفق البيئة الزمنية والمكانية، ووفقا للاعتبارات الداخلية والخارجية للدولة والظروف المحلية والإقليمية والعالمية.

– الأمن مفهوم **نسبي**، فالفواعل العالمية تسعى دائما إلى زيادة قوتها ما يزيد شعورها بعدم الأمن ويدفعها إلى زيادة قدراتها الدفاعية.

– مفهوم **مركب** يجمع ما بين الأمن المادي والمعنوي، الأمن الداخلي والخارجي، كما يهدف الأمن إلى تأمين مصالح الدول والظروف الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع[3].

---

1 عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص15.
2 عدنان السيد حسين، "مفهوم الأمن في إطاره العالمي" ، لبنان: مجلة العلوم السياسية العربية، العدد، 19، صيف2008 ، ص 4.
3 سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وتهديداته "، لبنان: مجلة العلوم السياسية، العدد19، صيف2008، ص9.

وعليه سيتم التركيز في هذا المحور على الأسئلة التالية:

- في أي نقطة يتشابك الأمن الإقليمي بالأمن العالمي في النظام الشرق أوسطي؟.
- ما نوع البنية الأمنية الشرق أوسطية بعد نهاية الحرب الباردة؟.
- هل يمكن التحدث عن أبعاد الأمن الإنساني والاجتماعي في النظام الشرق أوسطي؟.

كما سيتم التعرض إلى ثلاث أهم خصائص تميز البنية الأمنية الشرق أوسطية وهي :

1/ فوضى ناضجة أم فوضى هوبزية؟.

2/ الاختراق الدولي .

3/ هوية مشتركة أم تصارع الهويات؟.

المطلب الأول: طبيعة البنية الأمنية: فوضى ناضجة أو فوضى هوبزية.

ظهرت عدة مستويات موازية لمفهوم الأمن القومي منها الأمن الإقليمي الذي تم طرحه على مستوى الأنظمة الإقليمية، في مواجهة الأمن التقليدي الذي تسبب في انتشار حالة من الشك التي تُقدم للعمل على الاستعداد العسكري لأي مواجهة، ويدخل الشرق الأوسط كبنية أمنية ضمن النظم الإقليمية التي لا تزال تسودها وحدوية التصورات الأمنية بدل الاشتراك في بناء نظام أمني إقليمي يقوم على التوحد في تحديد مصادر التهديد وطبيعة مواجهتها، ويعود ذلك لسبب رئيسي يتمثل في دور القوى الكبرى في إعاقة ذلك، مما حقق العديد من التشابكات بين المستوى العالمي والإقليمي الأمنيين، وأهم ما يخص دراستنا أن هناك تحول مهم أدى إلى ظهور ما يعرف بالأمن الإقليمي الذي اعتبره الباحثون:

"تلك الخطوات التي تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهته"[1].

وفي هذا الإطار دعم باري بوزان الآراء المنادية بضرورة تقديم منظورات جديدة لدراسة الأمن العالمي من خلال مفهومه "**المركب الأمني الإقليمي**" (*regional Security complex*)، وذلك من خلال ما جاء في كتابه مع ووفر " **القوة والأقاليم**" حيث ناقشا فيه فكرة استقلالية المستوى الأمني العالمي عن المستوى الإقليمي.

فالمركب الأمني يفصل ما بين المستوى النظمي العالمي أين تتفاعل القوى العالمية، والتي استنادا إلى قدرتها يمكنها تعدي المسافات وعبور القارات فأمنها القومي لا ينته عند حدودها البرية والجوية والبحرية بل يتعداه إلى إقليم يدخل ضمن إستراتجيتها العالمية للحفاظ على مكانتها، وما بين المستوى الفرعي الإقليمي أين القوى الصغرى الإقليمية ترتكز في تحقيقها لأمنها على محيطها المجاور[2].

ومن بين نماذج المركبات الأمنية التي تم تناولها بالتحليل نموذج المركب الأمني الشرق أوسطي اللذان اعتباره يقدم صورة لأعقد النماذج الأمنية الإقليمية الصراعية، ونتائج ذلك الصراع أدت إلى تقسيم الشرق الأوسط إلى ثلاث مركبات أمنية، واحد يضم ما يعرف بدول المشرق العربي وآخر دول الخليج والثالث دول المغرب العربي كما هو موضح في الخريطة أدناه[3].

---

[1] المرجع السابق، ص10.

[2] Barry bazun &Weaver, op.cit., p.40

[3] Ibid, p.188.

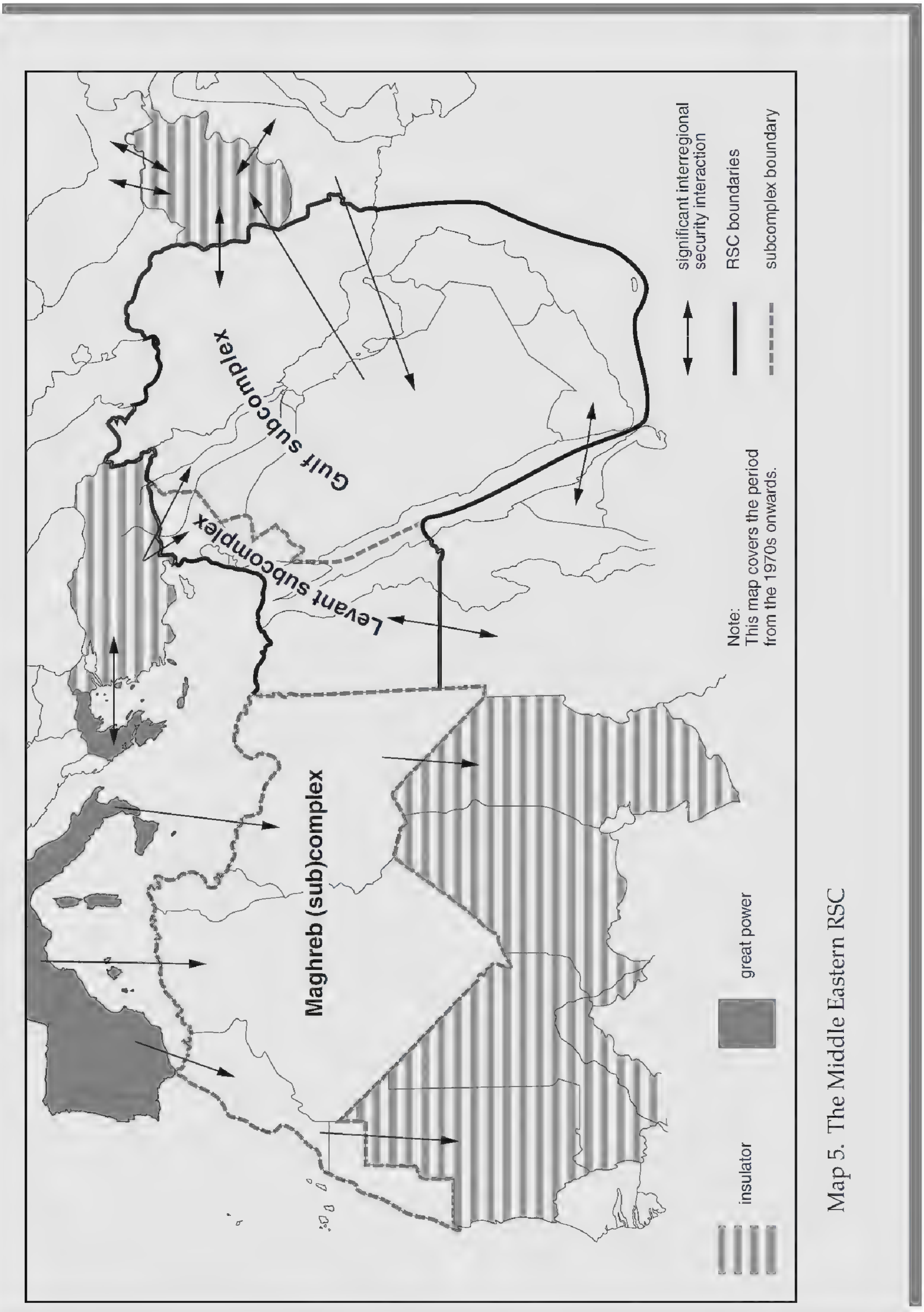

Map 5. The Middle Eastern RSC

source:BarryBazun&Waever,op.cit.,p189.

وعليه أصبح الاعتماد الأمني المتبادل أكثر فعالية على المستوى الإقليمي. لكن السؤال الذي يطـرح نفـسه: هـل يهدف باري بوزان من نظرية المركب الأمني إلى محاكاة الوظيفية الجديدة التي انطلقت في تحقيق التنمية الاقتـصادية مـن المستوى الإقليمي؟.

إن هدف بوزان أوسع من ذلك ويتلخص في دراسة البنية الأمنية العالمية من خلال دراسة البنية الأمنية للأقـاليم الـتي تشهد تفاعل واسع النطاق ما بين القوى العالمية في ظل احتلال الولايات المتحدة لمركز القوة العالمية وما بـين الأطـراف الإقليمية. فأمن كل دولة مرتبط بأمن الدول المجاورة لهـا في الإقليم، فلا يمكننا التحدث عن أمن فرنسي منفصل عـن أمن أوروبي، ولا يمكن فصل المتغير الأخير عن دور القوى الكبرى في ترتيب التفاعلات الأمنية الإقليمية في المناطق الـتي تدخل تحت مستوى اهتمامها الاستراتجي[1].

إذن يلعب التقارب الجغرافي والعلاقات التاريخية بين أعضاء الإقليم دورا فاعلا في تحليل الأمـن أكثـر مـن العوامـل العسكرية والسياسية والاجتماعية والبيئية، فالاعتماد المتبادل العالمي الذي جعل العالم قرية واحدة يتميز بثلاث خـصائص تجعل الانطلاق في تحقيق الأمن الإقليمي أكثر تفضيلا منه عن الأمن العالمي ومن أهم تلك العوامل:

- الفوضى نتيجة غياب إطار مؤسساتي أمني واضح.
- التباعد الجغرافي ما بين الدول.
- الاختلاف الناتج عن الخصوصية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لبعض الأقاليم دون الأخرى.

وكل الشروط المخالفة لما سبق ذكره متحققة على المستوى الإقليمي ومن أهمها التقارب الجغرافي- الذي أعاد له بوزان أهميته بعد ظهور الإقليمية الجديدة- كذلك الطابع المؤسساتي للتكتل الإقليمي ما يجعل أعضاء التكتل وحـدة جغرافيـة واقتصادية وأمنية وثقافية متميزة.

1./ توزيع القدرات مابين الفواعل المركزية: فوضوية هوبزية أم فوضى ناضجة؟.

يمكن استعارة مفهوم **الفوضى** لصاحبه كينيث والتز لتحليل البيئة الأمنية الشرق أوسطية، والذي عُني به غياب حكومة عالمية ووجود أنظمة دولية قائمة على مساعدة الذات مما يؤدي إلى سباق التسلح وتوازن القوى والحرب عنـد اخـتلال ذلك التوازن، ما يقارب البيئة الوستفالية القائمة على وجود أكثر من قوة مع تفوق الأجنـدة الأمنيـة علـى الأجنـدة الاقتصادية.

لذلك سنحاول تحليل النظام الشرق الأوسطي من خلال محاكاته بالنظام الدولي والاستعانة بالنماذج النظرية التي تثبـت درجة الالتقاء ما بين كلا النظامين مما يعطي هذا النظام خصوصية تختلف عن بقية الأنظمة الإقليمية الموجودة.

[1] Ibid., p.40.

وأولى النقاط التي سيتم مناقشتها هي غياب الإدراك المشترك بين دول الإقليم لأهمية **الموازنة المؤسسية** المبنية على مفهوم التساوي ما بين الدول من منطلق السيادة إلى تغليب الدول لمفهوم الفوضوية الذي يستند على قوة كل دولـة وعلاقتـها التحالفية مع الولايات المتحدة التي تلعب دورا مهما في حدوث ذلك الارتباط ما بين الشرق الأوسط والنظام العالمي، من خلال دعمها العسكري والسياسي المستمر لبعض دول الإقليم على دول أخرى.

فحرب الخليج الثانية أثبتت فرضية مرونة القوة الأمريكية، فما لم تستطع الولايات المتحدة تحقيقه خلال الحرب البـاردة لوجود حلفاء للاتحاد السوفييتي في المنطقة مكنها انهياره من أن تحققه من خلال إعادة بناء الإقلـيم وفـق تـوازن يخـدم مصالحها ومصالح إسرائيل[1]، ما أدى في نهاية الأمر إلى انتقال دول الإقليم من مستوى المساومة نتيجـة التنـافس مـابين القطبين لاستقطاب أكبر حلفاء في الإقليم إلى التنازل بعد الانهيار السوفييتي.

أسهم ذلك في زيادة التبعية الأمنية والاقتصادية ونقل المخططات الأمنية الإقليمية الشرق أوسطية من التخطيط الإقليمي إلى التخطيط العالمي الذي يخدم مصالح الولايات المتحدة بالدرجة الأولى.

وتعود أسباب هذا التدخل دائما إلى غياب مؤسسة تكاملية شرق أوسطية ساهمت في تشابك المصالح الاقتصادية للدول، ما يعني أن إعلان أحد الأطراف للحرب هو إعلان على حالة الرفاه المحققة ومغامرة بمصالح الشعوب ما قد يؤدي إلى ثورة على النظم السياسية حال الأنظمة الديمقراطية.

غير أن غياب تلك المؤسسة وغياب أنظمة ديمقراطية ضمن المنظومة الشرق أوسطية ساهم في تفعيل الفوضوية الهوبزية، عكس ما يتميز به الاتحاد الأوروبي فقوة المؤسساتية أدت إلي تجاوز العداء الألماني الفرنسي إلى قيادة مـشتركة للـدولتين للاتحاد الأوروبي أين تمثل ألمانيا قوة الاتحاد الاقتصادية وفرنسا قوته العسكرية، والنتيجة مساهمة الاتحاد الأوروبي في بنـاء مفهوم **الفوضى الناضجة**(*RIPE ANARCHY*) على حد تعبير باري بوزان، أين أصبحت كل دولـة في الاتحـاد عنـد تخطيطها لأمنها القومي تولي أهمية للدول المجاورة التي تشاركها نفس الإقليم والقيم، مما خفف من الاعتماد على الـذات وقضى على مفهوم المأزق الأمني وساهم في تطوير المؤسساتية الإقليمية لبناء هوية أمنية مشتركة تعطي بعدا واقعيا لمفهوم الجماعة الأمنية عند دويتش[2].

غير أن المبادرات ذات الطابع الأمني تبقى السمة الأساسية لمجموع المبادرات التي تُعقد في الشرق الأوسط، منها مبـادرة اسطنبول القائمة على التعاون ما بين دول الإقليم في قضايا مكافحة الإرهاب، مكافحة انتشار أسلحة الـدمار الـشامل، محاربة التجارة بالسلاح الغير قانونية، وتقوم هذه المبادرة على ضرورة القبول بالقضايا المشار إليها والتي يظهر أنها جاءت لشرعنة الوضع الأمني القائم في الشرق الأوسط الذي يضمن بقاء إسرائيل كقوة نووية وحيدة، أما عن محاربة الإرهـاب فحركات المقاومة في فلسطين والعراق وحزب الله في لبنان لا تخرج عن كونها أهم تلك المنظمـات الإرهابيـة حـسب التوصيف الإسرائيلي الغربي.

---

[1] Hooshang Amirhamedi, ***The United States & the Middle East***, State university of New York press, 1993,p.77.

[2] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص424.

وفي نفس السياق جاءت لجنة ضبط التسلح وتحقيق الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط كأول مبادرة في تاريخ الـــشرق الأوسط، وقد انبثقت عن اللجان الخمسة التي جاءت كنتائج لمؤتمر مدريد للسلام (أكتـــوبر 1991)، وركـــزت هـــذه المبادرة على التسلح التقليدي خصوصا تسلح كل من: سوريا، مصر، العراق، السعودية كشرط لأي معاهدة للحد مـــن انتشار السلاح النووي، غير أن الخلافات العربية الإسرائيلية طغت على اجتماعات اللجنة رغم ضغوط الولايات المتحـــدة على الدول العربية، فقد أصرت إسرائيل على أربع محاور أساسية في مناقشاتها:

1 – تنسحب الاتفاقيات الأمنية على السلاح التقليدي فقط؛

2 – العمل على الحد من الأسلحة الكيميائية التي تملكها سوريا والعراق؛

3 – العمل على تطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل؛

4- وضع ضوابط على نظم الصواريخ البعيدة المدى والأسلحة فوق التقليدية[1].

وما تجدر الإشارة إليه هي محاكاة هذه المبادرات لتلك المبادرات القائمة في فترة نظام توازن القوى ونظام الثنائية القطبية والتي تتميز بوجودها لمواجهة دولة ما، والحفاظ على نفوذ دولة أخرى، ما يعطينا نقطة ارتباط مهمة بين الشرق الأوسط والنظام العالمي.

إذن تسعى المبادرات الأمنية في النظام الشرق الأوسطي التي جاءت في إطار السعي الأمريكي لتجسيد صـــفة المهـــيمن الإقليمي الإسرائيلي من خلال الحفاظ على الوضع الاستراتجي القائم بمنع قيام قوة نووية تخل بالتوازن القائم، وصفة الهيمنة الإقليمية لإسرائيل تنحصر بين صفة المقاتل الإقليمي الذي يلجأ إلى استخدام السلاح ضد أي طرف منافس، وصفة المنبوذ الإقليمي لعدم اعتراف بعض الأطراف كإيران مثلا بشرعية الوجود الإسرائيلي. مما سبق نستنتج:

- محورية السلاح النووي الإسرائيلي في تحقيق التوازن الإقليمي، وعليه فإن امتلاك أي دولة للـــسلاح النـــووي سيؤدي إلى خلل في ذلك التوازن، وقدرة الدولة النووية على فرض شروطها وتمرير أهدافها المحلية عبر إقامـــة ترتيبات إقليمية معينة.
- استراتجيا، تقوم الولايات المتحدة وإسرائيل على تسويق خطاب سياسي يقوم على أن امتلاك دولـــة أخـــرى للسلاح النووي في الشرق الأوسط ستكون له خطورة على الأوضاع الأمنية الإقليمية والعالمية، لكـــون دول المنطقة تحمل إيديولوجيات عدائية قد تمكنها من استخدام السلاح النووي في أي لحظة، رغـــم إيديولوجيـــة الدولة اليهودية.
- سياسيا، تسعى إسرائيل إلى ترسيخ هيمنتها الإقليمية المنفردة، فمجرد قيام دولة أخرى نووية سينقل النظام إلى الثنائية النووية الإقليمية[2].

---

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص ص 204. 206.

[2] أحمد عبد الحليم،"خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين:حقائقها واحتمالات"، لبنان:مجلة المستقبل العربي، العدد271،سبتمبر 2001 ، ص 37.

2./ تحليل نسيج الصداقة والعداوة في النظام الشرق أوسطي:

يعتبر نموذج العداوة والصداقة من أحسن الأدوات التحليلية لفهم الديناميات الأمنية، ويولي هذا النموذج أهمية لتفاعـــل العوامل الاجتماعية والتاريخية والسياسية، لذلك نجده يقترب من التحليل البنائي الذي يقوم على فكرة البناء الاجتمـــاعي للفواعل وتفاعل ذلك مع بيئة التفاعل[1].

*<u>نموذج العداوة</u> : (*The pattern of anmity*).

حسب ألكسندر ونت *A.Went* العدو هو الآخر الذي لا يعترف بوجود الفاعل (أ) ويعمل علـــى إنهـــاء وجـــوده، ويختلف بذلك عن المنافس الذي يعترف بالفاعل (أ) غير أنه يقوم على توجيهه وفق مصالحه.

وينتج عن تصور عدو ما عدة سياسات خارجية منها:

(1) تترع كل دولة لها عدو إلى تدميره، حتى ولو اضطرت إلى تغيير الوضع القائم الذي يخدم مصالحها.
(2) تقوم السياسة الخارجية على وضع الاحتمالات الأسوأ، مما يعني التقليل من أهمية أي إشارة من العدو للتعاون.
(3) تعمل كل دولة على تسليح نفسها وفق ما يضمن لها الحرب والانتصار وتطبيق مقولة "**إذا كنت تريد الـــسلام فاستعد للحرب**"، وهذا ما طبقته إسرائيل في حربها مع العرب عام 1967 وقد نجحت في تحقيق الانتصار.
(4) إذا اندلعت الحرب فإن الدولة ستحارب بمنطق العدو أي استخدام كافة الوسائل العسكرية للقضاء عليه، وإذا لم تندلع الحرب فلا يمنع ذلك من القيام بإجراءات وقائية[2].

ينطبق نموذج العداوة على واقع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الذي مر بعدة مراحل اختلف فيها العدو مـــن خـــلال تحول التراع من مستوى عربي إسرائيلي إلى مستوى فلسطيني إسرائيلي إلى مستوى ثالث بعد حرب الخليج الثالثة وهـــو مستوى عداوة إسرائيل لحركات المقاومة في المنطقة ككل مع بقاء التحالف السوري الإيراني كخطـــر يتهـــدد الأمـــن الإسرائيلي ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

لذلك إذا نظرنا إلى بناء القوة العسكرية الإسرائيلية نجدها أكبر قوة عسكرية في الإقليم، ما يجعل إسرائيل دائما في حالة تأهب دفاعي وهجومي ضد أي خطر محتمل في الإقليم، كما يضمن لها وضعا استراتجيا أحسن من بقية الدول[3].

كما لا يغيب عنا نموذج عدائي آخر وهو نموذج عداوة بعض الدول العربية لإيران، انطلاقا من نظرة تاريخيـــة للعـــداء تعود جذورها إلى تاريخ الإمبراطورية الفارسية قبل الإسلام، وقد أثر هذا النموذج في العلاقات العربية الإيرانية مما جعـــل أي تحرك إيراني اتجاه المنظومة العربية يأخذ المعاني السلبية، وتُوضع له أسوأ السيناريوهات، رغم تحسن العلاقات ما بـــين إيران وبعض دول الخليج العربي إلا أنها لا تتعدى الإطار الدبلوماسي إلى الإطار التحالفي أو التعاوني.

---

[1] Barry Bazun &Ole Waever, op.cit., p.47.

[2] ألكسندر ونت، ***النظرية الاجتماعية لسياسة الدولية***_،ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي ،السعودية : جامعة الملك سعود، 2006. ص ص 262. 263.

[3] أحمد عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 38.

* **نموذج الصداقة**: (*The pattern of Friendship*).

جرت العادة في التنظير الدولي أن تطغى حالة الحرب على السلام وبَحثْ المنظرين على فرضيات عامة تضبط سـلوك العدو أكثر من بحثهم عن نماذج الصداقة، وقد أُسس الفكر السياسي الدولي الكانتي على مفهوم الصديق وتقوم أي علاقة صداقة في السياسة الدولية على توصيفين:

- يتم حل النزاعات عبر القنوات الدبلوماسية .
- إذا ما تعرض أمن أي دولة للتهديد فإن ذلك يعني تهديدا للآخر مما يحتم عليه الدخول في حرب ضد الطـرف المعتدي على الصديق[1].

يكاد يغيب هذا النموذج عن البنية الأمنية الشرق أوسطية، ما يوجد هو علاقات تحالف قد تنتهي عند تغير الأوضـاع القائمة كالعلاقات السورية الإيرانية المندرجة في إطار التحالف الاستراتيجي في الإقليم، والعلاقات التركية الإسـرائيلية التي تعود إلى تاريخ اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1948.

[1] المرجع السابق، ص 410.411 .

المطلب الثاني: الاختراق الــــــــدولي.

إن التفاعلات الإقليمية ليست حكرا على الدول الأعضاء في النظام الإقليمي، فقد أثبتت الوقائع الدوليـة قـدرة القوى العالمية على الانغماس داخل القطاع المركزي للتفاعلات الإقليمية، ما قد يعطي للقوة الخارجيـة دورا يـوازي أو يتعدى دور الدول المهيمنة أو الطامحة للهيمنة.

ولو أن الكثير من المتخصصين ذهب إلى تحليل دور القوى الخارجية من منظور تفوق القوة العالمية على القوى المحليـة، ويُستثنى في هذا الإطار الأقاليم التي تكون القوة العالمية متموقعة فيه جغرافيا حال إقليم شمال أمريكا، ففي هـذه الحالـة يَخرج النظام الإقليمي من تحت إطار النظم المخترقة.

وقد حدد ريجنز *Wriggins* ثلاث مداخل لتدخل القوى الخارجية في النظم الإقليمية:

- أن تتدخل القوة العالمية من منطلق ضمان مصالحها داخل الإقليم من جهة، وضمان مصالح حلفائها الإقلـيمين من جهة أخرى.
- النظام الثنائي القطبية الذي يقوم على استقطاب كل من القطبين للمناطق الإقليميـة الـتي تـدخل في إطـار إستراتجيتهما العالمية.
- تدخل القوة العالمية لحفظ ميزان القوى داخل الإقليم لصالح دولة حليفة[1].

أما باري بوزان فقد حلل الاختراق ضمن الترتيبات الأمنية ما بين قوة عالمية وقوة داخل الإقليم، فالتنـافس الإقليمـي وطموح أي دولة للعب دور القائد الإقليمي سيتبعه إقامة تلك الدولة لعلاقات تحالفيه مع القوة العالمية، وتعتبر هذه النقطة محورية في فهم آلية الارتباط بين النظام العالمي والإقليمي.

ويطرح بوزان إشكالية في غاية الأهمية والتي تختصر تحت مفهوم الأقاليم المدولة أي التي تشهد حضورا كـبيرا للقـوى الخارجية ضمن تفاعلاتها العالمية حال النظام الشرق أوسطي، الذي تتوزع القوة فيه وفق هندسة الولايات المتحدة لهـا[2]، ولم يقف دور القوى الخارجية عند هذا الحد فقد ذهب عدد غير قليل من الباحثين إلى تصنيف الـنظم الإقليميـة وفقـا لعلاقاتها مع تلك القوى إلى:

- **الأقاليم المفتوحة** *(OVERLAY REGIONS)*. حيث تتشكل البنية الإقليمية من طرف قوة خارجية.
- **الأقاليم الغير بنيوية:** *(Unstructured regions)* تكون التفاعلات الإقليمية غير كافية لبنـاء بنيـة للاعتمـاد المتبادل ما بين القوى العالمية والإقليمية، ويدخل هذا النوع ضمن الأقاليم المعزولة عن مصالح القـوى كـإقليم جنوب الباسيفيكي[3] .

[1] محمد السعيد إدريس، ***تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الإقليمية الدولية***، مرجع سبق ذكره، ص 74.
[2] Barry Bazun &Ole Waever, op.cit., p.46.
[3] Amitav Acharya, op.cit., p.630.

طرح كذلك أميتاف آركي *Amative Arky* فكرة علاقة الأقاليم بالقوى المهيمنة العالمية من خلال دراسة مقارنة مـــا بين التحليل البوزاني وتحليل كزانشتاين، تمحورت الدراسة حول سؤال جوهري:

كيف يمكن للأقاليم أن تستقل إذا كانت القوى العظمى تلعب دورا في تشكيل بنية الأقاليم وفق ما يخدم مصالحهـــــــــا؟.

إن نهاية الحرب الباردة وما نتج عنها من انهيار للاتحاد السوفييتي وانتهاء سياسة الاستقطاب الأقاليمي أعطت نوعا من الاستقلال للأقاليم خاصة منها تلك الواقعة في عالم الشمال، مما سمح بظهور نوع من التنافس ما بين القوى الكبرى ونخص بالذكر القوى الاقتصادية لكن ليست بصفتها المنفردة بل بصفتها قائد للأقاليم التي تنتمي إليها. مما جعل السياسة الدولية عبارة عن تنافس ما بين ثلاث أهم أقاليم في العالم شمال أمريكا (النافتا) الاتحاد الأوربي وجنوب شرق آسيا (الآسيان)[1].

أما الأقاليم التي تغلب عليها البنية الفوضوية كالنظام الشرق أوسطي فإنها تبقى تابعة ولا تتعدى أن تكون منطقة توازن من خلال سعي الأقاليم الكبرى على التنافس عليها لأهميتها الاقتصادية، مما يجعل هذه الأقاليم تتشابك مع حركة العولمـــة من خلال انتشار مفاهيم عولمة الاستهلاك التي جعلت من المناطق المخترقة مناطق مستهلكة أكثر منـــها منتجـــة، وهـــي منخرطة في العولمة الاقتصادية كون الإقليم من أهم المناطق المنتجة للنفط، ومن أهم المناطق المقبلة على شـــراء الأســـلحة، لذلك يعتبر الإقليم الشرق أوسطي من أهم مناطق النفوذ الأمريكي لما يحققه لها من مـــصالح إســـتراتجية جعلتـــه يحتـــل خصوصية اختراق هذا الإقليم[2].

خصوصية الدور الأمريكي في النظام الشرق أوسطي:

إن أهم ما يميز منطقة الشرق الأوسط، هو نظام تغلغل القوى العالمية في الإقليم مما أثر على البنية الإقليمية مـــن جميـــع النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية. ويقول في هذا الصدد كارل براون *Karl Brown*:

"إن نتيجة الإرث الامبريالي الغربي وتدخله المستمر في الشرق الأوسط هي أن هذه المنطقة قد أصبحت المنظومة الفرعية الأكثر اختراقا من بين المنظومات في النظام الدولي".

لكن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا تكون منظومة ما تابعة ووفق أي شروط؟.

أكد كل من مود لسكي وبريشير *Modelski & Bircher* أن القوة تقاس من حيث شكلها الخام، فالدول الكـــبرى تملك قدرات ضخمة، مما يمكنها من فرض نفوذها على الدول الصغرى، ليتقرر مصير تلك الدول على المستوى العـــالمي، غير أن كريتفر شوم يكر *K.C.Ykier* اعترض على هذا التحليل واعتبر العلاقة بين القوى العظمى والصغرى في الشرق

---

[1] Abid, p640.
[2] Pinar Bilign,op.cit., p.168.

الأوسط قائمة على علاقة مساومة يحاول فيها كل طرف أن يبتز الآخر للحصول على تنازلات، ويظهر هـــذا جليـــا في العلاقات المصرية الأمريكية بعد توقيع مصر على معاهدة السلام مع إسرائيل[1].

وقد أظهرت دراسة السياسات الأمريكية اتجاه إقليم الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج الثانية الاهتمام الأمريكي بالمنطقـــة على مستوى العديد من البحوث والدراسات، وذهب الكثير من الدارسين إلى أن الولايات المتحدة ستُبقى تركيزها الأكبر على ما يجري في المنطقة لأهداف عدة أهمها :

- أهمية المنطقة اقتصاديا، حيث تستحوذ منطقة الخليج العربي على 35%من احتياطات النفط العالمي، ولـــذلك جـــاء تدخلها سريعا عند غزو العراق للكويت وما يشكله ذلك من خطر مباشر على مـــصالحها الاقتـــصادية ومـــصالح حلفائها.
- وجود دول معادية للسياسات الأمريكية تسعى إلى تغيير الوضع القائم وعلى رأسها إيران وسوريا.
- تخوف الولايات المتحدة من صعود التيارات الإسلامية، وسعيها الحثيث لمنع وصولها للسلطة وذلك بدعمها للأنظمة الدكتاتورية في المنطقة، وتعد هذه الإشكالية من أهم المتناقضات في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المنطقة[2].

والأهداف السابقة الذكر هي أهم ما أُعتمد عليه لرسم مخططات وسياسات الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية، غير أن دخول أمريكا مسرح الأحداث بعد احتلالها العراق حولت تلك الأهداف إلى اســـتراتجيات ثابتـــة في الـــسياسة الخارجية الأمريكية. وارتكزت تلك الاستراتجيات على:

- تدعيم رسم جديد لعلاقات القوة في العالم، أو ما يعرف بالنظام العالمي الجديد، الذي تنفرد فيـــه الولايـــات المتحدة بقرارات حل المشاكل العالمية إضافة إلى تدعيم مركزها الاقتصادي والأمـــني بالدرجـــة الأولى علـــى حساب القوى المنافسة لها فرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا والصين واليابان.

فالواقعيون الهجوميون وعلى رأسهم ميرسهايمر*Mearsheimer*، أكدوا على أنه لا وجود لهيمنة عالمية كالتي كانت في فترة الحرب الباردة بل تحول العالم إلى هيمنة إقليمية، لذلك وجب على الولايات المتحدة الأمريكية إتباع سياسة اختراق الأقاليم واحتوائها اقتصاديا وأمنيا إضافة إلى دور القوة الناعمة كما وصفها ناي *J.Ney* والمتمثلة في قـــيم الديمقراطيـــة وحقوق الإنسان والحريات والتي زاد بروزها في الخطابات الأمريكية بعد أحداث9/11 فالحرب الأمريكية ضد العراق لم تكن إلا لتبرر تحت مظلة الديمقراطية ونشر الحرية في العالم.

يتفرع عن هذا الهدف الرئيسي أهداف فرعية تتعلق بإعادة تشكيل الشرق الأوسط أو بالمعنى الدقيق توزيع القوة وفق ما يحقق المصالح الأمريكية في المنطقة المتمثلة في ضمان تدفق النفط وضمان أمن إسرائيل.

---

1 فواز جرجس، مرجع سبق ذكره ، ص 22. 23.

2 جمال مصطفى عبد الله السلطان ، ***الإستراتجية الأمريكية في الشرق الأوسط (1979 -2002)***، مصر: دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ،2002 ص 381.

وبعبارة أخرى، فإن الأهداف الأمريكية لم تتغير منذ بدأ الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، فقـــد عملـــت أغلـــب الإدارات الأمريكية على دعم فكرة الشرق أوسطية، غير أن ما حدث في مستهل التسعينيات هو أن الشرق الأوسط بتركيبته تلك لم يعد مناسبا لتحقيق الأهداف الأمريكية، فبدأ الحديث عن شرق أوسط جديد تتغير فيه الفواعل من حيـــث الجغرافيـــا والسياسة، ويشمل كذلك التحالفات الإستراتجية الأمريكية في المنطقة.

فقد أثبتت حرب أمريكا على العراق عزمها على تغيير حلفائها في مقابل حلفاء جدد، ويظهـــر ذلـــك في الهجومـــات الأمريكية على السعودية كحليف في المنطقة واتهام أمريكا لها بتصدير الفكر الإسلامي المتطرف الذي أنتج العديـــد مـــن المنظمات الإرهابية، وذهبت إلى أبعد من ذلك باتهامها بتمويل تلك الحركات[1].

[1] أمل حمادة، " إيران والشرق الأوسط الجديد "، مصر : مجلة السياسة الدولية ، العدد 152 ،ابريل 2003 ، ص135.

المطلب الثالث : الدعـــاوى الحضارية : هوية مشتركة أم تصارع هويات؟.

إن اللغة المشتركة والماضي المشترك، ووحدة الدين وتقارب العادات والتقاليد سواءا المرتبطة بنمط الحياة الاجتماعية أو الثقافية، والتفاف الشعب حول أسس مشتركة لبناء الدولة، هي من أهم ظواهر الوحدة الوطنية ومن ثم بروز تفاعـــل قوي بين الهوية الوطنية والهويات الثقافية المجاورة التي تصب كلها في كيان إقليمي مشترك.

لقد صاحب الطرح الحضاري في العلاقات الدولية نهاية الحرب الباردة والذي تزامن مع بروز الأطروحات الحضارية التي تبحث في هوية الدول والنظم الإقليمية وحتى الجماعات، و برز مع أطروحات صـــموئيل هنتيغتـــون *S.Huntington* الذي دعا إلى نوع من التجنيس الثقافي أين يصبح المعيار الثقافي المرجع الأساسي لهوية الأفراد.فالقيم الغربيـــة في اعتقـــاده حتى لو تم تبنيها من طرف مجتمع أو تكتل ما بملء إرادته فإنه لن يحقق سوى تمزقاً في هويته وفي هذا الصدد يقول:

" إن عالمنا هو عالم التجمعات المتداخلة من الدول التي يجمع بينها بدرجات متفاوتة التاريخ، الثقافة، الدين، اللغة، الموقع، المؤسسات، وعلى المستوى الأعلى فإن هذه التجمعات هي الحضارات".

كما تحدث عن التزاعات التي تحدث بين الدول داخل الحضارة الواحدة، بيد أنه من المرجح أن تكون هذه التزاعات أقل حدة، وأن يكون احتمال توسعها أقل مقارنة بالتزاعات ما بين الحضارات، بناءا على هذا الأساس يبرر هنتغتـــون قيـــام منظمة التعاون الاقتصادي التي تضم عشر دول إسلامية غير عربية هي إيران، باكستان، تركيا، أذربيجان، كازاخـــستان، قيرغيزستان، تركستان، طاجيستكان، أوزباكستان وأفغانستان، والحلف الأطلسي الذي جمع بين شقي الحضارة الغربيـــة الولايات المتحدة والدول الأوروبية[1].

يظهر من خلال الطرح السابق بروز ظاهرة المحافظة على الخصوصية الحضارية التي ينبع منـــها أصـــــــــل وهويـــة المجتمعات سواء الغربية أو الشرقية أو الإسلامية، وترتبط هذه الظاهرة بالمنظور الكوني المغلق للنماذج المعرفية الذي تبنـــاه توماس كون(*) *Thomas Kuhn* في الستينيات من القرن المـــاضي، وبعده هنتغتنون في دعوته لعزلـــة جديـــدة بـــين الكيانات الثقافية[2]. و برزت أكثر مع انتشار مفاهيم العولمة التي ترتبط بالمظاهر الاقتصادية للإنتاج والاستهلاك، عكـــس العالمية التي يدخل في إطارها كل ما يخص القيم والهويات والحضارات.

غير أنه مع تطور وسائل الاتصالات وانفتاح الدولة القومية على الدول المجاورة لها جغرافيا والقريبة منها حـــضاريا أدى ذلك إلى مزيج من التقاليد التاريخية والثقافية والاجتماعية وإلى إدراك مشترك للانتمـــاء لجـــــــماعة معينـــة، وذلـــك بتحويـــل الولاء من الدول الأمم إلى تلك الهيئات[3]، وتحويل مهمة حفظ الأمن القومي لكـــل دولة إلى حفـــظ الأمـــن الإقليمي ككل ضد أي خطر ثقافي خارجي، و لعل هذا ما ذهب إليه ميرسهايمر *Mearshimer* من خلال تأكيده على أن

---

1 أماني محمود عبد الغانم، مرجع سبق ذكره، ص 214.

(*) صاحب كتابه بنية الثورات العلمية الذي تناول فيه دور الأزمة العلمية في التجديد النظري في العلوم الاجتماعية.

2 إدريس هاني ، ***حوار الحضارات*** ، لبنان: المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى،2002 ، ص ص 113 . 114 .

3 جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 854 .

الجماعة الأوروبية جمعها ذلك التخوف من الاتحاد السوفيتي الذي هدد قيمها الحـــــضارية وهويتها المشتركة خلال فترة الحرب الباردة.

غير أن الكثير من الدارسين والملاحظين في حقل العلاقات الدولية أكدوا على أن فترة ما بعد الحرب البـــاردة أعطـــت البعد الحضاري والدين كمرجعية لذلك البعد أهمية خاصة، جعلته ملمحا من أهم ملامح السياسة العالمية، فهناك ارتبـــاط وثيق بين العولمة وبروز الصحوة الدينية التي ساهمت في بروز العديد من الفواعل التي تعرف نفسها بناءا على منطلقـــات دينية[1].

وعليه لعب البعد الثقافي في السياسة الدولية دورا مهما في إعطاء الدول والكيانات السياسية دونها تعريفا ذاتي، يقوم على إثبات هويتها أمام الآخر، من خلال ذلك تَحدد للعامل الثقافي أربع أدوار مهمة على الأقل في العلاقات الدولية تمثلت في:

- تُحدد الثقافة صورة العالم لدى القوى الفاعلة في النظام الدولي، ومن ثم تؤثر في إدراكها أو سوء إدراكها للأحـــداث، وتبرز أهمية هذا الدور الثقافي بالنظر إلى صناع السياسة الخارجية الذين لا يحسبون المكاسب والخسائر المتوقعة بعقلانيـــة كاملة، بل رؤيتهم للعالم وأحكامهم المسبقة تؤثر في الحسابات ومن ثم في سلوكهم.
- تمثل الثقافة مصدرا مهما لدوافع، فالدوافع لا تنبع من داخل الفرد وشخصيته بل أيضا من علاقته الثقافية في مجتمعــه، فيمكن التمييز بين مجتمعات تعلى من قيمة الحرية وأخرى تعلي من قيمة المساواة، وثالثة تعلي من قيمة الجهـــاد، فتبريـــر حرب باسم نشر الديمقراطية قد يكون أيسر في المجتمع الذي يعلي من قيمة الحرية، كما تم في الحرب الأمريكية البريطانية قُبيل حربهما على العراق عام 2003، أما في المجتمعات التي تعلي من قيمة الجهاد(المقاومة) فإن ذلك يسهل على المنتسبين إليه مقاومة المحتل والقيام بعمليات تخريبية ضده.
- تلعب الثقافة دورا في تحديد هوية الفرد والجماعة، وتمييز الجماعة عن غيرها على أسس القرابة أو العرق أو الـــدين أو اللغة، فالثقافة تحدد من "**نحن**" ومن "**هم**"، فهي الأساس الذي تقوم عليه الإيديولوجيات القومية والدينية، بما فيها تلـــك التي قادت حروب كبرى في التاريخ.
- يرتبط بالدور السابق أثر الثقافة في تقسيم الناس، سواء على أساس العرق أو أساس الطبقة أو المكانة ويتضح الأثر على مستوى العالم في تقسيمه إلى شرق وغرب فهذه التقسيمات ليست جغرافية بل ثقافية[2].

---

[1] أماني محمود غانم، مرجع سبق ذكره، ص 104.
[2] أحمد علي سالم، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة، هل باتت المدرسة الواقعية شيئا من الماضي؟"، لبنان: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، أكتوبر 2008.ص ص134.133.

إذن تؤثر العوامل الثقافية في جوانب العلاقات الدولية كافة، وقد تساعدنا دراسة العوامل الثقافية في اختبار نظرية صراع الحضارات والاستخدامات المعاصرة للاستشهاد كأداة لتحقيق أغراض سياسية، وكيف يشتبك هذا المفهوم مع مفهوم الإرهاب عند الغرب والذي ظهر جليا مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي جعلت الشرق الأوسط منبع تصدير العنف والتطرف، لذلك كان من الأجدر بالباحثة أن تتعرض لتحليل الخريطة الحضارية لهذا الإقليم للكشف عن أهم التناقضات التي تكتنفها والتي جاءت تحت تأثير غربي.

1/ الخريطة الحضارية للنظام الشرق أوسطي:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أقدم المناطق الحضارية في العالم التي تتسم بالتنوع والتعدد الثقافي والديني والسلالي، إذ يسكنها ثلاث أنواع من الشعوب :الشعوب السامية، وتضم العرب كأمة لها تاريخ مشترك ومنشأ واحد وهو الجزيرة العربية، وتضم كذلك الإسرائيليين والأشوريين الذين يستخدمون السريانية، إضافة إلى الجماعات البربرية في المغرب العربي والفرس والأتراك، وبالنسبة للمعتقدات الدينية السماوية فتتنوع ما بين اليهودية والمسيحية والدين الإسلامي الذي يعتبر الأكثر انتشارا في الإقليم.

وقد تجاذبت العديد من الآراء حول التركيبة الحضارية الشرق أوسطية ومرجعية ذلك التقسيم انتهت إلى وجود ثلاث حضارات عريقة هي الحضارة العربية والفارسية والتركية التي يجمعها الإسلام كدين مشترك، في مقابل الأقليات المسيحية واليهودية المحسوبة على الحضارة الغربية.

وعليه يمكن تقسيم الشرق الأوسط إلى منظومة شرق أوسطية إسلامية ومنظومة أقرب إلى الحضارة الغربية تتمثل في الأقليات المسيحية واليهودية التي هي امتداد لها بشكل أو بآخر خاصة وأن تقسيم هنتغنتون العالم إلى ثمانية حضارات لم يشمل تقديم اليهودية كحضارة بل احتسبها كامتداد للحضارة الغربية خاصة بعد ظهور الكنيسة الأنجليكانية التي تجمع ما بين مبادئ اليهودية والمسيحية وهي الأكثر انتشارا في أمريكا عنها في أوروبا.

غير أن المفكر المصري محمد سيد أحمد يختزل الخريطة الشرق أوسطية في أبعادها التاريخية على العلاقة الثنائية بين العالم العربي الإسلامي من جانب والعالم الغربي المسيحي من جانب منفرد عن العالم اليهودي، فالعلاقة عبارة عن مثلث ذو ثلاث أضلاع، العالم العربي والإسلامي (حيث يشكل الإسلام القاسم المشترك) والعالم الغربي والعالم اليهودي، ويضيف أنه من الخطأ أن يضم العالم المسيحي للعالم اليهودي دون إدراك لأوجه التمايز فيما بينهم في الرؤية والهدف والإستراتجية.[1]

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، *الشرق الأوسط الجديد : بين الفوضى البناءة وتوزان الرعب* ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008 ، ص 74 .

كما يضيف إدوارد سعيد تقسيما آخر يولي الداخل الحضاري أهمية خاصة فقد ذهب إلى أن الدول الشرق أوسطية على الدوام في حالة صراع مع شرعيتها ويعود ذلك إلى مفهوم الوحدة العربية والوحدة الإسلامية[1]، وهذا التقسيم يخفـــي في داخله دور العوامل القومـــــية في تكريس التقسيم الدينـــــي حيث نجد دوما صراعا بين الهويتين تكرس مع الانقـــسام السني الشيعي.

2/ هوية النظام الشرق أوسطي في ظل خطاب صراع الحضارات.

شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما يسمى بالحرب على الإرهاب نقطـــة فاصـــلة في توجيـــه الخطـــاب الحضاري نحو إقليم الشرق الأوسط الذي برز فيه التوجه الإسلامي الصاعد، كما أبرزت الأحداث العديد من التفاصـــيل التي كشفت الانقسام الحضاري الداخلي، وأهمية المنطقة القيمية في مواجهة الفكر الغربي الذي تُستثنى إسرائيل منه كدولة منضوية ضمنه لا ضده.

كما تراكمت العديد من الوقائع والتطورات من الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق، وفشل خريطة الطريق وبناء إسرائيل الجدار العازل وتنامي الإجراءات المضادة للحقوق المدنية والدينية للمسلمين في الولايات المتحدة وأوربا، ما جعل الدول الشرق أوسطية الإسلامية الساحة الرئيسية للمواجهة بين الغرب كحضارة منتـــصرة بقوتهـــا الماديـــة والحـــضارة الإسلامية بقيمها المعنوية المكتسبة من أصول دينية مقدسة.

ومن الواضح أن العلاقة بين الإسلام والغرب تقع في قلب المنظومة الشرق الأوسطية، خاصة بعد ذيوع الاعتقـــاد بـــأن الإسلام هو المصدر الأساسي لهذا الصراع، وقد أكد هذا هنتغنتون في مقاله "**عصر حروب المسلمين**" والذي يقول فيه:

" إن السياسة الكونية المعاصرة تتمثل في عصر حروب المسلمين، فالمسلمون يحاربون بعضهم البعض كما أنهم يحاربون غير المسلمين وذلك بمعدل أكثر بكثير مما تقترفه شعوب الحضارات الأخرى".

ما جعل الكثير من المفكرين الإسلاميين يرفضون الحوار مع الغرب لأنه حوار غير متكافئ، فغياب توازن القوى لا بد أن يفضي إلى وضع يملي فيه أحد الأطراف ما يريد ويبادر بالفعل في حين يرضخ الآخر ويقوم فقط بفعـــل الـــرد علـــى المبادرة، وليس أدل على ذلك من أن الغرب هو الذي يضع أجندة الحوار ويحدد قضاياه وهي عادة تدور حـــول قـــضايا الحريات وحقوق المرأة والتعددية وضرورة اعتمادها وحرية الرأي وعالمية حقوق الإنسان وهي قضايا تهم الغرب وتهدف لصياغة الشرق الأوســـــط على الشاكلة التي تخدم مصـــالح الولايات المتحدة وإسرائيل بحجة معالجة الإرهاب الـــذي يهدد الحضارة الغربية، في حين المعنى الحقيقي للحوار مع الغرب هو احترام حق الآخر في الاختلاف[2].

---

[1] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 794 .
[2] نادية محمود مصطفى وعلا أبو زيد: *قراءات في مسار ومآل حوار الحضارات.*
<http://www.hewaronline.net/Publications/4.htm>.

وقد أدت الحرب الأمريكية على الإرهاب إلى اختزال الهوية الإسلامية من خلال انقسام المنظومة الشرق أوســطية إلى منظومة رسمية منقسمة بين دول حليفة لأمريكا وأخرى معادية لها، ومنظومة غير رسمية برزت مع تيارات المقاومة الرافضة للوجود الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة المحسوبة على الإسلام الراديكالي والتي برزت كأنها المعني مــن الــصراع مــع الغرب، فقد أدت تلك الأحداث إلى تأثير واسع النطاق على المستوى الإقليمي، مما أدى إلى عملية تبادل الأدوار الإقليمية من خلال بروز الفواعل غير الرسمية كفواعل هوياتية تخاطب الغرب وفق قيم معينة، أما الفواعل الرسمية فبرزت كفواعــل دون هوية محددة تسعى فقط لضمان استمرار وجودها في الحكم من خلال ضمان تحقيق مصالح الغرب.

كما أن التيارات الإسلامية زادت من إحراج الأنظمة العربية أمام قضايا الأمة الأساسية أهمها قضية فلسطين لــذلك نجد هذه التيارات ترفض مفاهيم المنظومة العربية والخليجية والأورومتوسطية والشرق أوسطية وتدعو إلى مفهــوم الأمــة الإسلامية وتعتبر مفهوم الإقليمية مفهوما يعطي الجوانب المادية أهمية أكبر من الجوانب الثقافية.

في الأخــير نصل إلى أن النظام الشرق أوسطي نظام متعدد الهويات، ففي كتابه "صوت إســرائيل" يؤكــد المفكر الإسرائيلي أبا أبيان*A.ABIAN* (وزير خارجية إسرائيلي سابق) على أن الشرق الأوسط لا يمثل وحــدة ثقافيــة، لذلك بإمكان إسرائيل فرض نفسها خاصة وأنها تنتمي إلى الحضارة السائدة في العالم، ويظهر ذلك من خــلال سـعيها الحثيث بالتنسيق مع القوى الغربية الكبرى لتمييع البعد الإسلامي كأصل حضاري أساسي للمنطقة واسـتبداله بمـشاريع قومية أو غربية من خلال طرح مفهوم الشرق الأوسط الديمقراطي (الجديد).

ويمكن إرجاع أغلب مشاكل النظام الشرق أوسطي الحضارية إلى التاريخ الاستعماري الطويل الذي قسم الإمبراطوريــة العثمانية على أساس المصالح، حيث نجد الكثير من القوميات كالأكراد تتوزع على العديد من الدول الــشرق أوســطية وكذلك الأقليات المسيحية فمثلا لبنان تعتبر دولة مسلمة إلا أن بها عدد كبير من المسيحيين، كما نجــد بعــض الــدول الخليجية كالبحرين يختلف فيها معتقد النظام الديني ذو المذهب السني عن الأغلبية الشعبية الشيعية.

ومن الملاحظات المثيرة التي يمكن التأكيد عليها علمانية أغلب الدول الإسلامية الشرق أوسطية ويبقى مــدى الالتــزام بالشريعة الإسلامية في جزءها المتبقي محدودا أمام المصالح السياسية، في المقابل تسعى إسرائيل كدولة غير مسلمة إلى إثبات هويتها الدينية اليهودية وانتمائها للحضارة الغربية[1].

لذلك يُحدد الكثير من الباحثين مفهوم الشرق الأوسط انطلاقا من علاقته بالغير، ما يوافق طرح جميل مطر وعلى الدين هلال الذي يعتبر المنطقة الشرق أوسطية غير متعارف عليها، وهي مجرد مفهوم سياسي يترتب عليه إدخال دول غير عربية وإسلامية في المنطقة، مما يجعل حدود الشرق الأوسط في تضيق وتوسيع جغرافي من فترة إلى أخرى[2].

[1] P.R.Kumaraswamy, ***Who am I? The identity in the Middle East***. <http://www.meriajournal.com/en/asp/journal/.../index.asp>.

[2] جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص33.

فالشرق الأوسط لا يمكن بأي حال اعتباره مفهوم أكاديمي كونه مفهوم سياسي منتج غربيا ومسوق له إعلاميـــا، فعنـــد النظر في شروط تعريف النظم الإقليمية نجده لم يحقق شرط التوافق الحضاري، مع أن معيار التقارب والتماثل لم يعتد بـــه عند بعض المتخصصين الإقليميين الذين يعتبرون نسبة المشاركة في التفاعلات الإقليمية المحدد الرئيسي، فقد أشـــار كينـــغ أوهاما *k.Oama* في مقالته " **صعود الأقاليم** " (*The rise of regions*) إلى نوع من الإقليمية الطبيعية التي قد تجتمع رغم عدم تقاربها في الحدود الجغرافية وتماثلها في القيم كالدولة المركبة التي تجمع داخلها العديد من القوميات لكنها تتميز بالوحدة والتماسك المماثل لدول منحدرة من سلالة واحدة وحال الاتحاد الأوروبي كنظام إقليمي يـــضم العديـــد مـــن القوميات أكبر دليل واقعي لهذا الطرح النظري[1].

[1] عبد المنعم طلعت ،"الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد"، مصر: مجلة السياسة الدولية ،العدد122، جويلية 1997، ص61 .

الفصل الثاني:
المحددات القومية والإقليمية للدور الإيراني في النظام الشرق أوسطي.

المبحث الأول:

المـــــــــــــحددات القومية.

المبحث الثاني:
تغلغل إيراني في الدول العربية أم محور استراتجي إيراني عربي؟.

المبحث الثالث:
الأهمية الإستراتجية للدور الإيراني في المنظومة الخليجية.

تم في الفصل النظري عرض ثلاث أهم مستويات لتعريف النظام الإقليمي منها التعريف الذي يقوم على الدمج بين العناصر البنيوية للنظام الإقليمي والعناصر الدولاتية[1] لتوجه الدولة الطامحة للهيمنة(*)، ولعل تناول المستويين لتحليل الدور الإيراني له الأهمية في الكشف عن حقيقة العناصر المكونة للدور الإيراني والتي تختلف من عناصر داخلية تجمع مابين العناصر المادية والمعنوية، حيث سيتم التركيز على دور الهوية الإيرانية والمشروع النووي في دفع دور إيران الإقليمي، ودور التغلغل الإقليمي الذي اتضح ضمن النظام العربي وما تفرع عنه من تعزيز الانقسام ما بين الحركات الإسلامية الراديكالية من جهة وأنظمة الحكم العربية من جهة أخرى كما اتضح في لبنان وفلسطين.

ويبقى الحضور الإيراني بوصفها دولة مركزية في القطاع المحوري الخليجي له أهميته في تحقيق مصالح إيران، وهذا ما سيتم تحليله من خلال ربطه بمفهوم هوية الأقليات الموزعة عبر أغلبية دول المنظومة، فقد أسهمت الحرب الأمريكية على العراق في تدعيم الصعود الشيعي السياسي في العراق والذي خلق نوعا من الروابط التواصلية بين الفئات الشيعية للعمل من أجل تحقيق المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

والمفاهيم التحليلية التي سيتم التركيز عليها في الفصل الثاني هي: **الفكر الإسلامي الراديكالي، الردع النووي، نظام التغلغل الإقليمي، الحلف، الأمن القومي، الأمن الاجتماعي.**

(*) للاطلاع أكثر يرجى العودة إلى ص 27.26.25.

المبحث الأول: المحددات الداخلية.

من المفارقات البحثية في الظواهر الدولية أن يجد الباحث نفسه أمام بحث يقوم على الانقسام المتضاد للظاهرة، مابين واقع داخلي وخارجي، وأبعاد مادية مصلحيه وأخرى إيديولوجية قيمية، وبين تاريخ كامل لدولة تغير نظامها من أقصى صور العلمانية والخضوع للغرب إلى نظام سياسي ثيوقراطي جمهوري في توليفة نظمية سياسية نادرة وتوجه خارجي معادي للغرب على عكس ما يميز أغلب أنظمة الإقليم.

غير أن الذي لم يتغير هو ذلك الإصرار الإيراني على لعب دور القوة الإقليمية، والذي يبدو أنه كان استمرارا لطموح النظام البهلوي السابق، واستمر مع القيادة الدينية والسياسية للخميني من خلال الفكر الثوري الإسلامي، بوصفه موجة فكرية منبثقة عن الفكر الحركي الإحيائي الذي جاء كرد فعل عن الواقع الاجتماعي والسياسي والعسكري[1].

وتظهر ملامح الدور الإقليمي الإيراني على ثلاث مستويات وهي المستوى القيمي من خلال إبراز دور الهوية الإسلامية الشيعية في صياغة الأطر الفكرية الداخلية للحكم والتوجهات الخارجية للنظام السياسي الذي بدا كقائد إقليمي محرك للفواعل دون القومية للاتجاه إلى الثورة على الأنظمة القائمة وتعميم نموذج الثورة الإسلامية، مما فتح المجال للبحث في أهمية القيم الثورية في ترسيخ الدور الإقليمي الإيراني، أما عن المستوى الاقتصادي فيبحث في الأبعاد الجيو اقتصادية التي منحت إيران موقعا استراتجيا يمكنها من مساومة الآخر خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، كما سيتم بحث الجوانب الفكرية الاقتصادية الإسلامية وعن مدى نجاعتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوقعة لدولة تبحث عن التحول لقوة إقليمية.

أما بالنسبة للمستوى العسكري فالملف النووي يعد القضية الأهم والأبرز على الساحة الشرق أوسطية استراتجيا، حيث سيتم البحث في التعقيدات التي تكتنفه وفي الأسباب التي تدفع إيران كقوة نفطية إلى التحول من تطوير القطاع النفطي وتحقيق الوفاق مع الغرب إلى الاكتفاء ببساطة التقنيات المحصلة فيه والبحث عن التقنية النووية بحجج التقدم الاقتصادي.

إقليميا؛ تبدو إيران أكثر حرصا على الحضور في مراكز التوتر الشرق أوسطي وذلك عن طريق تعزيز تحالفها مع سوريا للتحول لطرف في الصراع مع إسرائيل، أما خليجيا فامتدادات الفئات الشيعية وعلاقة النظام الإيراني بالتنظيمات الحزبية كان له كبير الأثر في دعم التواجد الاستراتجي الإيراني في المنظومة الخليجية.

[1] رفعت سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص13.

المطلب الأول: المحدد القيمي: المذهبية الشيعية والقومية الفارسية.

تعتبر إيران الفارسية قوة حضارية قديمة، فقد كانت أحد أهم القوى الحضارية الموازية للإمبراطورية الرومانية، وشكلت النزعة التوسعية الإيرانية اتجاه الأطراف الإقليمية أحد أهم السمات التي ميزت توجهاتها الخارجية والتي يمكن أن يرصدها الباحث في تاريخ العلاقات الإيرانية العربية، خاصة قبل الفتح الإسلامي لدولة فارس.

فقد سعت إيران على مدى حضورها التاريخي إلى إصباغ سياستها الخارجية بالصبغة الإيديولوجية حيث برزت القومية الفارسية قبل الفتح الإسلامي أما الإيديولوجية الدينية فبرزت مع قيام الدولة الصفوية بترسيم المذهب الشيعي المذهب الديني الرسمي لإيران عام1501 لمواجهة الإمبراطورية العثمانية السنية المذهب، غير أن سنوات حكم الشاه رجحت الكفة للقومية الفارسية وللحكم العلماني على حساب الحكم الثيوقراطي[1].

إلا أن ما حدث في إيران عامي 1978 و1979 جعل المراقبين الدوليين والإقليميين يجمعون على توصيف الحدث تحت مسمى الثورة الإيديولوجية ذات الطابع الديني، التي حملت في طياتها حركة إحياء للفكر الإسلامي في إطار الفكر السياسي الشيعي، ولأن أي حدث أو ظاهرة دولية لا تنفصل عن سياقها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ببعديها الداخلي والخارجي، كانت هناك عدة عوامل ساعدت على إحياء الفكر السياسي الشيعي والذي شكلت الثورة أعلى مراحله ومن أهمها:

أ- العوامل الفكرية: تتلخص في فكر الخميني الذي يربط بين الإسلام والثورة، فمن وجهة نظره لا يوجد إسلام بغير ثورة، فالإسلام هو دين الحق والعدل والجهاد ضد الأنظمة الملكية الفاسدة، ولذلك وجب على علماء المسلمين التصدي بفكرهم لأنواع الظلم الداخلي والاستعمار الخارجي.

تتضح سمة أساسية للفكر السياسي الشيعي وهي اتسامه **بالمعارضة**، ففي أغلب فترات الحكم السياسي كان معتنقو هذا الفكر خارجين عن السلطة، وهو ما دعا البعض من المفكرين إلى تصنيفه ضمن قوى المعارضة الثورية في الإسلام، هذه المعارضة أعطته سمات عامة منها الثورية والاحتجاج المباشر على الأوضاع الخاطئة، ويرجع الكثير من الباحثين طبيعة الفكر السياسي الشيعي إلى الاضطهاد السياسي الذي لحق بالشيعة على امتداد العصور التاريخية مما رسب في عقيدتهم حب التضحية مع التمرد المستمر[2].

ب- العوامل الموضوعية: انتشر المذهب الشيعي في الهند وباكستان وإيران والعراق ولا يمكن فصل التطورات التي لحقت به، خاصة في أبعاده السياسية بحال من الأحوال عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك البلدان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عكست الطبيعة السياسية لأنظمة هذه البلاد ظلما واضحا على الطبقات الشيعية الفقيرة، وكذلك الحال في إيران، فنتيجة الحكم الاستبدادي الذي تميز به نظام الشاه وإخفاق عمليات التنمية

[1] فاضل رسول، *العراق- إيران أسباب وأبعاد النزاع*، مصر: المعهد النمساوي للسياسة الدولية،1996، ص8.
[2] رفعت سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 160.

الاقتصادية وفساد مؤسستي السفاك والجيش وإخفاقهما في فرض سياسات النظام، بدأت المعارضة الدينية تطفو على السطح وذلك في أول مواجهة ما بين النظام الحاكم وقائد المعارضة الدينية الخميني عام 1963 أو ما عُرف بالثورة البيضاء عند الشاه وبداية إرهاصات الثورة الإسلامية بالنسبة للمعارضة الدينية في قم[1].

ويظهر للعوامل الفكرية مقارنة بالعوامل الموضوعية كبير الأثر على دستور إيران بعد الثورة الإسلامية والذي جاءت العديد من مواده انعكاس للأفكار الخميني، ما يقتضي بحث ذلك من خلال العنصر الآتي.

1- انعكاس قيم الثورة الإسلامية على البناء الدستوري والسياسي لإيران:

يعد النظام السياسي الإيراني النموذج النظمي الذي تغير تغيرا جذريا من نظام شاهنشاه (ملك الملوك) إلى نظام ذو طابع إسلامي، ومنذ ذلك التغيير أصبحت السياسات الداخلية والخارجية الإيرانية في موقع ترقب من الباحثين في حقل النظم السياسية.

فتجربة الدمج بين سلطة الولي الفقيه (حق التعيين) وبين سلطة الشعب (حق الانتخاب)هي تجربة غير مسبوقة في تاريخ النظم السياسية، كما حَمَل نجاح الثورة الإسلامية في طياته نوعا آخر من التجديد من حيث أنه لأول مرة تتحمل حركة إسلامية بمفردها مسؤولية بناء دولة بعدما كانت التجارب الإسلامية الأخرى تجارب نظرية على مستوى الدولة والحكم[2].

يتحكم في صناعة القرار في إيران ثلاث مؤسسات رئيسية تعكس بصورة واضحة فكر الإمام الخميني الذي وضع الوثيقة الدستورية الأولى للثورة كما أنه صاحب مبادرة التعديل عام 1989، وتتمثل هذه المؤسسات في:

1.1 ولاية الفقيه (المرشد الأعلى للثورة): عند البحث في صلاحيات الولي الفقيه كما هي في الدستور الإيراني عبر تتبع المواد المتعلقة به وبالولاية, فإننا لن نخرج بنتيجة حاسمة كتلك التي تعطينا إياها الرسالة التي بعث بها الإمام الخميني في 31 ديسمبر/ كانون الأول 1988م إلى الإمام خامنئي الذي كان رئيساً للجمهورية آنذاك, وفيها صورة لولاية الفقيه المطلقة وإطارها المرجعي كما يراه الإمام الخميني والتي جاء فيها:

"... ولا بد أن أوضح أن الحكومة شعبة من ولاية رسول الله صلى الله عليه وسلم المطلقة، وواحدة من الأحكام الأولية للإسلام, ومقدمة على جميع الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج... وتستطيع الحكومة (ولاية الفقيه) أن تلغي من طرف واحد الاتفاقات الشرعية التي تعقدها مع الشعب إذا رأتها مخالفة لمصالح البلد والإسلام... إن الحكومة تستطيع أن تمنع مؤقتا في ظروف التناقض مع مصالح البلد الإسلامي إذا رأت ذلك، أن تمنع من الحج الذي يعتبر من الفرائض المهمة الإلهية...".

---

[1] المرجع السابق، ص144.

[2] طلال عتريسي، ***الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية***، لبنان: دار الساقي، الطبعة الأولى،2006 ، ص 24.

ولعل التساؤل الذي يطرح نفسه هي تلك المواجهة الدستورية التي تقف فيها ولاية الفقيه في مقابل الجمهورية التي تولي الشعب واختياراته أهمية في الحكم، لذلك من أهم التناقضات التي يجب على الباحث في الشؤون الإيرانية الوقوف عندها هي ما مدى التناسق الحاصل بين الإسلام والجمهورية في إيران والذي ينجر عنه توضيح النقاط الآتية:

أولاً: اعتماد النص في تحديد نوع الحاكم وبالتالي صلاحياته، حيث ينحصر الحكم فعلياً في الفقهاء, ويمنع عمن سواهم, وبهذا تحولهم إلى طبقة مستفيدة من الحكم خاصة وأن الولي الفقيه فوق الدستور, وبهذا المعنى يقترب من الحكم الثيوقراطي الذي يحكم فيه الفقيه باسم الإله.

ثانيا: أن ولاية الفقيه تبرر وجودها بحيازتها على الشرعية الإلهية, ولا تطمح لحيازة الشرعية المدنية التي إن سمح لها ستطرح نفسها كمكمل للشرعية الدينية, وهذا سيعود بولاية الفقيه إلى الحيز القابل للاجتهاد والقابل للزيادة والنقصان, وبما يتلاءم مع الشرعية المدنية ضمن الممكن والمتاح في التجربة والنص.

ثالثا: إن تميز ولاية الفقيه بسيطرة المعنى الديني فيها على المعنى السياسي, وعدم الفصل بين آليات الاجتهاد الديني عن آليات الفكر السياسي, وبالتالي عدم الفصل بين التاريخي والعقائدي (وليس فصل الدين عن الدولة) سيساهم في ولادة أحزاب عقائدية قد تتحول إلى فرق دينية في أرجاء الدولة والمذهب الاثني عشر.

رابعاً: كون الولي الفقيه فوق الدستور والقانون ومقيد بالإسلام باعتباره القانون الواقعي للفقيه, فإن دائرة الممنوع والمسموح على المستوى الدستوري والقانوني لن تخلو من بعض الإبهام, وستجد الأحزاب والصحافة والاتجاهات السياسية والفكرية نفسها تعمل وفق دستور لا يحدد الصلاحيات التي لا يجب تجاوزها, فإذا أخذته بالاعتبار و لم تخالفه فقد تخالف ما يراه الولي الفقيه محظوراً ولو في ظرف معين, ما ينتج عنه تقييد للإبداع الفكري والسياسي والإداري.

خامساً: إلغاء الدور السياسي للأمة, فهي تتعامل مع فقيه منصب من قبل الله, فلا يمكنها الاعتراض أو انتقاد سياسته, وستأخذ تصرفاته صبغة مقدسة غير قابلة للمساس.

سادساً: ستترك ولاية الفقيه تساؤلاً يحق له أن يثار على المستوى الديني والإنساني، هل يمكن أن يخضع إنسان للدستور بينما يبقى آخر فوقه؟ وهل هناك قانون خاص يخضع له رجال الدين وآخر يخضع له بقية الناس؟[1].

وعليه يتضح أن المرشد الأعلى يملك السلطة العليا في تحديد السياسات العامة للبلاد، وهو الحَكم الذي وإن كان فوق الخلافات السياسية إلا أنه يظل في لحظة ما قادرا على حسم خلاف ما بالتدخل لصالح طرف دون الآخر[2].

2.1 **الرئيس**: هو قائد المؤسسة التنفيذية ويحتل هذا المنصب عن طريق انتخابات عامة يتقدم فيها العديد من المرشحين ليُحَدد الرئيس وفقا لحصوله على الأغلبية المطلقة سواء في الدورة الأولى أو الثانية، وما يميز صاحب هذا المنصب أنه ينحدر إما من التيار المحافظ أو التيار الإصلاحي.

---

[1] شفيق شقير، ***نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها في الفكر السياسي الإيراني المعاصر***.
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5F56BEB2-F30B-455D-A24A-94D742A7FF94.htm>.

[2] أمل حمادة، مرجع سبق ذكره، ص134.

عرفت مرحلة القيادة السياسية الأولى بعد نجاح الثورة سيطرة الجناح المحافظ الذي سعى لتطبيق مبادئ الثورة الإسلامية من خلال دخول إيران في حرب مع العراق إعمالا بمبدأ أممية الثورة وضرورة نشرها، غير أن فشل إيران في تحقيق أهدافها من الحرب ومجئ هاشمي رافسنجاني إلى السلطة مع ميله إلى التغيير البعيد عن الفكر الأيديولوجي لحركة الثورة والاقتراب أكثر نحو تأسيس شرعية برغماتية للنظام تقوم على منطق الدولة وليس على شرعية الثورة[1]، فتح المجال أمام بوادر ظهور فكر تجديدي برز أكثر مع ولاية خاتمي.

3.1 **مجلس الخبراء**: تشكل عام1982، يتكون من 83 عضو، تتمثل وظيفته الأساسية في الحرص على تطبيق القوانين الدستورية واختيار القائد الروحي وتعيين 270 عضوا من البرلمان بموافقة 12 عضوا من مجلس الحراس.

كانت هناك العديد من الخلافات التي قامت بين مجلس الحراس ومجلس الخبراء دفعت الخميني إلى تأسيس مجلس المراقبة، الذي تحول إلى المجلس المسؤول عن وضع القوانين، مما دفع الكثير من شخصيات السلطة إلى اتهام أعضائه بتعدي صلاحياتهم والتدخل في الأمور السياسية التي تزيد من قوته في مواجهة المؤسسة الرئاسية[2].

2 - دور قيم الثورة الإسلامية في رسم التوجهات الإقليمية والعالمية الإيرانية :

لعبت الهوية الإيديولوجية للثورة الإسلامية الإيرانية دورا بارزا في تغيير توجهات السياسة الخارجية وتقليص مساحة الاختيارات بالنسبة لصانع القرار، حيث أصبحت مبادئ الثورة مرجعية السلوك الخارجي، في المقابل كانت هناك توجهات سياسية داخلية تَعتبر إيران دولة أمة عليها أن تحظى بدور القوة الإقليمية في النظام الشرق أوسطي، ووسيلتها في ذلك العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول الجوار الإقليمي أو القوى الكبرى خاصة منها روسيا والصين وأوروبا.

وذهب فريق ثالث إلى أن مبادئ الإسلام تدخل ضمن المصالح القومية الإيرانية فالحفاظ على بقاء الجمهورية مرهون بالحفاظ على بقاء هياكل الدولة المادية والأهم البناء القيمي الذي تعد الثورة المنبع الأساسي له[3]، لذلك نجد أفكار الإصلاح والتجديد والتي تدخل جميعها في إطار عملية إعادة النظر في مبادئ الثورة وتكيفها مع المستجدات الإقليمية والعالمية، تؤخذ بعين الريبة من طرف رجال الدين والتيار المحافظ.

ومن المهم التركيز على بنية القيم الأساسية التي أثرت على تصور إيران لدورها الخارجي اتجاه العالم الإسلامي والعالم الغير إسلامي وتتمثل هذه البنية في:

(أ) **الحياد**: يتحدد مفهومه في عدم جواز الخضوع لأي قوة عالمية، فالخضوع في المفهوم الإيراني أخذ بعدا دينيا يقوم على فكرة الخضوع لله أو ما يعرف في أدبيات الفكر السياسي الإسلامي الحاكمية ويتعلق الأمر هنا بمفهوم

---

[1] طلال عتريسي، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

[2] Daruis Bazargan, ***Iran: Political, the military gulf security.***
< http://meria.idc.ac.il/journal/1997/issue3/jv1n3a4.html>.

[3] Abas Maleki, ***Decision making in Iran foreign policy, Heuristic approach***.
<http://www.caspianstudies.com/.../Decision%20Making%20in%20Iran-FinalDraft.pdf,p.3>.

مركزي في فكر المودودي الذي استقى منه الخميني فكره السياسي، وفحواه أن السيادة لله وليست للشعب وقد تم تبني نفس المفهوم من طرف الحركات الإسلامية الرافضة للفكر الديمقراطي.

ومن أهم التناقضات التي تؤخذ على فكر الخميني ثنائية **المستكبرين والمستضعفين** أحد أهم المفاهيم التي ترتبط بالحياد، حيث ترفض النخبة الإيرانية أي شكل من أشكال التدخل في شؤون الدول الأخرى، غير أنها في نفس الوقت حيثما وُجد كفاح ضد المستكبرين تدخلت لدعم الطرف المستضعف خاصة في الدول الإسلامية.

واقعيا أثار هذا المبدأ عدة التباسات خاصة على مستوى العلاقات العربية الإيرانية، حيث تداخل مفهوم الاستكبار مع مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول العربية الإسلامية التي تربطها علاقات تحالفيه مع الولايات المتحدة أو تلك التي دخلت في مسار السلام مع إسرائيل، حيث تمثل الولايات المتحدة رأس الاستكبار العالمي الذي ترفضه الحركات الإسلامية المعارضة داخل الأنظمة العربية[1]، مما حتم على إيران الوقوف إلى جانب هذه الحركات باعتبارها تمثل الطرف المستضعف في وجه الأنظمة العربية المستكبرة لتعاملها مع الغرب.

تقودنا هذه النقطة إلى التساؤل الآتي: **كيف تنظر إيران للأنظمة السياسية للدول الإسلامية والتي تعتبر في أغلبها أنظمة علمانية حال نظام الشاه؟.**

لم تخفي إيران أبدا رغبتها في تصدير الثورة الإسلامية إلى باق الدول المجاورة خاصة في المرحلة التي تلت نجاح الثورة، وقد حملت تصريحات الخميني التي جاء فيها:

" أن إيران هي نقطة الانطلاق والنهاية لم تتحدد حدودها بعد"،

تخوفات الدول الشرق أوسطية الإسلامية خاصة وأنها الأقرب جغرافيا، إضافة إلى علاقات إيران بالحركات الإسلامية والأقليات الشيعية المتواجدة فيها، لذلك أدى مفهوم **الدفاع عن حقوق المسلمين** الذي يدعم الدور الإيراني في المنظومة الشرق أوسطية إلى حصول تناقضات مع مصالح حكام تلك الدول مما أثار العديد من المخاوف الأمنية من محاولة توسيع إيران لنفوذها الإقليمي[2]، خاصة وأنها قامت عام 1992 باستضافة 25 تنظيما إسلاميا، وتدريب عناصر إسلامية ودعمها ماديا والقيام بعمليات مخابراتية لصالح هذه التنظيمات، كما تسعى إيران إلى جذب الطلبة المسلمين من خلال تقديم منح دراسية للطلاب المسلمين للدراسة في معاهد وحوزات إيرانية، ويتلقى الطلاب إلى جانب التعليم دورات عقائدية تتصل بمبادئ الثورة الإسلامية[3].

(ب) **علاقات إيران مع الغرب**: تبلورت قيم الثورة في رؤيتها للغرب من خلال التجربة التاريخية الإيرانية لنظام الشاه الذي كان حسب توصيف قيم الثورة نظاما عميلا للغرب وللولايات المتحدة بالخصوص، وتنحصر خصائص الغرب عند الإيرانيين في:

1- الطبيعة الاستعمارية للغرب.

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد ، *صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية*، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 64.
[2] محمود سريع القلم،" الإطار النظري لسياسة الخارجية الإيرانية"، لبنان: مجلة شؤون الأوسط، العدد 121، 2006،ص 32.
[3] وليد عبد الناصر، *إيران دراسة عن الدولة والثورة*، مصر: دار الشروق، الطبعة الأولى، 1997، ص 77.

2- تسبب الغرب في الفرقة بين المسلمين حيث يقول الخميني في هذا الصدد:

" إن الأيدي القذرة التي تبث الفرقة بين الشيعة والسنة في العالم الإسلامي، لا هي من الشيعة ولا السنة، إنها أيدي الاستعمار التي تريد أن تستولي على البلاد الإسلامية وتهب ثرواتها".

3- الغرب تجسده الولايات المتحدة وحلفاؤها، فقد وصف الخميني أمريكا بالشيطان الأكبر واعتبر المواجهة الكبرى للثورة ستكون معها[1].

ويعتبر مشهد العداء الإيراني لأمريكا من أهم المشاهد التي ميزت علاقات إيران الخارجية حتى ذهب البعض من المحللين إلى وصف الحرب بينهما بالحرب الباردة، غير أن الطبيعة الثورية للنظام السياسي الإيراني تحتم عليه درأ جميع الهواجس الأمنية والتهديدات الخارجية التي يمكن أن تهدد نظاما غير مقبول على المستوى الدولي وإلى حد كبير إقليميا، ما يجعل فتح العلاقات للحوار على حساب الصدام أمرا ضروريا.

وقد ساهمت دعوة الرئيس السابق محمد خاتمي لحوار الحضارات والانفتاح على الغرب في إعطاء صورة ايجابية عن إيران خاصة وأن النظام أصبح يعيش في مأزق ضرورة الإصلاح والتجديد بعد ارتفاع أصوات الإصلاحيين المدفوعين بمجتمع مدني قوي وشارع منتفض على الأوضاع التي تعيشها إيران من جراء سياساتها العدائية للغرب.

مع ذلك تبقى إمكانية وجود علاقات سرية مع أمريكا وإسرائيل إشكالية مطروحة على طاولة البحث، حيث شكلت فضيحة ايرانغيت ضربة لمصداقية الحكومة الإيرانية، وسواء عَلم الخميني بالاتصالات التي تمت بين الحكومتين من قبل انفضاحها أو لم يعلم، فإنه استطاع تسويق خطاب سياسي يصور الحادثة بأنها نصر للثورة لأن هذه الحادثة تحمل رسالة اعتراف أمريكية بأهمية إيران، ومكنت إيران من الحصول على أسلحة دون أي تنازلات[2]. والمشهد أعيد من جديد بعد تولي الرئيس أوباما السلطة في أمريكا ودعوته للحوار مع إيران فجاء رد نجاد المحسوب على التيار المحافظ المتشدد والأقرب للمؤسسة الدينية بأن هذه الدعوة هي اعتراف آخر بأهمية إيران في النظام الشرق أوسطي ونصر لقيم الثورة الإسلامية.

وعليه تدرك إيران تماما أهمية فتح العلاقات مع الولايات المتحدة أو عبر أحد قنواتها فالعلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد الأوروبي والحكومة العراقية الجديدة والحكومة الأفغانية ودول الخليج وعلى رأسها السعودية كل هذه المجموعات الدولية أو الإقليمية هي قنوات للحوار الأمريكي الإيراني باعتبارهم جميعا حلفاء أمريكا، وما يزيد تأكيد هذا الافتراض الطبيعة العنكبوتية للنظام العالمي الذي يتميز بتشابك قوي ما بين الدول بحيث لا يوجد مكان للانعزال في ظل وجود طموح إيراني للتحول إلى قوة إقليمية.

---
[1] رفعت سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 165.
[2] وليد عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 60.

3- الانتماء الهوياتي الإيراني :

من أهم المفارقات التي تواجه الفكر السياسي الإيراني مفارقة الوحدة الإسلامية والوحدة القومية، أين تعبر الوحدة القومية عن الخصوصيات الذاتية للشعب الإيراني التي أعطته أهمية خاصة وسط الشعوب الإسلامية نسبة للحضارة الفارسية العريقة، أما الوحدة الإسلامية فتمثل خصوصية الانتماء للمذهب الشيعي.

فرغم أن تاريخ إيران ما قبل الثورة يُؤرخ له في الفكر السياسي الشيعي للثورة على أنه عهد الانصياع للغرب والتخلي عن بناء الهوية الإسلامية فإن الخميني لم يستطع – باعتباره مبعث الفكر الثوري السياسي- أن ينفي إعجابه بالشخصية الفارسية خاصة وأنه لم يمنع بعض مؤسسات الدولة في السنوات الأولى للثورة من التعبير عن المشاعر القومية[1].

أدى ذلك إلى بروز علاقة قلقة مابين **القومية والإسلام** في ذهنية المواطن الإيراني وفي ذهنية الجوار العربي، ومن أهم الشواهد على ذلك إطلاق الحرس الثوري أثناء اجتياحه جزيرة الفاو العراقية أسماء فارسية على شوارع الجزيرة ومساجدها وإلقاء خطبة الجمعة باللغة الفارسية، مما أدى إلى تصوير الحرب من طرف العرب على أنها حرب ما بين الفرس والعرب، ويضاف إلى ما سبق الإصرار الإيراني على تسمية الخليج الفارسي بدل **الخليج الإسلامي** وهي تسمية توحي بأنها جاءت في مواجهة التسمية القومية العربية (**الخليج العربي**)[2].

كما يعكس الدستور الإيراني العلاقة ما بين الانتماء الفارسي والانتماء الإسلامي فقد جاءت المواد تخصيصية تخاطب الأمة الفارسية، ومن المواد التي تحصر نفسها في إطار عموم الشعب الإيراني (المواد 9، 17 و19) حيث تشير المادة (9) إلى أن صون حرية الجمهورية الإيرانية الإسلامية من مسؤولية الحكومة وجميع أفراد الشعب، وتشير المادة (17) إلى أن الدوائر الحكومية تعتمد في أعمالها على التاريخ الهجري والشمسي[3]، كما منع الدستور الإيراني المسلمين على تعدد جنسياتهم من تولي منصب رئيس الجمهورية، فحسب المادة (125) يجب أن يكون رئيس الدولة فارسي شيعي[4]، كما لا تجيز المادة (41) من الدستور الإيراني الجمع ما بين الجنسية الإيرانية وما سواها من الجنسيات وترخص الحكومة حق سحب الجنسية من أي إيراني في حالة حصوله على جنسية دولة أخرى.

ومن عوامل تدعيم الشعور القومي الطبيعة الجغرافية التي أحاطت إيران بسلسلة من الجبال ساعدتها على تحقيق وحدتها الطبيعية وأمدتها بالقدرة على امتصاص الصدمات الثقافية ضد الغزو الخارجي.

وقد صدرت دراسة حاولت تقديم تفسير ثقافي لتطور السياسة الخارجية الإيرانية على مدار عقد كامل، جاءت تحت عنوان "**مركز العالم، جيبولتيك إيران**" حدد فيها المؤلف عدة مقومات رئيسية للثقافة السياسية الإيرانية من أهمها:

---

[1] نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص60.
[2] المرجع السابق، ص62.
[3] المرجع السابق، ص 59.
[4] David Menshri, "Iran's regional policy between pragmatism", New York, ***Journal of International Affair***s, Vol. 60, (No.2 Spring/Summer.2007), p.155.

- الخوف من الآخر بحكم الظروف التي نشأ فيها المذهب الشيعي.
- الشعور بالاستعلاء العرقي والحضاري وتنبع هذه الخاصية من انتماء الإيرانيين إلى حضارة عريقة يبلغ عمرها 3000 سنة، وتتناقض هذه الخاصية مع سابقتها حيث تقود هذه إلى التمدد الخارجي فيما يقود الخوف من الآخر إلى العزلة والانكفاء.
- القدرة على التصدي للغزو الثقافي الخارجي وعدم ذوبان الحضارة الفارسية في أي غزو وقع عليها.
- المبالغة التي تشمل الخطاب السياسي والأهداف الطموحة ووسائل تنفذيها، ويعتبر ما تعرضت له إيران من مخاطر على مدار تطورها التاريخي أثر من أثار هذه المبالغة[1].

إلا أن العوامل السابقة لم تمنع تفوق العامل الديني على القومي في توصيف الهوية الإيرانية حيث حللت شيرين هنتر التفاعل ما بين القيم الفارسية والإسلامية، ورصدت ضمن عوامل إضعاف الهوية الوطنية عامل التعدد الاثني فالفرس يشكلون 51% من الشعب الإيراني، فيما تتوزع النسبة الباقية على قوميات ولغات وديانات ومذاهب مختلفة، أضف إلى ذلك الدعم الإيراني لكل الفئات الشيعية الغير فارسية الموزعة عبر خريطة الشرق الأوسط ووسط آسيا.

إدن حسب ما تعرضت له الباحثة (شيرين هنتر) نجد أن إيران تعاني من إشكالية الانتماء الحضاري المزدوج الذي يجمع ما بين الحضارة الفارسية والحضارة الإسلامية، ونتيجة التناقضات الكامنة ما بين المفهومين صَعُب على مفكري الثورة إحداث تمازج فيما بينهما، خاصة وأن الثورة الإسلامية كانت من تخطيط رجال الدين وجاءت كأحد إرهاصات الفكر السياسي الشيعي الذي زكى الثورة على القيم الفارسية السائدة في عهد الشاه على حساب القيم الدينية.

غير أن بروز الهوية الفارسية في الدستور يُوحي بأهمية البعد القومي في دعم الثورة الإسلامية ودعم الحضور الإيراني الإقليمي من خلال إعطاء إيران صبغة التفوق الحضاري قبل الإسلام من خلال الحضارة الفارسية وبعد الإسلام من خلال التميز المذهبي.

4- التفاعل بين الهوية الإيرانية والبناء الهوياتي الشرق أوسطي: وجهة نظر بنائية.

يدور هذا المحور حول طرح تساؤل مهم يحوي ضمنه مجموعة من المتغيرات التي ترتبط بفهم دور المحدد القيمي أو الهوية الإيرانية في تحريك ودفع السلوك الإيراني لتحقيق مفهوم المهيمن الإقليمي *regional hegemony* على مستوى النظام الإقليمي الشرق أوسطي.

والتساؤل الذي يطرح نفسه في هذا الصدد: **هل تنظر إيران لنفسها بمنظور إيديولوجي متميز عن الكيانات السياسية في الشرق الأوسط أم بمنظور إقليمي متكامل على مستوى الهوية؟**[2].

---

[1] نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2] ستيفن وولت، العلاقات الدولية، ***عالم واحد نظريات متعددة***، ترجمة عادل زقاغ.
<http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=482141>.

للإجابة على هذا التساؤل تتجاذب عدة آراء نظرية يمكن إسقاطها على إشكالية الدور الإيـراني في بيئـة إقليميـة فوضوية كالبيئة الشرق أوسطية التي يغيب عنها الإطار المؤسساتي الذي يمكن أن يدفع الباحـث إلى الإجابـة علـى التساؤل من خلال النظرة الواقعية للمؤسسات الدولية أو الإقليمية والتي تـتلخص في نظريـة كراسـنر *Karsner* **الاستقرار بالهيمنة**، أي أن الدولة تسعى إلى استخدام الكيان المؤسساتي الإقليمي أو الدولي بغض النظر عـن طبيعتـه الاقتصادية الوظيفية أو الأمنية العسكرية لتحقيق مصالحها والحفاظ على هويتها ومكانتها الإقليمية والدولية.

غير أن غياب أي شكل مؤسساتي يجمع الدول التي تنتمي إلى النظام الشرق أوسطي يعد من أهم الظواهر التي تَعني الباحثين في الشؤون الإقليمية، لأنه من المستثنيات في السياسة العالمية أن نجد إقليم ما في العالم لا يجتمع ضمن منظمة إقليمية بغض النظر عن طبيعتها وفعاليتها، أين تُعبر تلك المنظمة على مستوى معين من الترابط المصلحي والهوياتي، ما يعني حتما أن البيئة الإقليمية الشرق أوسطية بيئة مضطربة تتعالى فيها الهواجس الأمنية التقليدية نتيجة الاختلاف الهوياتي ما بين مستويين للهوية، مستوى قومي ما بين أربع قوميات بارزة قومية عربية وفارسية وتركية وإسرائيلية ومستوى ديني والذي ينقسم إلى سنة وشيعة من جهة والديانتين اليهودية والمسيحية من جهة أخرى.

وقد برز الانقسام الأخير مع تنامي الدور الإيراني في النظام الشرق أوسطي والذي يقود إلى أن إيران لابد أن تبحث عن تقارب ديني مع الأطراف الإسلامية باعتبار أغلب دول النظام الإقليمي الشرق أوسطية دول سنية المذهب وهذا ما ظهر في إحدى خطابات الخميني. "**المشكلة ليست في السني والشيعي بل هي أكبر من ذلك هي في الغرب**"[1] حيث أبرزت هذه المقولة سياسة إيران الإقليمية التي تهدف إلى تصوير العدو من الدول الخارجة عن الإقليم خاصة وأن طبيعة النظام الشرق أوسطي تتميز بنظام الاختراق العميق أين تتضارب مصالح القوى الكبرى ومصالح القوى الإقليمية مما يؤدي إلى استغلال ورقة الانقسامات التي نجحت الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة في استخدامها من خلال قوة تغلغلها وفعاليتها في أغلب المنظومات الفرعية للإقليم.

---

[1] David Menshri Op, cit.,

المطلب الثاني: المحـــدد الاقتصادي.

إن البحث في الأدوار الإقليمية الــتي عرضــتها نظريــات التحليــل الإقليمـــي لدافيـــد مـــايرز *Mayer* وكـــــــانتوري *Cantori* وشبيغل *Shepiegle* يدفع الباحث في هذا المجال إلى عرض نقاط القـــوة الاقتـــصادية للفاعل المراد دراسته، وبعدها توقيع النتائج النظرية على الحقائق الإقليمية، لكي يتأتى للباحث فحص النظريات مـــن جهة والوصول إلى وضع تحليل يساعد على الفهم والتنبؤ بسلوك الفاعل من جهة أخرى.

حسب **نظرية الدور** لـــ هولستي *Holsti* تمتلك إيران إدراكا قويا لنفسها كقيادة إقليمية رغـــم محدوديـــة قوتهـــا الاقتصادية في ظل نظام دولي تحددت طبيعة الفواعل فيه نسبة للعوامل الاقتصادية، فحسب دراسات البنـــك الـــدولي صُنفت إيران من بين آخر الدول المتوسطة الدخل، رغم ما لديها من مصادر الطاقة وما سيتوفر لديها بعد اســـتكمال مشاريعها النووية والتي ستمثل دفعة قوية لإمكانياتها وقدراتها العلمية والتكنولوجية.

1./ الإمكانيات الاقتصادية الإيرانية:

قُدر الإنتاج المحلي الإجمالي الإيراني بحوالي 196 مليار دولار في مابين عامي 2006/2005 ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي 3100 دولار، وخلال الفترة نفسها انخفضت المخاطر الاقتصادية لإيران فبعد أن كانت تحتل المرتبة 79 عالميا من حيث ارتفاع المخاطر المالية أصبحت تحتل المرتبة 39 عالميا ومتوسط معدل نمو نحو 5.9%. كما ارتفع الاحتياطي النقدي لإيران بمقدار 10 مليار دولار حيث وصل إلى 45 مليار دولار في عام 2006، وانخفضت الديون الخارجية لتصل إلى 14 مليار دولار عام 2006، كما ارتفعت الودائع البنكية الإيرانية إلى 125 مليار دولار في البنوك[1]، وارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 7.5%.

وقد حققت إيران أمنها الغذائي في إنتاج القمح والسلع الإستراتجية مثل الأرز، واحتلت المرتبة 37 عالميا فيما أنها دولة زراعية، كما وصل متوسط دخل الفرد في القطاع الزراعي إلى 3737 دولار في السنة.

أما بالنسبة لقدراتها النفطية وموقعها في سوق النفط فإن البترول يمثل 65% من ناتجها القومي الإجمالي فخلال العقد الماضي توسط حجم صادرات إيران النفطية 205 مليون برميل، فزادت أسعار خامات إيران الخفيفة والتقليدية إلى 4 أضعاف من حوالي 16 دولار للبرميل في عام 1995 إلى 60 دولار عام 2006 للبرميل مما أدى إلى نمو صـــادراتها النفطية من حوالي 15 مليار دولار في 1995 إلى أكثر من 46 مليار دولار في 2005[2].

ويظهر للباحث متى اطلع على الإحصائيات أعلاه أن يحدد أهم سمة من سمات الاقتصاد الإيراني وهي اعتماده على الصادرات النفطية فإيران عضو بارز في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) ومن أهم الدول النفطية في العالم لامتلاكها **10**٪ من مخزون النفط العالمي، واحتلالها المرتبة الرابعة من حيث الإنتاج بعد السعودية والولايات المتحدة

[1] مدحت حماد ، محاضرة قدمت في ندوة بعنوان" الأبعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية"، المركز الدولي لدراسات المستقبلية والإستراتجية، برنامج الدراسات الإيرانية، تاريخ المحاضرة الأربعاء 17جانفي، 2008ص 37.

[2] Jeffrey J.Schott, ***Economic sanctions oil and Iran***. <http://www.house.gov/jec/hearings/testimony/109/07-25-06-iran.pdf>.

وروسيا، وتحتل المرتبة الثانية للإنتاج بين دول الإقليم الشرق الأوسطي كما تملك 15٪ من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، مما يحتم حضورها كدولة نفطية رئيسية أثناء رسم السياسات العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول[1].

استفادت إيران من النفط لإصلاح سياستها الخارجية ودعم هذه السياسة حيث كانت تحرص دائمًا على الضغط سلبًا وإيجابًا بسلاح النفط للخروج من عزلتها السياسية ولكسر الحصار الاقتصادي ولتحقيق مكاسب سياسية مثل اتفاقها النفطي مع روسيا الاتحادية والصين، والذي ساعدها على الصمود أمام الضغوط الأمريكية، كذلك استخدمت إيران النفط لتنفيذ إستراتيجية سياسية خاصة بها في المنطقة العربية مثل اتفاقاتها النفطية مع كل من سوريا ولبنان، وفضلاً عن ذلك استخدمت النفط لتوثيق سياستها الخارجية تجاه الدول المختلفة مثل اتفاقها النفطي مع تركيا ومع الهند، كما عملت على تحقيق المصالحة مع بعض الدول التي توترت علاقاتها معها من خلال وسيلة النفط مثل اتفاقها مع باكستان ومع أرمينيا[2].

إذن تبقى الصفة الإستخراجية الاستهلاكية حاضرة في المشهد الاقتصادي الإيراني لغناها بالنفط والغاز، مما أدى إلى ارتباطها بالعولمة الاقتصادية ومصالح القوى الكبرى ومصير التوازن بينها، إضافة إلى غياب النظرة الوظيفية المؤسساتية المشتركة مع دول الإقليم النفطية أين نجد المصالح الآنية تطغى على المصالح المطلقة.

2./الموقع الجيوستراتيجي لإيران:

يُرجع المعهد الملكي للشؤون الدولية في برنامجه الدراسي بخصوص الشرق الأوسط لسنة 2006، تصاعد النفوذ الإيراني للأسباب المؤسسة على أهمية الموقع الجيوستراتجي لإيران باعتبارها حلقة وصل بين أهم إقليمين نفطيين هما النظام الشرق أوسطي وإقليم وسط آسيا[3]، وهي بذلك تحتل مركز القلب للمناطق النفطية في العالم.

إضافة إلى كونها مدخل رئيسي لجمهوريات وسط آسيا ومنطقة القوقاز التي حسب توصيف أستاذ الجيوبوليتك سبيكمان *Sparkman* تعتبر قلب العالم ومركز الصراع ما بين القوى الكبرى للسيطرة عليها خاصة من طرف الولايات المتحدة وروسيا.

لذلك نجد إستراتجية الاحتواء التي طبقتها الولايات المتحدة اتجاه إيران والعراق لم تحقق أهدافها بالنسبة لإيران بسب اعتبارات جغرافية تجعل من عزل إيران أمرا صعبا، فقد فشلت أمريكا في توحيد موقف الدول الثماني الصناعية والقوى الإقليمية المجاورة كالهند لقطع العلاقات الاقتصادية مع إيران، ما مكن مؤسسة النفط الوطنية الإيرانية من إيجاد شركاء بديلين عندما منعت واشنطن شركات النفط الأمريكية من التعامل مع إيران[4].

إن وجود قوة عالمية مع الجوار منح إيران دورا استراتيجيا ساعدها على تفعيل المكاسب النفعية لقوتها الصلبة، فأهمية إيران الإستراتجية لم تعد تتصل بموقعها كقوة إقليمية محاذية للدول الكبرى فحسب بل صارت مرتبطة بموقعها في

---

[1] ميشال نوفل ، "إيران القيمة الإستراتجية"، لبنان : شؤون الأوسط، العدد 49، فيفري 1996،ص 8.

[2] محمد عبد السعيد عبد المؤمن، *إيران لماذا..معوقات الاقتصاد الإيراني.*

http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=16035&lang>

[3] Abas Malek, op. cit.,p.168.

[4] ميشال نوفل،مرجع سبق ذكره، ص9.

معادلات جيوستراتجية لهذه القوى والتي تَبين من خلال الأحداث الحاصلة تبلورها في ظل غياب سيناريوهات واضحة عن اتجاه هذه الاستراتجيات سواء لصالح الغرب أو روسيا نتيجة تابعية المنطقة تاريخيا لها[1].

تبدو إيران من خلال هذا الافتراض مؤهلة لتوفير المساندة اللوجستية والإستراتجية لجمهوريات آسيا الوسطى بحيث تتمكن من تأكيد استقلالها عن موسكو وفي الوقت نفسه إذا تم حشرها في الزاوية من طرف الولايات المتحدة فقد تقف إلى جانب روسيا التي ما زالت تمثل القوة الكبرى في إقليم وسط آسيا والقوقاز.

لذلك أهم ما يمكن رصده من ملاحظات عند تحليل البعد الاقتصادي لدور إيران الإقليمي يبرز توجهها الاقتصادي نحو إقليم وسط آسيا، في حين يبرز توجهها الأمني نحو إقليم الشرق الأوسط، بسبب اجتذاب منطقة القوقاز كبرى شركات النفط والغاز في العالم، ولإيران وظيفة حيوية في تنمية اقتصاديات مجموعة الدول المستقلة، لأن في إمكانها أن توفر لها أفضل الطرق لمد أنابيب النفط والغاز من إقليمي وسط آسيا والشرق الأوسط إلى أوروبا، باعتبار إيران الدولة الأهم في ربط الخليج ببحر قزوين[2].

فقد اهتم الإيرانيون بجعل بلادهم منطقة عبور بين الشرق والغرب مما جعل خبراء الشركات الناقلة في إيران والهند وروسيا يتفقون على جدوى طريق العبور بين الجنوب والشمال الذي يمر بإيران من الناحية الفنية والاقتصادية، وأنه مع افتتاح هذا الخط فإن السلع الهندية سوف تأخذ طريقها إلى روسيا من موانئ الهند، ومنها ميناء بومباي إلى ميناء بندر عباس في جنوب إيران، ثم تحمل بالسكك الحديدية إلى ميناء أنزلي على بحر قزوين، ثم تنقلها السفن إلى ميناء إستراخان في روسيا وهو ما سوف يستغرق 15 يومًا فقط.

وقد شهدت حركة التبادل التجاري بين إيران والدول الأخرى نشاطًا ملحوظًا، وتعتبر الاتفاقات التي وقعت مع موسكو وكوريا الجنوبية واليابان تتويجًا للجهود الإيرانية في سبيل مواجهة الضغوط الأمريكية التي تمارس ضدها لتوفير احتياجاتها العلمية والتقنية والعسكرية التي تراها ضرورية من أجل الحفاظ على ثورتها ونظامها والإبقاء على وجودها في الساحة السياسية الإقليمية والدولية بل وتحقيق التوازن الداخلي في مواجهة المشكلات التي تواجه النظام[3].

3./طبيعة الاقتصاد الإيراني: التوجه والأسس.

من المعروف أن الثورة الإسلامية لم يكن لها نظرية اقتصادية واضحة وإنما توجهات إسلامية تداخلت معها توجهات قومية، ظلت تتطور مع ظروف الثورة ولقد كان الدكتور أبو الحسن بني صدر أستاذ الاقتصاد والمستشار الاقتصادي لأول حكومة للثورة هو أول من وضع الخطوط العريضة لنظرية اقتصاد إسلامي تتجاوب مع نظام الجمهورية الإسلامية تحت مظلة ولاية الفقيه.

لقد أعلن بني صدر أن الإصلاحات لا تكفي بل ينبغي عمل تغيير شامل عن طريق التحرك على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية باعتبار أن التقدم في ظل التبعية الاقتصادية مستحيل، وعلى هذا يجب

[1] ميشال نوفل، مرجع سبق ذكره، ص 7.
[2] المرجع السابق، ص 8.
[3] محمد ع بد السعيد عبد المؤمن، *إيران لماذا..معوقات الاقتصاد الإيراني*، مرجع سبق ذكره.

قطع الروابط العضوية للتبعية للخارج، وحذف النظام المصرفي الحالي وإقامة غيره، وتحرير العملة الإيرانية من ارتباطها بالدولار الأمريكي وإعادة دمج النفط بالاقتصاد الإيراني، ومن الضروري قطع العلاقات الاقتصادية الحالية مع الخارج من خلال تغيير بنية الصادرات وتوزيع الأنشطة في مختلف فروع الاقتصاد.

وقد ركز بني صدر في نظريته على العمل مؤكدًا أن الإسلام لا يعتبر رأس المال أساسًا وإنما يستند إلى أساس العمل، لأن الاجتهاد هو الذي يخلق الابتكار ولا يمنع من الاستفادة من ابتكارات الآخرين.

وبعد عزل بني صدر من رئاسة الجمهورية الإسلامية نتيجة ميوله الليبرالية التي دَعم بها نظريته الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي، تم تعديل أسس نظرية بني صدر على يد آية الله بهشت، بحيث تضمنت سبع نقاط أساسية هي: (1)محاربة الفقر وتوفير الاحتياجات الأساسية لكل فرد في ضوء عمله. (2) منح الفرصة لنمو القدرات المعنوية والمادية للإنسان. (3) الاعتدال في النفقات ومحاربة الإسراف.(4) التأكيد على الاستقلال الاقتصادي للبلاد. (5) التأكيد على التحام العامل العلمي والصناعي، إقرار العدالة الاقتصادية[1].

4./التوجه الاقتصادي الإيراني اتجاه النظام الشرق أوسطي: المساعدات المالية الخارجية.

عند تقييم الدور المالي الإيراني نجده يتسم بالازدواجية لانقسام الاقتصاد الإيراني إلى اقتصاد دولة واقتصاد آخر يوازيه في الحجم غير متطور وهو اقتصاد يخضع لمؤسسات تابعة للولي الفقيه بشكل مباشر **كمؤسسة المستضعفين** التي تضم كل المؤسسات والشركات الاقتصادية التي كانت تملكها أسرة الشاه حيث تملك هذه المؤسسة أموالا طائلة يتم تخصيصها لدعم حزب الله وحماس.

هناك أيضا مؤسسات هامة تابعة للإمام علي رضا وهي مؤسسة " **آستان قدس رضوي**" التي تتلقى الهبات والتبرعات إضافة إلى مؤسسة "**امدام الإمام**" التي تضم شركات اقتصادية، ويعود ظهور هذه المؤسسات إلى فكرة دينية تقوم على ضرورة وجود مرجعية تقليد يدفع لها كل مواطن إيراني شيعي خُمس دخله لتُخصص للدعم الخارجي، وقد دار حولها الجدال الكثير بين الإصلاحيين والمحافظين[2].

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: **هل ستستمر إيران في دعم دورها الإقليمي من خلال دعمها المالي للحركات الراديكالية وإتباع سياسة اقتصادية تعود على حساب تطور ورفع المستوى المعيشي للإيرانيين؟**.

لابد من التطرق لنقطتين أساسيتين في هذا الصدد:

أولا : الأعباء الاقتصادية التي خرجت بها إيران بعد دخولها في الحرب مع العراق التي ترجمت مبدأ نشر الثورة الإسلامية، حيث عادت على حساب تأجيل مخططات التنمية مما حتم على إيران الانطلاق في مرحلة إعادة البناء ببدء مرحلة جديدة من التنمية الفكرية تؤكد على مصداقية التوجه الإسلامي للنظام بتحقيق التنمية بأبعادها المختلفة من أجل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وقطع التبعية للخارج، وقد استطاعت إيران أن تحقق قدرًا من النجاح في تحقيق

[1] محمد عبد السعيد عبد المؤمن، ***إيران لماذا..معوقات الاقتصاد الإيراني***، مرجع سبق ذكره.
[2] محمد السعيد إدريس، محاضرة ألقيت في ندوة ***الأبعاد الاقتصادية للدور الإقليمي الإيراني***، مرجع سبق ذكره، ص43.

أهدافها المرحلية وتعويض ضحايا الحرب، غير أن ذلك تزامن مع بداية سلسلة العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران من طرف الولايات المتحدة وتجميد أرصدها المالية في البنوك الخارجية، مما تسبب في فقدانها مصدر مالي مهم لدفع عملية النمو والتنمية[1].

ثانيا: الطبيعة الموجهة للاقتصاد الإيراني وسيطرة المؤسسة الدينية والحرس الثوري عليه، مما منع إيران من أن تواكب التطورات العالمية القائمة على أسس اقتصاد السوق في ظل نظام اقتصادي عالمي يجمع أغلب المراقبين والباحثين على صفته المعولمة.

مما دفع الكثير من الدول إلى ضرورة التكيف معه، فالصين مثلا استطاعت الجمع ما بين اقتصاد منفتح ونظام سياسي أحادي الحزبية وحقق لها ذلك أعلى مستويات التنمية ما بين دول العالم.

إن الأبعاد الاقتصادية للدور الإقليمي الإيراني جاءت تابعة للفكر الإيديولوجي للثورة، والذي يتوافق مع الرغبة الإيرانية لأن تكون دولة مهيمنة إقليميا مما دفع إيران إلى مواجهة الفواعل المعرقلة لهذا الطموح وأولها أمريكا التي تسعى إيران إلى تطويق مصالحها الاقتصادية النفطية في النظام الشرق الأوسطي، خاصة في العراق وإن نجحت في شيء من ذلك فإن أمريكا نجحت في مواجهة إيران من خلال العقوبات الاقتصادية التي زادت في الفجوة المتزايدة ما بين فرعي السلطة السياسة الإصلاحيين والمحافظين من جهة والسلطة أو بالمعنى الأدق صلاحيات المرشد الأعلى والمجتمع المدني المتصاعد في القوة والمدفوع بدور النخبة الطلابية الفاعلة والمتحالفة مع التيار الإصلاحي الذي تعد القضايا الاقتصادية الإصلاحية من أولوياته.

وإذا استعنا بمفهوم **القوة الناعمة** لجوزيف ناي يمكن أن نثبت صحة الافتراض الذي يلخص التحليل السابق، فالقوة الناعمة في أحد أهم مضامينها قائمة على قدرة الدولة على اجتذاب الآخرين من خلال قوتها القيمية المدفوعة بتطور ورفاه اقتصادي حال الدول الأوروبية التي تعيش في ظل مجتمعات تتبنى قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كقيم خاصة بها وتعيش مستوى عال من التطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

في حين نجد الإيرانيين أنفسهم إذا خُيروا أن يعيشوا في طهران أو دبي أو الدوحة دون أن نبالغ ونقول إحدى العواصم الأوروبية فستكون الإجابة أوضح من أن تقال[2].

وعليه يلعب الاقتصاد في ظل التحولات العالمية الجارية دورا فاعلا في دفع أي دور إقليمي، فأغلب التجمعات الإقليمية في العالم ذات طابع وظيفي اقتصادي حيث تقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل الذي يساهم في دعم اقتصاديات الدول وتحقيق التنمية وهذا ما حققته الدول الأوروبية ودول جنوب شرق آسيا، أما السياسة الاقتصادية الإيرانية فإنها تقوم على المساعدات الخارجية لأطراف غير قادرة على استثمار وتنمية رأس المال إلا في الحرب مما يعود بخسائر كبيرة على الاقتصاد الإيراني خاصة مع تصاعد المطالب الشعبية الاقتصادية، ولعل هذه النقطة هي أهم ما يمكن الاستناد عليه

[1] محمد السعيد عبد المؤمن، مرجع سبق ذكره.
[2] جوزيف س ناي، مرجع سبق ذكره، ص38.

في النظام العالمي الحالي لتحليل أي دور إقليمي من خلال قياس مكانة تلك الدولة في تحقيق تنمية وتطور اقتصاديات دول إقليميها عن طريق كيان مؤسساتي وظيفي تعاوني

المطلب الثالث: المحدد العسكري: أهمية المشروع النووي.

يعود تاريخ المشروع النووي الإيراني إلى عام 1960 في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، حين أنشأ منظمة الطاقة النووية ومركز طهران للبحوث النووية بمبلغ 40 بليون دولار، إلا أن المركز لم يأخذ دوره البحثي إلا في عام 1967، وما إن بدأ العمل حتى أهدت الولايات المتحدة للمركز مفاعلا نوويا بقدرة 5 ميغاواط لأغراض البحث وكان لهذا المفاعل القدرة على إنتاج 600 غرام من البلوتونيوم[1]. ومع بداية السبعينات بتشجيع أمريكي نتيجة حاجة إيران في تلك الفترة إلى 27000 ميغاوات من الطاقة الكهربائية تم اختيار شركة سيمنس الألمانية لتوفير 100 ميغاوات من الطاقة النووية لمعمل بوشهر[2].

ومن المفارقات التي أحاطت بالمشروع النووي الإيراني والتي عكست في أغلبها دلالات سياسية، انطلاق البرنامج برعاية أمريكية وعون أوروبي وتحول ذلك الموقف الايجابي إلى الرفض مباشرة بعد قيام الثورة الإسلامية، ومن المفارقات الأخرى التي تخص الداخل الإيراني أن البرنامج النووي توقف نتيجة فتوى الخميني التي حرمت هذا النوع من الأسلحة لتستأنف إيران برنامجها بعد رسالة من الخميني إلى هاشمي رافسنجاني تراجع فيها الخميني عن فتواه الأولى ليعلن الرئيس رافسنجاني عام 1989 أن:

" إيران لا تستطيع تجاهل العنصر النووي في العالم الحديث".

ولم يقتصر ذلك الاستئناف على الأغراض السلمية فالتحولات العالمية والإقليمية حتمت التحول إلى الجوانب العسكرية من البرنامج، وذلك من خلال لجوء إيران المتكرر إلى السوق السوداء للحصول على المواد والأجهزة والتكنولوجيا النووية من روسيا وأوكرانيا وكازاخستان وشبكة عملاء عالم الذرة الباكستاني عبد القدير خان، ومن دلائل ذلك أيضا قيام إيران ببناء وتجهيز منشآت نووية سرية خصوصا في **ناتانز**، ومناطق في **طهران وآراك وأصفهان وبوشهر**[3].

إضافة إلى مفارقة أخرى وهي أن البرنامج النووي الإيراني الذي يستهلك من الناحية المالية الكثير من موارد إيران يصطدم تطويره مع الاحتياجات المالية لتطوير صناعة النفط والغاز التي تحتاج إلى عشرات المليارات من الدولارات وتعاني قصورا نتيجة الحظر الأمريكي.

---

[1] خالد بن محمد العلوي، ***التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني***، ص 4.
<http://www.arabicebook.com/FreeBooks/arabicebook1061.pdf>.

[2] علي لاريجاني ، " برنامج إيران النووي التحديات والحلول"، لبنان: مجلة شؤون الأوسط، العدد 121 ، 2006، ص 32 .

[3] إبراهيم نوار، " الخيار النووي الإيراني...رؤية تحليلية"، مصر: مجلة السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43، يناير2008، ص 22، 23.

1./ دور التوافق الداخلي في دفع المشروع النووي:

بدأت إيران البحث على قدرات نووية بقرار سياسي، وقدرة الساسة الإيرانيين على توظيف أحكام المادة الرابعة من اتفاقية منع الانتشار النووي التي لا تمنع الاستخدام السلمي للطاقة النووية لصالح التنمية الاقتصادية، خاصة وأن إيران أعلنت حاجتها لاستغلال نسبة من 10 إلى 15% من إجمالي الطاقة النووية المطلوبة رغم امتلاكها لثاني مخزون من الطاقة النفطية[1].

انطلق المشروع النووي الإيراني مع إتقان دورة الوقود النووي بالاعتماد على الصين والاتحاد السوفيتي، غير أن إستراتجية الاعتماد على الدول دعمتها إيران بالاعتماد على مصادر غير رسمية كشبكة عبد القدير خان التي اشترت منها دورة وقود وطارد مركزي، ومع مجئ حكومة رافسنجاني زاد التمويل المالي لوكالة الطاقة الذرية الإيرانية[2].

واتسم المشهد الإيراني الداخلي حول قضية الملف النووي باتجاه المحافظين والإصلاحيين نحو المزيد من التقارب في المواقف على أحقية إيران في امتلاك السلاح النووي نظرا لتهديدات النووية التي تحيط بموقعها الجيوستراتجي حيث تحاصرها دول نووية على مدراتها الثلاث[3]، كما رفض كل من الفريقين الادعاءات الأمريكية حول مفهوم القنبلة الإسلامية وسعي إيران لدعم المنظمات الإرهابية والحركات الراديكالية في الشرق الأوسط، فإيران رغم امتلاكها لفترة طويلة لأسلحة كيماوية لكنها لم تقدم على إعطائها لأي تنظيم.

ويؤيد كل من الحرس الثوري ومجلس الحراس المشروع النووي، وتعد كل من المؤسستين من اللبنات المنبثقة عن الثورة والتي عملت على بناء قوة عسكرية إيرانية ذاتية تمنع الاعتماد على الدول القوية التي تتعارض مصالحها مع التوجهات المركزية لنظام الثورة الإسلامية، ويشرف المجلسان على صيانة وتمويل البرنامج النووي.

كما دعم جيل الحرب الإيرانية العراقية أمثال أحمدي نجاد المشروع النووي، ففي خطابه في الجمعية العامة في سبتمبر 2005 استدل نجاد بحرب الثماني السنوات التي استخدم فيها صدام حسين الأسلحة الكيمائية التي تلقاها من القوى الغربية، ما زاد من شكوك التيار المحافظ من جيل الحرب في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لمنع استخدام الأسلحة المحرمة، لذلك اجتمعت الآراء والتوجهات السياسية المحافظة والإصلاحية على أهمية السلاح النووي في تحقيق الأمن القومي الإيراني، وقد صرح محسن رزي رئيس الحرس الثوري في 2004 قائلا:

" لا نستطيع عموما أن نجادل بأن بلادنا ستستفيد من قبول أي معاهدة دولية"، وفي تصريح آخر لعلي حسين نائب وزير الأمن القومي **" إن أي أمة لا تواجه الأخطار والتحديات الصعبة، هي أمة لا يمكنها أن تدافع عن نفسها ولا يمكنها أن تكون أمة فخورة".**[4]

---

[1] أحمد عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[1] Chen Kane, ***Nuclear decision making in Iran: A rare glimpse.*** <http://belfercenter.ksg.harvard.edu/.../nuclear_decisionmaking_in_iran.html>

[3] سيد حسين موسوي، "إيران والبرنامج النووي ،أبعاد داخلية وخارجية "، لبنان : شؤون الأوسط، العدد 122 ، خريف 2003، ص6.

[3] Colin Dueckand Ray Takey," Iran nuclear challenge", New York, ***Science Quarterly***, Vol 122, No 2, (Summer 2007), p.197.

تلتقي أغلب آراء المتتبعين للملف النووي على أهمية الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة واجتماعها على استكمال البرنامج النووي، فرغم الضغوط التي مر بها المشروع من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية والترويكا الأوروبية من خلال مفاوضات جنيف والتهديدات بتحويل الملف النووي إلى مجلس الأمن، إلا أن النظام ساوم على ضرورة استكمال مراحل التخصيب، واستطاع صناع القرار الإيرانيين في تفاوضهم مع الأوروبيين عام 2005 إلى استخدام استراتجيات تفاوضية ساعدهم على تأخير تحويل الملف إلى مجلس الأمن من خلال موافقتهم على تعليق النشاط النووي،غير أن ذلك التعليق تم في المناطق التي كانت تعاني من مشاكل تقنية، كما نجح الإيرانيون أثناء التفاوض من الوصول إلى تخصيب اليورانيوم إلى نسبة 305 % في حين يحتاج السلاح النووي إلى نسبة 90% التي يبدو أن إيران لن يبقى لها الكثير حسب تقديرات الخبراء للوصول إليها[1].

الجدول رقم (1): جدول يوضح البنية التحتية النووية الإيرانية.

المكان	النشاط
بوشهر	منشأة نووية غير كاملة
دار خوفين	منشأة قوى نووية غير كاملة(مفاعل935)كان من المقترض بناؤه من طرف فرنسا
غورغان	موقع لإنشاء محطة قوى نووية عليه(مفاعلان 4X2ميغاوات)تبنى بواسطة روسيا
أصفهان	المفاعل الرئيسي لأبحاث (بدئ العمل به عام 1984)موقع مخطط لبناء مفاعل 27 ميغاوات يبنى بواسطة الصين،ومفاعل صغير للأبحاث صيني الصنع. إضافة إلى أبحاث خاصة بتكنولوجيا المفاعلات ودورة الوقود النووية واليورانيوم المخصب والعمليات النووية المختلفة.
خرج	مركز أبحاث طبية نووية ،وموقع مفاعل،أبحاث من بلجيكا.
معلم جاليه	موقع لمنشآت أبحاث نووية صغيرة خاصة بأعمال الليزر الخصب
ساغهاند	موقع مخطط لمناجم اليورانيوم.
طهران	مركز أبحاث نووية،موقع مفاعل نووي 5 ميغاوات أنشأته الولايات المتحدة خاص بالليزر الخصب، وتم نقل معظم النشاط البحثي إلى أصفهان عام 1987 .

المصدر: أحمد عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص135.

[1] Chen Kane, op, cit., p.4.5.

3./المنظومة العسكرية التقليدية الإيرانية:

تملك إيران منظومة عسكرية معتبرة من الصواريخ منها شهاب (3) الذي أعطى إيران القدرة على ردع أي حليف أمريكي في المنطقة، أضف إلى ذلك إمكانية استخدامه كنظام توجيه لأسلحة الدمار الشامل، وصاروخ بالستي الذي لديه القدرة على تحميل 102 طن على بعد 1300 كم، وقد أصبح جاهز الاستعمال منذ تجربته في 20 فبراير 2000، بالنسبة للصواريخ البالستية بدأ اكتساب إيران لها في منتصف 1980 وطبقا لتقديرات معهد الدراسات الإستراتجية تملك إيران أكثر من 400 قذيفة أرض أرض و25 قذيفة إس إس-8 ب و200 قذيفة من نوع سكود القادرة على ضرب أي أهداف في المنظومة الخليجية، كما أخذت إيران خطوات واسعة بشأن تطوير صواريخ كروز من خلال اعتمادها على نظام صيني[1].

4./تحليل دوافع المشروع النووي في ظل التحولات العالمية والإقليمية:

لا بد من دراسة الملف النووي الإيراني كأحد الأبعاد الرئيسة لتزايد القوة الإقليمية الإيرانية في النظام الشرق أوسطي، وذلك في إطار تطوره التاريخي والذي تزامن مع عدة أحداث عالمية ساهمت في تقدمه أحيانا وتراجعه أحيانا أخرى.

إن البحث في المشروع النووي الإيراني في بعده العسكري لا ينفصل عن مستويين أساسين لابد من البحث فيهما وهما المستوى العالمي والإقليمي لارتباط الأمن العالمي بالإقليمي في فترة ما بعد الحرب الباردة.

- **المستوى الأول**: مع زوال الاتحاد السوفيتي انتهت الثنائية القطبية مما أدى إلى التوسع والانحسار في نفوذ الولايات المتحدة وروسيا في الدائرة الجيوستراتجية المحيطة بإيران، فكان التمدد لصالح الولايات المتحدة التي استطاعت استغلال الضعف الاقتصادي والسياسي لجمهوريات الاتحاد السوفييتي والدخول إلى المنطقة ذات الثروة البترولية والأهمية الإستراتجية نتيجة تواجد العديد من القوى التي تبحث عن وضع أسس نظام متعدد الأقطاب ومنها روسيا والصين كل ذلك كانت نتيجته انحصار نفوذ روسيا نحو الشمال مع بقاء نفوذ مواز للنفوذ الأمريكي في القوقاز وإقليم وسط آسيا.

كما أن التطورات الناجمة عن تفكك الاتحاد السوفيتي قد أثارت مشاكل غير مسبوقة فيما يخص الانتشار النووي، ذلك أنها الحالة العالمية الوحيدة التي ينفرط فيها عقد دولة نووية، وكان لهذا الحدث أهميته في طرح قضية الانتشار النووي بعد الحرب الباردة[2].

وقد كانت إحدى أهم المناقشات التي ثارت هي تلك الفرضية التي تؤكد أن الانتشار التدريجي للأسلحة النووية في دول أخرى يجب أن يتم بدعم الدول النووية لما لذلك من دور في دعم الاستقرار العالمي وهذا ما يوافق ما طرحه كينيث والتز *Waltz* في أحد أشهر مقالته التي تم نشرها عام1981 تحت عنوان:

---

[1] W.Seth Caurs," Iran and weapons of mass destruction", ***Middle East Review of International Affaires***, Vol.4, No.4, (full2000) p.59, 60, 61.

[2] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص710.

"*The Spread of Nuclear Weapons: More May Better,*". ويقوم المقال على افتراض أن الوحدات المكونة لأي نظام سياسي يجب أن تعنى بأمنها الذاتي، لذلك فوظيفة الأسلحة النووية هي ردع الأعداء المحتملين[1].

▪ **المستوى الإقليمي**: توافق انهيار الاتحاد السوفيتي مع حدث مهم وهو التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة ضد العراق عام 1991 والذي كثف من التواجد العسكري الأمريكي في المنظومة الخليجية العربية عبر اتفاقيات أمنية ذات طابع تحالفي مفروض بمعنى أن تلك الاتفاقيات جاءت لصالح الطرف الأقوى على حساب الطرف الأضعف عكس أي اتفاقيات تحالفيه تحصل ما بين قوتين متوازنتين أو متقاربتين في القوة.

إضافة إلى أحداث 9/11 التي أعطت للقوة الأمريكية القدرة على التحرك في النظام الشرق أوسطي من خلال غزو أفغانستان والعراق على التوالي، مما دعم حضورها العسكري التقليدي أكثر في الإقليم وانطباق الحدود الجيوبولتكية للقوة الجنوبية (الخليج) مع الحدود الجغرافية للقوة في الشمال (جمهوريات وسط آسيا). فالتغيرات التي حصلت أدت إلى:

1- محاصرة الولايات المتحدة لإيران غربا والتي أضعفت من قدرة إيران على التحرك، وإلى اتساع المحيط الجيوبوليتكي الأمريكي.

2- عملت أمريكا على إيجاد نظام سيطرة جديد يجعل من جيبوليتك منطقة الشرق الأوسط وآسيا والقوقاز يتمدد من غرب آسيا إلى حدود الهند وأفغانستان.

3- مهدت أمريكا من خلال تواجدها في آسيا والقوقاز وبسط مظلتها الأمنية إلى خفض مستوى التدخل الروسي وزيادة نفوذ الناتو.

4- تسبب الوجود الأمريكي في أفغانستان إلى خلل في العلاقات الإيرانية مع دول آسيا الوسطى والقوقاز نتيجة أهمية الاختيار بين لاعب عالمي قوي وآخر إقليمي متوسط القوة[2].

النتيجة كانت انحسار إيران في قلب دائرة النفوذ الأمريكي من خلال تواجد هذه الأخيرة عبر حدود أمنها الشمالي (الجمهوريات الإسلامية) وضمن هذه الحدود قام ائتلاف ضد إيران ما بين تركيا وإسرائيل وأمريكا، مما دعم التغلغل التركي في الإقليم من خلال التحركات الثقافية والاقتصادية التركية التي أدت إلى عبور بعض أنابيب النفط والغاز الإقليمية من معابر غير إيرانية، وحدود أمنها الغربي(أفغانستان وباكستان) والذي نتج عنه تصفية الشيعة الموالين لإيران في باكستان وإلغاء عقد بناء مصفاة مشتركة بين إيران وباكستان، وبالرغم من تحسن العلاقات الإيرانية الباكستانية بعد تخلي الأخيرة عن دعم حركة طالبان، غير أن إمكانية وصول حكومة ثيوقراطية سنية معادية للتوجه الشيعي للحكومة الإيرانية خاصة وأن باكستان تمتلك السلاح النووي أثار حفيظة المسئولين الإيرانيين ودفعهم إلى إيلاء

---

[1] المرجع السابق، ص731.

[2] محمد الحيدري ،" التحولات الجيوبولتكية،الجغرافيا الأمنية الإيرانية"، لبنان : شؤون الأوسط ، العدد 121، 2006 ، ص 57 .

باكستان أهمية كتهديد للأمن القومي الإيراني[1]، وحدود أمنها الغربي(العراق) وحدود أمنها الجنوبي (الخليج) مع أهمية القواعد العسكرية الأمريكية هناك[2].

وطبيعة هذا التواجد العسكري ذو طبيعة تقليدية بمعنى أنه ليس نووي للخصوصية الإستراتجية للسلاح الأخير. وعليه النتيجتين الأساسيتين اللتان يمكن التوصل لهما:

النتيجة الأولى يدخل كل من إقليم وسط آسيا والشرق الأوسط ضمن الإستراتجية العالمية لتحقيق الهيمنة الأمريكية المنفردة لذلك يعرف كل من الإقليمين تواجدا عسكريا مكثفا خططت الولايات المتحدة للحفاظ عليه من خلال محاصرة القوى المعادية المتمثلة في روسيا والصين وإيران أين تعتبر إيران المعرقل الأساسي في النظام الشرق أوسطي والآسيوي ما يمنع الولايات المتحدة من تحقيق هيمنة عالمية منفردة.

النتيجة الثانية إيران تبحث عن عدم وجود موازن إقليمي في النظام الشرق أوسطي مما يحد من هدفها للتحول لقوة إقليمية.

إذن وفقا للدراسات الإستراتجية، يواجه مفهوم الأمن المطلق مفهوم الأمن النسبي، وتحقيق الأمن المطلق لطرف لا يكون إلا بتدمير أمن الآخرين، فأي محاولة لزيادة القوة الإيرانية القومية سينجم عنها تراجع مباشر على النفوذ الأمريكي في النظام الشرق أوسطي وإقليم وسط آسيا سياسيا واستراتجيا، مما يعكس صورة حقيقية للارتباط مابين أمن القوى الكبرى والأمن الإقليمي، ويجعل إيران تملك القدرة لأن تكون **مساوما إقليميا** بالنسبة للولايات المتحدة[3].

إن الوقائع المشار إليها أعلاه تعطينا صورة كافية عن الواقع الأمني الذي فُرض على إيران، مما حتم عليها التحـــرك في مناطق النفوذ الأمريكي الرئيسة ومنها المنظومة الخليجية جنوبا من خلال المدخل الرئيسي (العراق) وغربا من خـــلال أفغانستان وذلك التحرك خلق حضورا مهما لإيران مما حتم على الولايات المتحدة أن تأخذ بأهمية الحوار معها في أي ترتيب أمني، ويقول في هذا الصدد جوزيف ناي مساعد الدفاع لشؤون الأمن:

"إن تصميم إيران على تطوير أسلحة الدمار الشامل ينطوي على مضاعفات خطيرة على الاستقرار في المنطقة وربما على قدرتنا على حماية مصالحنا فيها".

النقطة الأهم أن السلاح النووي هو البديل الاستراتجي الوحيد لإيران في ظل ترسانة الأسلحة العـــسكرية التقليديـــة المحاطة بها، والتي لا تملك سبيلا إلى تحصيلها إلا من خلال امتلاك السلاح النووي الذي يعـــد البـــديل الاســـتراتجي والسلاح المتفوق تكنولوجيا الذي يضمن لإيران من خلال **نظرية الردع المتبادل** ضمان عدم هجوم إسرائيل عليها أو الولايات المتحدة من جهة وتغيير توازن القوى من خلال توازي إيران نوويا مع إسرائيل التي أبدت قلقا كبيرا من جراء المشروع النووي نتيجة ما يسميه الخبراء العسكريون تراجع قوة الردع الإسرائيلية التي بدأت بالنسبة إليهم بعـــد عـــام 1973 ثم استمرت في الانحدار، ما يعني أن السلاح النووي هو الورقة الرابحة في يديها وستخسر فعالية هذه الورقة مع

---

[2] Colin Dueckand Ray Takeyh, Op, cit, p197.

[2] محمد الحيدري ، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

[3] علي لاريجاني، مرجع سبق ذكره، ص 30 .

امتلاك إيران للسلاح النووي[1]، إضافة إلى إمكانية فتح الباب إلى سباق تسلح نووي في النظام الشرق أوسطي للـــدول الأعضاء في المعاهدة كمصر والسعودية وتركيا مع أهمية هذا السباق في تقويض تحالفات الولايات المتحدة في المنطقـــة لأهمية السلاح النووي على السلاح التقليدي[2].

[1] طلال عتريسي، مرجع سبق ذكره، ص 71 .

[3] Henry Skolski, Patrick Clawson, ***Getting ready for a nuclear ready Iran.*** <www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub629.pdf, p.2>.

المبحث الثاني: تغلغل إيراني في الدول العربية أم محور استراتجي إيراني عربي؟.

هناك غياب لمفهوم مشترك لمجموع التهديدات التي تتربص بالمنظومة العربية، مما استدعى تبنيها لمدركات التهديد الغربية، خاصة تلك التهديدات التي تواجه الإستراتجية الأمريكية في المنطقة الشرق أوسطية ومنها القوة الإيرانية المتزايدة، مما دفع الدول العربية إلى الانقسام إلى محورين محور متحالف مع إيران ومناهض للسياسة الإسرائيلية والأمريكية في الإقليم، ومحور معادي للصعود الإقليمي الإيراني ويرى فيه تهديدا استراتجيا يوازي التهديد الإسرائيلي، ويعود اضطراب الرؤية العربية في ضبط علاقتها مع إيران كقوة إقليمية عامل مساعد لإيران للارتكاز على التفكك العربي لتحقيق مصالحها نتيجة مجموعة من الأسباب نجملها فيما يأتي:

- سياسات التسلح العربية التي تحكمها توترات بينية، مما جعل المشهد العربي متطابقا مع الفوضى الهويزية، بينما العلاقة مع الغرب علاقة تعاونية(كانتية).
- حُملت القواسم المشتركة(وحدة التاريخ،المصير،اللغة...) ما لا طاقة لها به، فيما أهملت العوامل المادية والموضوعية (المصلحية).
- تعاني الدول العربية من هشاشة البنيان المؤسساتي والدولاتي، والانكشاف خارجيا.
- هناك تضارب بين الأمن القطري والقومي، ذلك أنه بالنسبة للعديد من الأنظمة العربية فالعلاقة مع أمريكا هي من صميم أمنها الوطني لأنها مظلة أمنية، بيد أن علاقة التحالف هذه ليست مطلقة، فهي لا تحمي أي طرف من عدوان إسرائيلي، لذلك فهي علاقة مصممة أصلا لحمايتها من أشقائها العرب أو من قوى إقليمية كإيران[1].

يبدو من خلال النقاط المذكورة أعلاه أهمية الفوضى الهوبزية الشرق أوسطية في رسم حدود نظام لتوازن القوى مبني على التحالفات المضادة من خلال انقسام مصري سوري حول التهديد الإسرائيلي والذي استغلته إيران للدخول لبؤرة صراعية هامة استطاعت بها تفعيل الانقسام العربي- العربي وتجاوز الانقسام السني الشيعي، ومواجهة إسرائيل كأهم قوة بارزة ضمن التفاعلات الأمنية للنظام العربي، خاصة منها المشرقية(تفسر بالدول المشاركة في النزاع العربي الإسرائيلي).وهو ما يتبين من خلال الحلف السوري الإيراني (المطلب الأول) ومحور حماس وإيران وحزب الله(المطلب الثاني) والإستراتجية الإيرانية في المنظومة الخليجية(المطلب الأول والثاني من المبحث الثالث).

[1] عبد النور بن عنتر ،"محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، لبنان: مجلة شؤون عربية، العدد133، ربيع 2008، ص74.

المطلب الأول: الحلف السوري الإيراني.

يدل معنى الحلف على اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة لحماية أعضائه من قوى أخرى، تبدو مهددة لأمن كل من هؤلاء الأعضاء، أو هو تضافر قوى مجموعة من الدول خلال فترة زمنية معينة، بهدف زيادة أمن الدول الأعضاء.

وحسب التفسير النظري لمجموع النظريات في العلاقات الدولية تنشأ التحالفات بين الدول كردع للأعداء، فالخوف من التعرض للعدوان والسعي إلى درء هذا الخطر هو المبرر الرئيسي وراء انتهاج الدولة سياسة التحالف، ومن ناحية أخرى تتحالف الدول من أجل زيادة القوة، فتلجأ إذ ذاك إلى سياسة التحالف كبديل عن سياسة التسلح التي تستنزف موارد مالية كبيرة[1].

يظهر حسب التعريف السابق انتماء مفهوم الحلف إلى منظومة مفاهيم التحليل الخاصة بالمدرسة الواقعية، والتي تعطي الأولوية لمتغير القوة والمصلحة القومية في تحليل الظواهر الدولية، فالأحلاف من أهم وسائل السياسة الخارجية التي تأتي كرد فعل على حلف آخر مخالف في التوجه وموازي في القوة، ويعتبر جهاز الحلف من أهم الظواهر التي تميز بها نظام توازن القوى في فترة ما قبل وبعد الحرب العالمية الأولى، حيث شهدت الدول الأوروبية مجموعة من الأحلاف المتضادة انتهت إلى الحروب نتيجة اختلال التوازن لطرف ما.

بدت ظاهرة الحلف أكثر تقلصا مع تنامي التنظيم الدولي وزيادة الفواعل من غير الدول وسيادة النمط الاقتصادي التنافسي على النمط العسكري الصراعي، إلا أن الخصوصية الإقليمية للنظام الشرق أوسطي جعلته يعرف شكلا من التحالف الاستراتيجي ما بين سوريا وإيران أحد أهم القوى اليسارية في الإقليم والنظام العالمي، حيث تمثل سوريا إيديولوجية الرابطة العربية والأخرى الرابطة الإسلامية، ومن خلال هذا المزيج المتناقض المضمون شكلت الدولتان حلفا مستقلا عن السياسات الغربية والتحالفات القائمة لصالح الولايات المتحدة، مما أعطى الحلف ميزة أساسية في ظل نظام إقليمي مخترق خارجيا على مستوى التفاعلات الأمنية والسياسية[2].

1./ تاريخ التحالف السوري- الإيراني:

يُرجع الكثير من الباحثين في شؤون الشرق الأوسط العلاقات السورية الإيرانية إلى فترة ما قبل الثورة الإسلامية حيث تميزت بالتقلب ما بين العداوة والسلام البارد، وذلك نتيجة تأثير الصراع الدولي ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على اتجاه التوازنات الإقليمية ومنها الموجودة في النظام الشرق الأوسطي الذي تميز بالحركة القومية الصاعدة من خلال المحور السوري المصري العراقي والذي يميل أكثر للمعسكر الشيوعي والمناهض للتوجه التوسعي الفارسي الذي ميز سياسات الشاه حليف الولايات المتحدة آنذاك[3].

---

[1] عياد البطنيجي،"التحالف السوري الإيراني، تاريخه،حاضره ومستقبله"، لبنان: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد20، خريف2008، ص22.

[2] A.Noushira Van Etesian, Raymond Hinnebush, ***Syria and Iran, Middle East powers in a penetrated regional system***, London & New York: Homepage, 1997.p.2.

[3] Jubin M.Goadarzi, ***Syria and Iran diplomatique alliance and power politics in Middle East***, London & New York: Tauris academic studies, 2006, p.13 .

لذلك نجد أن **المحدد القومي** لعب دورا أساسيا في بناء نسيج العداوة ما بين الدولتين وقد ظهر جليا من خلال مناداة سوريا بضم إقليم كوزستان (عربستان) ذو الأغلبية العربية الذي احتلته إيران، ومطالبتها باسترجاعه إثر تقديمها خرائط رسمية تثبت أن الإقليم جزء من الأراضي السعودية.

إضافة للصراع العربي الإسرائيلي والذي كانت سوريا أحد أهم أطرافه من خلال صراعها مع إسرائيل المتحالفة مع إيران وذلك منذ اعتراف نظام الشاه بإسرائيل عام 1946 ودعمه المتواصل لها حيث قام الشاه عام1967 بتحريض الأقليات الكردية في الشمال للثورة على النظام العراقي بهدف منعه من إرسال الجيش العراقي إلى جبهة القتال العربية ضد إسرائيل وإلهاءه بتهدئة الأوضاع الداخلية إضافة إلى تزويد إسرائيل بالبترول[1].

شكل عام 1973 منعطفا في تحول الموقف السياسي الإيراني اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي من الانحياز التام لإسرائيل إلى التحفظ وتوجيه المساعدة إلى السوريين من خلال بعض الأدوية الطبية والمساعدات الاقتصادية التي تحتاجها في حربها مع إسرائيل عام 1973.

فسر أغلب المحللين التحول في الموقف الإيراني بسببين رئيسين، الأول هدف الشاه لضرب التوافق السوري المصري العراقي الذي بدا جليا في حينه كحركة قومية موحدة في وجه إسرائيل وحليفتها آنذاك إيران[2]، أما السبب الثاني فيكمل في محاولة نظام الشاه امتصاص الغضب الشعبي والنخبة الدينية والمثقفة المعارضة للسياسة الخارجية الإيرانية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

بعد نجاح الثورة الإسلامية واستلام النخبة الدينية الحكم في إيران تغيرت السياسة الخارجية الإيرانية تغيرا راديكاليا، فأعداء الأمس أصبحوا أصدقاء اليوم وأصدقاء الأمس تحولوا لأعداء للثورة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، حيث طُرد السفير الإسرائيلي وتحول مقر السفارة الإسرائيلية في طهران إلى مبنى للسفارة الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطيني، وأعطت هذه السياسة نظرة عامة عن التوجه الإيراني في النظام الشرق الأوسطي والذي يبحث عن الدخول إلى المنظومة العربية التي تعتبر قلب الشرق الأوسط ومركز التفاعلات والتوترات التي تؤثر على توجه الدول كفواعل وبنية النظام الإقليمي.

ووصول إيران كنظام تغلغل إلى قلب التفاعلات الشرق أوسطية لم يكن إلا من خلال وسيلتين وهما إما الانضمام إلى الطرف العربي أو الطرف الإسرائيلي ونتيجة التوجه الإيديولوجي المناصر للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية المسلمين جميعا وليس العرب فقط انضمت إيران للمحور العربي وحاولت الدخول إلى القطاع المركزي العربي الممثل آنذاك في مصر وسوريا والعراق.

---

[1] Ibid, p.14 .

[2] أحمد خالدي وحسين أغا،" العلاقات السورية الإيرانية مصالح تعزز الاستمرار والتطور بين أمريكا وإيران والخليج"، ترجمة عدنان حسين،لبنان: مجلة شؤون الأوسط، العدد 49، فبراير1996، ص149.

2./**الانشقاق في المنظومة العربية: تدعيم للتغلغل الإيراني**: هناك عدة مشاهد مرت بها المنظومة العربية والتي ساهمت في تدعيم التحالف السوري الإيراني من أهمها:

- **توقيع معاهدة كامب دافيد عام 1978**: بعد توقيع مصر على معاهدة كامب دافيد وجدت سوريا نفسها لوحدها في مواجهة إسرائيل، فقد كانت مصر ذات ثقل في القطاع المحوري العربي وفي مواجهتها لإسرائيل والتدخل الأمريكي في المنطقة، وكان لهذا الحدث دور أساسي في إحداث الانشقاق العربي وتزايد قوة إسرائيل.

- **التنافس السوري العراقي**: كان ذلك بسبب تعثر العلاقات البعثية-البعثية بين سوريا والعراق، وقد شكلت المحاولات العراقية لدعم حركة الإخوان المسلمين لقلب النظام في سوريا مشهدا آخر يضاف إلى حالة التأزم في العلاقات السورية العراقية، أضف إلى ذلك التنافس التاريخي مع العراق التي كانت تشكل تهديدا حقيقيا في عهد صدام حسين خاصة مع إمكانيات العراق العسكرية الضخمة والاقتصادية، فلو حصل تحالف سوري عراقي لَقلب موازين القوى لصالح الطرف العربي في حربه ضد إسرائيل، غير أن الانقسامات التي عرفها الحزب وظهور قيادات جديدة رفضتها سوريا وتبناها العراق ساهمت في فشل المنظومة الفكرية البعثية في توجيه سياسات العراق وسوريا الوجهة المشتركة، فالعراق كان ينظر لإيران كدولة شيعية تهدف إلى تصدير ثورتها وزادت تخوفات النظام العراقي نتيجة الأغلبية الشيعية المتواجدة في الجنوب العراقي والتي يمكن أن تشكل دعما قويا لأفكار الثورة خاصة وأن تلك الأفكار مستقاة من فكر المذهب الشيعي الذي يعتقد معتنقوه بفكرة الشهادة والثورة كأهم أسس فكرية دينية سياسية، أضف إلى ذلك أهمية السياسات الاضطهادية التي كانت تواجهها الأغلبية الشيعية من طرف النظام العراقي، أما سوريا فكانت تنظر لها نظرة الحليف الموافق لها في الاتجاه والدولة القوية التي يمكن أن تقلب الموازين في صراعها مع إسرائيل[1].

- **الحرب العراقية الإيرانية**: بدت أواصر التعاون السوري الإيراني تبرز خاصة مع اندلاع الحرب الإيرانية العراقية، التي دُعمت من طرف الدول الغربية لضرب قوة إيران الصاعدة، أما سوريا فقد جاء موقفها منصفا لإيران على حساب العراق التي وقفت إلى جانبها أغلب الدول العربية ماعدا ليبيا والجزائر وسوريا.

ساند نظام الأسد الأب إيران على مستوى الخطاب والسياسات من خلال سده خط أنابيب تصدير البترول العراقي، وإغلاق الموانئ السورية في وجه تجارة العبور التي كان العراق في أمس الحاجة لها[2]، وقد شكلت هذه الحرب فرصة لسوريا لإسقاط نظام صدام وقيام نظام جديد يتحالف مع سوريا ويزيد من قوة التحالف السوري الإيراني.

[1] A.Noushira Van Etesian Raymond Hinnebush, Op, cit, p.94.

[2] خالد الفياض، " العلاقات السورية الإيرانية.. تكامل المصالح وتجاوز الخلافات"، مصر: مجلة السياسة الدولية، العدد 184، المجلد 43، 2008، ص 184.

- **الحرب اللبنانية الإسرائيلية 1982**: يعتبر الاجتياح الإسرائيلي للبنان عامل من أهم العوامل التي دعمت قيام التحالف، حيث ساهم في بروز الحلف بصورة أوضح ضمن المعادلات الإقليمية الجديدة بعد نجاح الثورة الإسلامية، وذلك لحاجة إيران للتغلغل في لبنان والوصول إلى الطائفة الشيعية اللبنانية في الجنوب، وتحقيق ذلك لم يكن ليتأتى لإيران لولا الدعم السوري الذي كان بحاجة إلى الدعم العسكري الإيراني.

بعد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان بدت سوريا و إيران أكثر اهتماما بالتأثير على التفاعلات السياسية اللبنانية[1]، غير أن الضعف السوري أمام تصاعد القوة الإيرانية خاصة بعد الانسحاب العسكري السوري من لبنان عام2005 وتقوي حزب الله في مواجهته لإسرائيل ساهم في زيادة الحضور الإيراني على حساب الحضور السوري.

يتضح من خلال ما سبق أن فترة ما قبل نهاية الحرب الباردة عرفت مرحلة الولادة الحقيقة للحلف السوري الإيراني حيث لعبت التصدعات التي عرفتها المنظومة الفرعية العربية دورا في دخول أطراف غير عربية ساحة التفاعلات الأمنية. أما إيران فلم تجد إلا سوريا الدولة الراديكالية المعارضة للوضع القائم الذي تسعى إيران إلى قلبه من خلال تبني سياسة خارجية توسعية تقوم على نشر مبادئ الثورة داخل المنظومة الخليجية أين تتوزع المجموعات الشيعية خاصة في العراق، ولعل العداء السوري للنظام البعثي العراقي وحالة التفكك العربي هي ما دفعت سوريا إلى التحالف مع إيران دون تخوف من أن يمسها المد الثوري الإيراني الذي توقفت حدوده عند العراق.

3./حرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة:

تعتبر حرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة من أهم الأحداث التي أثرت على طبيعة النظام العالمي والإقليمي، فقد بدت قدرة الولايات المتحدة أكبر على التحرك السريع في النظم الإقليمية التي تدخل في إطار إستراتيجيتها للهيمنة العالمية.

فرغم المعارضة السورية لسياسات الولايات المتحدة في الإقليم نجدها دخلت في التحالف الدولي تحت زعامة الأمم المتحدة ضد العراق، وهنا تطرح مجموعة من الأسئلة أهمها:

هل انضمام سوريا إلى قوات التحالف كان من أجل كسب رضاء دول الخليج خاصة السعودية؟ أم من أجل فك العزلة الغربية عليها لا سيما العزلة الأمريكية وبالتالي تقوية مركزها التفاوضي مع إسرائيل؟ أم من أجل الانتقام من النظام البعثي العراقي؟ أم هو عربون مسبق للتحالف مع إيران عدو صدام؟.

تبدو كل هذه الأسئلة جوهرية في تحليل العلاقات الإيرانية السورية بعد الحرب الباردة، فقد ساهمت المشاركة السورية مع قوات التحالف في التقديم لنوع من الانفراج على مستوى العلاقات السورية الخليجية خاصة مع العربية السعودية، إضافة إلى التمهيد للدخول في مفاوضات مع إسرائيل وهذا ماتجسد من خلال مفاوضات مدريد التي عارضتها إيران.

---

[1] A.Noushira Van Etesian Raymond Hinnebush, Op, cit, p.90.

4./ العلاقات الاقتصادية الإيرانية السورية:

مع نهاية الحرب الباردة بدأ التركيز الأمريكي على إفشال الحلف بكل الطرق ومنها محاولة فرض العقوبات الاقتصادية على الدولتين، غير أن كل تلك المحاولات باءت بالفشل وانتهت إلى توثيق الحلف أكثر مما سبق من خلال إنشاء لجنة عليا دائمة مكونة من رئيس مجلس النواب السوري ووزراء خارجية الدولتين، تجتمع اللجنة بانتظام لبحث القضايا التي تهم البلدين[1].

ساهمت كذلك العلاقات الاقتصادية بين سوريا وإيران في تقوية الحلف ومن أهم الاتفاقيات التجارية التي وُقعت بين البلدين اتفاقية وُقعت في مارس1996 ودخلت حيز التنفيذ في ابريل 2004، تقوم الاتفاقية على رفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين وإعطاء مبدأ الأفضلية للمنتجات المستوردة بينهما عن بقية الدول، إضافة إلى توقيع اتفاقية أخرى في مارس 2006 بشراكة فترويلا لبناء مصفاة في سوريا[2].

أما عن عائدات التعاون الاقتصادي بين البلدين ماليا فقد قُدر حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2006 بـ200مليون دولار مقابل 115 مليون دولار عام 2005، وارتفع حجم الاستثمارات الإيرانية في سوريا إلى ما يزيد عن مليار دولار، ويتوقع الإيرانيون أن يصل حجم استثماراتهم في سوريا مع نهاية 2008 إلى 105 مليار دولار، لكن المبادرات الاستثمارية تبقى أحادية الجانب حيث تصدر إيران ما قيمته 180 مليون دولار إلى سوريا وتستورد سوريا ما قيمته 20 مليون دولار، وتتمثل صادرات سوريا في القطن والصناعات النسيجية والزيتون ومحاصيل زراعية ومواد كيماوية، ومن أهم الصادرات الإيرانية إلى سوريا التجهيزات الصناعية والخدمات الفنية والهندسية، قطع الغيار للتجهيزات الصناعية، كما أن البروتوكول الموقع بينهما في عام 1982 لا يزال معمولا به حتى الآن وتقدم إيران لسوريا بموجب هذا البروتوكول ما يلي:

– مليون برميل من النفط مجانا.

– مليونان ونصف مليون طن سنويا من القمح بسعر مخفض بمقدار دولارين ونصف دولار ما يمثل دعما قويا للاقتصاد السوري، وقد أشارت عدة تقارير إلى دخول عشرات الآلاف من الإيرانيين السُياح إلى سوريا في شكل دوري سنويا، حيث يتوزع هؤلاء على المراكز السياحية الدينية الشيعية[3].

تبدو المعادلة الاقتصادية راجحة لصالح الاقتصاد السوري في إطار التعاون الاقتصادي بين البلدين على حساب المعادلة الأمنية التي استفادت إيران منها أكثر، فمجرد فحص الأرقام أعلاه يظهر المكاسب القليلة لكلا البلدين، فالتعاون بينهما غير متماثل فحاجات سوريا إلى الاستثمار الأجنبي المباشر تنحصر في القطاع السياحي الذي يحتاج إلى رؤوس

---

[1] Abid, p.110.
[2] Nimond Rafael & Bianca Gerstein, ***The Iran Syria alliance: The economic dimension***. <http://www.globalpolitician.com/25060-iran-syria>.

[3] خالد فياض، مرجع سبق ذكره، ص 185.

أموال كبيرة تعجز إيران عن توفيرها، أما إيران فحاجاتها الاقتصادية تقنية بالدرجة الأولى وهذا ما لا تستطيع سوريا أن تقدمه لها[1].

يتحدد الدور الإيراني في المنظومة العربية بما يعرف في أدبيات نظرية النظم الإقليمية بنظام التغلغل باعتبار إيران دولة خارجة عن المنظومة القومية العربية التي جعلت إيران عدوا قوميا وفقا لسياسة الشاه التوسعية، وبعد نجاح الثورة الإسلامية عدوا من حيث المبادئ المذهبية التي تبنتها ومنها نشر قيم الثورة، إضافة إلى احتذائها للحركات الراديكالية المعارضة في المنطقة.

غير أن التحولات المحورية في النظام العربي ساهمت في إعطاء إيران فرصة تاريخية للدخول للنظام وكان السبيل لذلك سوريا التي تتوافق مع إيران في توجهها السياسي الراديكالي رغم اختلافهما على مستوى بناء القيم فسوريا دولة **علمانية قومية** وإيران دولة **ثيوقراطية فارسية** فتحالفهما أعلى من شأن المكون المصلحي الذي لعب دورا أساسيا في تشكل الحلف على حساب المكون القيمي وذلك بهدف تحقيق التوازن الاستراتجي على المستوى الأمني مع إسرائيل والتعاون الاقتصادي نتيجة العقوبات المفروضة عليهما من طرف الولايات المتحدة.

مع ذلك يذهب بعض المراقبين إلا أن الحلف السوري الإيراني جعل سوريا في شبه عزلة عن المنظومة العربية فأثناء عقد القمة العربية بدمشق في مارس 2008 غاب عن القمة ستة من رؤساء الدول العربية المؤسسة (مصر، السعودية، لبنان، الأردن، العراق، اليمن)، مما يبين تراجع العلاقات السورية العربية وانسلاخ سوريا تدريجيا من المحور المركزي للمنظومة العربية.

أما إيران فقد استطاعت الاستفادة من تحالفها مع سوريا بخلق رابط مزدوج ما بين أهم فرعين إقليميين للنظام الشرق أوسطي وهما المنظومة العربية وذلك من خلال التحالف مع سوريا التي تعد قوة داعمة لإيران في المنظومة العربية والعراق في المنظومة الخليجية التي سيأتي البحث فيها لاحقا.

ورغم شدة التحالف إلا أن ذلك لم يمنع الحلف من التمتع بالمرونة، مما جعل لكلا الدولتين سياستها الخارجية المنفردة عن مصالح الدولة الأخرى، فمثلا دعمت سوريا الموقف العربي من الجزر الإماراتية ضد الاحتلال الإيراني لها، وانضمت إلى عملية السلام في مدريد وانخرطت دمشق في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لنحو عشرة أعوام خلال عقد التسعينات، بالإضافة إلى وقوفها ضد الاحتلال الإيراني للأراضي العراقية بعد عام 1982، وحضورها مؤتمر أنابوليس رغم الرفض الإيراني له، ومنعها قوى المعارضة لمؤتمر أنابوليس من حضور مؤتمر الرفض الذي دعت إليه إيران.

[1] Nimond Rafael & Bianca Gerstein,op.cit.,

أما بالنسبة إلى إيران فإنها لم تتوان في طلب السلاح من إسرائيل أثناء حربها مع العراق، بالرغم من الاعتراضات السورية، وحافظت على صلاتها بالعراق وبقيت متمسكة بالجزر الإماراتية[1].

وعليه نصل إلى أن توافق المصالح السياسية (العداء لإسرائيل وأمريكا)بالدرجة الأولى والتعاون الاقتصادي على ضآلته وأهميته في نفس الوقت بسبب العقوبات المسلطة على الدولتين من طرف الولايات المتحدة لم يدع مكان للحسابات الهوياتية(الاختلاف في القيم ما بين الدولتين)، مما يرجح كفة التحليل الواقعي الذي يعطي البيئة الفوضوية أهمية في ايلاء المصالح على حساب القيم، فالحلف يحمل الطابع البرغماتي الذي تعلق بحقائق إقليمية جغرافية وسياسية[2].

[1] عياد البطنيجي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

2 Kayhan Bargezar, ***Iran foreign policy to words Iraq and Syria.***
< http://www.esiweb.org/pdf/esi_turkey_tpq_id_100.pdf>,

المطلب الثاني: طبيعة محور حزب الله وإيران وحماس.

يعتبر دعم الحركات الراديكالية من أهم وسائل السياسة الخارجية الإيرانية لتحقيق أحد أهم الثوابت في توجهاتها الفكرية الثورية، فقد أكدت المادة (3) من الدستور على تكفل إيران بدعم المستضعفين كهدف من أهداف الجمهورية الإسلامية، وأشارت المادة (154) إلى التزام إيران بحماية الكفاح الشرعي للمستضعفين ضد قوى الاستكبار العالمي.

ساعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية على تصعيد المد الإسلامي في النظام الشرق أوسطي حيث بدت الثورة كأكاديمية نظرية لإنتاج مفاهيم (**الشهادة ولقاء الله و نصرة الإسلام**)، وقد استخدمت إيران المؤتمرات العالمية لأئمة الجمعة وأسابيع الوحدة الإسلامية والاحتفالات السنوية بيوم القدس ومؤسستي الشهيد والمستضعفين ومنظمة العلماء المجاهدين كآليات لتعبئة رجال الدين وكتاب ومفكرين وقياديين إسلاميين من كافة أنحاء العالم الإسلامي لتلقينهم فكريا بما يتفق مع أفكار الثورة الإسلامية ومصالح الجمهورية[1].

غير أن الالتزامات الفكرية التي ترجمت دستوريا وضعت إيران أمام مأزق الخيار بين الالتزامات الإيديولوجية لإيران كثورة والالتزامات الدولية لإيران كدولة، فالتوجهات الإيرانية ينظر لها من ثلاث منظورات:

☒ **المنظور العالمي**: حيث تسود أفكار وقيم المجتمع الدولي الغربي، باعتبار قيم هذا المجتمع هي قيم الأقوى، ويبرز تحليل الواقعيين الجدد الذين يعتبرون قيم المنظومة المجتمعية الدولية هي قيم الدول الأقوى ماديا، وعليه يتوقع أن يكون سلوك أي صانع قرار سلوك عقلاني يعطي أهمية للمصالح القومية للدولة بغض النظر عن القيم المعنوية أو الالتزامات الأخلاقية التي قد تتعارض مع منطق وقيم القوي، فالقيم إذن تابعة للمصالح وليس العكس.

☒ **المنظور الإقليمي**: تقع إيران ضمن منظومة إقليمية تنتمي أغلب دولها إلى منظومة القيم الإسلامية المنقسمة ما بين أغلبية سنية وأقلية شيعية، وتنتمي إيران إلى الأقلية الشيعية الإثني عشر، التي تتميز بالفكر السياسي الراديكالي، إضافة إلى تموقع منظومة القيم الفكرية الإسلامية الراديكالية في المستويات الغير رسمية الممثلة في الحركات الإسلامية المعارضة للنظم السياسية.

☒ **المنظور الدولاتي**: تسعى إيران إلى إظهار تواجدها على المستويين السابقين بصورة الدولة الثيوقراطية التي تسعى إلى إحياء القيم الإسلامية من خلال إبراز الرؤية الإسلامية للقضايا الإقليمية والعالمية، وعليه فدعمها للحركات الإسلامية الراديكالية نابع من القيم التي تتبناها بمشاركة الحركات الإسلامية الراديكالية لتقديم صياغة قيمية جديدة للنظام الشرق أوسطي تنظر للآخر نظرة صراعية وينظر لها الآخر نظرة التطرف خاصة بعد أحداث 9/11 والتي أعطت صدى لأطروحة هنتغنتون الحضارية.

[1] وليد عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 72، 73.

وعليه فأي حل لأي صراع قائم في الشرق الأوسط هو **حل صفري** بمصطلحات نظرية اللعبة في العلاقات الدولية، أين سيكون في الأخير رابح واحد وآخر خاسر، عكس اللعبة الايجابية التي تتوقع الربح لكلا الطرفين من خلال عملية الاعتماد المتبادل والتكامل.

فإسرائيل وأمريكا حسب المنطق القيمي السابق هم أعداء لإيران ولقيم الإسلام ويدخلون تحت مفهوم **"قوى الاستكبار"** والوسيلة التي يمكن القضاء بها على هذا العدو هي الوسيلة العسكرية، وبناء القوة العسكرية الذاتية ومنها النووية التي تعتبر رد فعل عن تمازج تذاتاني ما بين القيم الهوياتية والواقع البنيوي المادي الذي يصور القوي بأنه القوي عسكريا واقتصاديا (ماديا) وبالتالي الوسائل العسكرية أكثر نجاعة في تحقيق الأهداف وليست العمليات التفاوضية التي تقوم على مبدأ المساومة والتنازل أين القوي يساوم والضعيف يتنازل.

استطاعت إيران فعلا بناء محور إيديولوجي كقوة فاعلة تعمل من أجل تغيير الشرق الأوسط تجمع ما بين أهم حركتي مقاومة في الشرق الأوسط **حزب الله** كممثل للمذهب الشيعي و**حماس** كممثل للمذهب السني، وبذلك تخطت الحاجز المذهبي الذي يصور العداء ما بين السنة والشيعة لتعطي صورة قد تكون مكتملة الزوايا أو ناقصة عن دور قيادي يجمع الشتات الإسلامي على أسس إيديولوجية في مواجهة عدو واحد وهو إسرائيل الذي تدعمه الولايات المتحدة ممثلة القيم الغربية العالمية السائدة، لذلك كثيرا ما نجد الساسة الإيرانيين يصورون الصراع في الشرق الأوسط على أنه صراع حضاري بين الكفر والإسلام ودليل ذلك تصريحات أحمدي نجاد:

" الصراع في الشرق الأوسط سيكون مكان الحرب النهائية مابين المسلمين والغرب"[1].

وتعتبر سوريا من أهم الروابط التي مكنت إيران من الوصول إلى لبنان ثم إلى فلسطين على اعتبار أن قضية الصراع العربي الإسرائيلي كانت مبنية على أسس فكرية قومية متبناة من طرف دول القطاع المركزي العربي ليتحول بعدها إلى صراع ما بين الإسلام واليهودية أي صراع مبني على أسس دينية[2]، ويتحول الدور المركزي إلى الفواعل الغير رسمية.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل استطاعت إيران فعلا الجمع مابين القيم والمصالح في توليفة أعطتها دور رئيسي في النظام الشرق الأوسطي؟ أم أنّ دعمها لحماس وحزب الله في مواجهتهما لإسرائيل هو مجرد تحالف برغماتي يقوم على هدف تطويق إسرائيل وإضعافها لأن أي ضعف لها هو زيادة مباشرة للقوة الإيرانية في النظام الشرق الأوسطي باعتبار إسرائيل **مهيمن إقليمي منبوذ** وإيران تبحث عن **مهيمن إقليمي حميد** يستثمر التعاطف الشعبي الإسلامي من خلال استغلال انتصارات حزب الله وحماس كقوة مضافة؟. يظهر من خلال السؤالين افتراضين، الأول يدور حول مفهوم **القوة الناعمة** و الثاني يقوم على مفهوم **القوة الصلبة**.

---

[1] David Menashri, op.cit, p.160.
[2] Yaakov Amidror," the Hezbollah Syria –Iran triangle", ***Middle East Review of International Affaires***, Vol 11, No. 1 (March 2007), p.1.

1/محور إيران وحزب الله: البعد التاريخي والسياسي.

يُرجع الكثير من الباحثين الدور الإيراني إلى فترة ما قبل الثورة الإسلامية وذلك بعد وصول موسى الصدر إلى منصب رئيس المجلس الأعلى للشيعة وتأسيسه عام 1973 حركة المحرومين التي جسدت الذراع العسكري لحركة أمل عام 1975[1].

فقد مثلت الأقلية الشيعية في لبنان والتي قُدر تعدادها بنسبة 40% قاعدة بشرية لإيران لنشر أفكار الثورة الإسلامية داخل المنظومة الفرعية العربية، وذلك بإنشاء حركات منظمة في شكل حزبي لمواجهة إسرائيل، من أهمها حزب الله حيث لعبت شخصية **علي أكبر محتشمي** (السفير الإيراني السابق في دمشق) دورا رئيسيا في تأسيسه، بالإضافة إلى دور الحرس الثوري والنخبة الدينية اللبنانية التي تكونت في إيران كالسيد **موسى الصدر** و**حسن نصر الله** حيث شكلت كل من الشخصيتين القيادة المركزية لهذه التنظيمات التي تدين بالولاء للمرجعية العليا الشيعية في إيران الممثلة في آية الله الخميني وبعده آية الله خامنئي، والتي استطاعت استخدام الأفكار الشيعية التي تصور إيران كمنقذ للأقلية الشيعية التي كانت تعيش في أدنى المستويات وفي ظروف اضطهادية، لذلك بدت الثورة الإسلامية كصراع ما بين الطبقات المحرومة والمستكبرة وبث بذلك إيران أفكار روح الاستشهاد لتحقيق هدف الانتصار واثبات الذات لأهداف سياسية بالدرجة الأولى[2].

غير أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 أعطى دفعا قويا للتحالف السوري الإيراني لكي يتخذ خطوة دفاعية أمام الهجوم الإسرائيلي وذلك من خلال تأسيس تنظيم بديل عن حركة أمل التي تبنت العمل السياسي وظهرت فيها انشقاقات في الحركة بزعامة حسين موسوي الذي باشر العمليات الأولى لتأسيس حزب الله بإنشاء معسكرات تدريب في مزارع البقاع بالجنوب اللبناني التي دُعمت عسكريا من طرف إيران وذلك بإرسال 300 عنصر عام 1982 تمركزوا في بعلبك.

وقد استطاعت إيران وسوريا توجيه حزب الله وفق مصالحهما من خلال إقناع قادته بالهجوم الشامل بالتعاون مع سوريا ضد العماد ميشيل عون في بيروت الشرقية في سبتمبر1989[3]. ومن أهم العوامل التي ساهمت في نجاح التغلغل الإيراني في المنظومة العربية عبر محورها المرتبط بالجنوب اللبناني:

- خروج إيران بصورة القوة التي ستدافع عن الجماهير المحرومة واستحضار صورة الثورة الإسلامية في انتصارها على القوى الظالمة.
- تشجيع فكرة الاستشهاد وتقديم المساعدات المادية لعائلاتهم ففي أحد تصريحات محسن رفيق رئيس الحرس الثوري قال:

---

[1] *Les relations entre Iran et Liban une perspective historique, sptember 2006.*
< http://www.cerems-travail.fr/compteur_upload.php?rubrique_id=206&fichier_upload_id=751>.
[2] A.Noushira Van Etesian Raymond Hinnebush, op. cit, p.123.
[3] وليد عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 82، 84.

" نحن فاخرون بالقيم التي زرعناها في الشيعة اللبنانيين، ولو أن الولايات المتحدة تدخلت في لبنان ستجد نفس المصير الذي وجدته في الفيتنام".

وقد أضفت علاقة حزب الله بإيران نزعة راديكالية على شيعة لبنان مما أضعف حركة أمل المعتدلة نسبيا، وساهم في البروز السياسي للشيعة وعزز الانقسام المذهبي على حساب التوافق، وخلق أزمة أمنيـــة داخلية *Intra security (dilemma)* نتجت عن ضعف السلطة المركزية اللبنانية وتقوي حزب الله خاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب عام 2000 والانسحاب السوري عام 2005.

أعطى كل ذلك الحزب دورا محوريا في المعادلة العسكرية في المنطقة لقوة جيشه ومعداته والتي قلصت من قوة ردع الجيش الإسرائيلي، وعلى مستوى المعادلة السياسية من خلال تمثيل الحزب في الحكومة اللبنانية، وفي معادلة أكبر وهي الصراع الجديد مع إسرائيل مما أدى إلى محاصرتها من خلال زرع نموذج ثوري إسلامي على حدودها استطاع أن يحقق العديد من الأهداف الإستراتيجية التي ساهمت في زيادة القوة الإيرانية ماديا من خلال إضعاف إسرائيل وكشف قدراتها الدفاعية في حروبها مع حزب الله.

فقد كشفت الحرب اللبنانية الإسرائيلية عام 2006 لإسرائيل أن السلاح الأمريكي غير قادر على ردع القدرة التدميرية لصواريخ حزب الله فما بالها بالقدرة الصاروخية لإيران الأبعد في المدى حيث هدد خاتمي عضو هيئة الرئاسة في مجلس الخبراء الإيراني، بأن إيران قادرة على قصف تل أبيب بصواريخ شهاب 3 بمداها الذي يتراوح بين 1800 و2000 كم إذا ما هاجمتها إسرائيل والولايات المتحدة[1]، إضافة إلى تعطيل عملية السلام باعتبار حزب الله وسوريا من أهم أطراف عملية السلام، أما القوة المعنوية فقد حصلت عليها من خلال انتصارات الحزب في حروبه مع إسرائيل ومنها حرب صيف 2006 التي زادت من شعبية زعيم الحزب حسن نصر الله الذي وجه رسالة مباشرة بعد انتهاء الحرب إلى المرجع الروحي للحزب (المرشد الأعلى للثورة الإسلامية)على الدعم الذي قدمه ماديا ومعنويا[2]. ويحضر هنا قول هنري كيسنجر في صحيفة الواشنطن بوست والذي قال فيه:

" لقد كان تركز انتباه العالم على القتال في لبنان وقطاع غزة لكن السياق يفضي حتما إلى إيران".

فحسب القراءات الأمريكية للحرب فإن إيران هي التي خططت لخطف الجنديين الإسرائيليين، وذلك بهدف تحقيق الأهداف الآتية:

- صرف نظر المجتمع الدولي عن تطورات الملف النووي الإيراني، قبيل انعقاد اجتماع الدول الثماني للتباحث في بطرسبرغ خاصة بعد رفض علي لاريجاني مشروع الدول الخمس في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا، كما عجزت إيران على الرد على تساؤلات الدول الثماني.

---

[1] نيفين مسعد، "التداعيات الإقليمية،إيران"، لبنان: مجلة المستقبل العربي ، العدد 332، أكتوبر 2006.ص 68.

[2] David Menashri, op.cit, p.160.

- إحراج الأنظمة العربية بوضع إيران في الصف الأمامي الداعم لحركات المقاومة الإسلامية، وإضفاء الصبغة الإسلامية على الصراع مع إسرائيل بدل الصبغة القومية التي بدت متواطئة مع إسرائيل لكسر الحركة السياسية الإسلامية المعارضة في النظام الشرق أوسطي[1].

2./محور إيران وحماس: يتحدد الدور الإيراني اتجاه القضية الفلسطينية نسبة إلى موقف المؤسسة الدينية الإيرانية من الحركة الصهيونية من قبل نجاح الثورة الإسلامية، ولقد ألقى كتاب علي أكبر ولايتي الضوء على جانب من هذا الموقف في كتابه "**إيران وفلسطين** 1897-1937"، حيث برز فيه وقوف رجال الدين الإيرانيين ضد عمليات بيع الأراضي الفلسطينية لليهود، كما سجل إرسال متطوعين للجهاد في حرب 1948ومعارضتهم تقسيم فلسطين[2].

برزت رؤية الخميني الحضارية للقضية الفلسطينية كصراع مصيري لابد أن ينتهي بتدمير طرف للآخر، ورُفع مستوى التحدي من المستوى الفكري إلى المستوى الواقعي المعارض الذي يعتبر إسرائيل أداة لتنفيذ المخططات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تبنت إسرائيل بعد 1948، واتساقا مع منطقه الديني اعتبر الخميني الموقف الإيراني الداعم للقضية الفلسطينية نابع من التزام تاريخي وعقائدي، واستطاعت إيران ترجمت خطاباتها الفكرية إلى ثوابت في السياسة الخارجية بعد الثورة الإسلامية.

أثرت المعادلة الصفرية (-1. +1) للرؤية الإيرانية على موقفها من التسوية والتي برزت مع نهاية الحرب الباردة، وانعكس ذلك على علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية حيث ساد الفتور بعد علاقة التحالف التي كانت تربطهما، ومن أسباب ذلك الفتور ما سُرب عن تدريب المنظمة الفلسطينية لعناصر من منظمة مجاهدي خلق المعارضة للنظام الإيراني. أضف إلى ذلك موقفها من الحرب العراقية الإيرانية حيث كان أقرب إلى الموقف العربي العام منه إلى الموقف السوري المناصر لإيران، كما طالب الخميني من المنظمة إعلان إسلامية المقاومة الفلسطينية غير أن ياسر عرفات رفض على اعتبار أن المقاومة الفلسطينية يشارك فيها المسلمون والمسيحيون على سواء[3].

بعد اتخاذ منظمة التحرير الفلسطينية توجها ظهر أنه أقرب إلى التوجه القومي العربي منه إلى التوجه الإسلامي الراديكالي الإيراني اتجهت إيران إلى رفض مختلف جهود التسوية اعتبارا من قراري 242 و338 وانتهاءا باتفاقيات أوسلو، كما عملت على عرقلة مسار السلام من خلال الدعم المالي لحزب الله لزعزعة الأوضاع في الجنوب.

وجاء هذا التغير في ظل التحولات العالمية التي أسست لبداية نظام دولي جديد سعت الولايات المتحدة إلى وضع أسسه ومنها ترسيخ وجود إسرائيل في الشرق الأوسط من خلال محاولة خلق السلام مع الدول المحورية في المنظومة العربية، لذلك تم عقد مؤتمر في طهران في أكتوبر1991والذي تزامن مع عقد مؤتمر مدريد وضم المؤتمر أهم الوجوه الفلسطينية والإيرانية، ومن أهم قراراته سحب الشرعية من منظمة التحرير الفلسطينية بعد قبولها التفاوض مع إسرائيل، وضرورة تحويل الدعم إلى التنظيمات الإسلامية الجديدة التي تقوم على النهج الإسلامي الراديكالي فكانت حركتا

---

[1] نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص 66.
[2] نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سبق ذكره، ص 37.
[3] وليد عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 85.

الجهاد الإسلامي وحماس أكبر مستفيد من المؤتمر، خاصة بعد عقد اتفاقيات أوسلو عام1994 التي أظهـرت تراجـع القومية العربية في ظل ترسيخ إسرائيل لوجودها في الشرق الأوسط.

كما أن دور إيران في اجتذاب حركات المقاومة الإسلامية مكنها من تحويل مفهوم الصراع العربي الإسرائيلي إلى نطاق أوسع منه وهو الصراع الإسلامي اليهودي وما كان على سوريا إلا الدخول ضمن هذا التيار وإن لم تتفق معه إيديولوجيا لكنه اتفق مع مصالحها السياسية[1].

والنتيجة أن الانشقاقات التي ظهرت في منظمة التحرير ما بين التيار الداعي للتفاوض وما بين تيار المقاومة الإسلامية وجدت فيها إيران فرصتها للدخول لجانب الطرف الجهادي ودعمت منظمة الجهاد الإسلامي في بدايات التـسعينات غير أن مراقبة تطورات الوضع وتقوي نفوذ حماس ونشاطها الميداني جعل إيران تحول دعمها لحركـة حمـاس الـتي استطاعت من خلال الدعم المالي الإيراني رفع حجم القوة التنفيذية على الأرض من 5500 مجند إلى 12 ألف مجنـد يضمون الشباب المتطوع في صفوف الحركة والشباب العاطل عن العمل الذي يتحصل على رواتب شهرية مما تقدمـه إيران من أموال[2]، وهذا ما أكده المسؤولون الإيرانيون ففي أحد تصريحات علي أكبر ولايتي عام 1991:

" كل أصدقائنا وأعدائنا يعلمون جيدا أن إيران تمول حماس وحزب الله في صراعهم ضد إسرائيل"[3].

وقد استطاعت إسرائيل استغلال أحداث 9/11 للربط بين موجة الإرهاب العالمي العابر للحدود ونشاط حزب الله وحماس باعتبارهما منظمتين إرهابيتين وفق التوصيف الغربي والإسرائيلي، والهدف من وراء ذلك زيادة عزلة إيران من خلال ضرب قيمها التي استطاعت تحويلها إلى سياسات واقعية والتقليص من استفادتها من نجاحات الحركات الراديكالية في الشرق الأوسط لدعم نفوذها الإقليمي، وزيادة شرعية ثورتها وقابلية تصديرها كنموذج من خلال الحركات الجهادية[4].

---

[1] A.Noushira Van Etesian Raymond Hinnebush, op. cit., p.188.

[2] عادل سليمان، ***الأبعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية***، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3] David Menashri, op. cit., p.160.

[4] مصطفى علوي سيف،" الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط،التحرك نحو المجهول"، مصر : السياسة الدولية،العدد 151،المجلد38 ، يناير 2003 ،ص26 .

المبحث الثالث: الأهمية الإستراتجية للدور الإيراني في المنظومة الخليجية العربية.

المشهد البارز في دراسة الدور الاستراتجي الإيراني في المنظومة الخليجية العربية يظهر من خلال سعي إيران لاستثمار التوزيع الشيعي ورفع ورقة الطائفية التي تهدد الاستقرار الإقليمي لدول الخليج العربي.

إضافة إلى سعيها لضرب طبيعة التوازن العسكري القائم من خلال السعي لامتلاك التكنولوجيا النووية التي قد تستخدم لتطوير سلاح نووي، هو موجه في حقيقة الأمر ضد أمريكا باعتبارها تهدد الأمن القومي الإيراني أكثر من دول الخليج العربي.

لذلك سيتم اعتماد العديد من المستويات الأمنية لتحليل طبيعة الدور الإيراني في المنظومة الخليجية، وستظهر المقاربة الأمنية الجديدة التي تقوم على طرح مفهوم الأمن المجتمعي الذي يقوم على مفهوم الهوية التي تنقسم إلى نوعين ظهرا جليا في الخريطة الاثنية للمنظومة الخليجية وهما: مفهوم الهوية الاستبعادية ومفهوم الهوية التواصلية.

المفهوم الاستبعادي الذي يعني الاختلاف عن الآخر بهدف الابتعاد عنه، وهو يمثل نوع من الهوية الاستبدادية التي تُعنى بتكريس مفهوم التفوق سواء أكان عرقيا أم دينيا، وتكون أداة للكراهية لا للتواصل وهذا ما شهدته الطوائف العراقية بعد الاحتلال الأمريكي وما عملت إيران على ترسيخه بهدف ضمان التفوق الشيعي السياسي.

أما المفهوم الآخر فهو مفهوم **الهوية التواصلية** والذي ظهر من خلال السعي الإيراني لخلق التواصل بين الفئات الشيعية مع بعضها البعض على مستوى كافة الدول الخليجية العربية، ما طرح تهديدا للأمن الاجتماعي ونوعا من الانسلاخ ما بين مفهومي المواطنة المحصورة بالحدود الوطنية للدولة التي تنتمي إليها فئة شيعية معينة وبين الهوية المتعدية للحدود الوطنية والموالية للمرجعية الشيعية العليا في إيران[1].

[1] رشيد عمارة ياس الزيدي، "أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال"، لبنان: مجلة العلوم السياسية العربية، العدد 14، ربيع 2007، ص13.

المطلب الأول: الأقليات الشيعية في الخليج العربي : توزيع جيواستراتجي.

تمثل دول الخليج العربي أحد أهم أبعاد الجوار الجغرافي لإيران، مما يجعل المنظومة الخليجية مركز اهتمام صانع القرار الإيراني، ومنطلق لحدود الأمن القومي الإيراني في إطار سياستها الإقليمية التوسعية، تعتبر الحدود الغربية لإيران مع دول الخليج العربية ذات أهمية خاصة، فإيران دولة شبه مغلقة تحاصرها اليابسة من الشمال والشرق والغرب، حيث تعتمد في اتصالها بالخارج على إطلالتها البحرية الخليجية التي يبلغ طولها 3200 كم مقارنة مع السعودية 2500كم وعمان 2100كم واليمن 1900 كم والإمارات 1450 كم، ويعد الخليج المعبر الرئيسي لنفط إيران، وبالتالي المصدر الرئيسي لعملتها الخارجية، حيث جاء في العديد من تصريحات المسئولين الإيرانيين:

" إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعجمان هي حدودنا الإستراتجية الأكثر أهمية،إن هذه المنطقة حيوية بالنسبة إلينا...لا يمكن أن نكون لا مبالين حيالها".

ونظرا للأهمية الإستراتجية للمنظومة الخليجية بالنسبة لإيران يعبر الإيرانيون عن حساسيتهم من التواجد الأمريكي المكثف في الإقليم من خلال تأكيد ضرورة إخلاء الخليج من التواجد الأجنبي، بعد بروز العديد من التناقضات بين المصالح الأمريكية والإيرانية منذ قيام الثورة الإسلامية[1]، لذلك حاولت القيادة الإيرانية استغلال خريطة التوزيع الشيعي الإستراتجية في الخليج للتأثير على المصالح الأمريكية حيث بدت تلك الخريطة أقرب لتحقيق المصالح الإيرانية خاصة بعد الحرب الأمريكية على العراق، وسيظهر ذلك من خلال العنصر التالي.

1./ الموقع الاستراتجي للأقليات الشيعية في المنظومة الخليجية:

منذ نجاح الثورة الإسلامية واستقرار النظام الإسلامي في إيران سادت علاقات متوترة ما بين إيران وبقية دول الخليج العربي، واتسمت البيئة الأمنية بسيادة نسيج العداوة الكامن في تصورات الفاعلين الرئيسين المبني على أساس قومي (العرب/الفرس) وعلى أساس ديني (شيعة/سنة)، وقد لعب النسيج العدائي الديني دورا محوريا بعد نجاح الثورة الإسلامية وتخوف دول الخليج العربية من سعي إيران لنشر مبادئ ثورتها باستغلال الأقليات الشيعية الموزعة بنسب مختلفة في الدول الخليجية.

حيث تشير خريطة توزيع الشيعة في العالم إلى أن ثمة اتصال جغرافي مركزه إيران، ويضم المساحة من جنوب آسيا(الهند،باكستان) إلى الشرق مرورا بأفغانستان ثم الخليج في الغرب وأذربيجان من الشمال، وقد ساهم هذا الاتصال الجغرافي بالإضافة إلى عوامل الارتباط الديني بالسياسي في الفكر الشيعي في بلورة ما يمكن اعتباره واقع **جيواستراتجي** لا يمكن إغفاله في ظل التحولات التي رافقت الغزو الأمريكي للعراق[2].

رغم عدم وجود إحصاءات دقيقة عن الطائفة الشيعية إلى أن معظم التقديرات تشير إلى وجود ما يقرب من 140 مليون شيعي في العالم حيث يشكلون الأغلبية في إيران بنسبة 90 % من السكان، بينما ينتشر 30 مليون منهم في

---

[1] نيفين عبد المسعد، ***صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية***، مرجع سيق ذكره ، ص 18.

[2] عمر الحسن، ***مخاطر التشيع في العالم العربي.*** <www.amal-islami.net/news-download-1030-0.htm>.

المنظومة العربية موزعين على تجمعات رئيسية في العراق بنسبة60% و40% في لبنان، ومابين 60 إلى70 % في البحرين و10% في السعودية، ويتموقع السكان الشيعيون في مناطق تزخر بالموارد الطبيعية الطاقوية (55% من البترول يتواجد داخل الأقاليم التي تعيش بها الفئات الشيعية ذات الأغلبية).

تواترت الآراء والتحليلات أن الوضع الإقليمي لما بعد الغزو العراقي كان لصالح إيران التي بدت تبحث عن محور شيعي في النظام الشرق أوسطي ينطلق من إيران إلى جنوب العراق إلى سوريا ولبنان، إضافة إلى ربطه مع الشيعة الموزعين في الخليج، ولم يكن العامل الشيعي ذو أهمية في دعم الدور الإقليمي الإيراني قبل الثورة الإسلامية نتيجة سببين:

الأول: الطبيعة العلمانية لنظام الشاه غير أن ذلك لم يمنع دعمه لحركة الإمام مقتدى الصدر الشيعية في لبنان ودعم حزب الدعوة في العراق.

الثاني: السياسة القمعية للأنظمة العربية اتجاه الشيعة خاصة في العراق من طرف نظام صدام حسين[1].

إلا أن أغلب المجتمعات الخليجية شهدت صعودا اجتماعيا وسياسيا للفئات الشيعية في الفترات اللاحقة لنجاح الثورة ففي كتابه *(The shia revival:how conflict within Islam will shape the future)* أكد فالي ناصر *Vali Nasr* على أنه منذ اندلاع الثورة الإسلامية إلى أحداث 9/11 وما تبعها من نتائج على المنظومة الفرعية الخليجية كانت هناك عدة فرص للأقليات الشيعية في بعض دول الخليج لتتعرف على حقوقها وتنظمها في شكل حركات اجتماعية مدنية ارتبطت بطريقة أو بأخرى بطموح إيران الإقليمي.

بعدها جاء الغزو الأمريكي عام 2003 ليدفع شيعة العراق ليس للظهور كقوة مسيطرة في العراق نتيجة كونهم يمثلون الأغلبية بل كقوة شيعية عربية ما يعني إنذارا مسبقا لكافة الدول العربية الخليجية، خاصة وأن إدراك ذلك التهديد يقوم على إشكالية أساسية وهي أن شيعة إيران يدركون أن حدود قوتهم ونفوذهم تنتهي مع الحدود الجغرافية الإيرانية أما الأقليات الشيعية في بقية الدول الخليجية لديها القدرة على تخطي حدودها الجغرافية كقوة صاعدة، ما يطرح خطر **ازدواجية الهوية** بالنسبة للفئات الشيعية وانقسامهم ما بين هوية دولهم التي ينتمون إليها وهويتهم الدينية التي تعود إلى المرجعية الدينية العليا للشيعة في إيران[2].

وفي هذا الصدد أطلق ملك الأردن عبد الله بن حسين مفهوم **الهلال الشيعي** الذي يترجم تخوفات حقيقية من تصاعد المد الشيعي السياسي والذي قد ينتهي إلى:

1 – تحالف ما بين الشيعة وإيران يؤدي إلى تغيير الموازين في النظام الخليجي خاصة على مستوى مؤسسات الحكم.

2- التحالف سيأخذ مكانه مع التنظيمات الشيعية الراديكالية التي برزت بالخصوص في العراق.

---

[1] Kayhan Barzegar, ***The Shia factor.***
< > p.78.http://www.heartland.it/_lib/_docs/2008_01_the_pakistani_boomerang.pdf

[2] Mohamed sailghalm,"The Shia revival: A Threat or an opportunity". New York, ***Journal of International Affaires***, (Spring /Summer 2007), Vol. 60.No. 2.p.202.

3- إمكانية مناهضة المحور الشيعي للوجود الأمريكي في الخليج خاصة وأن الأقليات الشيعية تتوزع في الأراضي التي يتواجد بها أكبر عدد من القوات الأمريكية والاحتياطات البترولية[1].

2./ دور إيران في دعم التنظيمات الشيعية السياسية في المنظومة الخليجية.

يعتبر دعم الحركات الشيعية في المنظومة الخليجية جزء لا يتجزأ من الإستراتجية الإيرانية التي تهدف إلى خلق تفاعلات أمنية جديدة تخدم طموحها الإقليمي، حيث عمدت إيران إلى تحريك التنظيمات الشيعية في دول الخليج العربي بما يدعم استقرار الحكم في طهران واكتساب ورقة ضغط ضد حكومات تلك البلدان.

فمنذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عمدت إيران إلى تعبئة إعلامية واسعة للشيعة في الدول الخليجية العربية للتمرد على أوضاعهم الاجتماعية والسياسية خاصة وأن البحرين والعراق يضمان أغلبية شيعية بين سكانهما ماعدا الكويت والإمارات والسعودية، ونتيجة ذلك حدوث توترات في بعض الدول الخليجية العربية بسبب تواجد أقليات شيعية فيها كالبحرين والسعودية[2].

أ.**البحرين:** ساهم الواقع الديمغرافي في البحرين في بلورة الاضطرابات السياسية والاجتماعية مابين السنة والشيعة عموما وما بين الشيعة والنظام الحاكم السني خصوصا، وذلك لكون البحرين ذات أغلبية شيعية، ويشغل الشيعة 18% من الوظائف الحكومية العامة فيها، وما يقرب نسبة2% من تشكيلات الشرطة والجيش.

بلغت التوترات الشيعية ذروتها عام 1981 وذلك عندما قامت حركة راديكالية شيعية اتخذت إيران مقرا لها تحت مسمى الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين بمحاولة انقلابية ضد النظام القائم بهدف إقامة نظام تنتمي إطاراته للأغلبية الشيعية، وذلك بعد تصفية الأسرة الحاكمة وأعضاء مجلس الوزراء[3].

كما كانت هناك مطالبات تاريخية إيرانية بحقها في الأراضي البحرينية، فعندما وقعت السعودية اتفاقية حدودية مع البحرين عام 1985عارضتها إيران وهددت بالانسحاب من أي منظمة دولية تضم البحرين وأعلن آية الله صادق روحاني رفض إيران الاعتراف بالبحرين[4].

ب.**السعودية:** من أبرز الأحداث التي أظهرت البعد الشيعي السياسي في السعودية ذلك الانفجار العنيف ما بين الحجاج الإيرانيين والموالين للخميني من جهة ورجال الدين السعوديين من جهة أخرى في موسم حج 1987 والذي انتهى بمطالبة الخميني بتحويل إدارة الحرم الشريف إلى إدارة تشرف عليها كافة الدول الإسلامية، غير أن ذلك لم يلقى قبولا عند كافة الدول الإسلامية.

---

[1] Kayhan Barzegar, op. cit., p.82.

[2] وليد عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[3] عمر الحسن، مرجع سبق ذكره.

[4] نيفين عبد المسعد، مرجع سيق ذكره ، ص 23.

يشير السياق التاريخي لشيعة السعودية إلى أن المسألة الشيعية قد تركزت في مجملها على شيعة المنطقة الشرقية، ولاسيما أن هذه المنطقة تحتوي على أكبر مخزون نفطي في العالم المقدر بنسبة 25% من إجمالي الاحتياطي العالمي لذلك تركزت مطالب الفئات الشيعية لهذه المنطقة حول تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتشير الكثير من الدراسات إلى أن شيعة المنطقة الشرقية يمتلكون التواصل والارتباط الوثيق بمناطق الوجود الشيعي الكثيف في المناطق المجاورة من العراق وإيران والبحرين والكويت[1].

3./الترتيبات الإقليمية الأمنية الجديدة: تحليل مدركات التهديد: المأزق الأمني الدولاتي والمجتمعي.

نتج عن التحولات التي عرفتها المنظومة الإقليمية الخليجية، نظام أمني جديد يرتكز على الأبعاد المادية الهوياتية للأمن وارتكزت هذه التحولات على عوامل ساهمت في تزايد حجم الدور الإيراني الذي جاء نتيجة مصادر طبيعية للقوة خاصة ما يخص القوة الثقافية والموقع الجيواستراتجي ومن أهم تلك العوامل:

- **التغير في الطبيعة الأمنية للمنظومة الخليجية:**

تميزت المنظومة الخليجية منذ الاحتلال الأمريكي للعراق بحضور عسكري كبير للقوات الأمريكية، مما ساهم في وجود ترتيب توازني للقوى غير محلي، لم يقم على رؤية أمنية مشتركة للدول الداخلة في المجموعة الخليجية، فالولايات المتحدة تلعب دور المساوم (*Bargainer*) الذي يعمل على رجحان القوة إلى طرف دون آخر، ما نتج عنه أزمة أمنية دولاتية حيث عرفت المنظومة الخليجية أعلى مستويات الإنفاق العسكري[2].

ساهم الوجود الخارجي ضمن التفاعلات الأمنية في تكوّن تصورات خاطئة عن مدركات التهديد، والنتيجة كانت سياسات خاطئة منها دعم الدول الخليجية لحرب العراق ضد إيران والتي انتهت بهجوم جيش صدام حسين على الكويت، أما الخطأ الاستراتجي الثاني هو زوال العراق من القطاع المحوري أو ما يعرف بمثلث السيطرة الذي انتهى إلى دخول العراق بعد الاحتلال في فوضى داخلية وأزمات أمنية بين الطوائف الدينية، وتراجع النفوذ السعودي نتيجة تراجع في العلاقات الأمريكية السعودية بعد 9/11 ، بالإضافة إلى عدم استخدام العربية السعودية كقوة إقليمية لقوتها الدينية باعتبارها مركز القيادة الإسلامية للأغلبية السنية، أسهم ذلك في بروز إيران التي من خلال علاقاتها العدائية مع الولايات المتحدة عملت على التواجد في أهم بؤر التوتر في المنظومة الخليجية من خلال دعم التيار الشيعي السياسي في العراق مما جعلها أكثر تواجدا في العراق وفهما للديناميات الأمنية التي يمكنها أن تساوم الولايات المتحدة بها.

---

[1] عمر الحسن، مرجع سبق ذكره.

[2] Kayhan Barzegar, "Iran ,new Iraq & the Persian gulf political security architecture", ***The Iranian Journal of International Affaires*** ,Vol .xx,No.1:93,(Winter2007).2008.p.104

أما النقطة الأكثر أهمية والتي ستغير من التفاعلات الأمنية في المنظومة لصالح إيران هو إمكانية امتلاكها مستقبلا السلاح النووي حيث ستكون الدولة النووية الوحيدة، ونظرا لأهمية السلاح النووي أمام الأسلحة التقليدية فإن ذلك سيجعل من إيران قوة مهيمنة ضمن المنظومة الخليجية مما يحتم على دول الخليج العربية فتح علاقات تعاونية معها.

غير أن امتلاك السلاح النووي لا يعني أن إيران ستستخدمه ضد دول الجوار فهناك ما يعرف عند كينت والتز بـ **الانتشار المتجمد** (*Glacial spread*)، فالسلاح النووي وظيفته الأساسية تحقيق نوع من القوة التي تمنع العدو من التفكير في الهجوم على الطرف الآخر، لذلك فوظيفة السلاح النووي الإيراني هو ضمان عدم هجوم أمريكي وليس عربي[1].

أما التغير الآخر الذي عرفته المنظومة من جراء تصاعد المد الشيعي بنوعيه السياسي والاجتماعي وظهور ما يعرف في أدبيات نظرية العلاقات الدولية **بالأمن المجتمعي** كمفهوم تحليلي جاء به باري بوزان نتيجة التحولات التي عرفتها السياسة العالمية بعد الحرب الباردة والتي تنطبق في جزء منها على المنظومة الفرعية الخليجية.

فشعور الفئات الشيعية باللأمن إزاء السلطة السياسية الحاكمة أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم سيؤدي إلى المأزق الأمني المجتمعي (*societal security dilemma*) الذي قد ينعكس على مستوى التهديدات التي تستشفها الجماعات الشيعية اتجاه الأغلبية أو الأقليات السنية.

لذلك بدا ضروريا على الدول الخليجية لتحقيق الأمن المجتمعي استيعاب الحركات الشيعية الصاعدة نتيجة قيامها على فكرة تقديم مصلحة الأقلية وتأخير مصلحة الأغلبية ما يعني أن تحول الفئات الشيعية إلى تيارات سياسية في إطار المنافسة الحزبية التي تدخل ضمن العملية الديمقراطية أو إجراء أي عمليات إصلاح سياسي أو تغيير عن طريق القوة كما حصل في العراق سينتج عنه تحولات سياسية خطيرة تنعكس على النظام الشرق أوسطي ككل.

فقد أثبتت الدراسات أن الفئات الشيعية من باكستان إلى لبنان إلى الدول الخليجية العربية في صعود مستمر منذ نجاح الثورة الإسلامية، وأصبحت هذه الفئات أكثر انخراطا في الحركات السياسية التي تتخذ موقف المعارض، وتختلف عن الأغلبية السنية في كونها أكثر بعدا عن الغرب واعتمادا على الذات، وإن دل ذلك على شئ فهو يدل على القوة الناعمة للفكر الثوري الإيراني التي استطاعت تقديم الثورة الإسلامية كتجربة تاريخية واقعية لأي حركة راديكالية تبحث عن هدف الوصول إلى السلطة[2].

---

[1] Scott Sagan, Kenneth Waltz & Richard K.Betts, op.cit, p.137.
[2] Mohamed Sailghalm, op. cit., p.123.

المطلب الثاني: إيران والمعادلة السياسية في العراق.

يحكم الدور الإيراني في العراق عدة ثوابت سياسية أمنية ويرجع ذلك لأهمية الموقع الجغرافي للعراق باعتبارها الدولة العربية الوحيدة التي تربطها بإيران أطول الحدود الجغرافية والعلاقات التاريخية على عدة مستويات أهمها الثقافية والاقتصادية، ويعد تاريخ الغزو الأمريكي عام 2003 للعراق من أهم التواريخ التي ساهمت في توجيه الدور الإيراني في العراق وتحديد اتجاهاته ومستوى قوته حيث تحولت العراق إلى دولة ضعيفة السلطة المركزية تعيش فوضى داخلية تسببت في انعدام الأمن مما سهل لإيران الطريق للدخول إلى قلب العملية السياسية والأمنية في العراق إضافة إلى مواجهة إيران مع الولايات المتحدة حيث طرح العديد من الباحثين تساؤلات حول من يحكم العراق الولايات المتحدة أم إيران؟.

1./ محددات الدور الإيراني في العراق:

- **الصراع التقليدي بين إيران والعراق.**

يعتبر الصراع العراقي الإيراني على دور المهيمن الإقليمي من أهم الملامح التي ميزت المنظومة الخليجية في فترة ما قبل الحرب الباردة، حيث برز العراق بقوته العسكرية وإمكانياته الاقتصادية الكبيرة وإيران بقوة فكرها الراديكالي الثوري كنموذج قابل للتصدير لحماية الثورة من الداخل خاصة وأن تاريخ الحضارة الإسلامية ينبني على أن صراع اليوم هو استمرار لتاريخ العلاقات الصراعية ما بين الدولة العثمانية (دولة الخلافة الإسلامية) والدولة الصفوية، فقد وُصفت الحرب الإيرانية العراقية على أنها استمرار تاريخي للنزاع الطائفي ما بين السنة والشيعة والنزاع القومي ما بين الفرس والعرب[1] .

يتميز الاختلاف القائم ما بين الدولتين على أنه مبني على مدركات تهديد مادية/ قيمية، فإيران مثلت بالنسبة للعراق قوة منافسة تبحث عن توسيع نفوذها من خلال استغلال الأغلبية الشيعية الموجودة في الجنوب، والتفت دول الخليج كذلك حول نفس المدرك التهديدي الذي قد يؤدي إلى توسع الثورة لتشمل كافة المنظومة الخليجية[2]، أما العراق فتمثلت في مدركات التهديد الإيرانية على أنها قوة عسكرية موازية.

اندلعت الحرب في 1980 لتنتهي عام 1988 بخسائر لكلا الطرفين (**معادلة سلبية:** خاسر/ خاسر) ولو أن العراق كان الخاسر الأكبر من خلال خروجه من القطاع المركزي للقوى الإقليمية بعدما كان أحد أهم أقطابه نظرا لقوته العسكرية والاقتصادية، فقد ساهمت الحرب في دعم قدرة النظام الإيراني على تعبئة الجماهير الإيرانية من خلال اعتبار الحرب تجربة لمعرفة قوة تأثير الخطاب الديني السياسي الشيعي في الشعب الإيراني وقياس إمكانيات تضحيته لحماية الثورة ومبادئها فقد سادت الحرب الإعلامية ما بين الطرفين من خلال استخدام الإعلام الإيراني لخطابات تدور حول مفاهيم الاستشهاد وحرب الإسلام ضد الكفر الذي يمثله نظام صدام حسين.

---

[1] فاضل رسول، مرجع سبق ذكره، 1966، ص43.

[2] باكينام الشرقاوي، *السياسة الخارجية الإيرانية*.
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A3A589ED-901B-428A-B0EC-AA98FFBD6A10.htm>.

كما قضت الحرب على التيارات اليسارية والوطنية وما يصفه رجال الدين المتشددين بالتوجهات الليبرالية الإسلامية والتي يمثلها بني صدر، ورغم أن الحرب لم تمنع دخول إيران في مرحلة إعادة البناء في فترة حكم رافسنجاني إلى أنها مع ذلك ساهمت في تخلية مسؤولية الحكومة من الوفاء بوعود الثورة ومنها رفع المستوى المعيشي حيث أصبحت أغلب المشاكل الاقتصادية الإيرانية تُلقى على عاتق الحرب وما دمره العراق من بنية تحتية للاقتصاد الإيراني[1].

أظهرت الحرب العراقية الإيرانية بداية بروز الدور الإيراني من خلال جمع الأغلبية الشيعية في تنظيم سياسي معارض تمهيدا لتحقيق الحرب لأهدافها، وأولى تلك الأهداف تغيير نظام صدام حسين بنظام إسلامي شيعي المذهب والتمهيد **للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية** لقيادة الحكومة العراقية وهو تنظيم سياسي معارض تنحدر قيادته من أسرة الحكيم البارزة في النجف وقد تميز الحزب ببرغماتية سياسية رغم ميوله الطائفية وعلاقته المتميزة مع السلطة في إيران التي دعمته على طول فترة حكم صدام[2].

- **الدور الأمريكي الخارجي:**

من أهم المحددات الأخرى التي تعين الباحث على توصيف وتحليل أبعاد وعمق الدور الإيراني في المنظومة الخليجية هي **قوى التغلغل الخارجي** التي ساهمت في رسم حدود الصراع ما بين إيران والعراق وانتهت في الأخير إلى حرب مدعومة بإرادة غربية لضرب الثورة الإسلامية الإيرانية في المهد.

لعبت الولايات المتحدة دور الموازن الذي بإمكانه أن يرجح كفة التوازن لصالح العراق وذلك من خلال تزويده بالأسلحة اللازمة في حربه مع إيران التي تحولت من حليف أمريكي موثوق إلى عدو راديكالي يبحث عن قلب موازين القوى في نظام إقليمي يشكل أهمية كبيرة لمصالح القوى العالمية حيث تتشابك المصالح الاقتصادية والأمنية للقوى الكبرى مع القوى الإقليمية، غير أن العراق بدا أكثر طموحا من خلال سعيه إلى احتلال الكويت، حيث شكل هذا الغزو بداية النهاية لنظام صدام حسين من خلال العقوبات الاقتصادية التي تبعته والتي حتمت على العراق التخلي عن برنامجه النووي.

وانتهى الحصار الأمريكي باحتلال العراق عام 2003 والإطاحة بنظام صدام حسين الذي ساهم في تقديم فرصة تاريخية للنظام الإيراني من خلال إزالة عقبة مهمة من طريق توسعه وطموحه الإقليمي وتقديم فرصة لدخول العراق من خلال التيارات الشيعية السياسية التي اتخذت من إيران مقرا لها طوال فترة حكم صدام حسين.

وعليه يعتبر المتغير الأمريكي الأكثر بروزا في منظومة الأمن الخليجي، وقد أفرز مجموعة من المعطيات يتلخص أهمها في زيادة انتشار القوات الأمريكية ذات الثقل المتقدم في شمال الخليج العربي، التي أدت إلى إعادة رسم تفاعلاته في خارطة الوجود العسكري الأمريكي.

---

[1] فاضل رسول، مرجع سبق ذكره، ص82.

[2] المجموعة الدولية للازمات، ***سياسات الشيعة في العراق: دور المجلس الأعلى***، <http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=5158&l=6 >.

كما يتضح التحول في دور إيران داخل المنظومة في ما بعد غزو العراق من خلال مشاركتها الولايات المتحدة وضع الترتيبات الأمنية داخل العراق التي برزت بعد الغزو بشكلها الطائفي توخيا لعدة سيناريوهات أسوأها الحرب الأهلية التي قد تندلع ما بين السنة والشيعة لامتدادات إيران الشيعية في العراق وتوجهات تلك الطوائف البرغماتية التي عملت على التحالف مع إيران والولايات المتحدة لضمان وصولها للسلطة بحكم تمثيلها لأغلبية المجتمع العراقي.

أصبح لإيران دور في رسم شكل الدولة العراقية من خلال المعادلة السياسية الحزبية التي تسير عليها، ولم يبقى للولايات المتحدة مخرج إلا العمل على الاتفاق مع إيران لضمان أكبر الأرباح بأقل التكاليف خاصة بعدما اكتشفت دوائر في الإدارة الأمريكية أن الحرب على العراق كانت خطأ استراتجي، وأنها خيار ولم تكن أبدا ضرورة حسب توصيف الرئيس أوباما لها.

2./ الخريطة الإثنية(الدينية) العراقية:

تربط إيران بشيعة العراق علاقة تاريخية تتلخص في تلك العلاقة بين المؤسسة الدينية العراقية والإيرانية، وعلاقة إيران بالأحزاب السياسية المعارضة.

لذلك لا يغيب على ذهن أي باحث في شؤون العلاقات الإيرانية العراقية إعطاء العامل الشيعي أهمية على اعتبار أن الأغلبية الشيعية قاسم مشترك ما بين البلدين، فالعراقيون الشيعة منذ عصر الدولة العباسية إلى قيام نظام صدام حسين عام 1967 كانوا تحت حكم الأقلية السنية التي لا يتعدى تعدداها 12 إلى 15%، مما ترك في تصورهم ترسبات فكرية تقوم على الاضطهاد السني لهم أضف إلى ذلك الاختلافات الدينية التي كان لها الدور الحسم في تأجيج العداء السني الشيعي عبر الفترات التاريخية المتعاقبة بعد ظهور المذهبية الشيعية وترسيمها في إيران مع القرن17.

وتعد فترة حكم صدام حسين الفترة التي عرفت فيها الطائفة الشيعية العراقية علاقات وثيقة مع إيران، وذلك عندما لجأت العديد من القيادات الشيعية العراقية إلى قم، إضافة إلى العلاقات التي تربط المرجع الشيعي الأعلى في العراق آية الله علي السيستاني ذا الأصول الإيرانية بالمرشد الأعلى للثورة الإسلامية كمرجعية شيعية عليا، والذي تتشابه توجهاته مع إيران فيما يتعلق بضرورة ألا يتنافى النظام السياسي في العراق مع تعاليم الدين الإسلامي والمذهب الشيعي[1].

غير أن سقوط النظام العراقي السابق أدى إلى البروز السياسي للشيعة من دون كافة الطوائف الأخرى ومنها الطائفة الكردية (20.18)% والمسيحية (2)%، حيث حصلوا على الأغلبية في الانتخابات التي جرت عام 2005، ما مكنهم من تحصيل مناصب القيادة العليا للبلاد، خاصة أنهم كانوا موجودين خارج النظام السابق ما يعني سهولة تحالفهم مع الولايات المتحدة التي لن تخرج من العراق دون إقامة حكومة موالية لواشنطن[2].

ومن أبرز الأحزاب الشيعية السياسية الفاعلة على مستوى العمل السياسي الحزبي العراقي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي بدل تسميته عام 2007 إلى المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، وما لذلك من دلالات التحول من

[1] عمر الحسن، مرجع سبق ذكره.

2 Yves Lacoste,*Géopolitique de la Méditerranée* ,Almond Colin, Paris: 2006,p.443.

جماعة متمردة تعيش في المنفى لها صلة بالثورة الإسلامية في إيران إلى حزب مسئول عن الحكومة في العراق وقد صرح على إثر ذلك عبد العزيز الحكيم :

"يثمن المؤتمرون الدور الكبير الذي لعبته الحوزة العلمية والمرجعية بزعامة مرجع التقليد آية الله السيد علي السيستاني والذي نواصل الاضطلاع به من أجل حماية العراق والعراقيين والحفاظ على وحدتهم بحقن دماء الناس والمساعدة على بناء

نظام سياسي يقوم على الدستور والقانون ونحن نتعهد بإتباع خطواتهم وسياساتهم في تحكيم القانون بين كل الجماعات العراقية".

تكمن أهمية هذا التصريح في عدم إشارته لدور السيستاني كمصدر أساسي للتوجيه الديني، وهو الدور الأهم للمراجع الشيعية ولم يبطل التصريح الموقف القديم والمعلن للمجلس الأعلى بالتزامه بمبدأ ولاية الفقيه الذي ناد به الخميني والتزامه المرجعية العليا لعلي خامنئي، مما يعني أن الحزب بقي معلق ما بين بيئتين البيئة العراقية لكسب شعبية واسعة لدى شيعة العراق وبيئة إيرانية نشأ فيها ودعمته أيام المنفى[1].

لذلك نجد إيران تحرص على وصول الأحزاب ذات الانتماءات الحزبية الشيعية إلى السلطة بدلا من انقسام العراق إلى ثلاث دويلات كردية في الشمال وسنية في الوسط وشيعية في الجنوب مما يحملها تبعات اقتصادية هي غير قادرة على تحملها.

فمصلحة إيران في أن تبقى العراق دولة موحدة ضعيفة مما سيعود عليها بمكاسب وفرص للتعاون الاقتصادي والأمني تساعد إيران على تخطي حاجز الحصار الاقتصادي وضمان حليف يساعد إيران على المساهمة في الترتيبات الأمنية الجديدة في المنظومة الخليجية.

يتضح مما سبق أن الدور الإيراني يعتمد على درجة من العلاقات مع الأحلاف الشيعية السياسية، فإيران تشجع دور الأقليات داخل بناء النظام السياسي للدولة ومع مرور الزمن لن يكون هناك شك أن الشيعة سيكونون قادرين على تحمل ممارساتهم داخل الدولة وعلى مستوى الدعم الشعبي، لذلك علاقات إيران مع الشيعة تعدت العلاقات الأمنية إلى مستوى الإدارة الإستراتجية لتوجهات الدولة.

إضافة إلى العلاقات الرسمية السياسية هناك علاقات ما بين البلدين على المستوى الغير رسمي من خلال الرغبة الشعبية للإيرانيين والشيعة العراقيين في توطيد العلاقات مع العراق الجديد، فهناك الكثير من الإيرانيين الذين يتواردون على الأماكن المقدسة في العراق في كل من كربلاء والنجف، أما بالنسبة للعراقيين

فتمثل الحوزات العلمية في قم ومشهد أهم مقصد للطلبة العراقيين حيث تم طلب 3000 تأشيرة سفر إلى إيران عام2006[2].

---

[1] مجموعة الأزمات الدولية، ***سياسات الشيعة في العراق: دور المجلس الأعلى***، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] Kayhan Barzegar," Iran foreign policy in post invasion Iraq", ***Middle East policy***, Vol. XU, No.4,(Winter2008)p.49.

على المستوى الإقليمي تقوي دور الشيعة في العراق كان له دور في تحقيق التوازن لصالح إيران والفئات الشيعية في المنظومة الخليجية والنظام الإقليمي الشرق أوسطي، فقبل الغزو الأمريكي كان الحضور الإيراني على مستوى التفاعلات الإقليمية للمنظومة الخليجية محدود جدا، إلى أن تشابك المصالح الإيرانية والأمريكية في العراق أدى إلى زيادة فعالية الحضور الإيراني إقليميا، فآخر تقارير الاستخبارات الأمريكية أثبتت أن إيران هي المستفيد الأول في حال الانسحاب الأمريكي من العراق[1].

ختـــاما؛ نستنتج أن قدرة إيران على مواجهة موقف استثنائي في رؤيتها لأمنها القومي عندما دفعت الولايات المتحدة صدام حسين للحرب ضد إيران، فكان الهجوم العراقي على إيران استفتاءاً عالميًّا وإقليميًّا على مدى تقبل المنطقة والعالم لهذه الثورة.

وقد لاحظت إيران أن الهجوم العراقي عليها بذرائع قومية عربية وبغطاء أمريكي قد شكل مبعثا تهديديا خطيرا، فلما انتهى الصراع العراقي الإيراني، بدأ صعود الدور الإيراني الاستراتيجي، فلم يزل فقط الخطر العراقي وإنما تورط العراق في الكويت فتعرض لسلسلة العقوبات التي أضعفت بنيته التحتية، وانتهى بالغزو الأمريكي، وكلها تطورات إيجابية مما دفع القيادة الإيرانية للتحرك بهدف ملأ الفراغ الذي سببه سقوط نظام صدام حسين، فقدمت الولايات المتحدة لإيران بهذا الغزو وسوء الإدارة أكبر خدمة لإيران بحيث أصبحت إيران هي اللاعب الأساسي في الملفات العربية بداية بالعراق ثم في لبنان كما كسبت أوراقًا مهمة في فلسطين، وأصبح الفشل الأمريكي في هذه الملفات يترجم إلى مكاسب إيرانية، فأنشأت إيران قوس التحالفات بين شيعة العراق وحزب الله في لبنان من جهة وحماس في فلسطين والنظام السياسي السوري من جهة أخرى.

وقد ذهبت إيران في تعظيم نفوذها في مواجهة الولايات المتحدة وذلك بالسعي للحصول على التكنولوجيا النووية واستخداماتها السلمية أملاً في التوصل إلى القدرات العسكرية النووية والدخول في النادي النووي. ومعنى ذلك أن الملف النووي الإيراني موجه إلى الولايات المتحدة وليس إلى منطقة الخليج في الوقت الذي توظف فيه واشنطن مخاوف هذه الدول ضد إيران[2].

[1] Kayhan Barzegar, ***The Shia factor***, op.cit., p.79.80.

[2] عبد الله الأشعل، ***إيران والخليج: رؤية للمستقبل المنظور وأبعاده الإستراتيجية.***
<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=19311&lang>.

وهناك علاقة تحليلية مرتبطة بين مفهومي **توازن القوى والردع المتكافئ** في تفسير سعي إيران لامتلك الطاقة النووية[1]، الذي تستتبعه العديد من الشواهد الإقليمية بأنه مشروع مقدم لامتلاك السلاح النووي نظرا للضجة التي أثارت حفيظة الولايات المتحدة وإسرائيل، وذلك يفسر شقا آخر من التحالفات التي تقيمها إيران في الإقليم والتي عادت عليها بأعباء مالية توازي وقد تقل عما تحققه لها من مصالح، لذلك أصبح الخيار النووي خيارا استراتجيا في مواجهة التهديد الأمريكي الموزع عبر الدوائر الجغرافية الأربعة المحيطة بإيران، ومواجهة التفرد الإسرائيلي النووي من خلال تحقيق مفهوم توازن الرعب الذي يؤدي منطقيا إلى توازن الردع، ولكل ذلك أهمية في تحقيق الأمن القومي الإيراني.

ولعل تحمل القيادة السياسية الإيرانية للنفقات المالية العالية للمشروع النووي على حساب التنمية الاقتصادية الوطنية، يوحي بقيمة الخطر الذي يتهدد النظام الإسلامي الإيراني، مما أدى إلى إحداث انفصال ما بين طموحات الشعب والقيادة، وما بين مفهوم الأمن السلطوي والأمن الشعبي الذي يقوم على تأمين مستوى معيشي لائق.

وتدرك القيادة السياسية الإيرانية تمام الإدراك ذلك ولكنها لا تبذل الجهد الكافي لتبديد مخاوف الشعب من حالة الركود الاقتصادي، وتصر على استكمال المشروع النووي رغم التهديدات الخارجية بتشديد العقوبات الاقتصادية.

[1] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سبق ذكره، ص247.

الفصل الثالث:

التحديات التي تواجه إيران وتأثيرها على اتجاه تحول دورها الإقليمي في الشرق الأوسط.

المبحث الأول:

التحـــــــــديات الداخلية.

المبحث الثاني:

تحديات القوى الإقليمية المنافسة.

المبحث الثالث:

الدور الإيراني ومعادلة توازن القوى الدولية.

المبحث الرابع:

اتجاه تحول الدور الإيراني في النظام الشرق أوسطي.

ظهـر من خلال عرض الفصل الثاني بروز ملامح الدور الإيراني الإقليمي ضمن النظام الشرق أوسطي والذي لا يزال غامضا هو بحث التحديات التي تواجه ذلك الدور، والتي من شأنها أن توجهه إما نحو الرسوخ أكثر كدور إقليمي قوي أو أن تحصره ضمن مجال معين أو ضمن الحدود الإقليمية للدولة الإيرانية.

ولعل أهمية دراسة العوامل التي تتحدى الدور الإيراني تكمن في اختلافها من مستوى داخلي إلى إقليمي إلى دولي وفي تكاملها في نفس الوقت، فالتحديات الداخلية الإيرانية المتمثلة بالأساس في مراجعة مشروع الثورة من حيث أُسسه الداخلية والخارجية باتت ضرورة ملحة في ظل التحولات التي يمر بها المجتمع الإيراني خاصة على مستوى الفئة الشبابية الطلابية، وأمام التحديات العولمية بجميع أنواعها والتي فرضت على النظام السياسي الإيراني نوع من العزلة كلفته الكثير من الموارد المالية من أجل الخروج منها، ولعل انغلاق إيران على الغرب هو ما زاد من مرونة وفعالية إيران إقليميا كي لا تبقى محصورة في الزاوية وهي في يوم من الأيام كانت محسوبة من بين الحضارات العظيمة في التاريخ، فالقيادة الإيرانية تنطلق من مبدأ بدا أنه ثابت في سياستها الخارجية وهو نظرتها التوسعية المربوطة بتاريخها الحضاري العريق.

لذلك سيتم في هذا الفصل عرض التحديات السياسية الداخلية أهمها الصراع السياسي ما بين المشروع الإصلاحي والمحافظ، وتكمن أهمية هذه النقطة في كشف النقاب عن التنافس على مراكز النفوذ بين قيادات الثورة وتحول التيار الإصلاحي إلى تيار اعتراضي أكثر منه إصلاحي لغياب ملامح واضحة تجعله يتحدى المشروع الثوري، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوز العوائق الاقتصادية التي تعتبر أهم عقبة في وجه قوة إقليمية إيرانية بغير قوة اقتصادية خاصة وأن أغلب القوى الإقليمية تحتكم إلى قدر من القوة الاقتصادية التي تساعدها على اجتذاب الآخرين.

التحديات الإقليمية ستقف على أهم القوى المنافسة للمشروع الإيراني وتبحث في نقاط قوتها وضعفها وما مدى قدرتها على حصر النفوذ الإيراني المتصاعد، وسيتم كذلك معالجة دور القوى العالمية في دعم أو تعطيل المشروع الإقليمي الإيراني خاصة من طرف الولايات المتحدة التي لا يمكن تجاهلها بأي شكل من الأشكال وذلك لخصوصية مصالحها وتواجدها المباشر في الإقليم ولمعاداتها للمشروع الثوري الإسلامي الذي تسعى إيران لتسويقه لبعض دول الشرق الأوسط، أما أوروبا فسيتم دراستها من خلال التركيز على النهج المخالف الذي عرضته لحل إشكالاتها مع إيران والذي يقوم على استخدام مفهوم القوة الناعمة في مواجهة أسلوب القوة الصلبة الذي تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية، سيُعرض بعدها الدور الروسي الذي بدا مساندا للدور الإيراني نتيجة المصالح التي تربط روسيا بإيران على عدة مستويات.

في نهاية الفصل سيتم بحث اتجاه تحول الدور الإيراني من خلال العرض لمفهومين أساسيين في تحليل النظم الإقليمية وهما مفهوما **المهيمن الإقليمي والمنبوذ الإقليمي** وأيهما أرجح لإيران أن تكون عليه في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية القائمة.

المبحث الأول: التحـــديات الداخلية.

تشهد الجمهورية الإسلامية تصاعدا للتيار الإصلاحي المواجه للتيار المحافظ، مما جعل الكثير من المتتبعين يرى في التطورات الداخلية تحديا كبيرا قد يُغير من المهام الدستورية خاصة ما يتعلق بمركز ولاية الفقيه.

ولعل الطرح النظري النظمي يقوم على توصيف الأحداث المتتالية على أنها صور مختلفة **لحراك سياسي واجتماعي** قـــد يؤدي في النهاية إلى إحداث التحول السياسي ما قد يؤثر على طبيعة الدور الإيراني إقليميا ودوليا.

أين يعنى التحول السياسي ذلك التحول في البنى والسلوكيات والغايات السياسية التي تؤثر في توزيع وممارسة السلطة، ويطرح المفهوم عدة إشكالات في علاقته بالتغيير الاجتماعي والاستقرار السياسي، التي يمكن للباحث أن يستشفها من واقع الصراعات التي تشهدها الساحة السياسية الإيرانية التي تنمي عن انقسام في الرؤى والمنـــهج الـــسياسي في قيـــادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية سواء على مستوى جزء من السياسات الداخلية أو في علاقاتها الخارجية.

ويُرجع الكثير من الباحثين والمراقبين أي تحول سياسي إلى تحول اجتماعي يسبقه زمنيا، وقد بين ســـكوت فلاجـــان *S.Feljane* أن التغيير الاجتماعي يؤثر على بنية المطالب التي تمارس ضغطا على البنى السياسية بهدف إدخال تعديلات عليها متجسدة في نماذج جديدة من تخصيص الموارد المحددة بالمحيط السوسيو- سياسي لتكتمل الحلقة النـــسقية وتـــبرز الأزمة حين لا يستجيب النسق السياسي للتغييرات المجتمعية[1]، وهذا ما نجده حاصلا في العملية التفاعلية بـــين النظـــام الإيراني والشعب. لكن السؤال المطروح **إلى أي مدى يحدث التفاعل بين النخبة الإيرانية والشعب وهل تعبر النخبـــة عن فكر الشعب ومطالبه؟ وهل يقيم الشعب وزنا لتوجهات النخبة؟. وما هي درجة تأثير كل تلك التفاعلات على الدور الإقليمي الإيراني؟.**

إذًا القضية لها شقان الشق الأول يتعلق بموقع النخبة من الشعب كموجه، والشق الثاني هو ما مدى نـــضج الـــشعب والنخبة لتحقيق تغيير اجتماعي يسبقه تغيير سياسي يمس توجهات النظام السياسي الإيراني.على ضوء ما تقـــدم ســـيتم التطرق إلى الصراع السياسي بين المحافظين والإصلاحيين.

[1] محمد كولفرني،" التغيير الاجتماعي والسياسي،دراسة تأصلية نقذيه للمفاهيم"، لبنان: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20،خريف 2008، ص 143.

المطلب الأول: الصراع السياسي بين تيار الإصلاحيين والمحافظين.

جاء انتصار الثورة الإسلامية عام 1979 نتيجة التفاف الشعب الإيراني حول قيادة الخميني ما دل على قوة التوافق بين النخبة السياسية والشعب التي أدت إلى انحصار القوى المعارضة وانزوائها عن خريطة القوى السياسية في إيران، غير أن الاختلافات سرعان ما ظهرت بين الشخصيات التي قادت الثورة سياسيا وفكريا نتيجة تحفظاتها على بعض بنود الدستور وتوجهات الجمهورية الإسلامية الداخلية والخارجية.

ومن أهم المواد الدستورية التي ثار حولها جدل واختلاف بين الأطراف الليبرالية والمحافظة على سواء، المادة الخامسة التي تخص ولاية الفقيه والتي جاء فيها:

" في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير وذلك وفقا للمادة 107".

المحافظون رأوا أن لا ولاية مطلقة في غيبة الإمام المهدي، وأن شرعية النظام الإسلامي لا تقوم إلا بظهور الإمام الغائب أحد أهم معتقدات الطائفة الشيعية الإمامية، وأن التسليم لنظام الجمهورية الإسلامية بالشرعية الإسلامية انتقاص من الشرع نفسه، أما المعارضة الليبرالية فطعنت في الشرعية القانونية لولاية الفقيه واعتبرت أن مسودة الدستور التي وقع عليها الإمام الخميني لم تحتوي المادة الخاصة بولاية الفقيه وأن هذه المادة أضيفت بضغط من مجموعة بهشتي النافذة في المجلس الذي انتخب لصياغة دستور الجمهورية، لذلك ناد التيار الليبرالي إلى العمل على إلغاء سلطة ولاية الفقيه من الدستور وإقامة نظام ديمقراطي يحترم الإسلام ومؤسسة العلماء[1].

وبرز الجدال مرة أخرى حول ولاية الفقيه بعد وفاة الخميني عام1989عند الإطاحة بآية الله منتظري كخليفة للإمام الخميني نتيجة معارضته مبدأ ولاية الفقيه، ليتم تعيين علي خامنئي الذي لم يبلغ درجة الفقيه في السلم الفقهي الشيعي ما جعله رجل سياسة أكثر منه رجل دين[2].

1./التيارات السياسية في إيران:

أ./التيار الإصلاحي: دعوة لدمقرطة النظام السياسي وترسيخ أسس الجمهورية.

برز التيار الإصلاحي مع الصعود السياسي للرئيس السابق محمد خاتمي عام 1997 عند اجتماع مجموعة من القوى السياسية في إطار ما يسمى بجبهة الثاني من خرداد، وضم مجموعة من الشخصيات السياسية المحافظة سابقا. وقد انقسم هذا التيار إلى اتجاهين أساسيين:

---

[1] بشير نافع، *الأزمة الإيرانية..لماذا؟وكيف،والى أين؟.*
< http://www.aljazeera.net/NR/exeres/974DE008-5B0A-478D-8420-3A7395826690.htm>.

[2] نيفين مسعد، *صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية*، مرجع سبق ذكره،ص84.

*/ **اتجاه إسلامي معتدل:** والذي دعا إلى إعادة النظر في صلاحيات المرشد التي تحد من صلاحيات رئيس الجمهورية الذي جاء باختيار الشعب، كما يدعو هذا الاتجاه إلى إفساح المجال أمام الحريات العامة لكي لا تمارس الضغوط المختلفة أو تعقد المحاكمات بسبب أمزجة شخصية، إذ يجب أن تتولى هيئات مرجعية (مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور والقضاء) تحديد شرعية أو عدم شرعية هذا الجانب أو ذاك من الجوانب الإعلامية أو السياسية أو الاجتماعية، وإجراء هذه التغييرات بالنسبة لهم لا تمس أساس النظام السياسي.

*/ **اتجاه أكثر راديكالية:** ذهب هذا الاتجاه إلى حد التشكيك في أصل الدور الذي تلعبه الحكومة الإسلامية في فرض المعايير الدينية على الناس، وطالب بحسر الدين في العلاقة بين الإنسان وربه وفي هذا الصدد يقول عبد الكريم سروش:

"لا يوجد في الإسلام شكل ملزم من مؤسسات الدولة وولاية الفقيه مؤسسة سياسية ليست مؤسسة دينية".

كما يضاف إلى هذا الاتجاه شخصية محمد رضا خاتمي الذي طالب بتقليص سلطات المرشد الذي يقوض بصلاحياته وصلاحيات مؤسسات النظام الغير منتخبة الديمقراطية في إيران، وفي أحد أهم تصريحاته التي جاء فيها أكد على:

" أن رؤية المحافظين بأن المرشد يجب ألا يخضع للمساءلة إلا من الله تساوي الديكتاتورية... وإن المضي في هذا الحكم ليس من الإسلام"[1].

ب./ **التيار المحافظ: دعوة للعودة إلى مبادئ الثورة الإسلامية.**

يرى هذا التيار في الأفكار الإصلاحية **انقلابا ثقافيا وفكريا** على قيم الثورة الإسلامية ويتهمه بالعمل لصالح القوى الخارجية خاصة الولايات المتحدة، فموقع المرشد الأعلى للثورة الإسلامية حسب النصوص الدستورية والتي تعد المرجعية الشرعية لأي خلاف قائم هو منصب فوق المساءلة إلا من طرف مجلس الخبراء الذي يعتبر انعكاس لرؤية خامنئي (المرشد الحالي) الذي يحدد نصف أعضائه الستة[2].

الثورة الإسلامية الإيرانية بالنسبة للمحافظين تتكامل وتتطور وهي أولى التجارب العالمية التي ترجمت العلاقة بين الإسلام والديمقراطية. ويقول حجة الإسلام محسن غرومان أحد أهم الرموز المحافظة:

" إن الحرية التي يدعو لها خاتمي هي التي تنتهي إلى الحريات الغربية، والغالبية ليست معيارا للشرعية لأن التاريخ أثبت أن الأمة قد تخطئ أحيانا".

إضافة إلى التقسيم الثنائي للتيارات السياسية الإيرانية، جاءت بعض الآراء التي ترى أن هناك تقسيم آخر للتفاعلات السياسية الإيرانية الداخلية ظهر بعد رئاسيات 2005 حيث انقسمت النخبة السياسية إلى أربع مجموعات منها ما هو مرتبط بالحكومة وعُرفوا باليمين الراديكالي والمعارضين للحكومة تحت مسمى اليمين التقليدي إضافة إلى الإصلاحيين الوسطيين والإصلاحيين الراديكاليين.

---

[1] طلال العتريسي، مرجع سبق ذكره، ص 32، 33.
[2] المرجع السابق، ص34.

وتعود نشأة هذا الانقسام إلى الصراع الداخلي الذي حدث بعد صعود أحمدي نجاد واليمين الراديكالي الذي طالب بالعودة إلى ما وصفوه بمثاليات العهد الثوري خصوصا في مجالي الاقتصاد والسياسة الخارجية، وقد شكل ذلك مشكلة لليمين التقليدي، مما تسبب في زيادة الصراع بين مجموعة المحافظين المتشددين ومعظم رجال الدين[1].

إن التساؤل عن الإطار المرجعي الذي يتحرك فيه كلا التيارين يقودنا إلى القول بأن كل منهما يتنازع على الالتزام بصيغة الجمهورية وكيفية تأويلها، من خلال مطالب الإصلاحيين يتبين أنهم يبحثون عن تفعيل **المكون الجمهوري** وتحديد **المكون الإسلامي**، أما الأول فالمقصود به تعزيز وضع مؤسسات الدولة بدءا من مؤسسة الرئاسة ومرورا بمؤسسة الشورى وانتهاءا بمؤسسة القضاء، وأما تحديد المكون الإسلامي فالمقصود به ضبط صلاحيات المرشد[2].

ويوضح الجدول الآتي أهم نقاط الاختلاف بين الإصلاحيين والمحافظين.

الجدول رقم(2): جدول يوضح نقاط الاختلاف مابين توجهات الإصلاحيين والمحافظين على المستوى الفكري والسياسي.

محافظون	إصلاحيون
-استخدام المصطلحات القرآنية (حزب الله، الاستكبار،المستضعفون،الشيطان الأكبر).	- استخدام المصطلحات السياسية الحديثة(المجتمع المدني،حوار الحضارات ،الديمقراطية).
- التأكيد على الشعارات الإيديولوجية (الموت لأمريكا... الموت لأعداء ولاية الفقيه).	- رفض الشعارات الإيديولوجية (رفض شعار الموت لأمريكا).
- إطلاق الصلاحيات لمنصب ولاية الفقيه.	- يدعون إلى التقليص من صلاحياته والى تعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية والى أولوية الشعب على المرشد.
- الاعتقاد بمفهوم الغزو الثقافي.	- الاعتقاد بالتفاعل الثقافي مع العالم.

[1] نغمة سوهرابي، "تحديات الأمن الإقليمي ومستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط دراسة حالة إيران"، القاهرة: مركز الدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2008/7/30 ، ص 16.

[2] نيفين مسعد: "إيران ...إلى أين؟،لبنان" : مجلة المستقبل العربي، العدد365، جويلية2009 ، ص30.

- رفض نمط الحياة الغربية.	- الاعتقاد بوجود جوانب ايجابية في الثقافة الغربية.
- حفظ الثقافة الإسلامية من خلال حفظ منع الفساد الاجتماعي،ضبط الحجاب والاختلاط،منع الفضائيات.	- ينادون بإطلاق الحريات الشخصية ومع حرية الصحافة والسينما والإعلام.
- حفظ النظام من خلال تقنين الصحافة وضبط الإعلام ككل.	- التأكيد على تطبيق القانون.
- خصوصية العلاقة مع الولايات المتحدة(علاقة عدائية).	- أولوية المصالح الإيرانية مع الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية.

المصدر: طلال العتريسي، الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، لبنان: دار الساقي،2006، ص35.

2./تفسير الانقسامات السياسية الداخلية.

سقطت مع الأحداث المتتالية في إيران فكرة توحد النظام الإيراني والشعب على مبادئ الثورة الإسلامية وبدت الاختلافات مطروحة على مستويين:

- ✓ المستوى الأول: **النخبة/الشعب**: فقد أعطت الانتخابات الرئاسية عام 2005 انطباعا قويا على أن أحمدي نجاد كان خيار الشعب و لم يكن خيار النخبة التي ادعت أن الأميين والطبقات الكادحة هم من اختاروا نجاد لأنه رغم ما يملكه من ايجابيات إلى أنه لا يمثل الخبرة المطلوبة لإدارة دولة لها تاريخ عريق، كما لا يمثل العقلية السياسية القادرة على فهم العالم المعاصر والتعامل مع المستجدات العالمية[1].
- ✓ المستوى الثاني: **النخبة/النخبة**: نجد ضمن هذا المستوى فريق متمسك بمبادئ الثورة الإسلامية الأولى والفريق الآخر يدعو إلى ضرورة مراجعتها، ما دفع الكثير إلى وصف الصراع السياسي في إيران على أنه لا يعلو عن كونه صراع على مراكز النفوذ السياسي بين الرموز التي قادت الثورة.

[1] محمد السعيد عبد المؤمن، ***الشعب والنخبة في إيران.***
<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=8641&lang >.

وهذا ما توصل إليه المستشرف رمزان *R.K Ramazan* في دراسة له، حيث ذهب إلى أن النظام السياسي الإيراني من أعقد النظم السياسية التي تتميز بالانقسام على مستوى الأشخاص الذين يمارسون السلطة حيث يتجمع كل فريق ضمن قالب فكري سياسي مختلف عن الآخر، مما أدى إلى الانقسامات السياسية بين تيار محافظ والآخر إصلاحي[1].

وقد عبرت الانتخابات الرئاسية لعام 2009 التي فاز فيها نجاد بعهدة ثانية بنسبة 66.63% من الأصوات مقابل 33.75% لمنافسيه مير حسين، عن نوع من التوافق ما بين مطالب شريحة من الشعب ومطالب النخبة السياسية الإصلاحية، كما كشفت عن العديد من المتغيرات التي تساعد الباحث على توصيف التحولات الداخلية في إيران من حيث كونها مقدمات لتغيير سياسي أم أنها مجرد صراع مصالح ما بين شخصيات النخبة السياسية وموقع الشعب منها هو موقع الوسيلة السياسية الضاغطة لتحقيق تلك المصالح[2].

فقد ذهبت نيفين مسعد إلى توصيف المعركة الانتخابية لعام 2009 إلى جانب كونها معركة بين مشروعين سياسيين، فإنها أيضا معركة ما بين أهم مركزين للنفوذ في النظام الإيراني خامنئي من جهة ورافسنجاني من جهة أخرى. لذلك لابد من ايثارة الملاحظات التالية:

- **الملاحظة الأولى**: يعد التحدي الذي مرت به الجمهورية الإسلامية خلال فترة رئاسيات 2009 الأقوى منذ قيامها، فالمظاهرات الطلابية عام 1999 كانت أقل انتشارا من حيث ساحة المواجهة حيث أنها لم تتعد الوسط الطلابي المعارض لإغلاق صحيفة إصلاحية، أما عام 2009 فساحة المواجهة تعددت إضافة إلى طعن الشعب مباشرة في شرعية النظام.
- **الملاحظة الثانية**: بروز التحدي الواضح لإرادة المرشد فقد كشفت هذه الأزمة عن تراجع مكانة المرشد على مستوى الشعب والنخبة وبدت أصوات المعارضة الإصلاحية قوية استنادا للمعارضة الشعبية لسلطة الولي الفقيه التي تحد من سلطة الرئيس وتضمن تطبيق مشاريعه بمدى علاقته الجيدة مع الإمام، ولأن المرشد يميل أكثر إلى التيار المحافظ منه إلى التيار الإصلاحي، أدى ذلك إلى مناهضة هذه المؤسسة علنيا من خلال المظاهرات التي جندها الإصلاحيون لتقديم أفكار إصلاح مؤسسات النظام الإيراني وقد دلت رئاسيات جوان 2009 على عمق فجوة الشرعية بين مؤسسة الولي الفقيه والمجتمع المدني المتصاعد والشعب الذي اعتبر سياسات المحافظين المدعومة من طرف المرشد لم تزد الإيرانيين إلا اختناقا اقتصاديا وانغلاقا على الخارج في عصر إطلاق الحريات[3].

مما سبق نستنتج أن نظرية ولاية الفقيه هي محور السجال الإيراني الداخلي دينيا وسياسيا، فقد اختلفت حولها آراء علماء الدين وفقهاء القانون الدستوري ومنظرو النظم السياسية، فمبدأ ولاية الفقيه يعني الطاعة المطلقة للمرشد الأعلى من جميع أعضاء النخبة السياسية الحاكمة والشعب على سواء، ما يطرح إشكالية المعصومية عند علماء الدين المختلف

---

[1] Kenneth Polak,"Iran: Three alternative future", ***Middle East Review of International Affaires***, Vol.10, No.2 (June2006) p.75.

[2] نيفين مسعد، ***ايران الى أين؟***، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] المرجع السابق، 32.

عليها وهذا خارج اختصاص البحث، وإشكالية ما مدى مطابقة هذا المبدأ الديني لمفهوم الجمهورية كمكون دستوري يميز الأنظمة السياسية الديمقراطية التي تُقسم السلطة بالتوازي على جميع الأجهزة التنفيذية والتشريعية.

ومع التطورات العالمية والإقليمية التي أحاطت بالثورة الإسلامية وتنامي الجدال الداخلي بين أهم قادة الثورة، أدى ذلك إلى اختلافات عميقة كانت تدور داخل النخبة السياسية لتنفلت إلى تنظيمات سياسية وحزبية حشدت الكثير من الفئات الشعبية التي باتت كلها مع مراجعة لدور ولاية الفقيه خاصة بعد عجز الجمهورية الإسلامية عن تحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية، ما تسبب في فتور حماس الإيرانيين وتفرقهم حول قادة الثورة الإسلامية[1].

وفي هذا الإطار يرى ألان روكي *A.Roky* أن المقاربة الأكثر موضوعية للاستقرار السياسي هي تلك المقاربة التي تركز على هوية النظام السياسي، وقد أثار نقطة مهمة وهي ارتباط هوية النظام بالنواة الصلبة للقيم والعقليات التي تؤثر في السياسي ولا تخضع للأحداث العرضية، فالأنظمة السياسية يمكن أن تعرف عملية انتقال بطئ من داخل النسق السياسي لمواجهة القوى المخالفة في السلوك والقيم ولعل هذا ما يحدث في إيران.

لذلك لا يستبعد أنه في ظل عملية نضوج المشروع الإصلاحي يُحْدِثْ المحافظون تغيير في صلاحيات مؤسسات النظام التي يسيطرون عليها، مما يؤدي في النهاية إلى تقاسم المصالح والتوجهات وتحقيق الاستقرار السياسي الذي يحفظ أسس المكونين الجمهوري والإسلامي ويزيد إيران قوة في مواجهة التحديات الخارجية[2].

---

1 محمد السعيد عبد المؤمن، ***الشعب والنخبة في إيران***، مرجع سبق ذكره.
2 محمد كولفرني، مرجع سبق ذكره، ص144.

المطلب الثاني: أزمات الاقتصاد الإيراني.

يظهر للباحث في الشأن الاقتصادي الإيراني أن طبيعة المشاكل الاقتصادية تنبع من الطبيعة الإيديولوجية للنظام والتي تُنبؤ عن عدم وجود رؤية اقتصادية فكرية شاملة تساعد إيران على المحافظة على القيم الإسلامية ومواكبة التحولات الاقتصادية الجارية في النظام العالمي، فالاقتصاد الإيراني ينحصر بين فساد داخلي نتيجة سيطرة بعض الأجهزة السياسية على الاقتصاد هذا من جهة، ونتيجة التوجه السياسي الخارجي المعاد للغرب خاصة الولايات المتحدة من جهة أخرى، مما تسبب في فرض العديد من العقوبات الاقتصادية التي أزمت الوضع الاقتصادي أكثر مما هو عليه.

1./المعوقات الداخلية للاقتصاد الإيراني:

أ- احتكار السلطة للمشاريع الاقتصادية:

عند تسليط الضوء على المعطيات الكمية للاقتصاد الإيراني نجد أن 85% من البنية الإنتاجية الإيرانية مملوكة من قبل النظام الحاكم، وعلى غرار الاقتصاديات الموجهة فالقرارات لا تصدر بدون موافقة السلطات المعنية مما يؤدي إلى ضعف الحريات الاقتصادية مقابل ترسخ الاقتصاد الريعي الذي يبقى حبيس تقلبات السوق العالمية للنفط.

فالنظام القائم على ولاية الفقيه قام بتقويض إدارة شؤون البلاد الاقتصادية للحرس الثوري(**الباسدران**) مقابل توفير الحماية للنظام، ويعتبر جهاز الحرس الثوري الذي أسسه الإمام الخميني من أقرب الأجهزة للمرشد الذي يملك حق التدخل في الشؤون المدنية بهدف حماية مبادئ الثورة والنتيجة احتكار هذه السلطة وتحول حوالي 12 ألف من عناصره إلى التجارة مستفيدين من السلطة التي منحها لهم النظام السياسي[1].

أما **البازار** فإنه ينضوي ضمن أهم المؤسسات الاقتصادية التي تسيطر على التجارة الداخلية في إيران ويسيطر على حوالي نصف الواردات، ويقوم البازريون بدور أساسي في عملية الإقراض ويضاربون في السوق العقارية، كما يسيطر أعضاؤه على مفاتيح القرارات الاقتصادية مما يفسر حرصهم على الوصول إلى الوزارات التقليدية كوزارة التجارة، ويعتبر فيروزان أحد الاقتصاديين الإيرانيين أن البازار مسؤول عن جزء من تشويه الاقتصاد الإيراني فهو يعمل على الاستيراد من الخارج أومن مصانع الدولة، ويوزع البضائع التي يشتريها في الأسواق الداخلية والخارجية،غير أنه لا يشارك فعليا في العملية الإنتاجية[2].

كما تمتلك مجموعة من المؤسسات الإسلامية حصة كبيرة من مداخيل الاقتصاد الإيراني فمن خلال إحصائيات عام2002 بلغ ما يقدر بـ 20% من الناتج المحلي أي حوالي 115 بليون دولار من نصيب كل من مؤسسة موستازافان (مؤسسة مضطهدي الحرب) ومؤسسة جانبا زان (مؤسسة عاجزي الحرب)، كذلك مؤسسة رازافي التي تمتلك أكبر العقارات الحضرية في إيران إضافة إلى المصانع والمزارع، وتحظى هذه المؤسسات بإعفاء ضريبي وباحتكار النشاط التجاري لمنع المنافسة من أي مؤسسات اقتصادية حرة.

---

[1] نيكولا لامي، *الاقتصاد الإيراني في ظل نظام الباسدران*.
<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=25228&lang>.

[2] نيفين مسعد، *صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية*، مرجع سبق ذكره، ص 147.

وقد تم تسطير العديد من البرامج للقضاء على الفساد والاحتكارات السلطوية للمشاريع الاقتصادية الكبرى والتقليص من حجم الاقتصاد الموازي، غير أن النتائج كانت دائما سلبية. ففي عهد نجاد اضطر الإصلاحيون إلى معارضة جميع المشاريع الاقتصادية المقدمة في مجالي النفط والغاز ومشاريع المقاولات التي سيستفيد منها الباسدران، وأفاد المجلس الاقتصادي للمراقبة والتفتيش(في نفس الفترة) أن نسبة مداخيل الاقتصاد الموازي بلغت ما بين 35 الى40%، وتشمل هذه النشاطات 4 إلى 6 بليون دولار من التجارة بالمخدرات إلى جانب 7 إلى 11 بليون دولار من التجارة في السلع المهربة[1].

أدى هذا الاحتكار لمراكز النفوذ في توجيه الاقتصاد الإيراني الوجهة الخاطئة التي نتج عنها الاستخدام الغير رشيد للطاقات المادية والبشرية حيث جاء في أحد مقالات مجلة (Forlees) الصادرة في جويلية 2003 :

"إن امتلاك إيران لـ 9 % من نفط العالم و15 % من الغاز الطبيعي، كان لا بد أن يحول إيران إلى دولة غنية، إضافة إلى امتلاكها قوة شبابية هائلة وتقاليد تجارية عريقة، لكن مع ذلك دخلها القومي لم يتحسن عن المستوى الذي كان عليه قبل الثورة الإسلامية وذلك نتيجة الفساد وتهريب الأموال بما يقدر بـ 3 بليون دولار سنويا".

ب- الارتفاع السكاني ومشكلة البطالة:

تعد مشكلة ارتفاع النمو السكاني أحد أهم المشاكل الاقتصادية الإيرانية حيث بلغ عدد السكان في إيران 68 مليون بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 1.4% ما يعني زيادة سنوية بنسبة 950000 فرد، مما رفع نسبة القوة العاملة التي بلغت حوالي 22.3 مليون فرد بزيادة مقدرة بنسبة 3.3%، لذلك على الحكومة الإيرانية توفير 700 ألف وظيفة كل سنة لمنع زيادة البطالة فقد بلغت نسبة هذه الأخيرة28% وأغلب البطالين الإيرانيين من الحائزين على الإجازات العلمية[2]، وتبرز هنا أحد أهم التناقضات في السياسة الإيرانية التي تولي اهتماما كبيرا بجلب البعثات الطلابية من دول الجوار الإقليمي في حين هناك إهمال واضح للإطارات في الداخل مما دفع أغلب العقول الإيرانية للهجرة، فحسب إحدى الإحصائيات جاء فيها أن أربع مليون من الأدمغة الإيرانية فروا من إيران اتجاه عواصم العالم الغربي وهم الآن من يشكل المعارضة السياسية للنظام الإيراني في الخارج[3].

ج- التضخم:

من أهم ما يمكن رصده من مؤشرات سلبية عن الاقتصاد الإيراني اتسامه بالتضخم، فهذا الأخير أصبح صفة ملازمة للاقتصاد، وقد عرف معدلات وصلت أعلى مستويات ارتفاعها في عهد أحمدي نجاد حيث قدرت عام 2008 بـ30% عكس النسبة التي صرحت بها المصادر الرسمية والمقدرة بـ 13%.

---

[1] Jahangir Amizegar," The Ahmadinejad era: Preparing for the apocalypse", ***Journal of International Affaires***, Vol.60, No.2 (Spring/Summer) p.46.
[2] Ali Abootalebi, ***Iran struggle for democracy continues an evolution of twenty-five of years.*** <http://www.gloria-center.org/meria/2004/06/abootalebi.html>.
[3] Jahangir Amizegar, op.cit., p.44.

والنتيجة زيادة السخط الشعبي بسبب انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الإيراني خاصة بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة، مما حتم على الحكومة إتباع سياسة الدعم التي لم تحل مشكل الطبقات الفقيرة باعتبار حاجاتها البسيطة، بل تسببت تلك الزيادة في إغناء أكبر للطبقة المترفة الإيرانية بحكم أن استهلاكها أكبر، فقد قدر محافظ البنك المركزي الأسبق التكلفة المباشرة والغير مباشرة لدعم الوقود إلى ما يصل إلى 45 مليار دولار، أين تستورد إيران البترين بما لا يقل عن 5 مليار دولار في العام نظرا لعدم امتلاكها قدرة تكرير تلبي الطلب المحلي ويباع البترين بسعر رخيص مما يشجع على الإهدار والتهريب[1].

2./ المعوقات الخارجية للاقتصاد الإيراني:

العقوبات الاقتصادية وتأثيرها على تراجع الاستثمار الخارجي:

بدأت العقوبات الاقتصادية على إيران في عهد الرئيس ريغان عام 1987 من خلال استصدار الكونغرس لقرار يمنع الايستراد من إيران، لتتبعه سلسلة من العقوبات خاصة في عهد كلينتون الذي أصدر عقوبات جديدة عام 1995 بحجة تهديد إيران للأمن القومي الأمريكي، مما منع الشركات الأمريكية من الاستثمار المباشر في إيران من خلال توقيع عقود لتجديد الصناعة النفطية في إيران. لتأتي عقوبات إليزا عام 1996 وتفرض على كافة الشركات الأمريكية أو غير الأمريكية عقوبات إذا ما استثمرت في إيران بأكثر من قيمة 40 مليون دولار،حيث ألزمت الولايات المتحدة شركة كونوكو الأمريكية للانسحاب من المشروع الاستثماري في حقول النفط والغاز بقيمة 550 مليون دولار[2].

غير أن إيران استطاعت، بين عامي 1996 إلى 2005 اجتذاب 30 بليون دولار من الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط حيث عارض الاتحاد الأوروبي الامتثال لعقوبات إليزا ومنها الشركة الايطالية (إني) **ENI** بعد أن وقعت صفقة بقيمة 3.8 بليون دولار ووقعت عقدا آخر في جوان 2001 بقيمة 1 بليون دولار لتطوير حقل دارفوين في مدة نصف سنة، كما تعاقدت إيران مع شركات ماليزية **SKS** وشركات صينية منها شركة **SINOPEC**[3].

غير أن المعلومات الخاصة بمستوى الاستثمار الخارجي تبقى متضاربة بين تقارير المنظمات الدولية وتقارير الحكومة الإيرانية التي تفتقد للشفافية، حيث جاء في التقرير السنوي لمنظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة لعام 2005 أن مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة في إيران لهذا العام لم تتعد 30 مليون دولار.

غير أن الحكومة رفضت محتويات التقرير، مما يصعب على الباحث الوصول إلى نتيجة موضوعية مبنية على أرقام إحصائية توضح مدى تأثير العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الإيراني إيجابا أو سلبا[4].

---

[1] صافي الياسري ، *أحمدي نجاد والتضخم في إيران.*
<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=21292&lang>.

[2] Paul Rubin, "Iran's energy vuluerability", ***Middle East Review of International Affaires***, Vol.10, No.4 (December2006) p.111.

[3] Ibid.p.111.

[4] Jahangir Amizegar, op.cit., p.41.

إن أهمية الإصلاح الاقتصادي من خلال إتباع سياسات خارجية رشيدة تحل الأزمات الداخلية وتعود على الاقتصاد الإيراني بمكاسب تنعكس على المستوى المعيشي للشعب وتدعم قوة الاقتصاد التي لا تنفصل عن مفهوم القوة القيمية والعسكرية ضرورة ملحة لتفادي أي عجز اقتصادي، قد يضطر الحكومة الإيرانية إلى إعادة النظر في مشروعها الإقليمي ككل، والحد من الخطابات والسياسات الارتجالية ومن ذلك اتفاق نجاد مع شافيز في آخر لقاءاته في عهدته الرئاسية الأولى على إنشاء صندوق مالي مشترك لإعانة الدول النامية والتقليل من الاعتماد على المؤسسات المالية الدولية التي تقف ورائها الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ما يمكن التوصل إليه كنتيجة لمحور أزمات الاقتصاد الإيراني أن الثورة الإسلامية ثارت على الفساد والانحلال من القيم الدينية وفشل الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها الشاه، والآن نجدها خلقت نفس الظروف الاقتصادية السيئة التي ثارت عليها مما يقدم لنتائج خطيرة تدور أساسا حول مدى استمرارية نظام الولي الفقيه في ظل حرب دامت ثمان سنوات و لم تجني إيران منها شيء وفي ظل عقوبات اقتصادية حرمت الكثير من الإيرانيين من مستوى معيشي أقل بكثير من المستوى الذي تعيشه المجتمعات الخليجية على القرب منهم.

---

[1] المرجع السابق، ص 44.

المبحث الثاني: تحـــديات القوى الإقليمية المنافسة.

يحتل مفهوم المأزق الأمني *security dilemma* كمفهوم تحليلي أهمية خاصة في تفسير العلاقات الدولاتية البينية في ظل النظام الأمني الشرق أوسطي، وتعني الأزمة الأمنية وجود تهديد اتجاه قيم مكتسبة واقترانه بمخاوف ضد الآخر عند اتخاذ الطرف (أ) أي إجراءات دفاعية تستدعي الطرف (**ب**) إلى اعتبارها تهديدا مباشرا له[1]، وما يعزز هذا الافتراض حالة **الاعتماد على الذات** في تحقيق الأمن الإقليمي وهذا أهم ما يميز النظام الشرق أوسطي.

ومن أهم إضافات الواقعيين الجدد من خلال كتاب مأساة القوى الكبرى *(The tragedy of great powers)* لجون ميرسهايمر *J.Mearsheimer* التأكيد على أن القوى الكبرى تحقق أمنها من خلال تحقيق الهيمنة. لأن مكانتها في سلم القوى تمنع الدول الأخرى من الهجوم عليها فيتحقق بذلك أمنها، أما القوى الإقليمية فهي تسعى لإحداث التوازن على المستوى الإقليمي الذي تتواجد به ويتطلب ذلك منها الاستناد إلى عناصر من القوة الصلبة والناعمة وهذا ما عملت إيران على تحقيقه من خلال السعي لامتلاك الطاقة النووية فالسلاح النووي واستغلالها للصعود الإسلامي من خلال استثمار دعمها لحركات المقاومة الإسلامية.

ويبين المشهد الإقليمي في الشرق الأوسط أن الأقطاب العربية أهمها السعودية القطب الإقليمي البارز في المنظومة الفرعية الخليجية والتي تعد أهم امتدادات الأمن الإقليمي الإيراني، ومصر القطب الإقليمي في المنظومة الفرعية العربية، وكذلك إسرائيل كدولة نووية إقليمية وتركيا كوسيط يسعى لتحقيق مصالحه من خلال فتح العلاقات على كافة الأطراف ستعمل على حصر النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط من خلال منافسة إيران على التواجد في بؤر التوتر الإقليمي الشرق الأوسطي والمتمثلة في فلسطين (**الصراع فتح/حماس**) ولبنان (**الحكومة اللبنانية/حزب الله**) والعراق (**الشيعة/السنة، أكراد/ عرب**)، هذه البؤر التي تخص نقاط الاختلاف بين الأطراف الإقليميين، أما بؤر التوتر التي تربط النظام الشرق أوسطي بأمن القوى الكبرى أو ما عبر عنه باري بوزان *B.Buzan* **بمركب الأمن الإقليمي** – ما تم الإشارة إليه في الفصل الأول- فتتمثل في إشكالية **الإرهاب** الذي يعرف في مكونات الفكر الغربي **بالإسلام الأصولـــي أو المتطرف**، ويعد من أهم قضايا الاشتباك الحضاري ما بين الفواعل التي تعرف نفسها على أساس ديني على اختلاف طوائفها وما بين الدول الغربية التي لها مصالح داخل الإقليم. آخر بؤر التوتر الإقليمي العالمي قضية **انتشار أسلحة الدمار الشامل** والتي زادت أهميتها مع النشاط الإيراني في سعيه لامتلاك الطاقة النووية، التي تتخوف دول الإقليم إلى تحولها إلى طاقة عسكرية تعطي لإيران دورا أقوى ضمن المعادلة الإقليمية لتوازن القوى في النظام الشرق أوسطي.تمثل الإشارات السابقة المشهد الأمني الإقليمي الشرق أوسطي الذي سيتم الاعتماد عليه في تحليل تحديات القوى الإقليمية للدور الإيراني.

[1] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص246.

المطلب الأول: الدور السعودي- المصري: دور المعرقل الإقليمي.

سيتم التركيز في هذا المطلب على كل من مصر والسعودية واستبعاد الأردن لقلة فعاليته في مواجهة إيران مقارنتا مع الدور الثنائي المصري- السعودي الذي برز بشكل جلي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وصعود المد الشيعي سواء عن طريق الديمقراطية الانتخابية في العراق أو عن طريق الانتصار الذي أحرزه حزب الله على إسرائيل عام 2006، مما أعطى دفعا قويا للفكر الإسلامي الراديكالي في الإقليم، وجعل القيادة الإيرانية تحصد من ورائه شعبية إقليمية كبيرة.

ورغم تفادي الدولتين المواجهة المباشرة مع إيران، حيث لا زالت الإشارة إليها في القمم العربية تقتصر على دعوة القادة الإيرانيين للتفاوض بشأن الحل العادل لقضية الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبي موسى) المحتلة من طرف إيران، إلا أن كل تحرك عربي من خلال هذا الثنائي يفسر على أنه تحرك معرقل لصعود قوة إقليمية إيرانية[1]، خاصة وأن هناك العديد من القواسم المشتركة التي تحرك السعودية ومصر من أهمها:

1 – انحسار القطب السعودي في المنظومة الخليجية ومصر في المنظومة العربية المحيطة ببؤرة التوتر الفلسطينية الإسرائيلية مقابل صعود الدور الإيراني في أغلب بؤر التوتر في الإقليم.

2 – أهمية المشروع النووي الإيراني وما يمكن أن يضيفه للقوة الإيرانية وينعكس مباشرة على التوازنات الإقليمية في ظل غياب مشروع نووي عربي.

3 – فسر الكثير التحرك العربي على أنه دفاع عن الأمن القومي لهذه الدول في إطار توحد العدو، وهذا ما فسرته نظرية المأزق الأمني التي تتضح بشكل بارز في العلاقات الإيرانية العربية.

غير أن عدم توحد توجه سياسة الدولتين من خلال عدم اتخاذ أي خطوات لتدعيم ذلك التوجه ليصبح تحالفا قويا في مواجهة التحالف السوري-الإيراني مع حزب الله وحركة حماس الذي أثبت تماسكه في العديد من الأزمات، كشف عن ضعف كبير في تنسيق السياسات بين القيادات المصرية والسعودية، أضف إلى ذلك غياب قيادة بارزة ففيما تبرز القيادة الإيرانية في المحور المناهض للسياسات الأمريكية والإسرائيلية في الإقليم نجد القيادة في محور التوافق العربي الأمريكي يُتداول عليها ما بين القيادة السعودية والمصرية مع اختلاف في دوافع كل دولة فمصر تبحث دائما على التمتع بالأولوية الأولى لتقديم تسهيلات لتمرير المشاريع الأمريكية في الشرق الأوسط مقابل الامتيازات الاقتصادية والسياسية التي تمنحها إياها أمريكا، أما السعودية فتنطلق من توجه الدولة التي تبحث عن توسيع مجال نفوذها إلى ما يتعدى المنظومة الخليجية العربية إلى النظام الإقليمي العربي ولعل مبادرة الأرض مقابل السلام التي تسعى للتأكيد عليها في كل قمة عربية توضح اهتمامها بلعب دور فاعل في القضايا الإقليمية الشائكة[2]. لذلك سيتم دراسة طرفي القيادة من خلال التركيز على السعودية كقطب فاعل في المنظومة الخليجية ومصر كقطب فاعل في المنظومة العربية.

---

[1] Ayellet Yehov,"The Anti Iranian front: Egypt, Saudi Arabia and Jordan", ***Middle East Review of International Affaires***, Vol.11, No.1 (March2007) p.6.
[2] Ibid, p.7.

1/ الدور السعودي المعرقل:

تعتبر المملكة العربية السعودية من أهم القوى الإقليمية، فاستنادا إلى العوامل المادية تقدر السواحل السعودية بحوالي 16% من إجمالي السواحل الخليجية، وعليه تكون ثالث دولة مطلة على الخليج بعد إيران(36%)والإمارات(24%)، بالإضافة إلى تربعها على مساحة جغرافية تشكل نسبة 49% من إجمالي مساحة دول الخليج وهي ثالث دولة من حيث عدد السكان حيث تمثل نسبة11% من سكان الخليج بعد إيران63% والعراق 17%، أما من حيث الناتج القومي الإجمالي فإن المملكة السعودية تحتل المقدمة بنسبة593.385 مليار دولار حسب تقديرات2009 كما تحتل المرتبة الأولى من حيث احتياطي النفط[1].

عسكريا حسب ما جاء في إحصائيات المؤسسة الدولية للدراسات الإستراتيجية عام 2008تحتكم السعودية لجيش مسلح يقدر بـــ (223500) جندي فعلي موزعة على 75 ألف من القوات الجوية و100 ألف من الحرس الوطني وحرس الحدود، مع تسليح حديث يفوق قدراتها على الاستيعاب والاستعمال[2].

فقد حرصت السعودية منذ حرب الخليج الأولى على الاهتمام بتطوير منظومتها العسكرية الدفاعية، فركزت على تطوير السلاح الجوي والبحري نتيجة محدودية عدد السكان مما يعيق بناء قوة عسكرية برية قوية لاعتمادها على العنصر البشري بالدرجة الأولى، كما سارعت إلى جانب الدول الخليجية العربية إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1981، ولم يكن للمجلس اختصاصات أمنية ولكن الهاجس الأمني المدفوع أمريكيا من جراء نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية كان واضحا في تصريحات القادة الخليجيين وفي المؤتمرات الوزارية والقمم التي ركزت على القضايا الأمنية، مما قدم لبداية مبادرة لتكوين إستراتجية دفاعية جماعية ترجمت لاحقا إلى مبادرة سعودية لإنشاء قوات **درع الجزيرة** التي تطمح أن تكون بداية نواة جيش خليجي موحد[3].

وتعتبر كافة الإجراءات الدفاعية التي قامت بها السعودية نتيجة منطقية لطبيعة البناء الفكري لـــدى صـــناع القـــرار السعوديين، الذين صوّروا إيران كتهديد مباشر للأمن السعودي بعد إخلالها بالتوازنات الإقليمية القائمة، أيـــن لعبـــت العقيدة الإيديولوجية الثورية دورا مركزيا في رؤية إيران للعالم الخارجي خاصة اتجاه الجوار العربي الخليجـــي، حيـــث تحولت الإستراتجية الإيرانية من السعي للثورة المباشرة على أنظمة الحكم القائمة إلى السعي لاستغلال المعارضة الـــشيعية السياسية أو الحركات الإسلامية المتطرفة لزعزعة نظام الحكم في الدول الخليجية. أضف إلى ذلك اللغة الخطابية الجديدة والمتفردة التي استخدمها قادة الثورة الإيرانية، المتمثلة في المفاهيم الإسلامية المقتبسة من القرآن الكريم، مما أعطاها فعالية للتأثير على متلقي الخطاب[4].

---

[1] مطلق سعود المطيري، " التوجهات السعودية لاستعادة استقرار الأمن في الخليج"، ندوة بعنوان تحديات الأمن الإقليمي ومستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط دراسة حالة إيران، القاهرة: مركز الدراسات المستقبلية والإستراتجية،2008/7/30، ص 64.

[2] أمين حطيط، "الميزان العسكري 2008"، لبنان: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008، ص 177.

[3] مطلق سعود المطيري، مرجع سبق ذكره، ص 67 .

[4] باكينام الشرقاوي، *السياسة الخارجية الإيرانية*، مرجع سبق ذكره.

وقد تعزز دور القوة الناعمة الإيرانية في مقابل القوة الناعمة السعودية بعد الفرصة التي أتاحتها إدارة بوش لإيران بعد احتلالها العراق، حيث تمكن الشيعة من الظهور السياسي، أين اتضحت معالم الدور السعودي المعرقل وارتسم في شكل ردود أفعال تم التماسها واقعيا من خلال منع السعودية للقروض والمساعدات الاقتصادية لحكومة إبراهيم الجعفري الشيعية في العراق، في المقابل تدعيم السعودية للجماعات السنية في العراق بعد استقبال حارث الضاري رئيس هيئة العلماء المسلمين في العراق في أكتوبر2006 لدعم التيار السني في العراق، كما تزايدت قوة الشيعة العراقيين كنموذج آخر لجذب الشيعة السعوديين في المنطقة الشرقية للمطالبة بحقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية[1].

أما المحور الآخر الذي تم الاعتماد عليه في توصيف الدور السعودي فقد اتضح من خلال **مفهوم الاستقلالية** الذي برز على المستوى الاستراتيجي حيث نجد إيران تتبع إستراتجية الاعتماد على الذات في تحقيق أمنها في حين تتعاقد السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية، وذلك من خلال منع قيام أي تحالف أو تشابك للمصالح الأمنية بين إيران وإحدى الدول الخليجية، لأنه سيزيد من القوة الإيرانية سواء الجيوسياسية أو الثقافية أو العسكرية ويحقق لها مكانة المهيمن الإقليمي المنفرد على المنظومة الخليجية وبذلك قد تعزل السعودية وتصبح أقل فاعلية ضمن الديناميات الأمنية للمنظومة الخليجية.

وعليه ساهم التحالف السعودي الأمريكي الأمني في عرقلة الجهود الإيرانية المهيمنة، خاصة وأن إيران سعت ولا تزال إلى إقامة نظام إقليمي خليجي خال من التواجد الأمريكي والغربي أو حتى الدول الخارجة عن النطاق الجغرافي للمنظومة الخليجية.

2/ الدور المصري المعرقل:

شكلت مصر في أغلب الحقب التاريخية إلى أن تشكل النظام الشرق أوسطي منافسا قويا لإيران،على المستوى الثقافي كان مفكرو مصر وإيران في العصور الإسلامية ممثلين لاتجاهين متوازنين في الفكر الإسلامي، أحدهما يمثل اليمين الوسط في مصر والثاني يمثل اليسار الوسط في إيران[2].

وتدرك مصر أهميتها كقطب إقليمي بالنظر إلى إمكانياتها الضخمة خاصة الثقافية والسياسية والإستراتجية، رغم محدودية إمكانياتها المادية مقارنة بإيران حيث تقدر مساحتها بـ1.002450 كم مربع في ظل كثافة سكانية قدرت بـ77.5 مليون نسمة، فهي أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان، وتقدر قدرتها الدفاعية بجيش من 468500 فعلي و 479000 احتياطي مع تحديث متواضع للسلاح وتحديد للإنفاق العسكري، أما دخلها القومي فلا يتعدى 442640 مليار دولار ما يعني أن ما يقارب 80 % من المصريين يعيشون في فقر، فمصر تفتقر إلى الموارد الطبيعية والتقدم

---

[1] أحمد سامي عنتر، *المنافسة الإقليمية بين إيران والسعودية وموازين القوى في الشرق الأوسط*.
<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CIRN63.HTM>.

[2] باكينام الشرقاوي،" الدور الإقليمي لمصر ما بين رؤى إيرانية وتركية" ، في ندوة الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة 2000-2003، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،2003، ص243، لمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى :
<http://www.biblioislam.net/ar/Elibrary/card.aspx?tblid=3&ID=3556>.

الصناعي مقارنة مع القوى الإقليمية الأخرى حيث تعد عناصر القوة الصلبة عنصر مهم لتحقيق الهيمنة الإقليمية، لذلك تعاني مصر في أحد أهم شقي القوة الصلبة وهو الشق الاقتصادي من تبعية اقتصادية للخارج، فهي تعتمد بشكل كبير على المساعدات الاقتصادية لتلبية مطالب شعبها، لذلك تسعى للحفاظ على علاقاتها التعاونية مع الدول الكبرى وتستغل مكانتها السياسية في النظام الشرق أوسطي من أجل تحقيق أكبر كسب اقتصادي، حيث استفادت من إعفائها من جزء كبير من مديونيتها للولايات المتحدة بلغ 70% مقابل موقفها السياسي من حرب الخليج الثانية[1].

والعامل الثاني الذي يدفع مصر إلى تبني سياسة تابعة لمصالح الغرب تكمن في حاجة النظام السياسي إلى تعزيز شرعيته في مواجهة المعارضة الإسلامية الصاعدة من خلال حركة الإخوان المسلمين، فتدني مستوى المعيشة وزيادة الحد من الحريات العامة والسياسة الإقليمية المتخاذلة اتجاه أهم القضايا العربية ومنها القضية الفلسطينية يجعل مصر في حالة ضغط داخلي صاعد مهدد للنظام القائم.

ويعد صعود الإخوان المسلمين في مصر وتأثرهم بالنموذج الثوري الإيراني رغم الاختلاف القيمي عنه من أهم الأسباب التي تفسر العداء المصري لإيران، خاصة وأن أي متتبع للوضع المصري الداخلي يجده انعكاس مناهض لتوجهها الخارجي، فأغلب المواجهات التي تمت بين طلبة الجامعات المصرية والشرطة لم تكن بسب الظروف الاقتصادية بل جاءت كرد فعل على السياسات السلبية الخارجية المساندة للولايات المتحدة وإسرائيل، ولعل الحرب الإسرائيلية على غزة نهاية 2008 وبداية 2009 أكبر دليل على تراجع شعبية النظام السياسي المصري داخليا وخارجيا، مما أفقد مصر قوتها الناعمة التي طالما تمتعت بها في فترات صعود الفكر القومي العربي أثناء الخمسينيات.

ففي استقصاء قام به مركز ابن خلدون برئاسة سعد الدين إبراهيم، قام المركز بإجراء استقصاء على مستوى عينة قدرت عدديا بــ 20 ألف شخص، طُلب منهم التصويت لأكثر شخصية شعبية فتم تحصيل النتائج التالية: حصل نصر الله على 82 % ، بعده نجاد بــ 73% وخالد مشعل على 60 % وبن لادان على نسبة 52 % ومحمد مهدي عاكف الرئيس العام للإخوان المسلمين في مصر على 45%، ما يعني التفاف الجماهير العربية حول المحور "الإسلامي" في الشرق الأوسط المواجه للسياسات الغربية، عكس المحور المساير للسياسات الغربية والذي تعد مصر أحد أهم أقطابه[2].

لذلك نجد الدور المصري يعمل على عرقلة تصاعد الفكر الإسلامي الراديكالي من خلال سعي مصر لتبني التوجه الإسلامي المعتدل الذي يقترب من الرؤية الأمريكية، ما تفسره إيران بأنه محاولة لإحباط الفكر الإسلامي الثوري فمفهوم الجهاد عند الإيرانيين من المكونات الأساسية للهوية الإسلامية لذلك أي محاولة لمحاصرة حركات المقاومة سواء حزب الله في لبنان أو حماس في فلسطين هي حصار للمشروع الإسلامي الذي تسعى إيران إلى ترويجه في المنطقة لتحقيق مصالحها في الهيمنة الإقليمية الحميدة التي تعتمد على البعد الهوياتي، مما جعل النظام المصري مهددا من طرف الحركات الراديكالية الإسلامية الداخلية والخارجية، ولعل هذا ما يفسر إطلاق مفهوم الهلال الشيعي من طرف الملك الأردني عبد الله.

---

[1] إيمان حمدي، "مصر والزعامة الإقليمية...القوى المنافسة والتحديات" ،لبنان: مجلة الشرق الأوسط ،العدد 68 ،ديسمبر 1997،ص 50.

[2] Ayellet Yehov, op.cit., p.8.

2. 1/الرؤية الإيرانية للدور المصري:

تختلف ما بين القيادة الإصلاحية والمحافظة، فالإصلاحيون يرون أن أي انفتاح للعلاقات الخارجية بين الدولتين بما يسمح بتحالف مصري إيراني سيكون له كبير الأثر على التوازنات الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط، وهو ما لخصه خاتمي في أحد تصريحاته:

"إن مصر وإيران يشكلان جناحي الأمة الإسلامية وبدونهما لا تستطيع أن تحلق هذه الأمة"[1].

أما التيار المحافظ فيرى أي عودة للعلاقات مع مصر فهي عودة مشروطة خاصة وأن مصر لطالما عرقلت التوجهات الإيرانية في المنطقة كما اختلفت معها في رؤيتها للقضية الفلسطينية مركز تنافس كلا الدورين منذ توقيع مصر معاهدة كامب دافيد ومعاداة إيران لإسرائيل وإعلانها تقديم شتى أنواع المساعدات لحركات المقاومة في فلسطين، لذلك من الصعب تحول مصر عن معاهدة كمبدافيد بما يمس بمصالحها السيادية ويوتر علاقاتها مع الولايات المتحدة التي جعلت منها قائدا للمشروع التفاوضي للقضية رغم وضوح عدم الالتزام الإسرائيلي مما أعطى الرؤية الإيرانية لحل القضية الفلسطينية مصداقية وشعبية أكبر لرفضها عملية السلام والتواجد الإسرائيلي والأمريكي في النظام الشرق أوسطي.

نستنتج من خلال دراسة الدور الثنائي المصري السعودي المناوئ، أن لإيران بخلاف القوى القطبية العربية مبادئ أساسية في توجهها الخارجي استقرت بعد الثورة الإسلامية، بحيث يمكن الحديث عن اختلاف في الآليات لتنفيذ تلك المبادئ وليس عن خلاف حول تلك المبادئ، ما يعني أن مشروع إيران للتحول لقوة إقليمية ثابت كهدف أساسي مقابل غياب مشروع عربي موحد تحت قيادة دولة معينة كما كان عليه الحال أيام صعود المد القومي تحت قيادة جمال عبد الناصر[2].

وتتضح أيضا الحالة السلبية العربية التي برزت في إطار دور المعرقل لا دور المساوم أو الموازي، فبدلا من أن يكون للعرب برنامجهم النووي يرفض بعضهم امتلاك إيران للطاقة النووية، وبدلا من أن تكون قضايا فلسطين والعراق ولبنان قضايا عربية يسعى المحور العربي إلى تصفية الدور الإيراني.

---

[1] مجدي رياض، *العلاقات الإيرانية المصرية : كيف يحل الاقتصاد ما أفسدته السياسة*.
<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1406&lang>

[2] نيفين مسعد، *إيران... إلى أين؟*، مرجع سبق ذكره، ص32.

المطلب الثاني: تركيا: دور الموازن الإقليمي.

تعتبر تركيا من الدول الفاعلة في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، ربما لا تقل من الناحية المادية عن قدرات باقي الدول القطبية ومنها إيران، فتركيا كدولة محورية تحتل موقع استراتجي يجمع مابين ثلاث قارات، أو ما يعرف بالمثلث الاستراتجي للأقاليم المحورية بالنسبة لمصالح الدول الكبرى (البلقان،القوقاز،الشرق الأوسط)،كما تعتبر تركيا قوة بشرية فحسب إحصاءات 2008 بلغ عدد سكانها 71 مليون نسمة، تتكون هذه القوة البشرية من عدة أقليات التي ترجع أسباب تشكيلها إلى الدولة العثمانية، ويشكل الأتراك أكثر تشكيلة عرقية بما يقارب 70 إلى80% مقارنةً بنسبة الفرس في إيران المقدرة بـــ50%[1].

اقتصاديا يصنف الخبراء تركيا ضمن الدول المائية التي تملك ثروة مائية باحتياطي قدر بـــ22مليار متر مكعب في مقابل الاحتياطات النفطية الإيرانية، غير أن غياب الثروة البترولية مع أهميتها لم يعق تركيا عن تحقيق المركز الثامن عشر للدول الأعلى نموا في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي حسب ما جاء في تقرير معـــهد ستراتفور، كما حققت تركيا نموا مستمرا بين 5و8 % لتحل خلف بلجيكا والسويد مباشرة في عام 2007، كما تقدمت باحتلالها المركز السابع عشر بناتج إجمالي يساوي ما يقارب414 مليار دولار بعد كل من هولندا واستراليا بعدما كانت تحتل المركز26 في العام 2006 وبواقع 183 مليار دولار[2].

عسكريا تملك تركيا الجيش الأكبر من بين الدول المنضوية في الناتو حيث قُدر حجم جيشها حسب تقرير الميزان العسكري لعام 2008 بـــ510600 ضابط وجندي أي ما يكاد يقارب مجموع جيوش فرنسا واسبانيا وايطاليا ولهذا دلالات إستراتجية لا يمكن تجاهلها لجهة الحاجة الأطلسية لتركيا لتطبيق استراتجيات الحلف في إقليم الشرق الأوسط التي تملك لوحدها ربع القوة العسكرية الأوربية في الناتو وثاني أكبر جيش في العالم[3].

على المستوى **القيمي** (القوة الناعمة) تستند تركيا لموروث حضاري يضرب بجذوره إلى عهد الدولة العثمانية، غير أن الهوية الإسلامية تتخللها مجموعة من الهويات المختلفة، فتركيا دولة يقع جزء منها في أوروبا وأكـــثر من نصفها الآخر في جنوب غرب آسيا، وهي عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي وفي منظمة المؤتمر الإسلامي، أما عن المجتمع التركي فيتأرجح بين سلطة علمانية تسهر مؤسسات دستورية على حمايتها وشعب تنمو فيه النزعة الإسلامية[4]. ما نتج عنه أزمة هوياتية صعبت على تركيا التعامل مع الخارج ككتلة داخلية واحدة وبانتماء واضح للحضارة الإسلامية[5].

---

[1] < http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7>.

[2] محزم عبد المالك، ***السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة***، مذكرة ماجستير ،قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، ص28.

[3] أمين حطيط مرجع سبق ذكره، ص176.

[4] إيمان حمدي، مرجع سبق ذكره، ص56.

[5] محزم عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص66.

1 ./ بداية بروز الدور التركي في النظام الشرق أوسطي:

لم يتعد الدور التركي في فترة ما قبل نهاية الحرب الباردة كونه بوابة حلف الأطلسي في الإقليم، لذلك يبقى أي قياس لأهمية ذلك الدور متوقف على الوضع التركي ضمن الإستراتجية العالمية للقوى الكبرى خاصة في أبعادها الأمنية والاقتصادية.

غير أن نهاية حرب الخليج الثانية أعطت تواجدا كميا مهما للقوات الأمريكية في دول المنظومة الخليجية والذي زاد مع الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق، كل هذه التحولات أدت إلى تراجع الاعتماد الأمريكي على تركيا وإلى دفع تركيا إلى تفعيل دورها واستقلاليته استنادا إلى مكونات القوة المادية والقيمية، لذلك يمكن رصد مجموعة من الملاحظات لتحليل الدور التركي مقارنة بالدور الإيراني:

(أ)- من أهم ما نتج عن انهيار القطب السوفيتي سابقا تحول الدور التركي من حارس لمنظمة الأطلسي لمحاصرة التمدد الشيوعي إلى دور محوري في الإقليم وأكثر فعالية، يولي للمصالح التركية وتاريخها الحضاري أهمية في تحقيق مفهوم القوة الإقليمية.

(ب)- من أهم التحولات التي رافقت حرب الخليج الثانية على أهميتها الزمنية مشاركة تركيا قوى التحالف، مما جعلها جزء لا يتجزأ من الخارطة الجيوسياسية والجيواستراتجية للمنطقة، كما أن ظهور التهديدات الأمنية الجديدة التي تخص الأمن المائي والأمن الطاقوي وقضايا الأقليات العرقية أو ما يعرف بالنزاعات داخل الدول(طرح قضية الأكراد) ساهمت في تفعيل الدور التركي داخل الإقليم[1].

ففي إحدى تصريحات الرئيس التركي السابق تورغت أوزال عن التوجه المستقبلي لتركيا بعد نهاية حرب الخليج الثانية قال:

"بعد انتهاء هذه الحرب لن يعود الشرق الأوسط إلى ما كان عليه إذا ما أخذنا بعين الاعتبار كل الحقائق التاريخية في المنطقة، فقد يكون بإمكاننا جلب السلام إلى المنطقة، وأرى أن على القوى الأخرى أن تسهل لنا هذه المهمة... نحن مستعدون لتنفيذ كل المشاريع التي تعيد بناء المنطقة اقتصاديا، مثل مشاريع تنمية الموارد المالية، بما فيها طرق إيصال المياه التركية إلى شبه الجزيرة العربية في خطوط تسير جنبا إلى جنب مع أنابيب البترول والغاز...سيعتمد هذا التعاون الاقتصادي على إنشاء صندوق نقد...بالاعتماد على نسبة معينة من الفوائد النفطية إلى جانب مساهمات من الدول العربية الغنية"[2].

يتضح للباحث من خلال هذا التصريح ملامح توجه الدور التركي إلى قلب المنظومة العربية من خلال الدخول كوسيط في عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وكذلك يتضح اتجاه تركيا نحو المنظومة الخليجية التي توليها إيران أهمية خاصة باعتبارها نطاق تحركها الاستراتجي.

[1] شفيعة حداد، مرجع سبق ذكره، ص 118.
[2] شفيعة حداد، مرجع سبق ذكره، ص 119.

أولا: الدور التركي الموازن في المنظومة العربية: عملية السلام العربي الإسرائيلي.

مع انطلاق عملية السلام ما بين بعض الأطراف العربية وإسرائيل قررت تركيا أن يكون لها دور لتضمن به موقع مهم يعطيها فرصة المشاركة في الترتيبات الإقليمية بعد توقيع اتفاقيات السلام، فطالبت الحكومة التركية بأن تُجري محادثات السلام على أراضيها بحجة أنها فاعل مهم في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، إضافة إلى أنها البلد الوحيد الذي تربطه علاقات تعاونية مع كل من طرفي النزاع العرب والإسرائيليين.

وقد ظلت تركيا تحاول لعب دور الوسيط المحايد حتى توقيع اتفاقيات التعاون العسكري بينها وبين إسرائيل، مما أدى إلى إدخال متغيرات جديدة على التوازن الاستراتجي الإقليمي، حيث سمحت تركيا بموجب هذه الاتفاقيات للمقاتلات الإسرائيلية باستخدام القواعد التركية في حالة الطوارئ وتشكيل مركز مشترك للأبحاث الإستراتجية والسماح للجيش الإسرائيلي بمراقبة سوريا وإيران من الأراضي التركية وقيام إسرائيل بتدريب القوات التركية على حدود سوريا والعراق وإيران[1].

كل هذه الإجراءات أعطت أهمية للدور التركي في أهم مراكز التفاعلات الشرق أوسطية والتي تعد امتدادا للبعد الإقليمي للدور الإيراني، مما ساهم في فاعلية الدور التركي فالعلاقات الجيدة مع إسرائيل تساهم في تأسيس علاقات جيدة مع الولايات المتحدة خصوصا والغرب عموما وهنا تبرز أهمية دفع العلاقات التركية الإسرائيلية من خلال أحد أهم تصريحات رئيس وزرائها السابق أربكان الذي قال:

"إن تركيا جزء من أوروبا لكن الرهان على أوروبا خطأ كبير لأن أوروبا نفسها غير معتمدة على ذاتها، وليس لديها موقف موحد لم يعد في العالم سوى قوة واحدة هي الولايات المتحدة وبالنسبة لمنطقتنا ليس هناك قوة أكبر من إسرائيل التي هي ليست الابن المدلل للولايات المتحدة فحسب، بل إن إسرائيل واليهود هم الولايات المتحدة"[2].

رغم المبالغة التي انطوى عليها التصريح إلا أننا نعتقد أن التوجه الخارجي التركي يبقى توجه متوقف على أهمية الظروف ووسائل الضغط التي تملكها تركيا لتحقيق أهدافها، كما أنه توجه مختلف من حيث المضمون عن التوجه الإيراني ومتميز عنه بانفتاحه على كافة الأطراف حتى حركات المقاومة الإسلامية، ما أعطى تركيا مجالا إقليميا أوسع للتحرك وتحقيق مصالحها، عكس التوجه الإيراني الذي يقوم على إقصاء الطرف المخالف، مما حسر إيران ضمن تفاعلات أمنية نزاعية أكثر منها تعاونية اقتصادية.

فرغم أهمية العلاقات التركية الإسرائيلية إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة التركية من إقامة علاقات مع العدو الأهم لإسرائيل في الإقليم إيران، كما لم يمنعها من فتح علاقات تعاونية مع سوريا وحماس.

[1] إيمان حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 56.
[2] المرجع السابق، ص 57.

ثانيا: الدور التركي الموازن في المنظومة الخليجية:

وجدت تركيا في العراق ورقة مساومة هامة اتجاه الولايات المتحدة ودول الخليج، بهدف تحصيل صفقات اقتصادية لحل بعض مشاكلها الاقتصادية والتي برزت بعد عام 1992، واحتلت الكويت موقع الصدارة في الدبلوماسية الاقتصادية، حيث تم إنشاء صندوق مالي خاص اعترافا بجهود تركيا في التحـــــالف الدولي على العراق[1].

وينظر إلى العلاقة الخليجية التركية على المستوى الاقتصادي على أنها تطرح في إطار مفهوم النفط مقابل الماء بحيث تضمن تركيا من وراء المشاريع المائية تأمين حاجاتها من النفط والغاز مقابل تأمينها للمياه التي تحتاجها الدول الخليجية والتي تعاني من ندرة في هذا المجال.

وما يمكن التأكيد عليه في هذا الإطار أن تركيا تبرز بدور **الموازن** بين الدول الخليجية وإسرائيل، فقد تكون تركيا المعبر الاقتصادي والسياسي لإسرائيل لدخول المنظومة الخليجية ما قد يدفع عملية التطبيع أكثر ما بين الدول الخليجية العربية وإسرائيل خاصة وأن هناك محور يدعو إلى السلام من خلال الاتفاق السعودي المعروف بالأرض مقابل السلام، وما يترتب عن ذلك من اختلال الموازين لصالح الدور الإسرائيلي والتركي كمنافس قوي على حساب الدور الإيراني، لذلك تعتبر تركيا ورقة رابحة من خلال أوراق المساومة التي تملكها في دعم وضع قوة إقليمية على أخرى[2].

وينظر إلى العلاقة الخليجية الاقتصادية مع تركيا على أنها قد تساهم في خلق توازن في السياسة الإقليمية وبخاصة مع إيران في ظل طموحها لامتلاك الطاقة النووية وتزايد نفوذها في الخليج العربي بعد زوال النظام العراقي السابق.

كما يظهر الدور الموازن لتركيا ما بين الولايات المتحدة وإيران في فتح تركيا للعلاقات مع إيران خاصة على مستوى التعاون الاقتصادي، فقد تحدت تركيا الولايات المتحدة بخرقها للحصار الاقتصادي الذي فرض على إيران بموجب قانون داماتو عام 1995، حيث تم بموجبه حظر نشاط الشركات الأجنبية التي يتعدى مستوى استثمارها في إيران 40 مليون دولار سنويا في قطاع الغاز والنفط وبعد أسبوعين من استصدرا القانون وقع رئيس الحكومة التركي نجم الدين أربكان عقدا بقيمة 20 مليار دولار يضمن استفادة تركيا من الغاز الطبيعي لمدة عشرين عام[3].

كما رفض رئيس الحكومة التركية رجب طيب أوردغان الضغط الذي يمارسه المجتمع الدولي على المشروع النووي الإيراني في مقابل الصمت على المشروع النووي الإسرائيلي، إثر مفاوضات إيران ومجموعة الخمسة زائد واحد في أكتوبر2009، إضافة إلى سعي حكومته لفك الحصار على قطاع غزة وما نتج عن ذلك من توتر للعلاقات الإسرائيلية التركية اثر مهاجمة الجيش الإسرائيلي لقافلة الحرية في 31 مايو 2010 التي ضمت ناشطين أتراك ومن جنسيات أخرى توجهوا لتقديم المساعدات الإنسانية لسكان القطاع.

وعليه يمكن القول أن الدور التركي في النظام الشرق أوسطي يسعى إلى لعب دور الموازن بين الفرقاء الإقليميين، العرب(المحور المساير للولايات المتحدة والمحور الراديكالي)، والانقسام الذي صار إليه الفلسطينيون فيما بينهم

[1] محمود سالم السامرائي،"المساومة في السياسة الخارجية التركية"، لبنان : المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 13،جانفي2007،ص 84.
[2] المرجع السابق، ص 98.
[3] شفيعة حداد، مرجع سبق ذكره، ص 120.

والفلسطينيون والعرب متوقف على حد وضع الفجوة التي توسعت بين سوريا والدول العربية بهــــدف أن تؤثر سوريا على السياسة الإيرانية أو أن تقوم تركيا كوسيط بين مصر وإيران.

في نهاية دراسة طبيعة الدور التركي نستنتج أن الدور التركــي يحظــى بعلاقــات منفتحــة مــع كــل الفواعــل الإقليميين(فتح/حماس)و(محور الاعتدال والممانعة) و(إسرائيل والعرب) مما أعطى تركيا فرص أكبر للمساومة[1].

[1] محمد عبد القادر، *رؤية الدور الإقليمي لتركيا وإيران...حصاد غزة.* < http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CIRN88.HTM >.

المطلب الثالث: إسرائيل: دور المعارض الإقليمي.

تملك إسرائيل إدراكا قويا لنفسها كقوة إقليمية تسعى لفرض قوتها في بيئة رافضة، فهي لا تنتمي من حيث بنائها الهوياتي لا إلى المنظومة العربية رغم تموقعها الجغرافي في داخلها، ولا إلى المنظومة الخليجية أو المغاربية، وتعتبر دولة شرق أوسطية لكن من حيث البعد الجغرافي لا القيمي فأغلب دول النظام الشرق أوسطي إسلامية الهوية، وإسرائيل محسوبة على الحضارة الغربية.

رغم ذلك يعد مفهوم القوة الإقليمية المهيمنة هدف استراتجي ارتبط بولادة الدولة عام 1948 وما يؤكد ذلك عدم تقييد إسرائيل لحدودها، ومواجهتها لكافة المنافسين الإقليميين من مصر والسعودية والعراق وسوريا حيث استطاعت هذه الدول في مراحل تاريخية معينة القيام بأدوار أحبطت المسعى الإسرائيلي لفرض هيمنتها، واستخدمت لذلك العديد من الوسائل أهمها التحالف مع القوى الإقليمية كتركيا أو الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية[1].

تملك إسرائيل مقارنةً مع الدول الشرق أوسطية قوة صلبة تمكنها من احتلال موقع الصدارة ما بين الدول المرشحة لاحتلال مركز القطب الإقليمي المهيمن، أهم ركائزها القوة النووية فهي الدولة الوحيدة لحد الآن في الشرق الأوسط التي تملك 200 رأس نووية رغم عدم وجود اعتراف رسمي بذلك. ويوضح الجدول الآتي القدرات النووية الإسرائيلية عام 2008.

الجدول رقم (3): جدول يوضح القدرات النووية الإسرائيلية.

النوع	المدى	الحمولة	الوضع
طائرة(ب) f-16 a /B/C/D الصقر	1600	5400	250 طائرة يعتقد الكثيرون أنها لتوصيل الأسلحة النووية.
الصواريخ البالستية Jericho II Jericho I	1500 1800 >4000	750 1000 1000 - 1300	50 صاروخ أول صاروخ امتلكته كان عام 1990 وقامت باختباره في 2001/6/27.
غواصة الدولفين	/	/	مزودة بقدرات نووية وصواريخ كروز

[1] *الرؤية الإستراتجية للتوازن الاستراتجي في منطقة الشرق الأوسط*، مجلة مختارات إيرانية،العدد 107،يونيو2009،انظر الموقع التالي.
<www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=29789&lang>.

*SOURSE: Nkill.vitaly fedehenko & Hans M.Kristensear, **world nuclear force**, sipri yearbook 2009: armament, disarmament & international security*

.

كما تملك إسرائيل جيش يقدر بـــ 175500 فعلي و5650 احتياطي(من السكان الذين يبلغ عـــددهم 6 مليـــون) وتسعى لتطوير السلاح بالاعتماد على قدراتها الذاتية والإمدادات الأمريكية[1].

أما الاقتصاد الإسرائيلي فيعد من أكثر الاقتصاديات تنوعا على مستوى الشرق الأوسط، فدخل الفرد الإسرائيلي من أعلى الدخول في العالم، ويعتمد الاقتصاد على صناعة التكنولوجيا ومعداتها وكذلك على الزراعة والسياحة كما تعـــد من أكثر الدول اكتفاءا في المجال الزراعي، وتعد تجارة تصدير الماس مورد أساسي في الاقتصاد الإسرائيلي[2].

1 ./التنافس الإيراني الإسرائيلي:

عرفت العلاقات الإسرائيلية الإيرانية انفتاحا في عهد الشاه حيث بادرت إسرائيل بتسليح الشاه، كمـــا حظيـــت العلاقات الاقتصادية بقدر كبير من الأهمية، وكانت إسرائيل المصدر الرئيسي لصادرات النفط الإسرائيلية خاصة أثنـــاء حربي إسرائيل مع العرب عامي 1967و1973 حيث وفرت إيران أكثر من 90 % من احتياجات إسرائيل النفطية وفي المقابل صدرت إسرائيل لإيران المنتجات الصناعية والأسلحة.

وبعد نجاح الثورة الإسلامية تم قطع العلاقات بين الدولتين وسعت إسرائيل إلى عزل إيران إقليميا ودوليـــا، وذهـــب الكثير بأن الحرب الإيرانيـــة العراقـــية كانت تحت دفع إسرائيل للقضاء على الثورة الإسلامية، ومع نهاية حرب الخليج الثانية بدا واضحا الطموح الإسرائيلي لتـــدمير إيران خاصة مع بداية سعي هذه الأخيرة لامـــتلاك الطاقـــة النوويـــة، وتخوف إســــــــــرائيل من إمكانية تزويد إيران لحزب الله بالأسلحة النووية عند امتلاكها لاستخدامها في حروبه مع إسرائيل، كما أن امتلاك إيران للطاقة النووية العسكرية سيقضي على الانفراد النووي الإسرائيلي وسيفتح المجال أمـــام دول أخرى لامتلاك هذه الطاقة بشقيها المدني والعسكري[3].

وصنف الباحثون والمختصون في شؤون الشرق الأوسط التوجه الخارجي لإيران اتجاه إسرائيل على أنه منفصل عـــن المحددات الجيبولتيكية ومؤسس على محددات دينية وثورية إيديولوجية، حيث تم قطع العلاقات مع إسرائيل دون الأخذ في الاعتبار تضرر المصالح الإيرانية، وبذلك أصبحت معاداة الصهيونية محور من محاور هوية الثورة الإسلامية[4]. حيـــث صرح آية الله الخميني "**بأن صفحة إسرائيل ينبغي أن تمحى من الزمان**" ليأتي نجاد بعد ثلاثين عام ويؤكد ذلـــك مـــن خلال كلمة ألقاها في المؤتمر العالمي تحت عنوان ***"عالم بدون صهيونية"***.[5].

---

[1] أمين حطيط، مرجع سبق ذكره، ص176.

[2] <http://www.wikipedia.org.>.

[3]Ronan Bergman, ***Letter from tel Aviv, Netanyahu's Iranian dilemma.***
<http://www.foreignaffairs.com/features/letts-from/letter-from-tel-aviv-netanyahu%E2%80%99s-iranian-dilemma>.

[4] أمير محمد حاج يوسف، ***السياسة الخارجية اتجاه إسرائيل من منظور العلاقات الدولية.***
>.http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1450&lang<

[5] محمد السعيد عبد المؤمن، ***أحمدي نجاد...وإسرائيل.***
<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=9450&lang>.

2 ./مرتكزات الدور الإسرائيلي في مواجهة الدور الإيراني في الشرق الأوسط:

▪ **العراق**: يمثل العراق نقطة ارتكاز مهمة للإستراتجية الإسرائيلية في مواجهة إيران، فبعد تلاشي العراق كقوة عسكرية أصبح هدف إسرائيل الأساسي بقاؤه مجزأ من خلال دعم الأكراد بالسلاح والتدريب من أجل تأسيس دولة كردية مستقلة في شمال العراق تسيطر على نفط كركوك وكردستان وتهدد الأمن الإيراني لتواجد أقليات كردية داخل إيران، إضافة إلي سعي إسرائيل لتشكيل فرق كوماندوز قادرة على مواجهة المليشيا الشيعية والتجسس على المنشآت النووية الإيرانية.

وعليه يعتبر العراق ساحة للتنافس ما بين مشروعين طائفيين الأول **ديني** تدعمه إيران من خلال تكريس الانقسام السني /الشيعي ومشروع **قومي** من خلال الانقسام العربي/الكردي والذي تدعمه إسرائيل[1].

▪ **مصر**: من أهم محددات الدور الإسرائيلي تعميق علاقات إسرائيل مع النخبة الحاكمة والنخب الاقتصادية والإعلامية المصرية، وتفادي وصول التيار الإسلامي الممثل في حركة الإخوان المسلمين لما لذلك من أثر في دعم الدور الإيراني على حساب الدور الإسرائيلي، خاصة وأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة لمصر تعتبر القاعدة الأساسية لأي عملية تحول سياسي أو تغيير اجتماعي[2].

وعليه يمكن القول أن إسرائيل هي العقبة الكبرى أمام الطموح الإيراني الإقليمي باعتبارها مدعومة من طرف أكبر قوة عالمية، إضافة إلى أنها قوة نووية ما أعطاها القدرة على مواجهة إيران حتى دون تدخل الولايات المتحدة.

---

[1] أفي يختر، *الدور الإسرائيلي في العراق*.
<http://www.almannarah.com/NewsDetails.aspx?NewsID=12363&CatID=7>.

[2] *الرؤية الإستراتجية للتوازن الاستراتجي في منطقة الشرق الأوسط*، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث: الدور الإيراني ومعادلة توازن القوى الدولية.

تحتل البيئة الدولية أهمية خاصة في تحليل التفاعلات الإقليمية وفق النموذج الذي قدمه يونغ *Young* حول التواصل والانقطاع ما بين النظم الإقليمية والدولية، أين تم ترجيح علاقة تأثر النظام الإقليمي بالتفاعلات والتوازنات التي تتم على مستوى القوى الكبرى، لذلك لا يمكن إهمال خصوصية الأدوار الدولية في تحديد سمة الدور الإقليمي الذي يمكن أن تلعبه دولة دون الأخرى.

ومن أهم مميزات النظام الإقليمي الشرق أوسطي التي تم التأكيد عليها سابقا عمق الاختراقات الخارجية نتيجة أهميته بالنسبة لمصالح القوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة، التي تحظى بأولوية الحضور على مستوى التفاعلات الأمنية والتعاونية داخل الإقليم، إضافة إلى أهمية حضورها في دعم التواجد الإسرائيلي وترسيخه كقوة إقليمية، لذلك كان من الأهمية الفائقة ايلاء المتغير الأمريكي في المنطقة أهمية خاصة للاختلاف القائم ما بين إيران والولايات المتحدة منذ نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية والتي استمرت مع إعلان إيران استئناف مشروعها النووي ما شكل تهديدا للمصالح الأمريكية وحليفتها إسرائيل.

أما أوروبا فيبدو موقفها أكثر مرونة من الموقف الأمريكي، فقد وجدت في إيران فرصة للدخول لمنطقة النفوذ التقليدي وضرورة لإثبات نهجها المستقل عن الولايات المتحدة حيث تعالت العديد من الأصوات الأوروبية منها الفرنسي والألماني بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي كرست معارضة الأحادية الأمريكية في حل القضايا العالمية ما اعتبرته أوروبا تهميشا لها خاصة وأنها بدت قوة اقتصادية وحضارية بعد نهاية الحرب الباردة.

أما روسيا التي اهتزت بعد حالة التفكك التي عرفها الاتحاد السوفيتي السابق إلا أنها حاولت العمل على العودة إلى الحضور على مستوى مناطق النفوذ خاصة وسط آسيا ومنطقة القوقاز، وقد بدت السياسة الخارجية التوسعية الروسية واضحة في عهد بوتين *Butin* حيث عرفت لهجة أكثر حدة في مواجهة الغرب وفي السعي لدعم القضايا التي تخالف التوجه الأمريكي لإثبات استقلالية الموقف الروسي وإمكانيته لمواجهة السياسات الأمريكية ما يدفع الباحث إلى التساؤل عن أهمية هذا التضارب في الدعم أو الحد من الدور الإيراني في النظام الشرق أوسطي؟.

المطلب الأول: المواجهة الأمريكية الإيرانية.

مثلت إيران تحديا لنموذج الأمن الأحادي الأمريكي والحضور الأمريكي في إقليم الشرق الأوسط، ولهذا الخلاف جذور تاريخية إيديولوجية وجغرافية، فكلما زاد الطابع الإيديولوجي للسياسة الخارجية الإيرانية كلما زاد الصراع مع الولايات المتحدة وأهدافها الإقليمية التي تتشابك مع مصالح إسرائيل أهم منافسي إيران على دور المهيمن الإقليمي وأحد أهم دعائم الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

وقد حصل نوع من التغيير على مستوى الخطاب الرسمي الإيراني اتجاه الولايات المتحدة في عهد الإصلاحيين، من خلال طرح مفهوم حوار الحضارات في محاولة لنفي صفة التطرف على التوجه الإيديولوجي الإيراني في المحيط الإقليمي[1]، إلا أن المواجهة الأمريكية تبقى من أهم العوائق الدولية التي تواجه إيران لبلوغ طموحها كدولة مهيمنة، تلك المواجهة التي برزت على مستويين أساسين مستوى المصالح ومستوى القيم.

فعمق البعد الثوري في النظام السياسي والقيم الإيرانية، صعب من تصور التغييرات المطلوبة من طرف الولايات المتحدة في هوية النظام الإيراني بشكل يغير من توجهاتها الخارجية، وبالتالي الأصل في الخلاف هو إيديولوجي بالدرجة الأولى، لذلك يرى التيار الإيراني المحافظ أن العلاقة مع الولايات المتحدة تعارض مصير الثورة لما تمثله من تهديد للهوية الإسلامية لإيران، وفي المقابل يصنف المحافظون الجدد إيران ضمن الدول الراعية لقيم العنف والتطرف الذي يجب مواجهته[2].

فقد سبق للحكومة الأمريكية أن نقلت إلى القيادة الإيرانية غداة الانتخابات الإيرانية التي أسفرت عن فوز الرئيس خاتمي رئيس التيار الإصلاحي، عرضا لفتح العلاقات ينهي مرحلة القطيعة وجاء العرض على شكل صيغة مركبة من ثلاث سيناريوهات منفصلة تتناول:

- السيناريو الأول: الشروع في مفاوضات ثنائية تعيد العلاقات إلى ما كانت عليه قبل عام1979.
- السيناريو الثاني: إجراء محادثات حول القضايا الإقليمية التي تتعلق بالدرجة الأولى بالمنظومة الخليجية وإمكان مساهمة إيران في نظام أمني إقليمي.
- السيناريو الثالث: اقترح إعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية إلى ما كانت عليه قبل صدور قانون داماتوعام1996[3].

1./ تأثير أحداث 9/11 على العلاقات الإيرانية الأمريكية.

كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر حدا فاصلا في العلاقات الأمريكية الإيرانية، فقد فتحت المجال أمام الوسائل الدبلوماسية بين البلدين، وظهر ذلك مع بروز الدور الإيراني المساعد للقوات الأمريكية لإسقاط نظام طالبان ونظام صدام حسين بالعراق العدوين المشتركين لكل من إيران والولايات المتحدة[4].

[1] باكينام الشرقاوي، *السياسة الخارجية الإيرانية*، مرجع سبق ذكره.
[2] باكينام الشرقاوي ، *السياسة الخارجية الإيرانية* ، مرجع سبق ذكره.
[3] ميشال نوفل، "إيران والتطبيع المشترك"، لبنان: مجلة شؤون الأوسط، العدد 66، أكتوبر1997، ص 19.
[3] Isaiah Wilson, op.cit., p.105.

لذا ذهب الكثير من المحللين المتفائلين حول إعادة بناء العلاقات الإيرانية الأمريكية على أسس التعاون المشترك إلى الافتراض بأن العراق وأفغانستان يعدان القاعدة الصلبة لبناء حوار مبني على تبادل المصالح المشتركة، فلكل من إيران والولايات المتحدة مصلحة في استقرار العراق ووحدة أراضيه، ولهما عدو مشترك وهو طالبان[1].

يمكن القول إذن أن الإستراتيجية الأمريكية لما بعد 9/11 أعطت العلاقات دفعا أكبر للحوار خاصة وأنها دعمت من دور إيران في الإقليم من خلال القضاء على أهم منافسين للنظام الإيراني، وما نتج عن الحروب الأمريكية من زيادة الطلب العالمي على النفط وارتفاع الأسعار التي تعتبر مصدر مالي مهم لإيران لدعم مشروعها النووي.

وأغلب الإشكاليات المطروحة أمام الولايات المتحدة ومن أهمها: كيفية تحقيق الاستقرار في العراق، حل قضية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، الاستقرار في مستوى الإنتاج العالمي للنفط لضبط أسعاره، كيفية وصول أمريكا إلى أهم منابع النفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى حيث تعتبر احتياطات البترول والغاز الطبيعي في إقليم آسيا الوسطى من أهم العوامل التي تدعم أهمية إيران الجيبولتيكية والتي لا بد من أن تلقى انشغالا لدى دوائر السياسة الأمريكية كما لقيته في عواصم القوى الكبرى كالصين وروسيا.

كل هذه القضايا تعد إيران فاعل مهم فيها حيث بإمكانها مساعدة الولايات المتحدة على حلها، وبذلك تملك إيران العديد من أوراق المساومة مع الولايات المتحدة الأمريكية مما يحتم على هذه الأخيرة فتح باب الحوار بدل تفعيل العقوبات[2].

وقد سبقت تاريخ 9/11 العديد من الدعوات الأمريكية لإعادة العلاقات مع إيران من خلال تقرير شارك فيه زينيغو برجنسكي *Z.Berginski* وبرنت سكركروفت *B.Skorkroft* وريتشارد موريي *R.Morni* بعدما باتت سياسة العقوبات مكلفة وضرورة الاعتراف بأن المحاولات الأمريكية لعزل إيران من جانب واحد صعبة، ولذلك كان من الأحسن تعويض هذه السياسة بأخرى ديناميكية تقوم على تبادل المصالح المشتركة كما سبق لمارتن أنديك Martin Indic مهندس سياسة الاحتواء المزدوج الاعتراف:

"**بأن مهمة احتواء إيران أكثر صعوبة لأننا لا نملك وسائل التغيير نفسها في العراق**"[3].

وقام واضعو التقرير بتحديد مرتكزات سياسة **الاحتواء المتمايز** من خلال النقاط التالية:

- تصحيح التوجه المنفرد الأمريكي اتجاه إيران من خلال إشراك الحلفاء الأوروبيين واليابانيين والخليجين لتحديد سياسات متعددة الأطراف تجاه إيران.
- المحافظة على التواجد العسكري الأمريكي في الخليج لصد أي تهديد إيراني من أي نوع.
- استكمال عملية الاستسلام للمطالب الإسرائيلية ومعارضة أي دولة لها لا يجب أن تكون سببا في عزلها.

---

[1] كريم سادجابور، "توجيهات لمقاربة إيران في علاقاتها مع الولايات المتحدة"، لبنان: مجلة شؤون الأوسط، العدد344، أكتوبر2007، ص39.
[2] Isaiah Wilson III, op.cit., p.109.
[3] طلال العتريسي، مرجع سبق ذكره، ص56

– عدم تحويل الإسلام إلى خطر أخضر حتى لو استخدمت إيران الدين كغطاء لسياساتها، لأن عدم فاعلية الحكم الإسلامي في إيران أفقده الكثير من بريقه داخليا وخارجيا، كما أن الانقسامات الطائفية والجغرافية في العالم الإسلامي تدل على عدم إمكانية ظهور خطر إسلامي موحد بقيادة إيران[1].

يظهر من خلال النقاط المذكورة أعلاه انتباه الساسة الأمريكيين لأهمية المشاركة التعددية الدولية لمواجهة إيران والتي تعد من أهم النقاط التي استطاعت القيادة الإيرانية استغلالها في المضي قدما في مشروعها النووي من خلال فتح العلاقات مع كل من روسيا والصين ودول الاتحاد الأوروبي الأقطاب العالمية الثلاث المنافسة للهيمنة الأمريكية.

كما يظهر كذلك الانتباه الأمريكي لأهمية القوة الناعمة من خلال العمل على اجتذاب أكبر شريحة من المجتمع الإيراني خاصة فئة الشباب وذلك بواسطة وسائل الاتصال المتطورة والسينما، وهنا يكمن الخطر الناعم بالنسبة للساسة الإيرانيين حيث سبق وأن صرح خامنئي بأنه يخشى من هوليود أكثر من خشيته من أي سلاح عسكري أمريكي[2].

إن أهمية تحديد مستقبل التفاوض الأمريكي الإيراني يقتضي طرح أهم القضايا الخلافية ما بينهما وما مدى إمكانية الطرفين للتنازل لتحقيق التعاون المطلوب لإعادة فتح العلاقات من جديد.

2./ القضايا الخلافية: المعضلة النووية الإيرانية.

تعترف أغلب الدول في حدود معينة بحق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية في إطار معاهدة منع الانتشار النووي، لكن تبقى المخاوف الغربية وعلى رأسها مخاوف الولايات المتحدة من إمكانية قيام إيران فور تحقيقها القدرة على تخصيب اليورانيوم الشروع في إنتاج أسلحة نووية.

لذلك نجد الموقف الإيراني ينبني على استخدام حقهم الشرعي وفق ما جاء في اتفاقية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل أما الأمريكيون فينطلقون من بناء فكري يصور إيران على أنها عدو لأمريكا وإسرائيل وأي زيادة في قوة العدو هي في غير صالحهما[3]، خاصة مع تقوي النفوذ الإيراني الذي حتم على الولايات المتحدة إيلاء العديد من المحددات الإقليمية أهمية في مواجهتها لإيران منها:

- وصول البرنامج النووي الإيراني إلى مراحل متقدمة.
- فشل السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط والتي كشفت عن الهزيمة السياسية والإستراتيجية لها التي أعطت لإيران ساحة رئيسية للنفوذ والمساومة.
- ضعف حلفاء الولايات المتحدة خاصة على الساحة العربية.

---

[1] المرجع السابق، ص57.

[2] Panel Discussion, ***IRAN'S FOREIGN POLICY AND DRIVE TOWARD NUCLEAR WEAPONS.*** <http://www.meriajournal.com/en/asp/journal/2008/september/discussion/index.asp>.

[3] باكينام الشرقاوي، ***العلاقات الأمريكية الإيرانية: ضرورة الحوار.*** <http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=47766>.

- انجازات حلف إيران مثل أداء حزب الله وحماس، إضافة إلى استمرار التحالف مع سوريا قويا رغم الضغوط الأمريكية عليه[1].

يتضح أن الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني هو موقف مواجهة، ووصل إلى التهديد بالحرب سواء عن طريق ضربة مباشرة جوية للمنشآت النووية أو غير مباشرة من خلال مواجهة عسكرية بين إسرائيل وإيران من خلال التذكير بما نتج عن الضربة القاسمة الإسرائيلية لمفاعل العراق النووي عام 1981.

ولتحليل المواجهة الأمريكية الإيرانية يجب أولا تتبع الإستراتجية النووية الأمريكية في العالم ثم فهم الدوافع الأمريكية في الشرق الأوسط ومواطن التناقض مع إيران من خلال فحص موقع إيران من الإستراتجية الأمريكية.

3./الإستراتجية الأمريكية النووية:

لقد صاغ اكتشاف السلاح النووي هيكلة النظام الدولي بعد الحرب الباردة من خلال القطبية الثنائية المرنة كما وصفها كابلان *Kaplan* في نماذجه الستة للنظم الدولية، وفي هذا الإطار رأى الكثير من خبراء الاستراتجيين وعلى رأسهم الأمريكي برنارد بوردي *Bernard Bourdin*:

"أن الأسلحة النووية قد فتحت عصرا جديدا طوى الاستراتجيات والخبرات العسكرية السابقة وطرح إستراتجية فعالة هي إستراتجية الردع النووي"[2].

لكن ما هو معيار الردع النووي؟ إن معيار الردع النووي يتضمن جانبان أساسيان:

1/ القدرة على تدمير المراكز السكانية والاقتصادية والمدنية.

2/ القدرة على امتصاص الضربة المعادية النووية الأولى وحماية المراكز البشرية والإنتاجية والمدنية والعسكرية الهامة خاصة وسائط الردع النووي ومن ثم امتلاك القدرة على الرد.

ومنذ عام 1978 تعهدت الولايات المتحدة والدول الخمس في مجلس الأمن بعدم استخدام السلاح النووي ضد أي دولة لا تمتلكه، وفي عام 2005 خطت الولايات المتحدة خطوة مسبوقة من خلال العرض الذي تقدم به رامسفيلد إلى الكونغرس باسم إعادة النظر في السياسة النووية وفيه تناول إعادة إطلاق الترسانة النووية الأمريكية بصيغة جديدة.

وتذكر هذه الوثيقة أن الولايات المتحدة باتت تملك أخطارا متعددة ليست كلها متوقعة والترسانة المتوفرة لديها لا تحوي أسلحة دقيقة بالشكل الكافي ومن أجل انجاز تصنيع الرؤوس النووية الجديدة وضع مشروع لائحة بأسماء دول يمكن استخدام السلاح النووي التكتيكي ضدها وهي: روسيا، الصين، إيران، العراق، كوريا الشمالية، ليبيا

---

[1] المرجع السابق.

[2] علي حسين باكير، "رؤية مجموعة الأزمات الدولية للخروج من المأزق النووي الإيراني"، دراسات إستراتجية، العدد2، جوان2006، ص99.

وسوريا[1]. والسؤال الذي يطرح نفسه **لماذا هذا التغير في السلوك الاستراتجي الأمريكي النووي؟** يجيب عن هذا التساؤل الأمريكي أنتوني كوردسمان *Antony Kordesmam* في كتابه "**تهديدات إستراتجية**":

" منذ نهاية الحرب الباردة تغير التهديد الأمريكي من تهديد استراتجي إلى خليط من التهديدات الجديدة،فأراضي الولايات المتحدة من المحتمل أن تضرب نتيجة صراعات من اجل القوة في مسارح بعيدة عن الأراضي الأمريكية وبسب الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة بفتح قواتها على مسافات بعيدة في تلك المناطق".[2]

➢ **ما موقع إيران من الأهداف الأمريكية؟.**

يعتبر النفط المفهوم المفتاح للإجابة على السؤال السابق فكون الوصول إلى النفط من أهم مصالح الولايات المتحدة وإيران من كبار المنتجين فضلا عن ذلك قربها من المنتجين الرئيسين في الخليج العربي،وإطلالتها بشواطئ طويلة على الخليج مع وجود قوات أمريكية بحرية هناك. فإنها تستطيع بذلك تهديد مرور ناقلات النفط في الخليج، وسبق أن هددت بذلك فقد أقرت بعض التقارير العسكرية بأن إيران تمتلك غواصة لا يستطيع الرادار كشفها، بالإضافة إلى ترسانة صواريخ أرض- أرض التي تمتلكها والمتمثلة بمنظومة صاروخية ذات تقنية روسية صينية وكورية شمالية محلية الصنع يقف على رأسها الصاروخ شهاب الذي يستطيع الوصول إلى إسرائيل[3].

وعليه المواجهة الأمريكية للمشروع النووي تقوم بالأساس على تهديد إيران النووية لأهم مصلحتين للولايات المتحدة في النظام الشرق الأوسطي وهما النفط وأمن إسرائيل.

---

[1] حسن الرشيدي،" الملف النووي الإيراني...والموقف الأمريكي: رؤية مجموعة الأزمات الدولية للخروج من المأزق النووي الإيراني"، دراسات إستراتجية، العدد2، جوان 2006 ،ص ص 101.100.

[2] المرجع السابق، ص 101.

[3] المرجع السابق، ص 103.

المطلب الثاني: الحـــوار الإيراني الأوروبي.

تبنى الاتحاد الأوروبي منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية سياسة منفصلة ومختلفة عن الولايات المتحـــدة، فبينمـــا كانت الولايات المتحدة تعمل بشكل دائم على مقاطعة إيران وعزلها وحصارها اقتصاديا،كان الاتحاد الأوروبي يعمـــل على تقليص حدة الضغط الأمريكي على إيران من خلال عملية التفاوض، ويدخل ذلك في إطار السعي الأوروبي لتقديم مفهوم مختلف لحل الأزمات الدولية والتي لا تخرج عن إطار تحقيق مصالح الدول الأوروبية التي قد تختلف عن مـــصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

1./المحاور الاقتصادية في العلاقات الأوربية الإيرانية: تقارب المصالح.

يُعتبر الأوربيون بالنسبة لإيران شريك اقتصادي مهم وتُعتبر إيران واحدة من أكبر الشركاء التجاريين لأوروبـــا وذلك لتوقف الصناعات النفطية وصناعة الغاز على رأس المال والتقنيات الفنية الأوروبية، فأوروبا تـــستطيع أن تـــسد العجز الذي خلفته الشركات الأمريكية، حيث جاء في أحد التقارير الدولية لعام 1998 أن إيران لم تعد قادرة علـــى إنتاج حصتها المحددة لدى الأوبك بمعدل 39 مليون و400 ألف برميل بسب عدم تحديث القطاع النفطـــي الإيـــراني.
ويمكن اختصار أهم عوامل التقارب الأوروبي الإيراني في ما يلي:

– إعلان أمريكا بعد نهاية الحرب الباردة عن نظام عالمي جديد أين تتمركز في قلب تفاعلات القوى الكبرى، وتعددت المواقف الدولية حول الوضع الدولي الجديد ومن تلك المواقف برز الموقف الأوربي الداعم للتعددية القطبية.

من هذا المنطلق يمكن توصيف العلاقات الأمريكية الأوروبية بعد نهاية الحرب الباردة على أنها علاقات تنافسية تهدف الولايات المتحدة منها إلى استقرار القطبية الأحادية خاصة على المستوى العسكري أما أوروبا فتسعى إلى التحـــول إلى قطب دولي استنادا إلى قوتها الاقتصادية وموروثها التاريخي الحضاري، ويعتبر الشرق الأوسط ساحة مهمـــة للتنـــافس بينهما، فقد قلصت الولايات المتحدة من نفوذ الأوروبيين هناك وسيطرت على المنظومة الخليجية المركز النفطي العالمي ما شكل ضغطا على أوروبا، وتعد إيران القوة الإقليمية الصاعدة الخارجة عن النفوذ الأمريكـــي في النظـــام الـــشرق أوسطي، لذلك تحظى بأهمية جيبولتيكة خاصة بالنسبة للأوروبيين[1].

– تعتبر إيران واحدة من ثلاث دول أساسية توفر حاجات الاتحاد الأوروبي النفطية بنسبة مقدرة بـــ 10% واســـتبدال هذا المصدر ليس من السهل تعويضه إذا ما انتقص من السوق النفطية العالمية، ومع الاهتمام بمعدل استهلاك الـــنفط في الاتحاد الأوروبي زاد ذلك من قيمة إيران الاقتصادية حيث يقدر الاحتياطي الإيراني بما يقارب 16.5% من مخزون النفط في منطقة الخليج و40.3% من مخزون الغاز الطبيعي في المنطقة، خصوصا بعد احتلال الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة للعراق واحتكار شركاتها للعقود النفطية ما يعني بطريقة أو أخرى استغلال الأمريكـــيين للمخزون العراقـــي الهـــام إضافة إلى مخزون دول الخليج العربي، وبناءا على مجموعة من التوقعات للدراسات المستقبلية لعام 2010 هناك إمكانيـــة

[1] أصغر جعفر ولداني، ***إيران وأوروبا من الحوار النقدي إلى المشاركة الاقتصادية***.
<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1883&lang>.

للتجارة والاستثمار في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات الإيرانية بحوالي 60 إلى 80 مليار دولار وبعبارة أخرى تحتاج الصناعات المذكورة إلى استثمار من 8-9 مليار دولار سنويا ما يعد عامل جذب للشركات الأوروبية.

- تعتبر إيران أنسب مسار لنقل النفط والغاز من منطقة قزوين والغاز القطري إلى أوروبا، فمسار إيران أقصر بالنسبة لجميع المسارات وأقل إنفاقا من الناحية الاقتصادية، وقد أعلنت شركة توتال عن رغبتها للاستثمار من خلال إنشاء خط ينقل غاز ونفط بحر قزوين عبر إيران رغم المعارضة الأمريكية[1].

وقد تُرجمت المحاور المذكورة أعلاه إلى اتفاقيات تجارية للاستثمار الأوروبي في قطاع الطاقة النفطية ففي مايو2003 تم توقيع اتفاقية حول الاستثمار في100 مشروع كبير تجاوزت قيمتها 10 مليار يورو بين إيران وكل من فرنسا وايطاليا وألمانيا[2].

2./المحاور الأمنية العسكرية: حل المعضلة النووية الإيرانية.

يعتبر الملف النووي الإيراني دعامة أساسية للطموح الإيراني الإقليمي للتحول إلى قوة إقليمية مهيمنة، وقد لعبت الترويكا الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) دورا فاعلا في المعضلة النووية الإيرانية من خلال توجهها التفاوضي الذي يقوم على افتراض أن أي نجاح لأوروبا في حل أزمة إيران النووية سيعطي قدرا كبيرا من الأهمية للمساعي الدبلوماسية على المساعي العسكرية، وسيزيد من التحام الصف الأوروبي بعد التصدعات التي حدثت مع الحرب الأمريكية على العراق ومحاولة القضاء على المخاوف الأمنية الأوروبية من أي استخدام غير رشيد من طرف القادة الإيرانيين للطاقة النووية التي يمكن تحويلها إلى طاقة عسكرية، أما فشل أوروبا في حل الأزمة الإيرانية فيعني فشل أدوات القوة الناعمة ما يعطي أهمية للقوة الصلبة[3].

انطلقت المفاوضات بين الترويكا الأوروبية من جهة وطهران من جهة أخرى عام 2005، وقد اختلفت أهداف الدول الثلاث، ففرنسا أرادت تخطي النهج الانفرادي للولايات المتحدة، ألمانيا قاد سياستها الخارجية في تلك الفترة يوشكا فيشر زعيم حزب الخضر الذي يولي أهمية كبيرة لتأثير الطاقة النووية على البيئة، أما بريطانيا فكانت تسعى لتأمين جنودها المنتشرين بالجنوب العراقي آنذاك من أي مواجهات أو فوضى أمنية تحركها إيران من خلال الانتشار الواسع للشيعة في الجنوب[4]، أما الأهداف الإيرانية التي استطاعت تحصيلها من خلال التفاوض مع الأوروبيين فيمكن تلخيصها في ما يلي:

---

[1] المرجع السابق.

[2] أصغر جعفر ولداني، ***العلاقات الإيرانية الأوروبية بعد 9/11.***

< http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1883&lang>.

[3] Seyyed Hussein Mossavian, ***Iran Europe relations challenges and opportuties***, London & Neyyork: Rontbeldg.2008.p.154.

[1] Henry Sokolski & Patrick Clanson, ***Getting ready for a nuclear ready Iran***.
<http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub629.pdf>.p.292.

- ضمان عدم تحويل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن من خلال ضمان الفيتو الفرنسي والبريطاني، ما يعني حل المعضلة النووية الإيرانية في إطار تفاوضي ما يزيد من شرعية النشاط النووي الإيراني ويدعم وضع النظام الإيراني دوليا من خلال ظهور إيران بمظهر الدولة الملتزمة بقواعد القانون الدولي.

- منعت المفاوضات إيران من أي ضربة عسكرية جوية ضد منشآتها النووية ما ساهم في تقدم النشاط النووي.

- عرضت الترويكا الأوروبية على المفاوضين الإيرانيين التوقف على النشاطات النووية، غير أن الرد الإيراني جاء بالرفض التام، وانتهت المطالب الأوروبية على التعليق القصير الأمد وليس التوقف الكامل للنشاطات النووية السلمية، وتم تعليق النشاطات النووية في المنشآت النووية التي تعاني من مشاكل تقنية، وقد اعترف روحاني كبير المفاوضين الإيرانيين بأن تحويل اليورانيوم تم استكماله أثناء المفاوضات[1].

وعليه ارتسمت معالم الخطة الإيرانية التفاوضية في أنها كانت مجرد تكتيك إيراني لكسب الوقت والتقدم في النشاط النووي وحل المشاكل التقنية العالقة، كما حَسنت إيران من موقعها الاستراتجي التفاوضي باكتسابها للوقود النووي الذي يعد أهم مادة في تحصيل الطاقة النووية[2].

يتضح مما سبق العديد من نقاط الالتقاء بين المصالح الأوروبية والإيرانية، لذلك كان لابد من تحركات سياسية لدعم المصالح المشتركة ومنها النفط والغاز والأمن والبيئة والنقل،والملاحظات القادمة تدعم ما سبق:

- التعاون على تعزيز الأمن والسلام في إقليم الخليج والشرق الأوسط ووسط آسيا والقوقاز فالتراعات في العراق وأفغانستان وفلسطين ولبنان هي من أهم التراعات التي تؤثر على المصالح الأوروبية والإيرانية كما تعد إيران مدخل أوروبي مهم للشرق الأوسط.

- العمل على وضع إطار للتفاهم المشترك حول أسلحة الدمار الشامل باعتبارها من أهم القضايا التي تعرقل تحسين العلاقات ولوضع هذا الإطار لابد من:

- أن تكون الاتفاقيات الدولية الموقع عليها ما بين الطرفين المرجع الأساس لأي إطار تفاهمي ما بين الطرفين.

- كل الشروط التي تتجاوز المعايير الدولية يجب تجاوزها من المفاوضات كتلك القرارات التي فرضت على إيران من طرف مجلس الأمن.

- يجب أن تتضمن المفاوضات بين الطرفين اعترافا أوروبيا يدعم حق إيران في الاستفادة من الطاقة النووية[3].

---

[2] Chen Kan, ***Nuclear decision- making in Iran: A rare Glimpse***.op.cit., p.3.
[3] Ibid.p.6.
[4] Seyyed Hussein Mossavian, op.cit, pp.250, 249.

المطلب الثالث: روســـــــــيا.

تعتبر روسيا من الدول التي تبحث عن منافذ لاختراق القوة الأمريكية في النظام العالمي، عبر سياسات التعاون الثنائي (الشراكة) من خلال مجموع الشراكات (روسيا/الصين)، (روسيا،الهند)، (روسيا/إيران)إضافة إلى عمل هذه القوى المستمر والمتكامل في أغلب الأحيان من أجل تعزيز مفردات قوتها الذاتية العسكرية والاقتصادية حتى يسهل عليها في وقت لاحق فرض نموذجها للنظم والتفاعلات الإقليمية وبالتالي للنظام والتفاعلات العالمية[1].

ويعد اختراق تفاعلات النظم الإقليمية من أهم الوسائل التي تسعى روسيا إلى استخدامها من خلال دعـــم الـــدور الإيراني في الشرق الأوسط، ما يعتمد على قياس أهمية المصالح الروسية مع إيران والتي يمكن أن تحققها دون مواجهة مع الولايات المتحدة القطب الدولي الحاضر بقوة في الشرق الأوسط أو القوى الأخرى المنافسة كالصين والاتحاد الأوروبي.

وتتضح أهمية الشرق الأوسط كمجال للتنافس ما بين القوى الكبرى مع زيادة محاصرة الولايات المتحدة لروسيا عن طريق توسيع نشاطات الناتو إلى عشر دول أوروبية كانت ضمن مجال نفوذ الاتحاد الـــسوفيتي، إضـــافة إلى تمـــدده إلى أفغانستان والعراق، فلم يبق لروسيا إلا الخصم المناوئ للولايات المتحدة إيران.

1./الأولويات الجيبولتيكية لروسيا: مصالح روسيا مع إيران.

ساهمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في تغيير التوجهات والمسارات الجيبولتيكيـــة والإســـتراتجية لروســـيا، وحدثت خلافات روسية أمريكية حول المصالح الأمريكية في القوقاز والمسمى الأمريكي لمحور الشر الذي ضـــم إيـــران والعراق وكوريا الشمالية وإستراتجية الحرب الإستباقية[2].

ولأهمية الموقع الإيراني جيبولتيكيا حاولت روسيا تدعيم علاقاتها مع إيران لتحقيق مصالحها الإســـتراتجية في الـــشرق الأوسط وإقليم القوقاز، كما تحتاج إيران كقوة إقليمية صاعدة إلى دعم قوة دولية كروسيا خاصـــة علـــى مـــستوى النواحي العسكرية.

أ./التعاون العسكري الروسي الإيراني:

يعود تاريخ التعاون العسكري التقليدي بين الدولتين إلى فترة الحرب العراقية الإيرانية أين وقع الجانبان صـــفقة ضخمة لتحديث القوات المسلحة الإيرانية في مختلف المجالات البرية والبحرية والجوية ووصلت القيمة الإجمالية لمشتريات السلاح الإيرانية حوالي 10 مليار دولار، واشتملت هذه المشتريات على دبابات القتال الرئيسية المتطـــورة وطـــائرات قتالية وعربات مدرعة وأجهزة رادار متطورة وغواصات هجومية[3].

---

[1] خضر عباس عطوان،"سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي"، لبنان: مجلة السياسة العربي، العدد 20، شتاء2001، ص49.
[2] ألكسندر مارسيوف، ***مصالح روسيا في إيران،الاقتصاد الإيراني.***
<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1404&lang>.

[3] أحمد إبراهيم محمود، ***التعاون النووي بين روسيا وإيران.***

أما تاريخ التعاون النووي فيعود إلى تاريخ التفاوض الإيراني مع روسيا لإكمال محطة الطاقة النووية في بوشهر الـتي تم استعادة النشاط إليها في 8 جانفي1995 بتوقيع عقد مع الحكومة الروسية قيمته800 مليون دولار، للوصول بالمفاعل إلى درجة إنتاج 1000ميجاوات، أي نحو18% من الخطة الإيرانية لإنتاج الطاقة النووية بحلول عام 2020، وعلى أن يلحق بمفاعل بوشهر مفاعلات أخرى في أنحاء متفرقة من البلاد بالتعاون مع الجانب الروسي. ووصل العمل في مـارس 2003 إلى درجة 70-80% من العمل بالمفاعل، وهنا صعدت الولايات المتحدة من ضغوطها على إيـران وروسـيا لوقف تطور المفاعل إلى مستوى التشغيل، وبدأت وكالة الطاقة الذرية في تفقد المشاريع وكتابة التقارير[1].

واستمر التعاون الروسي إلى مطلع القرن الواحد والعشرون حيث قامت روسيا في منتصف يناير2000 بإلغاء اتفاقها مع الولايات المتحدة القاضي بعدم تزويد روسيا إيران بمنظومات أسلحة متطورة، إذ تصاعدت وتيرة العلاقـات بـين البلدين وتحديدا في المجال العسكري والتقنيات النووية ومحور اهتمام روسيا انصب على استكمال تنفيذ البرنامج النووي الإيراني بموجب اتفاقية يوليو 2002 مع إيران، وتزويدها بمنظومات أسلحة تقليدية متطورة حيث وصلت قيمة مبيعات الأسلحة الروسية لإيران للفترة 2000 و2004 إلى 1.678 مليار دولار،أي 87.3% من قيمة واردات إيران مـن السلاح[2]، وخلال زيارة بوتين إلى طهران في أكتوبر 2007 واجتماعه مع أحمدي نجاد وخامنئي عمل بـوتين علـى إعطاء دفعة جديدة للعلاقات الروسية الإيرانية من خلال الموافقة على توريد ما يزيد على 82 طـن مـن اليورانيـوم المخصب إلى مفاعل بوشهر الإيراني الذي يديره مهنيون روس والعمل على فكرة تأسيس كارتل للغاز الطبيعـي علـى شاكلة منظمة الأوبك[3]. رغم النقد الذي تواجهه روسيا من طرف الولايات المتحدة فإنها تبقى حريصة على:

- التعاون مع إيران دون خرق الالتزامات القانونية الدولية المتعلقة بنشر أسلحة الدمار الشامل، وتدرك روسيا أنه إذا تم الاستجابة للضغوط الغربية بالانسحاب من النشاط النووي الإيراني فإن ذلك سيؤدي إلى حلول الشركات الألمانيـة أو الفرنسية.

- الأهمية الاقتصادية للتعامل مع إيران حيث تخطت قيمة التعاون المليار دولار، وأنقذت الصفقات الروسية مع إيـران آلاف العمال الروس الذين يعملون داخل إيران من البطالة، وأُنقذ نحو 300 مشروع صناعي في مصانع سان بطرسبرج من التوقف، ويحصل العاملون في القطاعات المغذية للمشروع الذي يمتد لخمس سنوات على رواتب تزيد بأربعة أمثـال نظيرتها في هيئات صناعية أخرى، وتسعى روسيا إلى تطوير التعامل مع إيران في وقت لا يزيد التبادل التجـاري بـين البلدين عن المليار دولار في العام، بينما يتخطى 3-5 مليارات مع دول أوروبية كفرنسا وألمانيا[4].

- أما على مستوى البعد السياسي للتعاملات الروسية مع إيران فتدخل في إطار رغبة روسيا استعادة نفوذها في إقلـيم الشرق الأوسط.

<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1877&lang>.

[1] عاطف معتمد عبد الحميد، "روسيا وإيران...التفاعل النووي في المساحة الرمادية"، دورة فصلية جوان 2006، ص 110.

[2] خضر عباس عطوان، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[3] أيمن طلال يوسف، "روسيا البوتينية بين الاتوقراطية الداخلية والأولويات الجيبولتيكية الخارجية"، مجلة المستقبل العربي: العدد358، ديسمبر2008، ص 89.

[4] عاطف معتمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 111.110.

2./التقارب الأمريكي الروسي وتأثيره على الدور الإيراني.

لا تزال علاقات روسيا وإيران مثار جدل في الدوائر السياسية والعسكرية في روسيا، فهناك فريق يرى في التعامل مع الغرب أقوى وأضمن لتحقيق مصالح روسيا من تعاونها مع إيران، أما الفريق الثاني ويضم المركب الصناعي الحربي فيدعو إلى تقوية الروابط العسكرية مع كل من الصين وإيران وسوريا وكوريا الشمالية، مع المحافظة على علاقات رمزية مع الولايات المتحدة، والملمح الذي يبدو عليه هذا الفريق هو الملمح النفعي البرغماتي الذي يسعى إلى المحافظة على سوق السلاح مع هذه البلدان وإثارة العداء التقليدي للولايات المتحدة كمنافس تقليدي وعائق أمام الصعود الروسي كقطب عالمي

وكان أعضاء هذا الفريق من أهم المعارضين للصفقة التي تم توقيعها بين روسيا والولايات المتحدة عام 1996 لإيقاف التعاون العسكري مع إيران حتى عام2000 بعد إكمال العقود الموقعة، فقد استفادت روسيا من وراء الصفقات الاقتصادية لدعم النشاط النووي الإيراني بما يقارب 10 بليون دولار خاصة من صفقاتها في بوشهر ومبيعات الأسلحة[1].

تعتبر إيران حليف روسي مهم لذلك يصعب وزن المصالح الروسية بين التوجه للغرب بقيادة الولايات المتحدة أو التوجه إلى إيران أول متعامل مع روسيا في مجال السلاح، ومن أهم الدول الإقليمية التي تسعى لامتلاك الطاقة النووية اعتمادا على روسيا، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى الاستناد إلى إيران كموازن إقليمي وحليف، إضافة إلى كونها سوق واسعة للتقنيات العسكرية التي تتصدر الصادرات الروسية.

كما لا تزال إيران المؤيد الرئيسي للدور الروسي في إقليم القوقاز ووسط آسيا، وأهمية إيران كمستفيد محتمل من الأسلحة الروسية الجديدة والاستعمال المزدوج للتكنولوجيات سينمو فقط مع النشاط العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط والمنظومة الخليجية[2].

لكن التساؤل الذي يطرح نفسه هو إمكانية تحقق تقارب روسي أمريكي يعود سلبا على إيران خاصة مع ربط الولايات المتحدة لبرنامج إيران النووي بالدرع الصاروخي الأمريكي الذي كانت واشنطن تعتزم نشره في دول أوروبا الشرقية في إطار مناقشات الأمن الاستراتجي، حيث صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية في مارس 2009:

"إن مشروع الدرع الصاروخي سيفقد أهميته في حال تم حل المشكلة النووية الإيرانية".

لذلك تقف روسيا بين المراهنة على تغيير توجهات الإدارة الأمريكية أو على المراهنة بنجاح إيران بتحسين علاقتها مع الولايات المتحدة، فقد توالت المبادرات الروسية بشأن إحداث تقارب يكون الضامن الأساسي لتحقيق روسيا لمصالحها المزدوجة مع الدول الغربية كقوى أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في أي هيكلة جديدة للنظام العالمي وإيران كقوة إقليمية يمكن لروسيا المساومة بها كأداة ضغط في أي مواجهة روسية غربية، ولو أن هناك الكثير من الآراء التي تعتقد أن التقارب الروسي الأمريكي حول الملف الإيراني النووي لا يعني عزم موسكو المساومة أو عقد صفقات للتراجع عن

---

[2] Victor Mizin, ***The Russian Iran connections & the United States policy options***.
< http://meria.idc.ac.il/journal/2004/issue1/jv8n1a7.html>.
3 Ibid.

التعاون مع إيران في مقابل تنازلات أمريكية في موضوع الدرع الصاروخي، فالهدف الروسي هـــو توظيـــف العلاقـــة الروسية مع طهران لدفع الحوار الأمريكي الإيراني[1].

وفي هذا الإطار أطلقت الحكومة الروسية العديد من المبادرات التقاربية بين الغرب وإيران من أهمها المبادرة التي اقترحها الكرملين لتأسيس مراكز دولية لتخصيب اليورانيوم تحت إشراف الوكالة الدولية لطاقة الذرية إضافة إلى توجه موسكو لوضع سقف زمني لتزويد طهران بالتقنيات النووية من خلال اتفاق محدد بفترة زمنية مقدرة بعشر سنوات.

غير أن إلقاء نظرة تحليلية على هذه المبادرة يؤكد على أنها تخدم إيران من خلال الاستخدام الروسي للوسائل الدبلوماسية القانونية التي تعطي لإيران الفرصة لتطوير برنامجها النووي دون مشاكل أو صدمات مع الغرب.

ولعل ذلك يوحي بالسعي الروسي للاستقلال عن الغرب والحفاظ على التعامل العسكري مع إيران الذي يعود عليها بالكثير من العوائد المالية والتي لا يمكن للولايات المتحدة إقناع الساسة الروس بالتخلي عنها إلا في حالة ضمان روســيا لتعويض أمريكي يدفعها إلى التخلي عن البرنامج الإيراني، ولو أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال تخلي إيران عـــن نشاطها النووي لأن العلماء الروس قد استوفوا تزويد علماء الذرة الإيرانيين بالمعلومات الكافية التي تؤهلهم لاستكمال البرنامج دون حاجة لأي دولة نووية كما يمكن لروسيا الاستمرار في التعامل التقني النووي مع إيران سريا، وبهذا تكون روسيا استطاعت تحقيق مصالحها مع كلا الطرفين.

---

[1] حسام سويلم، *الصفقة الأمريكية الروسية على حساب إيران*.
<http://acpss.ahram.org.eg/htm>.

المبحث الرابع: اتجاه تحول الدور الإقليمي الإيراني.

لم تعرف الدراسات المستقبلية تطورا إلا مع هذا القرن، خاصة مع إطلاق عالم الاجتماع جيلفان *Gillplan* مصطلح ميلونتولوجي والذي يعني أحداث المستقبل، بالإضافة إلى إسهامات علماء كثيرين أمثال أوسيب فليختهام *Ossll Flechthaim* وتوفلر*Aluin Toffler*[1]، والفرنسي بروجيه *Brojir* الذي قام عام 1957بتأسيس المركز الدولي لعلم الاستشراف في باريس.

ويعرف الاستشراف على أنه اجتهاد علمي منظم ومقصود، يرمي إلى وضع مجموعة من التنبؤات المشروطة، فكل تنبؤ له مجموعة من الشروط إذا تحققت تحقق التنبؤ[2].

وتعرف الدراسات الإستشرافية أهميتها من خلال بحث مدى صحة الافتراضات العلمية النظرية التي يتبناها الباحث في أول الدراسة، والتي تبحث في مجموع الوقائع التي يتم صياغتها في إطار مفاهيم علمية يساهم نجاح الباحث في إثباتها واقعيا وترسيخها في أجندة البحث العلمي النظري لذلك كان التنبؤ من أهم وظائف النظرية في العلاقات الدولية.

وسيتم في هذا المبحث التطرق إلى اتجاه تحول الدور الإيراني بعد بحث مظاهره والتحديات التي تواجهه، خاصة وأن كافة الأنظار أيام البحث موجهة للأحداث التي تعيشها إيران داخليا من خلال احتدام الصراع ما بين الإصلاحيين والمحافظين، وما بين إيران وإسرائيل إقليميا وما بين إيران والولايات المتحدة دوليا، وكل هذه المتغيرات لا بد من أن يكون لها أثر في توجيه إيران نحو سيناريو معين .

---

[1] وليد عبد الحي، ***الدراسات المستقبلية***، الجزائر: شركة الشهاب، الطبعة الأولى، 1991، ص 15.

[2] سعد الدين إبراهيم، ***مستقبل النظام الدولي***، عمان: منتدى الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1989، ص 25.

المطلب الأول: سيناريو المهيمن الإقليمي.

بناءا على القدرات الذاتية والقوة الإقليمية المتزايدة وتوزيع القوى الدولية، تتمتع إيران بإمكانيات تسمح لها بلعب دور إقليمي مهيمن بناءا على الظروف الإقليمية والدولية الحالية، وذلك بالنظر إلى الإمكانيات المادية التي تسيطر عليها من تطوير للقدرة العسكرية بشقيها التقليدي والنووي، بالإضافة إلى الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ البالستية، وجميعها تدعم المقومات المادية لمكانة إيران في نظام إقليمي أهم ما يميزه توازن القوى المبنى على الأسس العسكرية، ولا يمكن بأي حال إغفال أهمية القوة الناعمة الكامنة في الإيديولوجية الثورية الإيرانية والمرتبطة ارتباطا وثيقا بالمواقف الإيرانية من القضايا الإقليمية والدولية المختلفة[1].

وتعود الركائز التاريخية للطموح الإيراني إلى الشاه مهندس القوة الإقليمية الإيرانية، فالشاه هو أول من أطلق المشروع النووي لدعم قوة إيران في المنظومة الخليجية، كما دفع معدلات إيران النفطية إلى أعلى مستوياتها. إضافة إلى مجموع السياسات التي سعى من خلالها إلى إدخال إصلاحات على مستوى الهيكل النظمي السياسي والاقتصادي لتحويل إيران إلى دولة معاصرة على شاكلة الدول الأوروبية.

غير أن الفارق بين طموح إيران الإقليمي في فترة ما قبل الثورة وما بعدها، يتلخص في البناء الفكري القومي الذي إنبنى عليه في فترة حكم الشاه رضا بهلوي، ثم تحوله مباشرة إلى بناء فكري إسلامي راديكالي.

ومن التناقضات التي تميز الدور الإيراني في النظام الشرق أوسطي هي التميز الإيراني الواضح عن الجوار الإقليمي من حيث القومية والمذهب الديني، وقد برز التميز القومي مع صعود الفكر القومي العربي في مطلع خمسينيات القرن الماضي، أما الديني فبرز مع نجاح الثورة الإسلامية ذات المذهب الشيعي الإمامي المخالف للمذهب السني الذي تعتقد به أغلب الدول الشرق أوسطية ما عدا إسرائيل، فقد اعتبر آية الله الخميني الثورة الإسلامية نقطة الانطلاق لبناء الأمة الإسلامية التي تضم كافة الدول الإسلامية[2].

زد على ذلك العداء الإيراني لكل من إسرائيل الدولة الشرق أوسطية الأقوى والولايات المتحدة كنظام تغلغل له أهمية كبيرة في رسم التفاعلات الأمنية في الإقليم، وتزايد المواجهة بينهما مع تزايد إصرار إيران على امتلاك الطاقة النووية، ما يجعلها قوة موازية للقوة الإسرائيلية وما يُرغم الولايات المتحدة على إدخالها في أي ترتيبات أمنية للنظام الشرق أوسطي.

مثلت الحرب الأمريكية على العراق التحول الأكبر الذي ساهم في تغيير العديد من سمات الشرق الأوسط، ومن أهم تلك التحولات غدو إيران لاعبا إقليميا أقوى من أي وقت مضى بعد القضاء على نظام صدام حسين وانهيار الدولة العراقية. وهذه النتيجة لم تكن طبعا ما توخاه مهندسو الحرب على العراق الذين رأوا في قرار القضاء على النظام البعثي خطوة أولى نحو إعادة صياغة خارطة المنطقة والقضاء على الجمهورية الإسلامية وقيادتها الدينية وذلك بناءا على اعتقاد أن الديمقراطية التي ستتحقق في العراق من شأنها أن تدفع الإيرانيين إلى الانقلاب على نظامهم الديني

---

[1] باكينام الشرقاوي، *الدور الإقليمي المصري ما بين الرؤى الإيرانية والتركية*، مرجع سبق ذكره،ص247 .

[2] Barry Rubin," Iran: the rise of a regional power". ***Middle East Review of International Affaires***, Vol, 10, No.3, (September 2006).p.142.

كما توقع وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد، أو أن سقوط بغداد وتطويق إيران بالقوات الأمريكية في العراق وأفغانستان والخليج من شأنهما تخويف النظام الإيراني ودفعه إلى تغيير سياساته الداخلية والخارجية[1].

وذهب البعض من المراقبين والاستراتجيين إلى التوقع أن كبار المراجع وعلماء الدين الشيعة في إيران المعارضين بغالبيتهم سيغادرون الحوزة العلمية في قم إلى حوزة النجف الأشرف في العراق، وسيكون ذلك أكبر تشكيك في الشرعية الدينية للجمهورية الإسلامية، بل وقد يحرضون جماهير الشعب الإيراني على التمرد عليها.

غير أن الأحداث توالت على غير ما تم حسابه من طرف الإدارة الأمريكية، فمنذ تاريخ الاجتياح الأمريكي للعراق توجهت تيارات السياسة الداخلية في إيران نحو تيار المحافظين بشكل ملحوظ مبتعدة عن الإصلاحيين وأدت الانتخابات البرلمانية لعام 2004 والتي تدخلت فيها القيادة الدينية ممثلة في مجلس صيانة الدستور إلى التخلص من الأغلبية الإصلاحية في البرلمان وإلى مجئ مجموعة من البرلمانيين المحافظين ثم جاءت الانتخابات الرئاسية عام2005 وبعدها عام2009 بانتصار أحمدي نجاد ممثل التيار المحافظ الأكثر تشددا[2].

وعند بحث الأسباب المحددة التي أدت إلى حذو القيادة الإيرانية لتوجهات مخالفة-الإذعان والاستسلام لأمريكا- لما كان متوقع من طرف الخبراء الأمريكان والإسرائيليين والعرب نجد أن هناك متغيرات أساسية ساهمت في ذلك وهي ترتيبات الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط و الفراغ في موقع القيادة الإيرانية.

1- ترتيبات الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: أدى التدخل الأمريكي في الترتيبات الأمنية الإقليمية للشرق الأوسط من خلال الاتفاقيات المبرمة بين أمريكا وإسرائيل وعدد من دول الخليج كالكويت وقطر والسعودية، إلى تأزم المأزق الأمني الإقليمي وانعدام الثقة بين القيادة الإيرانية من جهة والأطرف المنافسة إقليميا من جهة أخرى خاصة الولايات المتحدة التي أصبحت الجار المحاد للحدود الغربية والشرقية لإيران منذ احتلال أفغانستان والعراق[3].

لذلك يعتبر التهديد الأمريكي من أهم العوامل التي دفعت القيادة الإيرانية للسعي لزيادة قوتها الإقليمية والعمل على التغلغل في أهم القضايا التي تشتبك معها المصالح الأمريكية والإسرائيلية ابتغاء امتلاك أوراق ضغط تستخدمها في أي مواجهة مستقبلية عسكرية أو غيرها، وزاد من السعي الإيراني غياب قوة منفردة القيادة في الشرق الأوسط.

2- الفراغ في موقع القيادة الإقليمية: اتضح الفراغ على مستوى القيادة الشرق أوسطية، نتيجة تراجع الأدوار العربية القيادية بداية مع الدور المصري فالسوري فالسعودي وانتهاءا بالقضاء على نظام صدام حسين وطموحه التوسعي.

---

1 عز الدين شكري،" الشرق الأوسط الجديد"،لبنان: مؤسسة كار ينجي للسلام الدولي ، جانفي 2009. ص 14.راجع الموقع التالي :
< http://icfsthinktank.org/arabic/Publications/Default.aspx?lang=ar>.

2 المرجع السابق، ص 15.

3 إبراهيم نوار، مرجع سبق ذكره، ص25.

نتيجة ذلك وجدت إيران فرصتها التاريخية لتحقيق هدف القيادة الإقليمية خاصة وأن إسرائيل القوة الإقليمية الوحيدة تبقى قوة منبوذة من طرف بعض الأنظمة وأغلب الشعوب الإسلامية، إضافة إلى تأزم أوضاعها الأمنية في ظل استمرار المواجهة العسكرية مع أعدائها المحيطين بها (سوريا وحزب الله وحماس)، أما تركيا فتبقى متجهة أكثر إلى أوروبا.

1- مستقبل الدور الإيراني في المنظومة العربية.

بفعل المتغيرات التي يعيشها النظام العربي من هشاشة التحالفات العربية – العربية وحالة الضعف التي تكتنف العمل العربي، يجد هذا النظام نفسه عاجزا عن التصدي للأزمات الكبرى التي تواجهه من متانة الحلف السوري الإيراني والعجز عن التعامل بايجابية مع الأزمة الفلسطينية وصعود حركة المقاومة الإسلامية، ومستقيل الانسحاب الأمريكي من العراق على أمن الدول العربية وتعزيز المصالح الإيرانية.

أ– **التحالف السوري الإيراني**: دفع التراجع العربي على مستوى البنية النظمية وعلى مستوى الأدوار القيادية التي تغيب عنها الرؤية الواضحة في ظل سياسة الانصياع الكامل للتوجهات الأمريكية، التحالف السوري الإيراني إلى الارتباط أكثر بدل التفكك، لذلك وجدت سوريا في التحالف مع إيران قوة تساعدها على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية المشتركة، ولو وجد التحالف السوري في تحالفه مع أقطاب النظام العربي مكاسب تفوق ما تم تحقيقه مع إيران لكان من الممكن أن ينفك التحالف السوري الإيراني.

إذن هناك علاقة عكسية بين التحالف السوري الإيراني والنظام العربي، فتراجع الدور العربي وعجزه عن التفاعل مع القضايا العربية في فلسطين والعراق ولبنان زاد من فاعلية الدور الإيراني واستقلاله عن سياسات الولايات المتحدة ودعمه لحركات المقاومة[1].

ب– دور صعود الحركات الراديكالية في زيادة القوة الإقليمية الإيرانية.

تعد قضية الصراع مع إسرائيل من خلال المواجهة مع حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين أحد أهم الاهتمامات الإيرانية والتي تميز فيها الموقف الإيراني بالثبات منذ انتصار الثورة الإسلامية، ويعود ذلك حسب بعض التقديرات إلى تقارب التوجه الإيديولوجي مع المصلحة القومية، وبالرغم من التكاليف المالية التي تتكلفها إيران من جراء دعمها لهذه الحركات، إلا أن القيادة الإيرانية تصر على تبنيها من منطلق أنها مسألة إيديولوجية بالأساس مع إدراك تلك القيادة لأهمية ذلك في تحقيق العديد من المكاسب التي تم طرح أهمها في الفصل السابق.

وبالنظر إلى الموقف الإيراني الرافض لنهج التسوية كان من المتوقع أن تُوجه العديد من الانتقادات للجهود العربية وعلى رأسها المصرية الراعية لمؤتمرات السلام مع إسرائيل والتساؤل عن جدواها، خاصة وأن أغلبها فشل ويعود ذلك حسب الرؤية الإيرانية إلى تجاهل مطالب الشعب الفلسطيني، وأمام انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان تحت وطأة المقاومة اللبنانية فقد بدأت لهجة الثقة بالرؤية الإيرانية الإقليمية تتزايد[2].

---

[3] Barry Rubin," Iran nuclear & Syria's Iraq adventures", ***Middle East Review of International Affaires***, Vol.11, No.4, (December 2007), p.61.

[2] باكينام الشرقاوي، ***الدور الإقليمي المصري ما بين الرؤى الإيرانية والتركية***، مرجع سبق ذكره،ص 250.249.

والتساؤل الذي يطرح نفسه هل البيئة النزاعية التي أوجدها إسرائيل في الإقليم تؤشر لبداية جديدة لنزاع مبني على أسس فكرية وحسابات أمنية عسكرية إيرانية؟.

عرف النزاع مع إسرائيل انتقالا بين العديد من المراحل لم يكن لإيران دور كبير في بدايتها فقد أُرخ للنزاع مع إسرائيل على أسس قومية في ظل ما يطلق عليه النزاع العربي الإسرائيلي والذي ساد الفترة الممتدة بين (1948-1979)، ويعد عام 1979 تاريخ الخروج المصري من النزاع نفس عام انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية وإعلانها دعم النضال الفلسطيني اتجاه العدو الإسرائيلي، غير أن الانقسامات الفلسطينية ما بين التيار الداعي للمقاومة والتيار الداعي للتفاوض شكلت محور آخر لبروز الدور الإيراني الذي قدم لمفهوم النزاع اليهودي الإسلامي من خلال طبع النزاع الطبعة الإيديولوجية.

وبدأت الحركات الإسلامية الراديكالية تتصاعد من خلال النجاحات التي تم تحقيقها خاصة منها انتصار حزب الله على إسرائيل وانسحابها من الجنوب - ماعدا مزارع شبعا عام2000- مما أكسب هذه الحركات شعبية واسعة إقليميا وعالميا، وهناك مجموعة من التطورات التي ساهمت في توضيح الصعود الإسلامي كمشروع راديكالي يهدف إلى تغيير الوضع القائم في الشرق الأوسط:

- الانتخابات الفلسطينية في 2006 كآلية ديمقراطية أسفرت عن فوز تيار المقاومة الممثل في حماس، ما يعني فقدان الثقة في منظمة التحرير الفلسطينية التي اعتراها الفساد والصراع بين قادتها.
- تحول مفهوم التهديد لدى القادة الإسرائيليين من الجوار العربي إلى إيران بعد بروز سعيها لامتلاك الطاقة النووية التي قد تكون الخطوة الموالية لها امتلاك السلاح النووي، مع ورود إمكانية تزويد إيران عناصر المقاومة بالسلاح النووي في أي مواجهة ساخنة مع إسرائيل، وبالتالي تحول الخطر الإيراني في التصور الإسرائيلي إلى خطر وجود[1].
- المرونة التي تُميز المحور الراديكالي نتيجة جمعه بين طرف رسمي (إيران وسوريا) وطرف شبه رسمي(حماس) وطرف غير رسمي (حزب الله)، كما استطاع كل من حزب الله وحماس تطوير نوع جديد من الأسلحة التقليدية والمواجهة القائمة على تفجيرات الجنود لأنفسهم، وتطوير الصواريخ القادرة على ضرب المدن الإسرائيلية[2].

وعليه فإن طموح إيران الحالي إلى القيادة الإقليمية المهيمنة يعيد طرح طموحات الماضي لكن في ظروف تختلف، فمن الثابت تاريخيا أن الفراغ السياسي الذي ورثه العالم الإسلامي بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية قد أدى إلى بروز مدرستين حاولت كل منهما فرض زعامتها مدرسة الجامعة العربية ومدرسة الجامعة الإسلامية، وبعد إفلاس مدرسة

[1] Martin Kramen"Israel versus the new Islamic axis", ***Middle East Review of International Affaires***, Vol.11, No1, (March2007) p.14.
[2] Ibid ,p 15.

الجامعة العربية التي قادت العالم العربي في النصف الثاني من القرن الماضي فإن إيران جاءت لإحياء مدرسة الجامعة الإسلامية تحت راية ولاية الفقيه[1].

2- العراق ركيزة للهيمنة الإيرانية على المنظومة الخليجية.

ازداد الارتباط العراقي بإيران مما كان عليه الحال قبل عام 2003، فقد خلصت دراسة أجراها المعهد الملكي للشؤون الدولية في شهر أغسطس 2005 إلى أن النفوذ الإيراني في العراق أكبر من نفوذ الولايات المتحدة[2]، فمشاكل العراق بعد صدام وحلولها المحتملة متصلة بإيران اتصالا وثيقا على النحو الذي أصبح من الصعب مناقشة أي حلول دون أخذ ما ستقوم به إيران بعين الاهتمام، وذلك لوجود اتصالات إيرانية مع القوى الشيعية، ولا شك أن هذا النفوذ يعود إلى ما قبل الغزو الأمريكي للعراق لكنه تزايد بعده.

ففي حين هرب المعارضون العلمانيون إلى الغرب لجأ علماء الدين الشيعة العراقيون إلى إيران ورحبت بهم الجمهورية الإسلامية لأسباب دينية ولمصالح سياسية تمثلت في تنظيم إيران للمعارضة العراقية في شكل حركات سياسية وتسليحها، فأغلب ميليشيات الأحزاب الشيعية الرئيسية في العراق نظمت في إيران لاسيما إبان فترة التسعينيات[3].

وتكمن أهمية العراق بالنسبة لإيران في فشل السياسات الأمريكية في العراق، وغياب موقف موحد للتيارات السياسية العراقية، فالعراق يعيش حرب طائفية تنمي عن تفكك المجتمع.

كل هذه المتغيرات هي نتيجة للاحتلال الأمريكي الذي أدى إلى زوال التوازن القائم ما بين العراق وإيران والذي لم تزله حرب الثماني السنوات إلا أن الحرب الأمريكية أخلت به لغير مصالحها ومصالح الدول الإقليمية العربية أو غير العربية (إسرائيل وتركيا).

وقد وضع عبد العزيز بن عثمان بن صقر خمسة سيناريوهات لمستقبل المنظومة الخليجية، الأول سيناريو الأزمة الممتدة واستمرار الوضع القائم، ثانيا السيناريو الكارثي، ثالثا امتلاك إيران القنبلة النووية، رابعا سيناريو وقوع الخليج تحت الهيمنة الأمريكية الإيرانية المشتركة، وأخيرا سيناريو تحقيق الأمن والاستقرار والديمقراطية والتنمية في المنطقة.

وانتهى إلى أن السيناريو الأرجح هو سيناريو الأزمة الممتدة واستمرار الوضع القائم من نفوذ أمريكي وارتفاع الإنفاق العسكري المتزايد لدول المنظومة لا سيما العربية منها[1]، وكل هذه الظواهر تخدم مصالح إيران بالدرجة الأولى لأن

---

1 إبراهيم نوار، مرجع سبق ذكره، ص28.

2 جو دين دايار، ***الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق***، ترجمة بسام شيحا ، قراءة لما مضر الامارة، مجلة المستقبل العربي، العدد 358 ، ديسمبر 2008،ص 162.

3 عز الدين شكري، مرجع سبق ذكره، ص16.

بإمكان إيران إشعال حرب طائفية في العراق، وبإمكانها ضرب التحالفات الأمريكية القائمة إذا ما امتلكت السلاح النووي الذي يحتم على الولايات المتحدة مراجعة ترتيباتها في المنظومة الخليجية.

3- تقييم الإستراتجية الأمريكية الإسرائيلية المواجهة للصعود الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي.

انعكس الوضع الدولي لإيران على وضعها الإقليمي، حيث يضع كل من الموقع الجيبولتيكي والإيديولوجي إيران في مواجهة مع القوة العالمية الحالية، وقد لعبت هذه البيئة دورا حاسما في رسم الرؤية الإيرانية الخارجية وتوجهاتها الإقليمية، فإيران تشكل لإسرائيل أكبر تهديد، لأنها معارضة للوجود الإسرائيلي ولذا تعمل هذه الأخيرة على إحداث خطر فعلي بإيران على مستوى حدودها مع العراق، في مقابل الخطر الإيراني من خلال حلفائها المحيطين بإسرائيل شمالا وجنوبا وشرقا[2].

ومن مجموع المحددات الثابتة والمتغيرة التي زادت من رصيد القدرات الإيرانية في مواجهتها للولايات المتحدة وإسرائيل:

- المرحلة المتقدمة التي وصل إليها البرنامج النووي الإيراني من الناحية التقنية.
- القدرات العسكرية المتطورة التي أصبحت في حوزة إيران(صاروخ شهاب 3 وصاروخ سجيل).
- فشل السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، العسكرية من خلال نموذج العراق والسلمية من خلال دعاوى الإصلاح والديمقراطية التي أسفرت عن ميل شعوب المنطقة إلى التيارات الإسلامية التي لا تخدم مصالح أكثر النظم السياسية للإقليم وكذلك مصالح إسرائيل والولايات المتحدة.

وتظل القضية النووية والعراقية من أولويات الأطراف الثلاث باعتبارهما يمسان مكانة كل دولة وأمنها الإقليمي وأي تغيير فيهما يعني تغيير راديكالي. إضافة إلى الضغوط الداخلية على القيادة الأمريكية لسحب قواتها العسكرية من العراق، وضغط الداخل الإسرائيلي لتحقيق الشعور بالأمن في ظل تعدد التهديدات الإقليمية، في حين توحد الداخل الإيراني حول المضي في البرنامج النووي ما زاد إيران قوتا على الأطراف الأخرى[3].

لذلك رغم مخاطر الصعود الإيراني على المصالح الإستراتجية الإقليمية للولايات المتحدة وإسرائيل إلى أن عملية الحسم العسكري خاصة ما يخص المنشآت النووية تبقى مستبعدة، حيث أشار في هذا الصدد رئيس مجلس العلاقات الخارجية ريتشارد هاس *R.HASS* في مقال له بجريدة فاينانشيال تايمز البريطانية في عددها الصادر في 12 ابريل 2006 إلى أن:

"الحل العسكري أمر مستبعد بسبب وجود العديد من المحاذير السياسية والاقتصادية حوله ومن بينها ما سيؤدي إليه سعر برميل النفط الواحد 100 دولار، فيما سيؤدي إلى العديد من الخسائر السياسية الأمريكية في العالم الإسلامي"[4].

---

[1] عبد الله الخليفة الشايجي،" العراق وامن منطقة الخليج العربي،تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي" ، لبنان: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، صيف2008، ص49.

[2] باكينام الشرقاوي، *الدور الإقليمي لمصر ما بين الرؤى الإيرانية والتركية*، مرجع سبق ذكره، ص248.

[3] باكينام الشرقاوي، ***العلاقات الأمريكية الإيرانية***، مرجع سبق ذكره.

[4] حسين التلاوي،" إيران وتخصيب اليورانيوم : الصدمة وسيناريوهات المستقبل"، دورية فصلية، جوان2006.،ص107.

زد على ذلك امتلاك إيران عدة منافذ لمواجهة أي ضربة إسرائيلية أو أمريكية أو كلاهما معا منها:

- تحاصر إيران إسرائيل من خلال المثلث الاستراتجي السوري وحماس وحزب الله، فأي ضربة ستتبع بتحريض إيراني مباشر لهذا المثلث للتحرك ضد إسرائيل، وتزيد خطورة الضربة العسكرية في حال زودت إيران إحدى حلفائها بالأسلحة المتطورة أو الصواريخ القادرة على ضرب العمق الإسرائيلي ما قد يحول الإقليم إلى بؤرة مشتعلة.

- إمكانية مهاجمة إيران للقوات الأمريكية في الخليج خاصة العراق.

- قدرة إيران على تحريض الحركات الشيعية في دول الخليج العربي ضد أنظمة الحكم وذلك من خلال إطلاق فتيل الحرب الطائفية في العراق التي تجر بالضرورة كافة دول المنظومة الخليجية، لذلك نجد الأنظمة الخليجية العربية ترفض أي حل عسكري اتجاه الملف النووي الإيراني.

- تأثير الحسم العسكري على السوق النفطية ما يمس بمصالح القوى الكبرى.

- زيادة الكراهية لأمريكا وإسرائيل، مما سيعبئ العالم الإسلامي لضرب المصالح الأمريكية وسيعتبر الهجوم على إيران هجوم أوسع على الإسلام، ويمكن الاستشهاد بما قاله أوسكار وايلد *Oscar willed*:

" أن تغزو أمريكا بلدا مسلما فهذا يمكن اعتباره مجرد أمر مؤسف، أما أن تغزو بلدين مسلمين فهذا يبدو فعلا طائشا دون جدال ولكن أن تقوم بهجوم على بلد ثالث فهذا حتما ما يبدو فعلا مدبرا مدفوع بحقد دفين على الإسلام نفسه".

وأضاف بريجنسكي ما يلي:

" إنني اعتبر الحرب على إيران نهاية للدور الحالي لأمريكا في العالم، لربما كان العراق عرضا أوليا لذلك، لكن لا يزال قابلا للاستيراد إذا خرجنا بسرعة، إن الحرب مع إيران ستوقف تقدمنا عشرين أو ثلاثين سنة والعالم سيديننا وسنفقد موقعنا في العالم"[1].

تأتي أهمية هذه المتغيرات في مثل هذا السيناريو، من كثرة الأطراف الفاعلة ومن أهمية الإقليم إذ لا يستبعد دخول الصين وروسيا فيها، فالصين تطمح لبناء علاقات تعاونية مع أكبر الدول الطاقوية، وروسيا يؤثر فيها دافع استعادة المجد الإمبراطوري عبر منافسة الولايات المتحدة سياسيا واستراتجيا، وليس هناك مكان أحسن لهذه المجاراة من الشرق الأوسط الذي قد يتحدد فيه مصير المشروع الأمريكي القيادي للعالم.

وليس من المصادفة أن يزداد التسليح الروسي لسوريا كما ونوعا، ودعمها المتواصل لإيران الذي يفسر على أنه رهان روسي على دور إيراني إقليمي مهيمن دون أن تصطف معه أو تقوده بخطابات واضحة[2].

---

[1] جو دين دايار، مرجع سبق ذكره، ص 160.
[2] خضر عباس عطوان، مرجع سبق ذكره، ص 59.

ومما يزيد من دوافع إيران في الاستمرار في سياستها الخارجية الإقليمية إدراكها الجيد لتراجع القوة الإسرائيلية عن السنوات الأولى لتأسيسها مما أدى إلى تحول ميزان القوة لإيران، حيث ارتكزت القوة الإسرائيلية على مزايا إستراتجية ليس منها واحدة مرجحة للاستمرار:

1/ احتكارها للأسلحة النووية في الإقليم منذ أربعين عام.

2/ التفوق العسكري لقواتها القادرة على تدمير الجيوش النظامية للدول الداخلة معها في صراع.

ويمكن تفنيد هذه المزايا، إذ من الناحية النووية تم كسر احتكارها الإقليمي للأسلحة النووية من قبل باكستان والآن من خلال المشروع النووي الإيراني، كما أن تفوق إسرائيل المطلق على كل جيرانها في الحروب التقليدية بدأ يتآكل ويستشهد بحرب2006 مع حزب الله.

ويتصور الكثيرون منهم جو دين دايار أن هناك عدة عوامل تُعرض علاقة إسرائيل المميزة مع الولايات المتحدة للتراجع النسبي منها الرغبة المتزايدة لدى الشعب الأمريكي في أن تقلل الولايات المتحدة صلتها قدر الإمكان بقضايا الشرق الأوسط، وقد برز الاختلاف الأمريكي حول مسألة الضربة العسكرية ضد إيران من خلال تأييد إسرائيل لذلك وتأجيل الولايات المتحدة للحل العسكري مقابل حل العقوبات الاقتصادية لمخاطرها السابقة الذكر على مصالحها[1].

[1] جو دين دايار، مرجع سبق ذكره، ص 165.

المطلب الثاني: دور المنبوذ الإقليمي.

يستند دور المنبوذ الإقليمي إلى اتهام الدولة المتطلعة للهيمنة بأن نظامها السياسي يفتقد للشرعية وأن سلوكياتها الخارجية أكثر عدوانية مما يدفع الدول إلى قطع العلاقات السياسية والاقتصادية معها، وبما أن إيران وفق المنظور الغربي تندرج ضمن محور الشر فيمكن الحكم مسبقا بأنها دولة منبوذة على الأقل سياسيا من طرف الولايات المتحدة كقوة عالمية وإسرائيل كقوة إقليمية لطبيعة توجهها الخارجي الذي لا يخدم مصالحهما خاصة في النظام الشرق أوسطي.

وتسعى الولايات المتحدة من خلال قوتها العالمية إلى ضرب إيران من الداخل لإفقاد النظام الشرعية التي تمكنها من إسقاطه دون عناء الحملة العسكرية التي تجر لها العديد من المشاكل خاصة بعد فشل التجربة العراقية إضافة إلى سعيها لضرب الاقتصاد الإيراني من خلال العقوبات الاقتصادية المشددة، لدى لا بد من مناقشة أهمية غياب القوة الاقتصادية الإيرانية ومدى تأثير ذلك على تحقيق مفهوم القوة الإقليمية المهيمنة في ظل نظام عالمي أهم ما يميزه الطبيعة العالمية للاقتصاد وأهمية العامل الاقتصادي في توصيف قوة إقليمية ما على أنها قوة مهيمنة.

1./غياب قوة اقتصادية إيرانية.

إن المشكلة التي تعاني منها إيران أن هناك مثلث اقتصادي متطور قادر على إنعاش الجانب الاستثماري الإيراني ممثل في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، أما البديل الروسي والصيني والهندي ليس بإمكانه مع قدراته التكنولوجية المحدودة أن يقدم ما يمكن أن تستفيد منه إيران على غرار دول المثلث الرأسمالي التي تسعى الولايات المتحدة إلى الضغط عليها لتشديد الحصار الاقتصادي إلى أقصى درجة تدفع إيران إلى التراجع عن أهدافها أو الانهيار الذي يقدم لقيام نظام آخر على غير الأسس التي تقوم عليها الجمهورية الإيرانية حاليا[1].

ومن خلال مقارنة إيران كدولة طامحة للهيمنة مع الأقطاب الإقليمية في مجموع النظم الإقليمية العالمية نلحظ البون الواسع ما بين القوة الاقتصادية لهذه الدول والضعف الاقتصادي الإيراني، ففي النظام الإقليمي الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) تعد فرنسا قوة اقتصادية باعتبارها ثان أقوى اقتصاد أوروبي بعد ألمانيا حيث يقدر دخلها القومي حسب إحصائيات عام 2004 بـ 1724.6 مليار دولار إضافة إلى قوتها السياسية والأمنية باعتبارها قوة نووية[2]، أما ألمانيا فهي المحرك الذي تسير به القاطرة الأوروبية فهي تحتل المرتبة الأولى في مجال البنوك والخدمات الجماعية والثالثة في مجال التأمين والسيارات والسلع الوسيطة[3].

وما يجدر لفت الانتباه إليه أن القطبين الإقليميين الفرنسي والألماني لم يكن لهما أن يُحققا هذه التنمية الاقتصادية التي تحولت إلى قوة اقتصادية إقليمية فعالمية بعد الحرب الباردة دون عملية الاعتماد المتبادل التي ركزت على التعاون الاقتصادي بدل العسكري باعتبار العلاقات الاقتصادية أكبر دافع لعجلة التمنية والاستقرار الإقليمي عكس

---

1 Kenneth Pollack," Iran :three alternative future", *Middle East Review of International Affaires*,Vol.10,N 02.June2006.p.74.

2 Annuaire géopolitique mondial, *L'état du monde*, Paris : la découverte, 2006, p.277

3 شمامة خير الدين، ***العلاقات الإستراتجية بين قوى المستقبل***، رسالة دكتوراء ، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة،2004.2005، ص 277.

العلاقات الأمنية الإستراتجية التي يسودها الشك المتبادل وإهدار العوائد المالية في ميادين غير ربحية بل تخريبية أكثر شئ، وهذا ما تقدمه إيران من نموذج للقوة الإقليمية هو نموذج بعيد كل البعد عن النماذج القائمة في الاتحاد الأوروبي وحتى في نظام شرق آسيا حيث تتربع اليابان كثان اقتصاد عالمي والصين كقوة نامية صاعدة حيث اعتمدت كل منهما على ذاتها في تحقيق القوة الاقتصادية التي فتحت لهما مدخلا إلى لعب دور إقليمي ودولي مهم.

وعليه يبقى مصير الاقتصاد الإيراني معلقا على قرارات الدول الغربية في دفع العقوبات للأمام، مما سيعود على الاقتصاد الإيراني بالعديد من الأخطار، فمن أهم نتائج الخمسة عشر الماضية من العقوبات الاقتصادية تشكل عداوة شعبية للنظام أساسها الفقر، فالشعب الإيراني اختار نجاد لا لدفع المشروع الإيراني بل للقيام بإصلاحات اقتصادية ومكافحة الفساد[1]، وبالتالي تكون الإستراتجية الأمريكية نجحت في الضغط على النظام للتراجع وإفقاده ثقة الشعب الإيراني الذي يطمح للحصول على حريات أكبر قد تروج لها أمريكا من خلال دعم النخب الإصلاحية والنخبة الإيرانية المثقفة في الخارج، ويعد جوزيف ناي صاحب مفهوم القوة الناعمة في العلاقات الدولية من أكثر من دعا إلى ضرورة المزاوجة ما بين العقوبات الاقتصادية (القوة الصلبة) ودور القوة الناعمة في توظيف الشعب الإيراني ضد نظامه[2].

2./إمكانية ضربة عسكرية إسرائيلية محدودة:

يشكل البرنامج النووي الإيراني تهديدا قويا لإسرائيل، ويلعب العامل الإيديولوجي في مكون العداء لكلا الطرفين دورا رئيسيا في المبالغة بالأخطار الموجهة من كل طرف للآخر، لذلك تسعى إسرائيل للقضاء على البرنامج الإيراني قبل اكتمال مراحله من خلال الدعوة إلى عملية عسكرية محدودة تستهدف المواقع الإنتاجية للطاقة النووية.

فعندما سئل دانيال هالوز *Daniel Halutz* ما هي المسافة التي تبعد إسرائيل عن ضربة جوية لإيران؟ قال 2000كلم وهي مسافة هجوم جوي، وقد جاء في بعض المصادر العسكرية الإسرائيلية أن شارون أمر القوات الإسرائيلية بالتحضير لضربة جوية إيرانية على مواقع تخصيب اليورانيوم، وفي تاريخ 2005/12 صرح وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤل موفاز *Saul Mofaz* فيما يخص الموقف الإسرائيلي اتجاه الملف النووي الإيراني

قائلا:" **إسرائيل لا تستطيع الدخول في مفاوضات مع إيران، لكنها تحضر لحل آخر**"[3].

وفي إطار الاستعداد الإسرائيلي للضربة الجوية أجمع المراقبون على أن المناورات العسكرية التي قامت بها إسرائيل في بداية عام 2009 تصب في إطار التحضير لمختلف السيناريوهات المتوقعة من طرف الخبراء العسكريين الإسرائيليين للرد الإيراني ولذلك خصصت إسرائيل حوالي 200 طائرة شملت مقاتلات قاذفة(إف16) ومقاتلات اعتراضية(إف15)،

---

1 Kenneth Pollack,op.cit.,p.74.

2 Josef .S.Ney and Kayhan barzegar, ***Josef Ney on smart power in Iran-united state relations***. <http://belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/18420/joseph_nye_on_smart_power_in_iranus_relations.html>.

3 James Petras, ***The power of Israel in united states***.

Look at *:> http://* www.amazon.fr/**Power-Israel-United-States**/.../0932863515>.p.133.

ومروحيات اقتحامية لتنفيذ عمليات إنزال قوات في عمق العدو، ومروحيات أخرى هجومية مسلحة بصواريخ موجهة ذاتيا وصواريخ حرة، وطائرات إمداد في الجو وطائرات إعاقة الكترونية.

ويعتبر هذا العدد الضخم من الطائرات كافي لتنفيذ مهام الضربة الجوية التي تشمل لجانب المنشآت النووية الإيرانية أهداف أخرى ليست أقل خطورة منها منشآت شهاب التي ستشن بها إيران أثناء أي هجوم إسرائيلي ضربتها الانتقامية[1]، خاصة وأن الترسانة الصاروخية الإيرانية لا تقتصر فقط على صواريخ شهاب بل أصبحت تشمل الصاروخ (سجيل) الأكثر تطورا بالنظر لكونه يعمل بالوقود الصلب الذي يوفر دقة الإصابة التي يصل مداها إلى 2500 و3000كم ذو مرحلتين وهو ما يحقق له السهولة في المناورة والانتقال من مواقع إطلاق إلى أخرى بسرعة مما يصعب على المقاتلات الإسرائيلية تتبع وقصف مواقعه، كما سيتعين على مقاتلات الضربة الجوية الإسرائيلية قصف مواقع ورادارات وصواريخ أرض جو الخاصة بالدفاع الجوي الإيراني، وسيتطلب ذلك من إسرائيل حسب الخبراء العسكريين تحضير 150 مقاتلة للتواجد في القواعد العسكرية داخل إسرائيل تحسبا لمواجهة أي صواريخ جوية من قبل سوريا أو حزب الله أو حماس، وإذا امتدت الضربات الانتقامية الإيرانية إلى القواعد العسكرية في الخليج العربي فستضطر الولايات المتحدة للتدخل بهدف حماية جنودها وحماية أمن إسرائيل وفق معاهدة التعاون والشراكة الإستراتجية التي أبرمتها إسرائيل مع الولايات المتحدة عام 1983[2].

ومما يشجع إسرائيل على المضي إلى الحل العسكري إمكانية مساومة الولايات المتحدة لروسيا من خلال الامتناع عن نشر الدرع الصاروخي في دول شرق أوروبا، أما الصين فمن خلال رفع مستوى العلاقات ما بين البلدين خاصة الاقتصادية ما من شأنه أن يساعد على تمرير قرار في مجلس الأمن يضفي الشرعية على أي ضربة عسكرية إسرائيلية أو مشتركة مع الولايات المتحدة[3].

إن أهمية الضربة الإسرائيلية على إيران إذا ما تمت لا تتوقف عند حدود القضاء على المشروع النووي الإيراني بل تتعداه إلى القضاء على إيران كقوة إقليمية نتيجة ارتباط امتداداتها الإقليمية بأهمية امتلاك الطاقة النووية، ويمكن استنتاج أهم عناصر انعكاس هذه الضربة على المشهد الإقليمي من خلال النقاط التالية:

- ضعف المحور الراديكالي وتراجعه نتيجة غياب الدعم الإيراني المالي أو العسكري على أساس أن الضربة العسكرية ستُحمل إيران الكثير من الخسائر ويترتب عليها الدخول في مرحلة إعادة البناء.
- سوف تقضي إسرائيل بضربة واحدة على إيران العدو الأقوى، وسوريا التي ستضطر في حال نجاح الضربة العسكرية إلى مراجعة علاقتها مع إيران، خاصة إذا ما تم التشديد عليها بواسطة عقوبات اقتصادية صارمة قد تدخل فيها بعض الدول العربية، مما يحتم عليها الدخول في مفاوضات السلام مع إسرائيل وبشروط هذه الأخيرة.

[1] حسام سويلم ، *ماذا وراء المناورات الإسرائيلية؟*.
<http://acpss.ahram.org.eg/DE/Ahram/2001/1/1/CISR124.HTM>.
[2] المرجع السابق.
[3] حسام السويلم ، *الصفقة الأمريكية الروسية على حساب إيران*، مرجع سبق ذكره.

- انحصار المقاومة الفلسطينية واللبنانية من جراء الحروب العسكرية التي ستجندها إسرائيل للقضاء على البنية التحتية لكلا التنظيمين، وغياب الدعم المالي والعسكري الإيراني.
- تخلص المحور العربي المعادي لإيران من قوتها المتصاعدة ويحتمل بعد إضعاف القوة الإيرانية أن يتم تطبيع العلاقات أكثر بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها، وذلك لظهور إسرائيل بمظهر القوة المهيمنة الحربية القادرة على القضاء على أي دولة طامحة للهيمنة في الشرق الأوسط.
- ستزيد الضربة العسكرية من نفوذ الولايات المتحدة وانحصار نفوذ الدول الأوروبية وروسيا والصين نتيجة زوال المدخل الإيراني إلى الإقليم.

في الأخير يصعب على الباحث التنبؤ بالسيناريو الأرجح الذي سيكون عليه الدور الإيراني، فهناك العديد من المؤشرات التي تعطي الأولوية لبقاء إيران كقوة إقليمية مهيمنة خاصة مع امتلاك الطاقة النووية، وقد تم تبرير ذلك من خلال دور المهيمن الإقليمي، كما أن احتمال العمل العسكري الذي تتبناه إسرائيل دون الولايات المتحدة يبقى محصورا بين قوسين حيث يمثل القوس الأول سعي إسرائيل لقياس القوة الردعية الإيرانية خاصة إذا ما تم استكمال المشروع النووي مدنيا وعسكريا قبل توجيه تلك الضربة، أما القوس الثاني الذي تنحصر فيه العملية هو مدى نجاح اللوبي اليهودي في ضمان دعم الولايات المتحدة ونجاحه في كسب حلفائها وأطراف عربية تشجع فكرة أن إيران تشكل تهديد مشترك ستتبنى إسرائيل دور القضاء عليه رغم صعوبة ذلك لتشابكات الدور الإيراني في الإقليم والذي يحضر في العديد من النزاعات التي يمكن أن تحول الشرق الأوسط لا إلى نظام أكثر استقرارا بل إلى نظام أكثر فوضوية.

خـــــــــــــــــاتمة.

- نتائج الدراسة على مستوى الداخل الإيراني.
- نتائج الدراســــــــــــة إقليمــــــيا.
- دوليا: إيــــــــــــران والغرب.

ينـــدرج البحث في إطار دراسات النظم الإقليمية والتفاعلات الحاصلة فيها وما بينها وبين النظام العالمي مـــن خلال مستويات التحليل الثلاث الوطنية (الدولاتية) والإقليمية والدولية، واتضح أن البحث في النظام الـــشرق أوســـطي أعقد من أن يتم فيه الفصل بين هذه المستويات، فهناك ارتباط كبير بين ما يجري على المستوى الدولي وينعكس مباشـــرة على النظام الشرق أوسطي، كما أن للتغيير والتحول الحاصل في الشرق الأوسط أثر واضح على تقدم وتراجـــع مكانـــة القوى الكبرى اتضح من خلال ظاهرة الاختراق السلبي التي تُميز النظام الشرق أوسطي.

فقد شكل الشرق الأوسط نظاما إقليميا على درجة عالية من الاختراق التي حولته إلى بنية فوضوية غير متجانسة مـــن حيث الهوية والمصالح التي كانت أحد أهم نتائجها اللاستقرار الذي أدى إلى عدم ضبط مفهومـــه الحـــدودي والهويـــاتي والسياسي والاقتصادي.

أما عن موضوع الدراسة الذي يبحث في اتجاه تحول الدور الإيراني من خلال إحراز إيران لمجموعة مـــن الإمكانيـــات والنفوذ التي تسعى لاستغلالها للعب دور المهيمن الإقليمي، فقد ارتأيت تقسيم النتائج إلى ثلاث مستويات داخلية وإقليمية ودولية، وتم الوصول إلى النتائج التالية:

داخليا؛ شكلت الثورة الإسلامية نقطة تحول ليس في تاريخ إيران فقط بل في تاريخ النظام الشرق أوســـطي ككـــل وتاريخ إعادة بعث الثورات الدينية التي عرفتها أغلب الحضارات الإنسانية، وتعود أهميتها إلى الظروف التاريخيـــة الـــتي ظهرت فيها من تراجع للعمل العربي القومي، إلى ترسيخ إسرائيل لتواجدها في المنطقة.

وعليه كان للظروف التاريخية التي ترعرع فيها المشروع الإيراني الإقليمي كبير الأثر في دفعه إلى الأمام، خاصـــة مـــع تراجع الفكر القومي الذي مهد الطريق لبروز الفكر الشيعي الراديكالي الذي اتضح من خلال مقارنـــة بـــسيطة يجريهـــا الباحث بين سياسات إيران قبل الثورة وبعدها أين انقلب الأعداء إلى أصدقاء، كما استطاعت إيران حقا أن تجمع بـــين التناقضات عند تحالفها مع سوريا وحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية.

لكن الواقع أثبت أن التحديات التي عرفتها إيران أثرت عليها خاصة بعد وفاة الخميني وانقضاء فترة نشر مبادئ الثورة التي تَبين صعوبة تصديرها خاصة على مستوى المنظومة الخليجية التي عززت أمنها الإقليمي بالتواجد العسكري الأمريكي بعد حرب الخليج الثانية، كما لعب التراجع الاقتصادي دورا في صعود التيارات المتصارعة بين رجال الثورة أين يـــدعو فريق إلى التشدد والمحافظة على ما تم وضعه في الدستور الإيراني، ويدعو الفريق الآخر إلى أن فترة التغيير لا بـــد مـــن أن تحدث في إيران ولا بد من أن تمس بمبادئ الثورة الإسلامية.

عرف النظام الإيراني لغة خطابية سياسية متفردة، تميزت بتوجهها إلى الشعوب والجماعات خصوصا الثـــائرة علـــى الأوضاع القائمة، رغم أنه مزج في مرحلة لاحقة بين خطاب موجه إلى الأنظمـــة والحكومـــات وآخـــر للحركـــات الراديكالية، وهذا ما استدعى نقل مستوى البحث من تحليل المضمون الفكري لقيم الثورة الإسلامية في إطـــار القالـــب الفكري السياسي الإسلامي العالمي إلى تحليل سياسات إيران الإستراتجية اتجاه إقليم الشرق الأوسط والـــتي عكـــست في بعض جوانبها التخلي عن المبادئ الإيديولوجية متى لم تخدم مصالح الدولة.

عرفت إيران بعد حرب الخليج الأولى تغيرا على مستوى أولويات الدولة بإعطاء الأولوية الاقتصادية والعسكرية أهمية خاصة فقد دخلت إيران مرحلة إعادة البناء بعد الحرب العراقية الإيرانية، غير أن تلك المرحلة شهدت اتخاذ أهـــم قـــرار سياسي تاريخي تمثل في إعادة إحياء إيران لطموحها النووي بامتلاك الطاقة النووية التي اجتذبت القسم الأكبر من المداخيل الإيرانية من عائدات النفط على حساب التنمية الاقتصادية، كما أدخلت إيران تحت سلسلة من العقوبـــات الاقتـــصادية الأمريكية التي منعت عنها أهم الاستثمارات الخارجية من قبل الشركات العالمية.

ما أدى في الأخير إلى استتراف الإمكانيات الإيرانية وإلى ضعف اقتـــصادي يجمـــع عليـــه البـــاحثون في الـــشؤون الإيـــرانية، كل ذلك ساهم في زيادة الانفصال بين أهداف النخبة السياسية الراغبة في تحقيق هدف الهيمنـــة الإقليميـــة وهدف الشعب في تحقيق مستوى معيشي جيد، ولعل الانتفاضات التي عرفها الشارع الإيراني عام1999 وعـــام 2009 مع الانتخابات الرئاسية الأخيرة لا تعبر عن نضوج وعي سياسي وارتفاع الحس الديمقراطي للشعب الإيراني أكثر من أنها انتفاضة على النظام السياسي الذي ثار ضد ظروف قريبة لما هو عليه الواقع الإيراني الحالي، خاصة وأن الإصلاحيين الذين يواجهون السلطة بقدرتهم على تحريك الشارع يدركون أن ذلك الشارع لم يكن ليتحرك لو أن النظام حقـــق التنميـــة الاقتصادية المطلوبة.

من خلال ما سبق يبدو أن أبعاد الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي داخل إيران ســـتتفاعل ضـــمن صيغ ومعادلات بعضها سيشكل تعديلا على ما كان سائدا، وقد تحرز التفاعلات الجديدة مرحلة جديدة من التحول من الثورة إلى الدولة، أي التحول إلى تعميق مؤسسات الدولة في إطار مبدأ توازن السلطات الذي سيَحد من ســـلطة الـــولي الفقيه التي تقف في وجه مبدأ الجمهورية ما له كبير الأثر على التوجهات الخارجية الإيرانية.

إقليميا؛ ترتبط نتائج المستوى الإقليمي بذلك التفاعل المعقد بين البيئة الإقليمية الشرق أوسطية والتوجه الإيراني الإقليمي حيث كان لبعض الأحداث الدولية (أحداث الحادي عشر من سبتمبر) والإقليمية (سقوط نظامي طالبان وصدام حسين) الأثر البالغ في بروز الدور الإيراني الإقليمي باعتبار كلا الحدثين سمحا بإزالة العوائق أمام إيران لممارسة نفوذهما في أهـــم دولتين تدخلان مباشرة تحت النفوذ الأمريكي.

والملمح الذي يجب التأكيد عليه هو طبيعة التوجه الإيراني الإقليمي الذي يتميز بالتواجد في المساحات التراعية أكثر منـــها التعاونية، حيث نجد إيران دائما في صف طرف مواجه لطرف آخر، ومن أهم البؤر التراعية التي تحظى إيران بدور فاعـــل فيها وكان من أهم النتائج التي تم رصدها:

التراع الإسرائيلي الفلسطيني: دخلت فيه إيران إلى جانب حركة المقاومة الإسلامية (حمـــاس والجهـــاد الإســـلامي) كحركتين راديكاليتين، حيث تمكنت القيادة الإيرانية من دعم الانقسام الفلسطيني بين فتح وحمـــاس واســـتغلال نجـــاح

المقاومة الفلسطينية وانصياع بعض الأطراف العربية لإسرائيل والولايات المتحدة، مما أعطى التوجه الإيراني صدقية حظيت بشعبية بين الشعوب الإسلامية والعربية، خاصة بعد الانتصارات التي حققها المحور الراديكالي على إسرائيل، كما تجاوزت

إيران خط الدفاع القيمي الذي وضعه الحكام العرب أمام إيران من خلال ما يعرف بالمواجهة السنية الشيعية التي تخطتـــها إيران من خلال دعمها لحركة إسلامية سنية.

والنقطة الجوهرية في هذه القضية هي أن إيران اكتسبت العديد من أوراق المساومة مع الإسرائيليين من خلال محاصرتهم بحماس والجهاد وحزب الله وسوريا، في حين لا تملك إسرائيل أي حركة داخلية أو إقليمية يمكن أن تستخدمها كوســيلة للضغط على إيران ما عدا الولايات المتحدة كقوة كبرى غير أن الولايات المتحدة استطاعت إيران بجدارة مواجهتها مـــن خلال ساحة التراع في العراق.

التراع في العراق: لقد أوضحت الحرب الأمريكية على العراق الخطأ الاستراتجي الكبير الذي ارتكبتـــه إدارة بـــوش في حل أزمة النظام العراقي السابق، فقد دعمت القوة الإيرانية هناك من خلال الأغلبية الشيعية التي ترتبط قياداها بعلاقـــات وطيدة مع السلطة الإيرانية في طهران، فكان الاحتلال وما جاء بعده من خلال الديمقراطية الانتخابية الوسيلة التي قفز بها الشيعة إلى السلطة العراقية، مما جعل لدور إيران وزن مساو أو يفوق بقليل الدور الأمريكي نظرا للخبرة التاريخية الإيرانية عن العراق وصلته بالتشكيلات السياسية القائمة، كل ذلك حتم على الإدارة الأمريكية إدخال إيران في أي سلسلة اتفاقية أمنية، كما وضعها أمام مأزق الخروج الذي قد يمهد لدور أكبر لإيران مما هو عليه الحال.

كما أدى غياب الدور العربي الموحد والموجه اتجاه القضية العراقية إلى إدخال العراق في مساحة النفوذ الإيراني، مما لـــه الأثر الكبير على التوازنات القائمة خاصة في المنظومة الخليجية، التي يتوقع أن تتمتع فيها إيران بدور القائد الإقليمي ضمن محور القطاع المركزي الذي يضمها إلى جانب السعودية.

العلاقات الإيرانية السورية: أحد أهم المعادلات الإقليمية التي حظيت باهتمام كبير إذ لأول مـــرة يعـــرف الـــشرق الأوسط تحالفا شديد التماسك رغم الضغوطات الإقليمية والدولية، إضافة إلى التناقض الذي يكتنفه باعتباره يجمع بـــين دولتين واحدة ذات سلطة سياسية علمانية والأخرى ذات سلطة سياسية دينية وواحدة عربية والأخرى فارسية، رغم أن المركب العدائي الفارسي العربي مركب قديم تميز بالتنافر والتنافس على مدى الفترات التاريخية للإقليم، إلا أن الانقـــسام العربي هو ما شجع إيران على تحقيق بؤرة انقسامية أخرى بين سوريا كدولة راديكالية والأقطاب العربية كمحور معتدل إقليمي، وتزايدت شدة المحور السوري الإيراني مع زيادة غياب الموقف العربي الموحد اتجاه القضايا الشرق أوسطية الـــتي تعتبر في جوهرها قضايا عربية إلا أن إيران استحوذت عليها لخدمة الانتشار الإيديولوجي لثورتها ومصالحها السياسية التي تقوم على امتلاك القدرة المواجهة للغرب بعد أن حاول هذا الأخير بعد انتصار الثورة الإسلامية حصرها داخل حـــدودها الجغرافية.

المشروع النووي الإيراني: برغم من أنه طموح إيراني قومي إلا أن أبعاده الإقليمية أقوى من أي بعد آخر، لأن امتلاك الطاقة النووية قد يقدم لامتلاك السلاح النووي ما يضرب بالانفراد الإسرائيلي النووي في الإقليم ويقلص من حجم القوة الإسرائيلية التي ستتحول إلى قوة ردعية لا هجومية وفق الفكر الاستراتجي النووي، إضافة إلى ذلك تقوي المحور الراديكالي الذي سيرفع جهوده إلى أعلى مستوى من التغيير ما يقدم لدخول نظام الشرق الأوسط لمرحلة جديدة يطبعها الطابع الإيديولوجي، ما يعني أن الخطر الحقيقي لمصالح الغرب هو الصعود الإسلامي الراديكالي الذي يُصعب على الغرب مواجهته عسكريا وكذلك قيميا ولا حتى عن طريق حركة الإصلاح الديمقراطي التي قد تسفر على تأمين الصعود الشرعي له.

دوليا؛ إيران والغرب: يبدو أن سيناريو تفاوض القوى الغربية مع إيران أكثر ترجيحا بدل سياسة المواجهة التي قد تدخل الشرق الأوسط في دوامة من النزاعات تعود سلبا على الاستقرار العالمي ككل، خاصة وأن قوة إيران الإقليمية مرهونة بالظروف التاريخية التي يمر بها الإقليم لذلك فأي تغيير مستقبلي قد يعطي الفرصة السانحة للولايات المتحدة لحصر نفوذ إيران الإقليمي، كما أن الغرب يعي الأهمية الجيو اقتصادية الإيرانية التي مكنتها من استغلال انقسام القوى الاقتصادية الكبرى التي تعتبر إيران منفذ أساسي لها خاصة الاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا والصين لدخول الشرق الأوسط والقوقاز أهم مصدرين عالميين للنفط.

وبالتالي تلعب التعددية الاقتصادية التي تُميز النظام العالمي الحالي أهمية في صعود أدوار إقليمية للدول الطاقوية التي بإمكانها أن تُرجح الكفة لصالح قطب اقتصادي دون الآخر، ولعل هذا ما يفسر المماطلة الأوروبية والصينية في حل المشروع النووي حلا عسكريا والاقتصار على فرض العقوبات الاقتصادية التي سرعان ما تخترق من طرف الشركات التابعة لإحدى دول الممانعة الدولية للحل العسكري.

يتضح من خلال ما سبق التداخل البائن بين ما هو داخلي وإقليمي ودولي، فالثورة الإيرانية لم تغير نظاما سياسيا فقط بل نظاما إقليميا ككل، كما أنها لم تكشف عن حالة الضعف التي ميزت نظام الشاه فقط بل تعدتها إلى كشف ضعف المشروع القومي العربي الذي سرعان ما تم طيه في صفحات التاريخ العربي بعد توقيع مصر على معاهدة كامبدافيد ودخول سوريا في حلف مع إيران ضد النظام العراقي السابق، كما أن المشروع النووي كشف عن الضعف الاقتصادي

وتزايد السخط الشعبي الذي وضع إيران في مرحلة تحول تتوازى مع مرحلة تحول أكبر إقليمية تستعد الدول الغربيـــة إلى التحرك لتوجيهها وفق ما يخدم مصالحها من خلال إطلاق مبادرات التفاوض مع إيران بدل المواجهة.

إن المشهد الذي يبدو عليه النظام الإقليمي الشرق أوسطي أقرب إلى صور الأنظمة الإقليمية لتوازن القوى المركزيـــة، أين يشهد النظام الإقليمي عدة قوى تتعدد صورها ما بين قوة إقليمية منفتحة على كافة الجبهات وهنا تبرز تركيا، وقوى تابعة لقوى أكبر ومستوى قوتها يقاس بمدى علاقاتها الجيدة مع القوى العالمية حال مصر والـــسعودية، وقـــوى متطلعـــة للتفاعل بين الأقاليم في ظل المستجدات التي أفرزتها حركة العولمة ومنها الجزائر والمغرب، وقوة تبحث عن الهيمنة المنفردة استنادا إلى ربط الأمن الإقليمي بالأمن العالمي ومصالح القوى الكبرى وتبرز إسرائيل التي ظهرت بمظهر الدولة التي تسعى للحفاظ على الوضع القائم وقوة تطمح إلى الهيمنة الإقليمية من خلال الغطاء الإيديولوجي الذي يطبع سياستها ودورهـــا الإقليميين، ويبدو الدور الإيراني الطامح إلى الهيمنة الإقليمية الموازية لإسرائيل كطرف عدو الـــصورة الأقـــرب للـــشرق الأوسط الحالي، مما يجعل الدور الإيراني المهيمن متوقف توقفا عكسيا على حالة الضعف أو القوة التي تمر بهـــا إســـرائيل كقوة إقليمية موازية والولايات المتحدة كقوة عالمية معرقلة.

وفي آخر الدراسة يمكن التأكيد على أن المتتبع للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تعد العلاقات الدوليـــة فرعا أساسيا منها يدرك تماما استحالة الجزم بالنتائج عكس العلوم الطبيعية والدقيقة، لذلك يبقى حل طرح مجموعة مـــن السيناريوهات والعمل على دعم سيناريو دون نفي الأخر الحل الأمثل لضمان نتائج بحثية تقريبية لا يقينية، خاصـــة وأن البحث يخص إقليما تغيب عنه الشفافية السياسية التي غَيبت معها الشفافية العلمية، إضافة إلى تشابك القضايا السياسية مع القضايا التي تمس القيم بما يجعل الباحث يميل رغما عنه للبناء القيمي الذي يتبناه ما يَحد من دقة نتائج البحث.

لا يعني هذا بأي حال سعي الباحثة إلى اجتناب السيناريو الآخر والتبرير في حال انقضاء طموح إيران النووي بعد أيـــة ضربة عسكرية إسرائيلية ناجحة تقضي على المشروع النووي الذي يعد الركيزة الأساسية للدور الإيراني المهيمن، بل بمجرد تأكيد حقيقة أن إيران قوة إقليمية حسباً للظروف البنيوية التي تحكم الشرق الأوسط في فترة البحث وأي تغيير في تلـــك البيئة سيحتم تغير موقع إيران وانزلاقه إلى دور آخر قد يكون دور المساوم أو الموازن الإقليميين، كما قـــد يكـــون دور المنبوذ الذي يحصر إيران ضمن القطاع الطرفي، مما يدخل إيران في مرحلة إعادة بناء الذات التي قد تمس بأســـس النظـــام السياسي القائم حاليا وبمبادئ الثورة الإسلامية التي سادت لمدة ثلاثين سنة.

الفـــــــــــــــــــــــــــــهرس.

الفهـــــــــــــــــــــرس

مقدمـــــــة...1

الفصل الأول: الإطار النظري والمفهوماتي للدراسة... 10

المبحث الأول: الأبعاد النظرية للنظام الإقليمي..12

المطلب الأول: البعد المؤسساتي: الإقليمية والعالمية..**13**

المطلب الثاني: البعد الوظيفي: أدبيات التكامل الإقليمي.. **21**

المطلب الثالث: البعد النظمي: نظام فرعي أم مستقل؟.. **25**

المبحث الثاني: مفهوم النظام الشرق أوسطي: تنوع في البناء المنظوماتي وغموض في الحدود........... 32

المطلب الأول:المنظومة العربية..**33**

المطلب الثاني:المنظومة الإسلامية... **40**

المطلب الثالث: المنظومة الشرق أوسطية...**43**

المبحث الثالث: خصائص البنية الأمنية للنظام الشرق أوسطي.......................... 48

المطلب الأول: البنية الأمنية: وفق تصورات نظرية المركب الأمني الإقليمي..................................**50**

المطلب الثاني: الاختراق الدولي...**57**

المطلب الثالث : الدعاوى الحضارية: هوية مشتركة أم تصارع هويات.......................................**61**

الفصل الثاني: المحددات الداخلية والإقليمية للدور الإيراني في النظام الشرق أوسطي............ 63

المبحث الأول: المحددات الداخلية...66

المطلب الأول: المحدد القيمي: المذهبية الشيعية والقومية الفارسية...................................... **67**

المطلب الثاني: المحدد الاقتصادي... **77**

المطلب الثالث: المحدد العسكري: أهمية المشروع النووي.. **82**

المبحث الثاني: تغلغل إيراني في الدول العربية أم محور استراتجي إيراني عربي؟.................. 88

المطلب الأول: الحلف السوري الإيراني.. **89**

المطلب الثاني: طبيعة محور حزب الله وإيران وحماس.. **96**

المبحث الثالث:الأهمية الإستراتجية للدور الإيراني في المنظومة الخليجية.......................... 102

المطلب الأول: الأقليات الشيعية في الخليج العربي:توزيع استراتجي.................................... **103**

المطلب الثاني: إيران والمعادلة السياسية في العراق.. **108**

الفصل الثالث: التــحديات التي تواجه إيران وتأثيرها على اتجاه تحول الدور الإيراني في الشرق الأوسط..115

المبحث الأول: التحديات الداخلية... 116

المطلب الأول: الفجوة السياسية بين الإصلاحيين والمحافظين.. **117**

المطلب الثاني: أزمات الاقتصاد الإيراني........................ 123

المبحث الثاني: تحديات القوى الإقليمية المنافسة.................................... 127

المطلب الأول: الدور المصري السعودي: دور المعرقل الإقليمي........................ 128

المطلب الثاني: تركيا: دور الموازن الإقليمي.. 133

المطلب الثالث: إسرائيل: دور المعارض الإقليمي.. 138

المبحث الثالث: إيران ومعادلة توازن القوى الدولية.................................. 141

المطلب الأول: المواجهة الأمريكية الإيرانية.. 142

المطلب الثاني: الحوار الأوروبي الإيراني.. 147

المطلب الثالث: روسيا.. 150

المبحث الرابع: اتجاه تحول الدور الإيراني في النظام الشرق أوسطي.................. 154

المطلب الأول: دور المهيمن الإقليمي.. 155

المطلب الثاني: دور المنبوذ الإقليمي.. 163

خاتمـــــة.. 168

الملاحق.

المصادر والمراجع.

الفهرس.

قائمة المصـــــــــادر والمراجع.

المـــــــراجع باللغة العربية.

المصادر والمـــــراجع باللغة الأجنبية.

قائمة المصادر والمراجع.

I - المــــــــراجع باللغة العربية:

أ/ الكتـــب:

1- أحمد، الراشيدي، ناصيف، حتي، ***الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نــصف قــرن***، لبنـــان: مركــز الدراسات الوحدة العربية،1999.

2- إدريس، هاني، ***حوار الحضارات***، لبنان: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى،2002.

3- ألكسندر، ونت، ***النظرية الاجتماعية لسياسة الدولية***، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي،السعودية : جامعــة الملك سعود،2006.

4- أماني، محمود غانم، ***البعد الثقافي في العلاقات الدولية دراسة في خطاب صدام الحضارات***، مصر: برنـــامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2007.

5- عادل، ثابت فتحي، ***النظرية السياسية المعاصرة***، مصر: الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى، 2002.

6- محمد، السعيد إدريس، ***تحليل النظم الإقليمية،دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية***، مصر: مركــز الدراسات السياسية والإستراتجية،2001.

7- ناصيف، يوسف حتي، ***النظرية في العلاقات الدولية***، لبنان: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985.

8- جيمس، دورتي وروبرت بالستغراف، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***، ترجمة وليد عبــد الحــي، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.

9- جمال، مصطفى عبد الله السلطان، ***الإستراتجية الأمريكية في الشرق الأوسط (1979 -2002)***،مــصر: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،2002.

10- جميل، مطر وعلي، الدين هلال، ***النظام الإقليمي العربي***، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،1986.

11- جهاد، عودة، ***النظام الدولي***، مصر: دار الهدى،الطبعة الأولى،2005 .

12- جوزيف، س ناي، ***مفارقة القوة الأمريكية، ترجمــة محمــد توفيــق البجيرمـــي***، الــسعودية:مكتبــة العبيكان،الطبعة الأولى،2003.

13- جون، اسبوزيتو وآخرون، ***الإسلام والعلمانية في الشرق الأوسط***، لندن: دار نشر هيرست وشــركاؤه، الطبعة الأولى،2000.

14- جون، بيليس و ستيف، سميث، ***عولمة السياسة العالمية***، الإمارات العربية: مركز الخليج للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 2004.

15- رفعت، سيد أحمد، ***الحركات الإسلامية في مصر وإيران***، مصر: سينا للنشر، الطبعة الأولى، 1989.

16 – سعد الدين، إبراهيم، ***مستقبل النظام الدولي***، عمان: منتدى الفكر العربي، الطبعة الأولى،1989.

17- طلال، عتريسي، ***الجمهورية الصعبة،إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية***، لبنان: دار الساقي، الطبعة الأولى،2006.

18- ظافر، محمد العجمي، ***أمن الخليج العربي: تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والأمنية***، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006.

19 – عبد القادر، رزيق المخادمي، ***الشرق الأوسط الجديد: بين الفوضى البناءة وتوزان الرعب***، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

20- عبد النور، بن عنتر، ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي***، الجزائر:المكتبة العصرية، 2005.

21 – فاضل، رسول، ***العراق–إيران أسباب وأبعاد التزاع***، مصر: المعهد النمساوي للسياسة الدولية،1996.

22- فواز، جرجس، ***النظام الإقليمي العربي والقوى الخمس الكبرى: دراسة في العلاقات العربية–الدولية والعربية–العربية***، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،1998 .

23- محمد السعيد، إدريس، ***النظام الإقليمي للخليج العربي***، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،2000.

24- ________، ***تحليل النظم الإقليمية دراسة في العلاقات الإقليمية الدولية***، مصر: مركز دراسات السياسة والإستراتجية ، الطبعة الأولى ، 2001 .

25- محمد،علي القوزي، ***العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر***، لبنان، دار النهضة العربية ،الطبعة الأولى،2002 .

26 – مصطفى، محمد كامل، ***التوازن الإستراتجية في الشرق الأوسط ودور مصر***، مصر : مركز الأهرامات للترجمة والنشر، الطبعة الأولى،1995.

27- نيفين،عبد المنعم مسعد، ***صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية***، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

28- هانز، مورغنثاو، ***السياسة بين الأمم***، ترجمة خيري حماد، مصر: دار القومية للنشر والطباعة، 1969.

29- وليد،عبد الناصر، ***إيران دراسة عن الدولة والثورة***، مصر: دار الشروق، الطبعة الأولى، 1997.

30 – وليد، عبد الحي، ***الدراسات المستقبلية***، الجزائر: شركة الشهاب، الطبعة الأولى،1991.

31- يحي، أحمد الكعكي، ***الشرق الأوسط وصراع العولمة***، لبنان: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2002.

ب/ المجلات والدوريات:

1- إبراهيم، نوار،" الخيار النووي الإيراني...رؤية تحليلية"، مصر: مجلة السياسة الدولية، العدد 171 ،المجلد 43، يناير2008، ص ص 22،28.

2- أحمد، علي سالم، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة، هل باتت المدرسة الواقعية شيئا من الماضي؟"، لبنان: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، أكتوبر 2008، ص ص133،135.

3- أحمد، خالدي وحسين أغا،" العلاقات السورية الإيرانية مصالح تعزز الاستمرار والتطور بين أمريكا وإيران والخليج"، ترجمة عدنان حسين، لبنان: مجلة شؤون الأوسط، العدد 49، فبراير1996، ص ص145،149.

4- أسامة،غزالي حرب، "نهاية الشرق أوسطية"، مصر، مجلة السياسة الدولية،العدد131، يناير1998.

5- إيمان، حمدي ،"مصر والزعامة الإقليمية...القوى المنافسة والتحديات"، لبنان: مجلة الشرق الأوسط ،العدد 68، ديسمبر 1997، ص ص 49،51.

6- أمين، حطيط، "الميزان العسكري 2008"، لبنان: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008، ص ص176،177.

7- أيمن، طلال يوسف، "روسيا البوتينية بين الاتوقراطية الداخلية والأولويات الجيبولتيكية الخارجية"، لبنان: مجلة المستقبل العربي: العدد358،ديسمبر2008، ص ص87،89.

8- حسن، الرشيدي،" الملف النووي الإيراني...والموقف الأمريكي: رؤية مجموعة الأزمات الدولية للخروج من المأزق النووي الإيراني"، دراسات إستراتجية، العدد2، جوان .2006، ص ص 100،101.

9- خالد، الفياض،" العلاقات السورية الإيرانية .. تكامل المصالح وتجاوز الخلافات"، مصر: مجلة السياسة الدولية، العدد 184، المجلد 43 ، 2008، ص ص184،185.

10- خضر، عباس عطوان،"سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي"، لبنان: مجلة السياسية العربي، العدد 20، شتاء2001، ص ص 49،59.

11- رشيد، عمارة ياس الزيدي، "أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال"، لبنان: مجلة العلوم السياسية العربية، العدد 14، ربيع 2007، ص ص 13،11.

12- سامح، راشد ،" الخليج في البيئة الإقليمية ... التوجهات والسياسات"، مصر: مجلة السياسة الدولية ، العدد 171 يناير 2008، المجلد 43،ص ص 78،79.

13- سليمان، عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وتهديداته"، لبنان: مجلة العلوم السياسية ،العدد19، صيف 2008، ص ص9،10.

14- سيد حسين، موسوي، "إيران والبرنامج النووي،أبعاد داخلية وخارجية "، لبنان : شؤون الأوسط، العدد 122، خريف 2003، ص 6،7.

15- عاطف، معتمد عبد الحميد،"روسيا وإيران...التفاعل النووي في المساحة الرمادية"، دورة فصلية جـــوان 2006،ص ص 110،111.

16- عبد المنعم، طلعت،"الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد"، مـــصر: مجلـــة الـــسياسة الدوليـــة ،العدد122، جويلية 1997، ص ص 61،63.

17- فواز، جرجس ،"التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي"، لبنان : مجلة المـــستقبل العـــربي، العدد 261، سبتمبر 2000، ص ص 179،177.

18- عدنان، السيد حسين، "مفهوم الأمن في إطاره العالمي" ، لبنان:مجلة العلوم السياسية العربية، العـــدد19، صيف 2008، ص ص4.

19- عبد الله، الخليفة الشايجي،" العراق وأمن منطقة الخليج العربي،تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي"، لبنان: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، صيف2008، ص ص 49،47.

20- عبد النور، بن عنتر ،"محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، لبنـــان: مجلـــة شـــؤون عربيـــة، العدد133، ربيع.2008،ص ص 74،73.

21- علي، حسين باكير، "رؤية مجموعة الأزمات الدولية للخروج من المأزق النـــووي الإيـــراني"،دراســـات إستراتجية، العدد2، جوان2006، ص ص 99،97.

22- علي، لاريجاني، " برنامج إيران النووي التحديات والحلول"، لبنان: مجلة شؤون الأوسط، العـــدد 121 ، 2006، ص ص 32،30.

23- عياد، البطنيجي،"التحالف السوري الإيراني،تاريخه،حاضره ومستقبله"، لبنان:مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد20، خريف2008، ص ص 26،22.

24- كريم، سادجابور، "توجيهات لمقاربة إيران في علاقاتها مع الولايات المتحدة" ، لبنان: مجلة شؤون الأوسط، العدد344، أكتوبر2007، ص ص 41،39.

25- كولفرني، محمد، " التغيير الاجتماعي والسياسي،دراسة تأصلية نقذيه للمفاهيم"، لبنان : المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008، ص ص 143،141.

26- محمد، السعيد إدريس،" دور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمـــي"، لبنان: مجلة المستقبل العربي، العدد215، جانفي1997، ص ص 42،41.

27- محمد، الحيدري،" التحولات الجيوبولتكية،الجغرافيا الأمنية الإيرانية"، لبنان : شـــؤون الأوســـط ، العـــدد 121، 2006، ص ص 57،55.

28- حمود، سريع القلم،" الإطار النظري لسياسة الخارجية الإيرانية"، لبنان: مجلة شـــؤون الأوســـط،، العـــدد 121، 2006.

29- محمود، سالم السامرائي،"المساومة في السياسة الخارجية التركية"، لبنان: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، جانفي2007، ص ص 84،83.

30- مصطفى، علوي سيف،" الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ،التحرك نحو المجهول"، مصر: السياسة الدولية، العدد 151، المجلد38، يناير 2003، ص ص 26،25.
31- ميشال، نوفل، "إيران القيمة الإستراتجية"، لبنان: شؤون الأوسط ، العدد 49، فيفري 1996،ص ص 8،7.
32- نيفين، مسعد، "إيران ...إلى أين؟"، لبنان: مجلة المستقبل العربي، العدد365، جويلية2000،ص ص67،65.

ج/ رسائل الدكتوراء والماجستير:

1- محمد، مجدان، ***العالم العربي و العلاقات الأطلسية، " دور النظام الإقليمي العربي و تأثيره فيها"(1970-1990)***، أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر العاصمة، 2007.
2- محزم، عبد المالك، ***السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة***، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة ،2009.
3- حداد، شفيعة، ***توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة***، ماجستير، باتنة ،20003. 2004.
4- سامية ربيعي، ***آليات التحول في النظام الإقليمي- النظام الإقليمي لشرق آسيا***، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة،2008/2007.

د/ ندوات ومحاضرات:

1- مدحت، حماد، محاضرة قدمت في ندوة بعنوان" الأبعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية"، المركز الدولي لدراسات المستقبلية والإستراتجية، برنامج الدراسات الإيرانية، تاريخ المحاضرة الأربعاء 17جانفي 2008.
2- مطلق ، سعود المطيري،" التوجهات السعودية لاستعادة استقرار الأمن في الخليج"، ندوة بعنوان تحديات الأمن الإقليمي ومستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط دراسة حالة إيران، القاهرة: مركز الدراسات المستقبلية والإستراتجية،2008/7/30.
3- نغمة، سوهرابي، "تحديات الأمن الإقليمي ومستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط دراسة حالة إيران"، القاهرة: مركز الدراسات المستقبلية والإستراتجية،2008/7/30.

ج/ مواقع الانترنت:

1- أحمد، سامي عنتر، ***المنافسة الإقليمية بين إيران والسعودية وموازين القوى في الشرق الأوسط***.

<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CIRN63.HTm>.

2- المجموعة الدولية للازمات، ***سياسات الشيعة في العراق: دور المجلس الأعلى***.

<http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=5158&l=6 >.

3- باكينام، الشرقاوي، ***السياسة الخارجية الإيرانية***.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A3A589ED-901B-428A-B0EC-AA98FFBD6A10.htm>.

4- باكينام، الشرقاوي،"الدور الإقليمي لمصر ما بين رؤى إيرانية وتركية"، في ندوة الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة 2000-2003، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،2003، يمـــــكن التحصل عليه بالعودة إلى موقع:

<http://www.biblioislam.net/ar/Elibrary/card.aspx?tblid=3&ID=3556>.

5- حسام، سويلم، ***الصفقة الأمريكية الروسية على حساب إيران***.

<http://acpss.ahram.org.eg/htm>.

6- ستيفن، وولت، ***العلاقات الدولية،عالم واحد نظريات متعددة***، ترجمة عادل زقاغ.

<>http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=482141

7- شفيق، شقير، ***نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها في الفكر السياسي الإيراني المعاصر***.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5F56BEB2-F30B-455D-A24A-<94D742A7FF94.htm>.

8- عمر، الحسن، ***مخاطر التشيع في العالم العربي***.

<www.amal-islami.net/news-download-1030-0.htm>.

9- نادية، محمود مصطفى وعلا، أبو زيد، ***قراءات في مسار ومآل حوار الحضارات***.

<http://www.hewaronline.net/Publications/4.htm>.

10- محمد، عبد السعيد عبد المؤمن، ***إيران لماذا ...معوقات الاقتصاد الإيراني***.

<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=16035&lang>.

II- باللغة الأجنبية (الانجليزية والفرنسية).

A-Books/Livres:

1- A.Noushira Van Ehteshani Raymond Hinnebush, ***Syria and Iran, Middle East powers in a penetrated regional system***, London & New York:Homepage ,1997.
2- Annuaire géopolitique mondial, ***L'état du monde***, Paris : la découverte, 2006.
3-Barry Bozun&Ole Woever,***Region and powers,the structure of international security***,Cambridge:university,2003.
4- David Singer, ***The global system and its sub system : A development view***, in Linkage politics, Edited by James N. Rosenau., united state : The free press , new York ,1969.
5- Graham E.Fuller,***The future of political islam***,NewYORK:Palgrave Macvmillan,2003.
6- James N. Rosenau, ***The united nations in turbulent world***, London: Lynne Rienner publishers , 1992.
7- James N.Rosenau, ***International politics and foreign policy***, New York : free press, 1969.
8-Jubin M.Goadarzi, ***Syria and Iran diplomatique alliance and power politics in Middle East***, London & New York: Tauris academic studies, 2006.
9- Kenneth waltz, ***Theory of international politics***, USA : Addison Wesley publishing company, 1979.
10 - Kenneth waltz , ***Man, the state and war***, New York and Londen: Colombia University and press, 1959.
11- Michelle Pace, ***The politics of regional identity: meddling with medditterrean*** ,London & NewYork:Routledge,2006.
12 - Marcel Merl, ***Les relations international à l'épreuve de la science politique***, Paris : Ed Economica, 1993.
13- Pinar Biligin, ***Regional security in the Middle East*** ,London & new York: Rutledge curzon,2005.
14 - Seyyed Hussein Mossavian,***Iran Europe relations challenges and opportuties***, London & Neyyork:Rontbeldg.2008.
15-Yves Lacost,***Geopolitique de méditerranée***, Paris: Almond Colin,2006.

B-Periodicals:

1- Amitav Acharya, "The emerging regional architecture of world politics", ***World Politics***,Vol. 59 N°.59,(July2007) .
2- Ayellet Yehov,"The Anti Iranian front:Egypt,saudi Arabia and Jordan", ***Middle East Review of International Affaires***,Vol.11,No.1(March2007).
3- Barry Rubin: Iran: the rise of a regional power. ***Middle East Review of International Affaires***, Vol, 10, No.3, (Spt2006).

4- Barry Rubin ," Iran nuclear & Syria's Iraq adventures" ,***Middle East Review of International Affaires*** ,Vol.11,No.4,(December 2007).
5-Bruce Moddy-Weitzmen Magreb regime scenarios,***Middle East Review of International Relations***,Vol.10,No.10,(September2006).
6- David Menshri, "Iran's regional policy between pragmatism" , New York: ***Journal of International Affaires***, Vol 60,No.2 (Spring/summer.2007).
7- Isaiah Wilson III," Rediscovering containment: the source of American – Iranian conduct", ***Journal of International Affaires***, Vol.60,No.2.(Summer2007).
8- Jahangir Amizegar," The Ahmadinejad era: Prepating for the apocalypse", ***Journal of International Affaires***, Vol.60,No.2 (Spring/Summer2007).
9-Kenneth Pollak,Iran,"Three alternative future",*Middle East Review of International Relations***,No.2,(June2006).**
10- Kayhan Barzegar? "Iran ,new Iraq & the Persian gulf political security architecture", ***The Iranian Journal of International Affaires*** ,Vol xx,No.1:93,(Winter2007/2008).
11- Kayhan Barzegar," Iran foreign policy in post invasion Iraq"***, Middle East Policy*** , Vol,Xu,No.4,(Winter2008).
12-Kenneth Polak,"iran:Three alternative future", ***Middle East Review of International Affaires***, Vol.10,No.2 (June2006).
13- Martin Kramen,"Israel versus the new Islamic axis", ***Middle East Review of International Affaires*** ,Vol.11,No.1,(March2007).
14- Mohamed sailghalm,"The shia revival : A Threat or an opportunity", New York ***: Journal of International Affaires,***Vol 60.No. 2(Spring /Summer 2007).
15- Paul Rubin , "Iran's energy vuluerability",***Middle East Review of International Affaires,***Vol.10,No.4 (December2006).
16- W.Seth Caurs,"Iran and weapons of mass destructution",***Middle East Review of International Relations***.Vol.4,No3(Fall200).
17- Yaakov Amidror," The Hezbollah Syria –Iran triangle", ***Middle East Review of International Affaires***,Vol 11,No. 1,(March 2007).

C-Internet links:

1- Abass Maleki, ***Decision making in Iran foreign policy: heuristic appreach.***
<http://www.caspianstudies.com/.../Decision%20Making%20in%20Iran-FinalDraft.pdf,p3>.
2- Ali Abootalebi , ***Iran struggle for democracy continues, an evolution of twenty five of years.***
<http://www.gloria-center.org/meria/2004/06/abootalebi.html>.
3-Chen Kane,***Nucleare decisio making in Iran:Arare glimpses.***
<http://belfercenter.ksg.harvard.edu/.../nuclear_decisionmaking_in_iran.html
4- Daruis Bazargan,***Iran: Political,Tha military and gulf security***.
<>http://meria.idc.ac.il/journal/1997/issue3/jv1n3a4.htm
5- Fiona Butler, ***Regionalism & integration***.

<http://www.supportscoursenligne.sciencespo.fr/2008_2009/espace_mondial/pdf/hoopscheffer_plan.pdf>.
6- Hema Haïnggi, ***Interregionlism & theoretical perspective.***
<http://www.cap.lmu.de/transtlantic/download/t/alegg.pdf. >.
7- Jeffrey J.Schott,***Economic sanctions,oil,and Iran.***
< http://www.house.gov/jec/hearings/testimony/109/07-25-06-iran.pdf>.
8- Josef .S.Ney and Kayhan barzegar, ***Josef Ney on smart power in Iran-united state relations.***
<http://belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/18420/joseph_nye_on_smart_power_in_iranus_relations.html>
9- Henry Skolski ,Patrick Clawson ,Getting ready for a nuclear ready Iran
<www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub629.pdf>.
10- Kayhan Bargerar, ***Iran's foreign policy toword Iraq and Syria.***
<http://www.esiweb.org/pdf/esi_turkey_tpq_id_100.pdf>.
11 - Kayhan Barzegar, ***The shia facto***r.
< http://www.heartland.it/_lib/_docs/2008_01_the_pakistani_boomerang.pdf>.
13- ***Les relations entre Iran et Liban:Une prespective historique.***
<http://www.ceremstravail.fr/compteur_upload.php?rubrique_id=206&fichier_upload_id=>.
14-Louis Fawcett, ***Regionalism in global politics: the past & present***.
<http://www.garent-eu.org/fileadmin/document/phd-school/6th-phd-school/professionspapers/fawcett PDF>.
15 - Malin Gunnaresson, ***Regionalism & security***.
<http://www.cerum.umu.se/publicationer/pdf/nsb/pdf>.
16-Markus Kaim,***Great Powers and Regional Orders.***
<http://www.ashgate.com/default.aspx?page=637&calctitle=1&pageSubject=493&title_id=9547&edition_id=10735>.
17-Peter Katzenstein,***Regionalism in comparative perspective.***
<arena.uio.no/publicatios/wp96-1.htm>.
18- Nimond Rapheal and Gerstein,***The Iran Syria alliance:The economic dimension.***
<http://www.globalpolitician.com/25060-iran-syria>.
19- P.R.Kumarsawamy,***Who am I?The identity crises in the Middle East.***
http://www.meriajournal.com/en/asp/journal/.../index.asp>.
20- Ronan Bergman, Letter from tel Aviv, Netanyahu's Iranian dilemma.
<http://www.foreignaffairs.com/features/letters-from/letter-from-tel-aviv-netanyahu%E2%80%99s-iranian-dilemma>.
21-Victor Mizin,***The Russian Iran nucleare connection and united states policy options***.
< http://meria.idc.ac.il/journal/2004/issue1/jv8n1a7.html>.

خاص

منتديات بحور المعارف

WWW.ELMA3ARIF.BA7R.ORG

مكتبة منتديات بحور المعارف

هذا الكتاب

مقدم من طرف منتديات بحور المعارف

- كتب دينية
- علوم القرآن
- علوم السنة النبوية
- تاريخ إسلامي
- موسوعات
- روايات عالمية
- أدب عربي
- كتب الشعر
- سياسة

- تاريخ
- اقتصاد
- إدارة
- فلسفة
- علم نفس
- شخصيات ومشاهير
- معالم وأماكن
- كتب علمية
- كتب الطب

- كتب المرأة
- كتب الطبخ
- كتب انجليزية
- كتب فرنسية
- كتب تربوية
- كتب ثقافية
- كتب أطفال
- إعلام آلي
- بحوث ورسائل جاهزة

للمزيد من الكتب والموسوعات الحصرية زوروا منتديات بحور المعارف وأحصلوا عليها مجانا